دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مـــجـلـــة قـضـــايـــا آســيـــويـــة

قضايا آسيوية

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

المجلد الخامس العدد الثامن عشر أكتوبر 2023

البريد الإلكتروني:

asian@democraticac.de

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين – ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في إطار استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الناشر

جميع الحقوق محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Democratic Arabic Center- Berlin – Germany

E-mail : https://democraticac.de

رئيس المركز

أ.عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير

د. حورية قصعة – جامعة قالمة – الجزائر

نائب رئيس التحرير

د. نضال الوشتاتي – كلية الحقوق والعلوم السياسية – تونس

رئيس اللجنة العلمية

د. زكرياء حلوي، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، المغرب

رئيس الهيئة الاستشارية

- أ. د. هاني الحديثي – أستاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية – ألمانيا – برلين

أعضاء اللجنة العلمية

د.ليلى الإدريسي العزوزي، دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، المغرب
د. مسعود حمو، دكتوراه في قسم القانون العام، سوريا
د. نور محمد الكبيسي، دكتوراه في القانون الدولي العام، الأردن
د. أميرة عبد العظيم محمد عبد الجواد، دكتوراه في القانون العام،المملكة العربية السعودية.
د. مروان عضيد عزت المشهداني، دكتوراه في القانون الخاص، العراق
د. سامية بوطيبة، دكتوراه في القانون، الجزائر
د. عمرو أحمد صابر عبد الوكيل، دكتوراه قانون دولي، مصر
د. مرسي عبد الكريم محمود صالح عبد الرازق، دكتوراه في القانون العام، فلسطين
سليمان رمضاوي، دكتوراه في القانون العام، الجزائر
د. شيماء طرام لفتة مشري النوفلي، دكتوراه في القانون، العراق
د. لونا سعيد فرحات، دكتوراه في القانون العام، لبنان
د. زعادي محمد جلول، دكتوراه في القانون، الجزائر
د. نورس أحمد كاظم الموسوي، دكتوراه في فلسفة القانون العام، العراق

د. علي محمد حسين العامري، سياسة خارجية وعلاقات دولية، جامعة بغداد، العراق
د. سلمى عثمان سيد أحمد الشيخ، دكتوراه علوم سياسية ودراسات إستراتيجية، السودان
د. محمود عزت عبد الحافظ السيد، دكتوراه في الدراسات الآسيوية، مصر
د. معاذ صبحي محمد عليوي، دكتوراه العلوم السياسية والإدارة العامة، فلسطين
د. سعد حميد إبراهيم، دكتوراه في العلوم السياسية، العراق
د. محمد حسين يوسف سبيتي، دكتوراه في العلاقات الدولية والدبلوماسية، بيروت، لبنان
د. فراس عباس هاشم مجيد، دكتوراه في العلوم السياسية، العراق
د. أمجد سعد شلال محمد المحاويلي، دكتوراه تخصص تاريخ إيران المعاصر، العراق
د.هبة يوسف إبراهيم القصاص، دكتوراه دراسات سياسية، فلسطين
د. حيدر فاضل عبد الرضا سعيد، دكتوراه في الجغرافيا السياسية، العراق
د. عز الدين خمريش، دكتوراه في علم السياسة والقانون الدستوري، المغرب
د. علي عبد الهادي الكرخي، دكتوراه في العلاقات العامة، العراق
د. جهاد عبد الكريم قدوره ملكة، دكتوراه في القانون العام تخصص سياسة وعلاقات دولية، غزة، فلسطين

د. بوخاري هشام، دكتوراه في علم الاجتماع، الجزائر
ناصر عبد الله علي أبو زيتون، دكتوراه علم اجتماع، الأردن
مضوي أبكر عبد الله آدم عثمان، دكتوراه في الإعلام، السودان
علي مولود فاضل، دكتوراه في علوم الاتصال والإعلام، العراق

د. حلوز وفاء، رئيس قسم العلوم الإقتصادية النعامة،الجزائر
د. مكيكة مريم، دكتوراه في المياه العذبة والنزاعات الدولية، الجزائر
د.عبد الناصر بشير عبد الله الصغير، دكتوراه في الاقتصاد، رئيس قسم الأكاديمية الليبية، ليبيا
د. عماد سالم محمد أبو ميري، دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، فلسطين

ELTAIFI Kmar , droit, Tunisia
Dr Faten RIDENE, Assistant Professor, Critic, Reviewer, Editor, in Audiovisual and Cinema – Tunisia
Dr. Belal Almasri, International Economics, Gaza, Palestine

أعزائـــي القـــراء والباحثيـــن

يسعدنا أن نضع بين أيديكم العدد الثامن عشر من مجلة "قضايا آسيوية"، وصولنا إلى هذا الإصدار يعكس التفاني المستمر لفريق المجلة ومساهميها في تقديم أبحاث ومقالات عالية الجودة، والتي تتنوع مواضيعها.

كما يعد هذا العدد خلاصة لجهود الباحثين والمختصين في ميادين متعددة، بحيث تضمن مجموعة من الأبحاث التي تسلط الضوء على التحولات والتطورات في المنطقة الآسيوية وما تواجهه من تحديات في الوقت الراهن، وهنا نتمنى أن تكون المقالات ضمن هذا العدد قد عالجت ولو جزءا ضئيلا من تلك التطورات وناقشت قضايا استراتيجية في الميادين السياسية والقانونية، تتخللها تحليلات اقتصادية.

وبالتالي نوجه شكرنا لجميع الباحثين والكتَّاب الذين شاركوا في هذا العدد بأعمالهم وبحوثهم القيمة، فمن خلال جهودهم المشتركة، نسعى إلى تعزيز فهمنا للعالم الذي نعيش فيه والعمل على تطوير حلول مستدامة لتحدياتنا المشتركة.

نأمل أن تكون هذه المجلة مصدر إلهام للقراء والباحثين، وأن تسهم في توسيع معرفتهم وفهمهم للمواضيع المتعددة التي تمس حياتنا اليومية، ونرحب دائمًا بمشاركاتكم المستقبلية.

هيئة التحرير

د.حورية قصعة

د.نضال الوشتاتي

فهرس المحتويـات | Contents

	مؤلف/مؤلفو المقال	عنوان المقال	الصفحات
	Author(s)	**Title**	**Page Range**
01	عبد القادر مزوار	الصين وإستراتيجية الأمن القومي	09 - 18
02	فاضل عبد علي حسن	التنافس الأمريكي - الصيني في النظام الدولي (تايوان أنموذجاً)	19 -29
03	تحجب بوغريون	المنطلقات النظرية للقوة الناعمة الصينية ومواردها	30 -43
04	حورية قصعة و إلهام بوروينة	جيوبولتيك القوة الناعمة الصينية في منطقة جنوب شرق المتوسط (آليات التوظيف وديناميات التفاعل)	44 -55
05	ياسر جعفر حيدر محمود الخفاجي	الأثر السياسي لمعاهدة بورتسموث على آسيا: تحليل لتغيير التوازن الإقليمي	56 -65
06	إبراهيم كوجى	محاولات استعادة روسيا لمكانتها فى النظام الدولى من خلال التكتلات الدولية (رابطة الدول المستقلة-شنغهاي-بريكس)	66 -82
07	نهى جاسم حسين	البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات مع دول الخليج العربي	83 -95
08	منار عز الدين محمود مروة علي حسين	توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام ٢٠٠٣ (المتغيرات والمواقف)	96 -109
09	يحي بولحية	الحرب الأوكرانية وآثارها على وضع اليابان في شرق آسيا	110 -122

10	Mohammad Ali Ahmad Humran.	Yemen Maritime Strategy Planning and development in Red Sea and Indian Ocean Feasibility study for fishing ports and Yemeni islands in Red Sea	141 -123

دولة العدد

11	صبار محمد رضى	جمهورية الفيتنام	147 -142

الصين وإستراتيجية الأمن القومي

China and the National Security Strategy

عبد القادر مزوار

باحث في سلك الدكتوراه، المغرب

الملخص

تسعى الدراسة إلى التعريف بإستراتيجية الأمن القومي لجمهورية الصين الشعبية، باعتبارها وثيقة تتضمن رؤية الصين لأمنها القومي ومفهومها الجديد للأمن والتنمية، حيث وقفت الدراسة بالتحليل والتركيب على أهم الأهداف الإستراتيجية التي رسمتها قيادة الحزب الشيوعي الصيني، وأهم الوسائل الصلبة والناعمة التي تروم إلى تحقيق الحلم الصيني الذي صاغه الرئيس شي جين بينغ عام 2012، والذي يدعو إلى التجديد القومي الكبير باعتباره الهدف النهائي في أفق عام 2049. وعلى الرغم من أن الصين لم تبلور إستراتيجية للأمن القومي إلا عام 2014، ولم يتم الإعلان عنها إلا عام 2015، وأن الوثيقة الرسمية لإستراتيجية الأمن القومي للصين لم يتم نشرها للعموم، فإن هذا لا يمنع من إعادة بناء معالم هذه الإستراتيجية انطلاقا من وثائق وتصريحات رسمية وشبه رسمية صينية.

الكلمات المفتاحية: الصين، الإستراتيجية، الأمن القومي، القوة الصلبة، القوة الناعمة

Abstract:

The study seeks to introduce the National Security Strategy of the People's Republic of China, as a document that includes China's vision for its national security and its new concept of security and development. The study analyzed and synthesized the most important strategic goals set by the leadership of the Chinese Communist Party, and the most important hard and soft means aimed at achieving the Chinese dream that It was drafted by President Xi Jinping in 2012, which calls for great national rejuvenation as the ultimate goal by 2049. Although China did not formulate a national security strategy until 2014, it was only announced in 2015, and the official document of the national security strategy Because China has not published it publicly, this does not prevent it from reconstructing the features of this strategy based on official and semi-official Chinese documents and statements.

Keywords: China, strategy, national security, hard power, soft power

1. مقدمة

يمكن تعريف مفهوم الإستراتيجية على أنها علم وفن تخطيط لحشد وتوجيه واستخدام عناصر القوة الشاملة للدولة، ومدى مواءمة استخدام هذه العناصر، بهدف حماية مصالحها القومية العليا (مصطفى، 2019، ص 43-44). ويمكن تعريف مفهوم الأمن القومي على أنه قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا اضطرت عن طريق الحرب (عبد المنعم، 1993، ص 14-17).وتطلق إستراتيجية الأمن القومي على وثيقة تتضمن إجابة على سؤال ما هي الأهداف الإستراتيجية (المصالح الأساسية) للأمة، وما هي المخاطر التي تهدد أمنها القومي، وكيف يمكن للقيادة السياسية أن تحمي هذه الأهداف والمصالح، وكيف يمكن أن تعبئ مصادر قوة الدولة والتنسيق بينها وجعلها تعمل بأقصى طاقة وفاعلية من أجل تحقيق الأهداف والمصالح الإستراتيجية(منير، 1972، ص 45)،

وقد عرفت الإستراتيجية الصينية الكبرى عدة تحولات حسب كل مرحلة من تاريخها منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، ففي مرحلة الثورة التي بدأت عام 1949 وانتهت عام 1979، تبنت الصين إستراتيجية ثورية كان هدفها الأساسي هو بقاء الدولة من خلال الحفاظ على نظام الحكم الشيوعي واستقلال البلاد، ونشر النزعة الثورية في العالم، واعتماد الأيديولوجية الماركسية اللينينية كدعامة للحكم، ووسيلتها هي التحالفات الإستراتيجية، وغايتها هو الحصول على اعترافات

أكبر وأوسع. وفي المرحلة الثانية التي بدأت مع بداية تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، عام 1979 وانتهت مع تنظيم أولمبياد 2008 والاحتفال بالذكرى الستين على تأسيس جمهورية الصين الشعبية، تبنت الصين إستراتيجية البناء الاقتصادي، حيث عملت على تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء صين قوية عن طريق تحقيق الحداثة، وجذب الاستثمارات كغاية، واعتماد البراغماتية ولغة المصالح الاقتصادية كدعامة للحكم، والالتزام بعدم الانحياز وتطبيق إستراتيجية المتابعة والحذر. وفي المرحلة الثالثة التي بدأت من 2009 إلى الآن، في عهد الرئيس الحالي شي جين بينغ، تبنت الصين إستراتيجية الصعود الصيني، أو إستراتيجية الدول الكبرى، وأصبح هدفها الإستراتيجي الأساسي هو تحقيق الحلم الصيني المتمثل في تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية من خلال بناء عالم متناغم، وتحمل مسؤولياتها كدولة كبرى، والاهتمام ببناء واجهة الدولة، ولعب دور فاعل في تشكيل النظام الدولي (لي يونغ ويوان، 2017، ص 57).

أهمية الموضوع

تكمن أهمية التطرق لإستراتيجية الأمن القومي الصيني في الجدل السائد بشأن مدى توافر إستراتيجية ورؤية واضحة المعالم لدى الصين في تعاملها مع العالم الخارجي، وفي الغموض الذي يحيط بوجود وثيقة رسمية واضحة للرؤية الإستراتيجية لدى الصين لحماية مصالحها الحيوية، وما تمثله هذه الوثيقة في المدرك الإستراتيجي لصناع القرار في مواكبة الحلم الصيني والصعود السلمي للصين كقوة عظمى صاعدة.

الإشكالية

يتبين مما سبق أن الصين، منذ تأسيس الجمهورية سنة 1949، كانت تمتلك رؤية إستراتيجية شاملة تؤطر كل مرحلة، إلا أن السجال السائد بشأن مدى امتلاك الصين لإستراتيجية ورؤية واضحة المعالم، يفرض الإشكالية التالية: **ما مدى توفر الصين الشعبية على إستراتيجية للأمن القومي؟ وما هي الأهداف الإستراتيجية للصين؟ وأين تكمن عناصر القوة الشاملة التي قد تستخدمها الصين لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية العليا؟ وإلى أي حد نجحت في تعبئة هذه القدرات وتكييفها لضمان أمنها القومي؟**

الفرضيات

انطلاقا من الإشكالية تم وضع الفرضيات الآتية:

- من خلال الاطلاع على أهم الوثائق الرسمية وشبه الرسمية يتبين وجود إستراتيجية للأمن القومي في الصين.
- يظهر أن الصين لم تعمل على نشر إستراتيجيتها للأمن القومي وهو ما يتطلب عملية إعادة بناء أهداف ووسائل هذه الإستراتيجية انطلاقا من عدد من الوثائق والتصريحات الرسمية وشبه الرسمية.
- الغموض والتكتم الذي يحيط بنشر وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الصيني، التي أعدتها لجنة الأمن القومي للحزب الشيوعي الصيني، يفسر سياسة التنين الحذر التي تتبناها الصين في العديد من القضايا.
- نجحت الصين إلى حد كبير في مواءمة الوسائل وتعبئة القدرات الناعمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وحماية مصالحها القومية العليا.

المنهج المعتمد

للإجابة على الإشكالية والتحقق من الفرضيات استلهمنا النظرية الواقعية التي تعتبر أن للدولة مصالح وأهداف في عالم يتسم بالفوضى يتطلب حشد عناصر قوتها الشاملة واستخدامها لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها. كما اعتمدنا منهج تحليل المضمون لإعادة بناء إستراتيجية الأمن القومي للصين انطلاقا من عدد من الوثائق والتصريحات.

التصميم

على غرار الدول الكبرى تسعى الصين، من خلال وضع إستراتيجية لأمنها القومي، إلى حماية مصالحها القومية العليا وتحقيق أهدافها الإستراتيجية (المحور الأول) وتحشد من أجل ذلك جميع عناصر قوتها الصلبة والناعمة (المحور الثاني).

2. الأهداف الإستراتيجية للأمن القومي الصيني

تتضارب الآراء حول حقيقة وجود وثيقة رسمية لإستراتيجية الأمن القومي في الصين وهو ما يضفي غموضا بشأن الرؤية الإستراتيجية للأمن القومي للصين (أولا)، إلا أن وثائق وتصريحات رسمية وشبه رسمية تشير إلى وجود رؤية إستراتيجية ترسم الأهداف الإستراتيجية للأمن القومي للصين (ثانيا).

1.2.حقيقة إستراتيجية الأمن القومي الصينية

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود تهديدات وجودية تحيط بالصين وتعمل على منعه من الصعود السلمي، لم تعمل الصين على بلورة إستراتيجية للأمن القومي للصين إلا بإنشاء لجنة الأمن القومي للحزب الشيوعي الصيني عام 2014 بقيادة الرئيس الصيني شي جين بينغ باعتبارها جهازا رسميا تقوم بإعداد الترتيبات الشاملة للحفاظ على الأمن القومي، ومعالجة المواقف الأمنية المحلية والدولية الأكثر تعقيدا من خلال تعزيز نظام وإستراتيجية الأمن القومي ذي الخصائص الصينية لضمان حمايته (سيد، 2021، ص 84).

وقد ذكر رئيس اللجنة، شي جين بينغ، أنه يتعين على الصين أن تسعى محليا إلى التنمية والإصلاح والاستقرار، وأن تسعى دوليا إلى السلام والتعاون والمنفعة المتبادلة. وحدد اجتماع اللجنة عشرة عناصر للأمن القومي الصيني وهي: أمن الحكم السياسي، والأراضي الوطنية، والشؤون العسكرية، والاقتصاد، والثقافة، والمجتمع، والمعلومات، والبيئة، والموارد الطبيعية، والأمن النووي (Institute for Strategic Studies, 2015, P.361-375).

وقد وضح الرئيس شي جين بينغ رؤية الأمن القومي الشاملة بقوله: "إن أمن الشعب هو الهدف، والأمن السياسي هو الأساس، والأمن الاقتصادي هو القاعدة، والهياكل العسكرية والثقافية والمجتمعية للأمن هي الضمانات، والأمن الدولي هو الداعم. وينبغي للصين أن تركز بنفس القدر على الأمن الخارجي والداخلي، والأمن الإقليمي وأمن المواطنين، والأمن التقليدي وغير التقليدي، وقضايا التنمية، فضلا عن أمن الفرد والأمن الاجتماعي".

وفي سنة 2015، أعلن المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني عن قرار تمرير وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي" التي أعدتها لجنة الأمن القومي المركزي تحت القيادة المباشرة للرئيس "شي جين بينغ"، حيث تعد الأولى من نوعها (Shannon, 2015).غير أنه لم يتم نشرها بأي وسيلة سواء ورقية أو إلكترونية كما هو حال الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ولا يمكن الوصول إلى النص الكامل لها في أي مكان، ما عدا بعض البيانات والتعليقات التي نشرتها وسائل الإعلام الرسمية حولها. الأمر الذي جعل مسألة ما إذا كانت الصين لديها إستراتيجية للأمن القومي اليوم مفتوحة للنقاش، وأن الحكومة الصينية لم تكشف بعد عن أي وثيقة تشرح بشكل شامل أهداف البلاد الإستراتيجية وطرق تحقيقها(Angela, 2017, P.1).

ومن بين التعليقات التي تم نشرها في مجلة "تشيوشي" Qiushi التابعة للحزب الشيوعي الصيني أن حيوية النظرة الأمنية الشاملة تتطلب أربعة عناصر رئيسية وهي: أولا، قيادة حزبية قوية. ثانيا، إعطاء الأولوية لأمن الشعب الصيني. وثالثا، بناء قوة فعالة ذات خصائص صينية. أما الرابع، فهو بناء مجتمع ذو مصير مشترك للبشرية (Kristi, Mika, Jyrki, Katri, 2018, P.32).

وقد اعتمدنا في بناء معالم إستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية على عدد من المصادر الصينية مثل الكتاب الأزرق حول الأمن القومي الصيني، والذي يعد أول كتاب عن الأمن القومي ينشر في الصين (Liu and Zhao, 2014, PP.442-447)، والإستراتيجية العسكرية للصين 2015، (The State Council Information Office of

(People's Republic of China, 2015، والرؤية والإجراءات بشأن البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين 2015، والورقة السياسية لرئيس الصين "شي جين بينغ" التي قدمها خلال مؤتمر مجلس الشعب التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني 2017.وعقيدة "شي جين بينغ" بنقاطها الرئيسية العشرة، والورقة البيضاء التي أصدرها المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني في 11 يناير 2017، التي توضح سياسات الصين بشأن التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادئ(PRC, Ministry of Foreign Affairs, 2017) .

2.2. الأهداف الإستراتيجية للأمن القومي الصيني

انطلاقا من الوثائق أعلاه، ووفقا للاستنتاجات المستقاة من اجتماعات المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، فإنه يمكن تحديد الأهداف الإستراتيجية للأمن القومي الصيني في أربعة أهداف:

1.2.2. تعزيز نظام الحكم الاشتراكي ذي الخصائص الصينية

من خلال دعم قدرته على البقاء والاستمرارية، وهذا يتطلب قيادة حزبية موحدة وقوية، ومواجهة الاختراق الإيديولوجي من قبل القوى الغربية المعادية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الأجنبية، والنشر المفرط للأخبار ووسائل الإعلام على الإنترنيت، والتسرب الديني داخل الصين. وتعتبر القيادة الصينية أن الهيمنة الثقافية الغربية تشكل تهديدا للقيم الاشتراكية، كما يشكل الإنترنيت أداة لكسر التماسك الأيديولوجي والوطني في الصين، وهو ما يتطلب حماية المجتمع الصيني من الاختراق الثقافي من قبل القوى المهيمنة ومن التغريب والانحلال الثقافي(Matthew, 2020).

وكان الرئيس الصيني قد أعلن أن الصين تشهد منعطفا تاريخيا جديدا في مجال التنمية يتطلب اشتراكية ذات خصائص صينية لعصر جديد. وبناء على ذلك حدد إطارا زمنيا طويل المدى لتحقيق ما أسماه "التجديد العظيم للأمة الصينية"، حيث بحلول 2020 ستصبح الصين مجتمعا مزدهرا باعتدال، مع القضاء على الفقر في المناطق الريفية، وبحلول عام 2035 ستحقق الصين التحديث الاشتراكي، حيث ستكون مبتكرا رائدا يتمتع بسيادة القانون ولديها عدد كبير من السكان ذوي الدخل المتوسط مع تفاوت منخفض في الدخل، وبحلول عام 2050 ستكون الصين دولة اشتراكية عصرية عظيمة، وستصبح قوة عالمية مزدهرة وقوية وديمقراطية متقدمة ثقافيا(Matthew, 2020) .

2.2.2. إعطاء الأولوية لأمن الشعب والوطن

وهو الأمر الذي يدعو إلى تأمين ظروف المعيشة والشغل من خلال جملة أمور منها تنمية الأقاليم الصينية الفقيرة وإحداث التوازن في النمو الاقتصادي بين مختلف المناطق، وردم الفجوة التنموية بين الأقاليم الغربية والوسطى الأقل تنميةمقارنة بالأقاليم الشرقية، وهو ما يثير قلق الحكومة الصينية من حدوث تداعيات سياسية في حال استمرار هذه الفجوة (ليانجشيانج، جاناردن، 2022). إضافة إلى مكافحة الإرهاب بحزم، وحماية مصالح الصين ومصالح المواطنين الصينيين الذين يعيشون في الخارج.

كما يعد ضمان ازدهار واستقرار هونغ ونغ وماكاو، والتصدي بحزم للانفصال واستقلال تايوان، وحركة تركستان الشرقية التابعة للحزب الإسلامي التركستاني في تركستان، وقوات استقلال التبت بإقليم التبت (The State Council Information Office of People's Republic of China, 2015)، أحد أهداف إستراتيجية الأمن القومي الصينية.

وتسرد الإستراتيجية العسكرية للصين (2015) ستة عوامل تهدد الأمن والاستقرار في المحيط الإقليمي للصين، والتي تعمل على منع صعوده السلمي، وهي: أولا: الولايات المتحدة وتحديدا إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية. ثانيا: اليابان وتحديدا زيادة اليابان لإنفاقها العسكري وإصلاح سياستها العسكرية. ثالثا: دول الجوار البحري الإقليمي. رابعا:الدول الخارجية وتحديدا التدخل المتزاحم في بحر الصين الجنوبي من قبل بعض الدول خارج آسيا التي تسعى للتدخل في شؤون بحر الصين الجنوبي. خامسا: عدم اليقين في شبه الجزيرة الكورية. سادسا: أنشطة الإرهاب الإقليمي والنزاعات الانفصالية والتطرف(The State Council Information Office of People's Republic of China, 2015, P.5).

3.2.2. ضمان بناء قوة فعالة ذات خصائص صينية

وهذا يتطلب تعزيز الأمن الاقتصادي ومواصلة تحديث الجيش وبناء دفاع وطني قوي وتعظيم القوة الناعمة للصين. ففي ماي 2015 تم نشر الإستراتيجية العسكرية للصين من قبل مجلس الدولة، وهي تنص على أن "القوات المسلحة الصينية ستظل، من جهة، قوة منوطة بالحفاظ على السلام العالمي"، ومن جهة أخرى، تعتبر أن "بناء دفاع وطني قوي وقوات مسلحة قوية هي مهمة إستراتيجية لحملة التحديث في الصين وضمانة أمنية للتنمية السلمية للبلاد"، وأداة ل"حماية وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها ومصالحها التنموية" (The State Council Information Office of People's Republic of China, 2015, P.25)، وتجسيدا لمفهوم أمني يتميز بأمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام، حيث ستستمر القوات المسلحة الصينية في انتهاج وتطوير علاقات عسكرية غير متحيزة وغير تصادمية وغير موجهة ضد أي طرف.

وسوف تسعى الصين جاهدة لإنشاء آليات أمنية جماعية عادلة وفعالة وإجراءات عسكرية لبناء الثقة العسكرية، وتوسيع التعاون العسكري والأمني، وخلق بيئة مواتية للتنمية السلمية للصين (The State Council Information Office of People's Republic of China, 2015, P.25). كما تسعى الصين للشراكة الإستراتيجية الشاملة مع روسيا، بهدف تعزيز التعاون العسكري في المزيد من المجالات والمستويات، وللاستقرار مع الولايات المتحدة من خلال تعزيز حوارات الدفاع والتبادلات والتعاون، بالإضافة إلى تحسين تدابير الثقة من أجل منع المخاطر وإدارة الأزمات (Liu and Zhao, 2014, PP.442-447).

4.2.2. بناء مجتمع ذو مصير مشترك للبشرية

أو بناء مستقبل مشترك مبني على الإنسانية المشتركة، ذلك أن الصين تعتقد أن تنمية دولة ما مرتبط ارتباطا وثيقا بتنمية دول أخرى، ولا يمكن لأي دولة بمفردها أن تسعى إلى تحقيق الأمن المطلق لنفسها، وتطرح مفهوما جديدا للأمن وهو أمن استدامة التنمية، ولتحقيق ذلك تستخدم مفهوم المنفعة والمكاسب المتبادلة(Christinina, 2017). وتسعى إلى تنمية سلمية ولا تسعى إلى الهيمنة، وترى أن العديد من التحديات هي دولية بطبيعتها وتتطلب تعاونا واسعا، وقانونا إنسانيا شموليا يسعى لتجنب الانعزالية والتوقف عن العنف، وبناء الرفقة من أجل التعاون متبادل المنفعة لجميع الأطراف (Charlotte, 2017).

ولتنزيل هذه الرؤية، تلتزم الصين على المستوى السياسي بنهج جديد يتمثل في الحوار بدل المجابهة والشراكة بدل التحالف، وعلى المستوى الأمني تدعو إلى ضرورة تخلي كافة الدول عن عقلية الحرب الباردة لبناء مفهوم جديد للأمن يتسم بالمشاركة والتكامل والتعاون والاستدامة، وعلى المستوى الاقتصادي فتتبنى الانفتاح والابتكار والتسامح والمنفعة المتبادلة لتحقيق الربح المشترك من خلال التعاون والتنمية المشتركة مع الدول الأخرى. وعلى المستوى الإستراتيجي فتسعى إلى المساهمة في بناء عالم متعدد الأقطاب لا تهيمن فيه قوة واحدة على العالم، وإلى عولمة الاقتصاد ودمقرطة العلاقات الدولية (Shanghai Daily, 2017).

أما على مستوى التبادل الحضاري ترى الصين أن الحضارات المختلفة تجسد حكمة ومساهمات الأمم المختلفة، ويجب المساواة بينها والتعلم من بعضها البعض، ودفع التطور الإبداعي للحضارة البشرية، وفيما يتعلق بالتنمية الخضراء، تلتزم الصين بالمواجهة الأممية والتضامن في مجال حماية البيئة وتقليل الانبعاثات والملوثات، كما تلزم بتوسيع مفهوم رابطة المصير المشترك من الحياة الواقعية إلى الحياة الافتراضية (ديدار، 2017).

وتستهدف الصين من خلال تبني مفهوم المصير المشترك للبشرية تحقيق ثلاثة أهداف متداخلة: يتمثل الهدف الأول في نشر صورة صحيحة عن الصين وتصحيح الصورة المشوهة عن المخاوف من الصين، والحديث عن التهديد الصيني أو الخطر الصيني. والثاني في الترويج للصورة الإيجابية للاقتصاد الصيني باعتباره اقتصادا قويا وموثوقا، وتشجيع الشراكة مع الشركات الصينية. والثالث في ظهور الصين كشريك للحفاظ على السلام والاستقرار في العالم باعتبارها عضو جدير بالثقة ومسؤول في المجتمع الدولي ومن ثم يمكنه أن يشارك في حل الصراعات الدولية (Mahdi, 2017) .

3.عناصر القوة الشاملة في الصين

على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمدبشكل أكبر على الأداة العسكرية لحماية مصالحها القومية العليا، فإن الصين تولي أهمية أكبر للأداة الاقتصاديةلتحقيق مصالحها بالموازاة مع تطوير قوتها العسكرية (أولا)، كما تلجأ الصين إلى أدوات القوة الناعمة من أجل حماية مصالحها وتقوية نفوذها في إقليمها وفي العالم (ثانيا).

1.3. الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية في خدمة إستراتيجية الأمن الصينية

1.1.3.القوة الاقتصادية

يعد الاقتصاد أهم العوامل المؤثرة في بناء الإستراتيجية الصينية، وأحد الوسائل المهمة في تحقيق أهدافها. فقد استخدمت الصين القوة الاقتصادية بشكل فعال لتعزيز نفوذها، وتوظف إمكانياتها الاقتصادية الضخمة في تحقيق إستراتيجية الصعود السلمي، إذ أن الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت واحدة من أكبر مراكز التصنيع في العالم، وتستهلك تقريبا ثلث الإنتاج العالمي من الحديد والصلب والفحم، وتنتج حوالي 85% من جرارات العالم، و75% من المحركات، و70% من الألعاب، و60% من البينسلين، و55% من آلات التصوير، و50% من الحواسب المحمولة، و29% من مكيفات الهواء، و15% من الفولاذ...الخ (ألان، 2012، ص 247).

وتعد مبادرة الحزام والطريق، التي رصدت لها الصين حوالي تريليوني دولار، أحد أدوات الصين الصلبة لتحقيق بعض أهداف إستراتيجيتها، حيث تسعى الصين من خلال هذه المبادرة جيواقتصاديا إلى الاستفادة من نمو التجارة العالمية وزيادة الصادرات الصينية، فضلا عن تقليص مدة نقل البضائع وتعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية ومكانة العملة الصينية (اليوان) عالميا(Paulo Afonso, 2018, p.102). وجيوسياسيا تسعى إلى مواجهة تمدد الولايات المتحدة وتقليص نفوذها في منطقة شرق ووسط آسيا، وتوسيع النفوذ الصيني على المستوى الإقليمي والعالمي، وتقديم نموذج تنموي بديل عن النموذج الغربي، وتأكيد صعودها كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة (Leonard, 2016, p.11).

علاوة على تقوية علاقات الجوار مع دول آسيا الوسطى نظرا لمجاورتها وتقاسمها روابط إثنية مع إقليم شينجيانغ، الذي يمكن أن يشكل مصدرا لعدم الاستقرار، ويمكن أن تزيد من حدة مشكلة التطرف أو الحركات الانفصالية في الصين. كما تسعى المبادرة إلى تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا ذات الأهمية الجيوستراتيجية التي تعد قلب الأرض(عباس، 2004، ص 38)، وحماية المشروعات الضخمة وتأمين إمدادات الطاقة من خلال تجنب أي خلل يعيق إمدادها وتوفير ممرات بديلة(علي، 2018، ص3).

كما يشكل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، أحد أدوات الصين الصلبة واللينة لتوسيع نفوذها وتكريس مكانتها في العالم كقوة عظمى، هذه المؤسسة الاقتصادية الضخمة التي بدأت العمل بشكل فعلي عام 2016 وكانت تضم 57 عضوًا مؤسسًا، منهم 37 دولة إقليمية و20 دولة غير إقليمية. وتهدف هذه المؤسسة إلى توسيع التنمية المستدامة في العالم، والقيام باستثمارات ضخمة في جميع القطاعات الإنتاجية وفي البنية التحتية التي تعزز التنمية. ووصل الأعضاء المنضمون فيها إلى 103 دولة حتى نهاية عام 2020، يمثلون نسبة 79 % من سكان العالم، و65 % من إجمالي الإنتاج المحلي العالمي(الموقع الرسمي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية).

2.1.3. القوة العسكرية

تعمل الصين على تعظيم وتحديث قدراتها العسكرية بما يمكنها من إعداد جيش قوي يحقق أهدافها ويحمي مصالحها، ويعبر عن طموحاتها كقوة عالمية كبرى صاعدة ووضع أقدامها في النظام الدولي كدولة عظمى. ولن يتأتى ذلك بالتقدم الاقتصادي فحسب، بل لا بد من أن يكون مصحوبا بعناصر وأبعاد أخرى يأتي في مقدمتها تطوير قدراتها النووية العسكرية وجيشها وإمكانياتها البشرية. فهي تملك جيشا يعتبر من أكبر الجيوش في العالم من حيث تعداده البشري، ويتكون من نوعين من القوات تقليدية وأخرى غير تقليدية (محمود خليفة، 2014).

فعدد قوات الجيش النظامي الصيني يقدر بنحو 2.3 مليون جندي، في حين يبلغ عدد القوات الاحتياطية قرابة 800.000 جندي، مما يوضح ضخامة الجيش الصيني من حيث تعداده مقارنة بالولايات المتحدة الذي يقدر عدد جيشها

بحوالي 1.5 مليون جندي. وتعد الصين الدولة الأولى في العالم المستوردة للأسلحة التقليدية. فقد استطاعت الصين في ظل قوتها العسكرية الضخمة وما لها من أثر يقلق أعداءها أن تسترد قبضتها على هونج كونج في 1997 وأيضا ماكاو في 1999 بشكل سلمي واستطاعت تحقيق أهدافها دون اللجوء الفعلي إلى القوة العسكرية واكتفت بالتلويح بها (Li, 2010, p.01).

وتستند الصين في الرفع من قدراتها العسكرية على نسبة النمو السنوي المرتفع للاقتصاد الصيني، وهو ما أدى إلى زيادة الناتج القومي للصين، وانعكس زيادة في الإنفاق العسكري الذي أثمر تحديثا في بعض المجالات العسكرية النوعية، مثل بناء القدرات على رد الفعل السريع والمساندة البحرية والجوية للصواريخ الباليستية بعيدة المدى، وغزو الفضاء وعملية الاتصال ونظم الأوامر والتعليمات، وأضحت تمتلك غواصات نووية وطائرات تحمل أسلحة نووية، وكذلك أقمار صناعية مضادة لأقمار التجسس الأمريكية(شرين، 2005، ص 125).

وبهذا أصبح الجيش الصيني الأكبر في العالم من حيث العدد، يفرض وجوده في إقليمه بفضل امتلاكه لسفن وطائرات عالية الأداء جعلت خليج تايوان منطقة خطرة على حاملات الطائرات الأمريكية(ألان، 2012، ص 262). وأصبح يركز على القوة البحرية، حيث بذل جهدا كبيرا في بناء 100 سفينة من شأنها أن تحقق طموحها مقابل جزيرتي "سبراتلي" و"تايوان"، إضافة إلى بناء كاسحات ألغام، وزوارق ودوريات معدة لإطلاق الصواريخ وسفن جديدة لإمداد النفط (ممدوح، 2011، ص 43).

2.3. الدبلوماسية الناعمة في خدمة الإستراتيجية الصينية

تستخدم الصين القوة الناعمة كأداة لتحقيق أهداف إستراتيجيتها وتعزيز دورها عالميا، وتتبع دبلوماسية ناعمة مع الدول النامية عن طريق استخدام الإقناع بدلا من الإكراه، فتعمل الصين على جذب الآخرين عبر الثقافة، الاقتصاد، المساعدات التنموية غير المشروطة، مما عزز حضورها الفعال في عالم الجنوب، وتدعم تواجدها باتفاقيات تعاون وصداقة معها وتشجع شبابها للذهاب إلى الصين قصد الدراسة والاطلاع على التجربة الصينية كنموذج يمكن اعتماده لتنمية دول الجنوب.

كما تعمل الصين على الترويج لنموذجها التنموي الناجح الذي يختلف كليا عن النموذج الغربي وذلك عن طريق خلق صورة نموذجية عن الصين كفاعل عالمي مسؤول عن التنمية والاستقرار العالمي، من خلال مساعدتها للدول النامية دون شروط على عكس النموذج الليبرالي الغربي المشروط، ومن خلال تبنيها اللاءات الخمسواطلاق شعار "التضامن بين دول العالم الثالث" للتأكيد على أنها دولة نامية تمثل نموذجا تنمويا فريدا يمكن الاحتذاء به (بسمة، 2019، ص 28)، والعمل على محو فكرة "الاستعمار الصيني الجديد"، وبالتالي كسب الدول النامية وتوثيق العلاقات الاقتصادية معهم.

وتستخدم الصين الأداة الدبلوماسية بفعالية لتعزيز قوتها الناعمة عبر ثلاث آليات تتمثل في تأسيس "جمعيات الصداقة الصينية" في مختلف دول العالم لإقامة علاقات ثنائية تقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والانضمام للمنظمات الدولية المتعددة الأطراف كمنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، المنتدى الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا، منتدى التعاون لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ومنظمة الدول الأمريكية. علاوة على إنشاء مؤسسات متعددة الأطراف كقمة شرق آسيا ومجموعة دول البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون(علي حسين، 2016، ص 124- 126).

كما تعد المنتديات الجهوية أحد الأدوات الناعمة التي توظفها الصين لإعادة بناء الحكامة العالمية، والتي أصبحت أحد أولويات الدبلوماسية الصينية تحت رئاسة "شي جين بينغ"، وأحد آليات التعاون الجهوي. فمنذ سنة 2000، طورت الصين آليات للتعاون متعددة الأطراف مع مناطق مختلفة، فبمبادرة من الصين تم إحداث عدد من المنتديات والتي تنعقد سنويا على أعلى المستويات مثل: منتدى التعاون الصيني الأفريقي سنة 2000، ومنتدى التعاون الصيني العربي سنة 2004، ومنتدى التعاون الصيني الأوروبي ((أوروبا الغربية والوسطى) المعروفة ب 1+16 سنة 2012، ومنتدى التعاون الصيني ومجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي سنة 2015. ويمكن إضافة آليات التعاون التي أسستها الصين مع مجموعة الآسيان سنة 1996، والاتحاد الأوروبي سنة 1998 (Alice, 2016, p.79).

وتعد الثقافة إحدى أهم مصادر القوة الناعمة، وقد استخدمتها الصين ببراعة في تقديم نفسها للعالم من خلال المعاهد الكونفوشيوسية حول العالم. وتهدف هذه المعاهد في المقام الأول لتدريس اللغة الصينية لتعزيز الثقافة الصينية وأيضا لتعزيز دورها ومكانتها عالميا ولتسهيل عملية الاتصال الحضاري وعمليات التبادل التجاري، ويقدر أن 30 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يتعلمون الصينية، وما يقرب من 2500 جامعة في 100 دولة تدير دورات للغة الصينية (Martin, 2009, p. 326- 402)،كما يقدر أن عدد المعاهد الكونفوشيوسية وصل عام 2018 إلى 548 معهدا في 154 دولة، وهو ما يؤكد فعالية استخدام الصين لهذه المعاهد وأنها أصبحت مقبولة ومطلوبة من قبل الدول الأخرى(مصطفى، 2019، ص 28).

وتعول الصين بقوة على أن تقوم تلك المعاهد، إلى جانب دورها الثقافي والحضاري، بدور كبير في التأثير المباشر في مكانة الصين على الساحة العالمية (Barthélémy, 2009, p.29) . وتستخدم الصين أيضا الدبلوماسية التنموية المتمثلة في القروض الميسرة غير المشروطة والمساعدات التنموية واستثمارات البنى التحتية لتحقيق أهداف جيوسياسية. ففي منتدى التعاون الصيني الأفريقي الثاني عام 2003 ألغت ديونا بمقدار 1,3 مليار دولار عن أفريقيا، وتعمل على بناء مؤسسات وطنية أفريقية كبناء مقرات جديدة لوزارات الخارجية في أوغاندا وجيبوتي، ومقرات البرلمان في موزمبيق والغابون، ومقر الاتحاد الأفريقي الجديد في إثيوبيا، وذلك للحصول على الدعم السياسي من الأفارقة في التمسك بسياسة "الصين الواحدة" وقطع العلاقات مع تايوان (راوية، 2019، ص 16).

كما تستخدم الصين الدبلوماسية الصحية لتكريس الوجه الإنساني بلدها، حيث قامت بتدشين شبكة علاقات من الأطباء الصينيين وملايين مواطني دول الجنوب، خاصة الأفارقة، من خلال الزيارات الصحية العديدة والتدريب الطبي، بالإضافة إلى تقديم الأجهزة الطبية المجانية والبرامج المشتركة لمعالجة الأمراض مثل الملاريا والإيدز، وأرسلت الصين أكثر من 1500 طبيبا لأكثر من 47 دولة أفريقية، وعالجت حوالي 180 مليون أفريقي (فاطمة الزهراء، 2022، ص 304).

4. الخاتمة

نخلص في ضوء الفرضيات السابقة إلى مجموعة من النقاط أهمها:

- ✓ أنه على الرغم من عدم نشر وثيقة إستراتيجية للأمن القومي لجمهورية الصين الشعبية للعموم سواء ورقيا أو إلكترونيا، فإن المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني كان قد أعلن عن قرار تمرير وثيقة إستراتيجية الأمن القومي ووضح خطوطها العريضة في 23 يناير 2015.
- ✓ أن المصالح الصينية العليا تتمثل في ضمان نظام اشتراكي بخصائص صينية وتعزيز نظام الحكم الصيني ودعم قدرته، وإعطاء الأولوية لأمن الشعب الصيني وترابه، وضمان بناء قوة فعالة ذات خصائص صينية، وأخيرا بناء مجتمع ذو مصير مشترك للبشرية.
- ✓ أن الصين تستخدم عددا من عناصر قوتها الشاملة لحماية مصالحها العليا وأمنها القومي، منها ما هو صلب كفائض القوة الاقتصادية وتحديث وتطوير القوة العسكرية، ومنها ما هو ناعم كالاستثمارات والمساعدات وجاذبية النموذج التنموي الصيني.
- ✓ أن الصين بحاجة إلى إستراتيجية للأمن القومي لإعداد نفسها لمواجهة التحديات الأمنية المتوقعة وغير المتوقعة، بالنظر إلى التغير الذي يشهده الوضع الدولي والاقتصاد الصيني، وتزايد العديد من الصراعات المجتمعية، ناهيك عن أن الإصلاحات أصبحت في مرحلة حاسمة.
- ✓ أن إستراتيجية الأمن القومي يمكن النظر إليها على أنها مواكبة ضرورية للحلم الصيني، الذي صاغه الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2012، والذي يدعو إلى النهضة العظمى للأمة الصينية في أفق عام 2049.
- ✓ أن الصين نجحت إلى حد كبير في استخدام عناصر قوتها الشاملة، خاصة عناصر القوة الناعمة، لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، وذلك على الرغم من محاولات الاحتواء الإستراتيجي للصين من طرف الولايات المتحدة وحلفائها.

5. قائمة المراجع

1.5. المراجع باللغة العربية

2. أحمد، أنور فاطمة الزهراء. (2022). آليات التواد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الإسكندرية
3. باكير، علي حسين محمود. (2016). مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة. رسالة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة بيروت العربية. لبنان
4. جودة محمد محمود خليفة. (26 أبريل 2014). أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م-2010م.المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية. الاقتصادية والسياسية
5. الحديثي، عباس غالي. (2004). نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات. عمان: دار أسامة
6. رجائي، شرين . (يناير 2005). الصين هل تكون قطبا دوليا قادما؟. شؤون الشرق الأوسط. العدد 13
7. رو، ألان. (2012). الصين في القرن العشرين، ترجمة صباح ممدوح كعدان، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب. الطبعة الرابعة
8. رواية، توفيق. (أكتوبر 2019). السياسات الأمريكية والصينية في أفريقيا...طبيعة الأدوار وواقع التنافس. السياسة الدولية. المجلد 54. العدد 218
9. سعد، بسمة. (أغسطس 2019). أثر التنافس الأمريكي- الصيني في منطقة القرن الإفريقي. الملف المصري. العدد 60
10. شفيق، منير. (1972). علم الحرب. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر
11. صلاح، علي. (2018). مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟. تقرير المستقبل في دورية اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 26، أبو ظبي
12. غنيم، سيد. (2021). الأصابع على الزناد: إستراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيرها على الشرق الأوسط. القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
13. كامل، مصطفى. (2019). التنافس الدولي والإستراتيجي وتأثيره على المنطقة العربية. القاهرة: أخبار اليوم قطاع الثقافة
14. لي، يونغ تشي ويوان، تشنغتشينغ. (2017). دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية. في: الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، تحرير جانغ يون لينغ. ترجمة آية محمد الغازي. سلسلة قراءات صينية. مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
15. ليانجشيانج، جين وجاناردن، وان. (د.ت.ن). مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام دول الخليج. تم الاطلاع عليه يوم 10 دجنبر 2022. على الموقع:https://2u.pw/Pngt2Mq
16. المشاط، عبد المنعم. (1993). الإطار النظري للأمن القومي العربي، ضمن مؤلف جماعي الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية
17. ممدوح، عبد المنعم. (2011). رياح من الشرق، الصين، كوريا، اليابان، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة
18. النشار، مصطفى. (خريف 2019). هل تقود الصين حقبة ما بعد الغرب؟ عصر ما بعد العولمة هو عصر نهاية الهيمنة الغربية. مجلة الاستغراب. العدد 17

2.5. المراجع باللغة الأجنبية

1. Alice, Ekman. (2016). La Chine en Méditerranée : un nouvel activisme. Institut français des relations internationales, revue politique étrangère. CAIRN. n°4
2. Angela, Stanzel. (October 2017). Grand Designs: Does China have a Grand Strtegy?. China Analysis,European Council on Foreign Relations (ECFR.EU)
3. Barthélémy , Courmont. (2009). Chine: La grande séduction, Essai sur le soft power chinois, Choiseul. Paris

4. Charlotte, Gao. (5 November 2017). A Community of Shared Future: One Short phrase for UN, One Big Victory for China?. The Diplomat. accessed on 13/10/2023. at: https://2u.pw/BEyBez8
5. Christinina, Lin. (Oct 2017). The Belt and Road China's Long Term Visions in the Middle East. ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security. N°.512. acessed on 13/10/2023. at: https://2u.pw/QN1Qjhr
6. Feng, Zhang. (2019), The Xi Jinping Doctrine of China's International Relations. Asia Policy. Vol 14. N°.3
7. Hui, Liu and Xiaochun, Zhao, The Blue Book for National Security: Research Reoprt of China's National Security 2014.
8. Institute for Strategic Studies. (August 2015). International Strategic Relations and China's National Security. National Defense University of PLA of China
9. Jae, Ho Chung. (2015). Assessing China's power. Palgrave Macmillan
10. Kristi, Raik & all. (January 2018). The National Security Strategy of China. Finish Institute of International Affairs (FIIA) Report
11. Leonard, Cheng. (2016). Three Questions on China's Belt and Road Initiative. China Economic Review. Vol40
12. Li, Weijian. (2010). The Transformation of International System and China- Africa Relations. Shanghai Institutes for International Studies
13. Liu, Hui & Zhao, Xiaochun. (2014). The Blue Book for National Security: Research Report of China's National Security. International Center for Strategic and Security Studies of the Institute of International Relations. Beijing.
14. Martin, Jacques. (2009). When China rules the world..the rise of the middle kingdom and the end of the western world. Penguim Books
15. Matthew, D.Johnson. (11/6/2020). Safeguarding socialism: The origins, evolution and expansion of China's total security paradigm. SINOPSIS. accessed 15/10/2023. at: https://2u.pw/78xISFq
16. Paulo, Afonso Brardo. (2018). La sécurisation des intérêts chinois: la Nouvelle Route de la Soie au sein du Nouveau Grand Jeu centrasiatique. Dalloz. Paris
17. PRC. (11/01/2017). Ministry of Foreign Affairs, China's Politics on Asia-Pacific Security Cooperation, accessed 15/10/2023, at: https://2u.pw/4PF7Yxd
18. Sari, Mahdi. (Spring Semester 2017). The Confucius Institute at Suez Canal University : A Tool in China's Public Diplomacy, Lund University, Center for East and South-East Asian Studies, Master's Programme in Asian Studies. accessed 13/10/2023. at: https://2u.pw/K2kkEhH
19. Shannon, Tiezzi. (24 January 2015), China's National Security Strategy. The Diplomat. accessed 10/10/2023. at: https://2u.pw/nCGr6Uc
20. The State Council Information Office of People's Republic of China. (May 2015). China's Military Strategy 2015. Beijing

التنافس الأمريكي - الصيني في النظام الدولي

(تايوان أنموذجاً)

American-Chinese competition in the international system

(Taiwan is an example)

أ.م.د. فاضل عبد علي حسن
مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية جامعة ذي قار / العراق
Fadhelabd2014@gmail.com

الملخص

تعد العلاقات الصينية – الأمريكية في النظام الدولي من بين أهم العلاقات البينية في النظام الدولي، ونظراً لأهمية هذه العلاقات كونها تنعكس سلباً أو إيجابا على السياسة الدولية، لأنهما يمثلان قطبين رئيسين في النظام الدولي، فتعد تايوان من بين أهم المشاكل والمسائل العالقة ما بين هذين القطبين المهمين، فتايوان تمثل الحليف الاستراتيجي المهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والذي لا يمكن أن تفرط به، كونه يعد من بين أهم الأمور التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله للحد من مشروع طريق الحرير الذي يمثل الشريان الرئيس للاقتصاد الصيني، فتايوان تتعرض للضغط الصيني كلما طالبت تايوان بالاستقلال التام عن الصين، كون الأخيرة تعد تايوان جزءاً لا يتجزأ منها ولابد من استعادتها لها، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد إيجاد حل ناجع لقضية تايوان هذه لأن هذا الأمر سيعرضها إلى مواجهات خطيرة مع الصين، لذا فان الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إدارة ملف تايوان دون إيجاد حلول ناجعة له، وهذا ما يثير حفيظة تايوان ويزيد من الضغط الصيني الكبير عليها .

الكلمات المفتاحية : تنافس، أمريكا، الصين، النظام الدولي، تايوان

Abstract

Sino-American relations in the international system are among the most important inter-relationships in the international system, and given the importance of these relations as they reflect negatively or positively on international politics, because they represent two main poles in the international system, Taiwan is among the most important problems and outstanding issues between these two poles. Importantly, Taiwan represents an important strategic ally for the United States of America, which cannot be neglected, as it is among the most important things through which the United States of America is trying to limit the Silk Road project, which represents the main artery of the Chinese economy, so Taiwan is exposed to Chinese pressure whenever Taiwan demands complete independence from China, The fact that the latter considers Taiwan an integral part of it and must be restored to it, but the United States of America does not want to find a viable solution to this Taiwan issue because this matter will expose it to dangerous confrontations with China, so the United States of America is trying to manage the Taiwan file without finding effective solutions for it This infuriates Taiwan and increases the great Chinese pressure on it.

Keywords: competition, American, Chinese, Taiwan

1. مقدمة

تعد المكانة الدولية لقطبين مهمين في السياسة الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين مكانة هامة ومؤثرة جداً في النظام الدولي، إلا أن تلك العلاقات البينية تتخللها بعض المشاكل والأزمات كالتنافي الأمريكي الصيني في أواسط آسيا والقرن الأفريقي وقضية تايوان وغيرها من المحددات لتلك العلاقة، فتايوان تعد من بين أهم المسائل العالقة ما بين القطبين الدوليين الأمريكي والصيني، فالصين تنظر إلى تايوان كجزء لا يتجزأ منها ولا بد من استعادة هذا الجزء، لاسيما وان تايوان تعد من بين أهم الدول الاقتصادية في المنطقة والعمق الجيواستراتيجي للصين ولا يمكن التفريط بها مهما كلف الأمر، كما يرى القادة الصينيون بأن استعادة تايوان بضمها إلى الصين هي مسألة وقت ليس إلا.

في الوقت ذاته فان تايوان تعد حليف استراتيجي مهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وترتبط معها بمعاهدات وقانون يضمن لتايوان حق الدفاع الأمريكي عنها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب بالدخول المباشر في قضية تايوان وحل قضيتها في الوقت الحاضر، بل تريد الولايات المتحدة الأمريكية إدارة ملف تايوان والرقابة عليه، لأن التدخل الأمريكي في هذا الملف ووضع حلول ناجعة له، يعرضها إلى مواجهة صينية خطيرة قد تفقدها حليف مهم كالصين، لذا فان الولايات المتحدة الأمريكية ترغب ببقاء تايوان على ما هي عليه الآن .

الإشكالية: تمثل تايوان حجر الزاوية في المسائل العالقة ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتايوان اليوم هي الدولة الاقتصادية المهمة وتتمتع بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية بل هي حليف استراتيجي أساسي له، ولكن تايوان لا تستطيع إيجاد حلول ناجعة لقضيتها ومسألة استقلالها بسبب الموقف الصيني الرافض لهذا الأمر، وعدم جدية الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف مع تايوان في مسألة استقلالها، من هنا تتبادر التساؤلات التالية عبر هذه الإشكالية:

- ✓ ما مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن تايوان ومصالحها هناك ؟
- ✓ هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية من استدراج الصين في حرب استنزاف عسكرية بسبب تايوان، أم أن الصين لها رأياً آخراً ؟

الفرضية: يبدو بأن تايوان ستبقى على ما هي عليه الآن ولن تحصل على استقلالها في الوقت الراهن، وربما تتمكن الصين من استعادتها في ظل التراجع النسبي في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي إزاء تقدم ملحوظ في المكانة الدولية للصين في النظام الدولي .

أهمية الموضوع: يعد هذا الموضوع من بين المواضيع المهمة في العلاقات الدولية لما تمثله تايوان من مكانة هامة كدولة اقتصادية ومكانة استراتيجية، وكحليف استراتيجي مهم للولايات المتحدة الأمريكية وكجزء ترغب باستعادته الصين لها كونه جزء من الصين نفسها، ولم نجد كتابات كثيرة في هذا الموضوع المهم والحيوي، لذا ارتأينا أن نخوض في دراسته وسبر أغواره وما يمثله هذا الموضوع من إشكالية مهمة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين .

2. العلاقات الأمريكية – الصينية

عود العلاقات الأمريكية الصينية إلى تاريخ طويل من الأحداث والظروف التي مرت ما بين البلدين، تارةً تكون على مستوى التنافس والصراع وتارة أخرى تكون على مستوى الاعتمادية والتعاون، فالصين كانت ومازالت من بين الدول المهمة التي شكلت غريما منافساً للولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي السابق روسيا الاتحادية اليوم، من هنا سندرس في هذا المبحث تلك العلاقات البينية بين البلدين والمراحل التي مرت بها تلك العلاقة وهذا ما سنوضحه عبر المطلبين الآتيين:

1.2. العلاقات بين البلدين ما بعد الحرب الباردة

اقترن تاريخ العلاقات الأمريكية – الصينية بأحداث عديدة أثرت بشكل أو بآخر مباشر أو غير مباشر على هذه العلاقات، على الرغم من الاختلاف ما بين ظروف الدولتين في طبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية والأيديولوجية، بالاضافة إلى الفارق في مستوى التنمية الاقتصادية والسياسة الخارجية، وبالتالي فمن الطبيعي وجود اختلافات عدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مفاهيمها وأهدافها بالنسبة للعالم، فضلاً عن علاقة كل منهما بالآخر، ومن الجدير بالذكر فقد تميزت العلاقات ما بين البلدين لاسيما ما بعد استقلال الصين عام 1949 بكونها علاقة عدائية، فقد كانت النظرة الأمريكية إلى الصين بأنها تمثل فكرة الشرق الغامض الملأ بالمؤامرات، وإنها تمثل أيضاً تحدياً في الوقت نفسه عبر سعيهم إلى تصدير الثورة الشيوعية نحو العالم، بالمقابل فقد تميزت نظرة الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنهم عدائيون على الرغم من أن الصين التزمت سياسة سلمية تطمح فيها إلى إقامة علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن شروط ومبادئ حزبها الحاكم(علي، سلطان، 2016، ص 161-162).

العلاقات الأمريكية الصينية هي علاقات متباينة تتراوح بين التقارب تارةً والصراع تارةً أخرى ويرجع ذلك إلى الاختلافات في المصالح لكل منهما حيال الآخر، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى بأن الصين على أنها قوة ناهضة ولها

دور إقليمي وعالمي، كما تنظر الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى والوحيدة ذات مصالح متشعبة على مستوى العالم، كما أنها تلعب دوراً مهماً بالنسبة للصين، وفي الوقت نفسه نجد بأن الولايات المتحدة ترى بأن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، وترى الصين أيضاً ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى(أمين، 2013، ص 385).

من هنا فان العلاقات الأمريكية – الصينية تعد نمطاً فريداً من العلاقات الثنائية بما تتضمنه من عناصر تبدو متنافرة أو متناقضة أحياناً مثل التعاون والصراع والاستقلالية والاعتماد المتبادل، فلا هي منافسة صريحة ولا هي عداء مستتر ولكنها مع ذلك تظل تعمل في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقعة، كما نجدها تتميز بدرجة كبيرة من التغير فهي تنحو نحو درجة متقدمة من الصراع في بعض النواحي، والى درجة متوسطة من التعاون في نواحي أخرى، ومن الجدير بالذكر فان نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي باتت مسألة السيطرة على العالم وقيادته تراود فكر القيادات الأمريكية ولا تسمح بأن تشاركها فيها أية قوة أخرى في العالم في هذه الزعامة، وتأسيساً على ما تقدم فان المعادلة الدولية وفق وجهة نظر واشنطن ينبغي أن تمضي وفق نظرية استيعاب الصين وتوظيفها في إطار المشروع الأمريكي(هاشم، 2013، ص 232- 233).

مع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على النظام العالمي الجديد ازدادت المخاوف الصينية من التهديدات الأمريكية بدرجة أكبر من مخاوفها من أي تهديد قد تشكله روسيا، لذا اتجهت الصين إلى تعزيز علاقاتها الإستراتيجية مع الهند وروسيا لمواجهة الخطر الأمريكي، وهو ما أدى إلى تراجع التأييد الصيني للسياسات والمواقف الباكستانية تجاه قضية كشمير، وشهدت العلاقات الصينية – الباكستانية نقلة نوعية أخرى عقب قبول عضوية باكستان كعضو دائم إلى جانب الهند في منظمة شنغهاي للتعاون(*)في بداية عام 2017، شجع ذلك على تعزيز التعاون الإقليمي بين كل هذه الأقطاب والأطراف الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي(القصير، 2014، ص 32-33).

وأن منظمة شنغهاي للتعاون جاءت رداً على سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتوسع حلف الناتو شرقاً، وينظر المحللون للمنظمة أيضاً على أنها محاولة من جانب الصين وروسيا لبسط النفوذ في هذه المنطقة، بما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عنها، وأيا كانت التفسيرات المتقدمة فان هذه المنظمة كانت خطوة لم يسبق للصين أن اتخذتها، فهي لم تكن قد انضمت قبل ذلك إلى اتفاقية أمن جماعي يتيح لها المشاركة بقوات عسكرية في وسط آسيا لمحاربة الإرهاب وغيرها من الأخطار التي قد تهدد استقرار الوضع القائم(البديري، 2015، ص 180)' ويجادل بريجينيسكي، بأن "الائتلافات المتوقعة بين الصين وروسيا تقوم على فكرة مقاومة الهيمنة الأمريكية في آسيا الشرقية والشرق الأقصى، وهذا التحالف لابد أن يطيح بالمركز العالمي لأمريكا في الاقتصاد العالمي، واستبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مجال حيوي لها "(البديري، 2015، ص 181)' عليه يمكن فهم جوهر الشراكة عن طريق تشكيل ائتلافات استراتيجية ترد بها روسيا والصين على الهيمنة الأمريكية، فطالما أن هنالك شراكة استراتيجية بين الصين وروسيا وهنالك أيضاً تعاوناً عسكرياً وثيقاً بين روسيا والهند فان الدول الثلاث يمكنها تشكيل مثلث استراتيجي قادر على الوقوف بوجه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الدولي(الدندراوي، 1998، ص 117)

2.2.العلاقات ما بين البلدين ما بعد أحداث 2001

وفي سياق الحديث عن العلاقات الأمريكية – الصينية فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتقويض القوى الصاعدة في سعيها لبناء نظام دولي جديد وفق مصالحها وأهدافها، وتعد الصين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أحدى القوى الدولية المرشحة لأداء دور فاعل في القرن الحادي والعشرين، إذ يمكن أن تسهم الصين في صياغة شكل النظام الدولي المرتقب، فالصين تعيش مرحلة انتقالية مهمة من تاريخها المعاصر، تشهد فيها مؤشرات أداء وانجاز على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، وهذا هو بحد ذاته دفع الكثير من خبراء الإستراتيجية والعلاقات الدولية للرهان على مستقبل دورها وموقعها في بنية النظام الدولي الجديد كقوة عظمى سيكون لها حضوراً مادياً ومعنوياً مباشراً ومؤثراً في واقع العلاقات الدولية، وذلك عبر إسهامها في إعادة تشكيل موازين القوة العالمية والإقليمية بناءً على معايير جديدة تختلف عن تلك التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكريسها كأمر واقع لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وعلى آليات توزيع القوة بين مختلف مراكز القوى التقليدية سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، بالاضافة إلى سياسات توزيع الأدوار وبناء

التحالفات في مرحلة مهمة من مراحل الناظم الدولي تحاول فيها الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بقيادة العالم وفرض هيمنتها عبر سياسات تسعى إلى خلق الشروط المادية والمعنوية اللازمة لما يعرف بمشروع القرن الأمريكي الجديد(حسين، 2014، ص 112-113).

فثمة من يرى أن هنالك بعض الدوافع التي تثبت بأن العالم يتجه نحو تحولات مرتقبة في الهرمية الدولية تنخفض نسبياً بسببها مكانة وقوة الولايات المتحدة الأمريكية(*)، وترتفع نسبياً من جهة أخرى مكانة وقوة القوى الأخرى الصاعدة مثل (الصين وروسيا والهند والبرازيل)، وبهذا تتقارب تأثيرات ونفوذ هذه القوى كما تفقد أي قوة منها ميزة الانفراد والقيادة على الأخريات، وأن هذه النظرية هي الأكثر رواجاً في الوقت الحاضر في فهم وتصوير ما تؤول إليه العلاقات الدولية في المستقبل المتوسط الأمد، والتركيز هنا يكون حول صعود الصين ومن ثم روسيا والهند واليابان والبرازيل بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وهناك من يجادل في تحقق تعددية قطبية لا تفقد فيها الولايات المتحدة الأمريكية أي تميز قيادي خاص بها، وإن أكثر وجهات النظر شيوعاً وتنظيراً لهذه الفكرة هي تلك التي تقول بأن العالم قد دخل قرن العصر الآسيوي، فالسيطرة ستكون للصين واليابان والهند وإندونيسيا على حساب القوى الغربية التي دخلت مرحلة الأفول(سليم، 2011، ص 2011).

وفي النسق ذاته يرى هنري كيسنجر بأن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من تراجع قوتها إلا أنها ستظل طرفاً رئيساً لا يمكن الاستغناء عنه في النظام الدولي، وإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكيف نفسها لتقاسم أعباء المسؤولية في هذا النظام مع مراكز القوة الصاعدة، بالتالي فان النظام الدولي سوف يبقى متماسكاً حتى في ظل محاولة الصين أو دول صاعدة أخرى انتزاع مرتبة الصدارة من الولايات المتحدة الأمريكية، فالدول الصاعدة لديها الدافع للتفاعل مع هذا النظام الدولي والاندماج فيه، لأن ذلك يخدم مصالحها(أبو الخير، 2017)' وثمة من يشير إلى أن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية بات في تراجع من خلال التصور لنظام أمريكي مهدد من حيث تمثيله الدبلوماسي والعسكري، نتيجة لتراجع القوة الاقتصادية إزاء قوة عالمية تقودها أوروبا والصين، مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية غير مؤهلة تدريجياً لقيادة العالم، إلا أنه يرى بريجينيسكي وإن كان لا يعير اهتماماً للمسائل الاقتصادية فهو يرى أن كلاً من أوكرانيا وأوزبكستان هما محور العالم، فغياب الولايات المتحدة الأمريكية عن مركز العالم وعزلتهم الجغرافية تعد التهديد الأساس للنظام الأمريكي(عبد الله، 2015، ص382).

وعليه تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق الهيمنة الشاملة على العالم والاحتفاظ بهذه الهيمنة في المستقبل المنظور، فضلاً عن أنها تسعى إلى منع ظهور أي منافس يمكن أن يتحداها، إنها تريد نظاماً عالمياً أحادي القطب تهيمن عليه وحدها، أو عالماً تعددياً تكون الأقطاب الأخرى فيه أضعف منها، بمعنى آخر إنها تريد عالماً متعدد الأقطاب تكون فيه هي القطب الأقوى، وتتحمل تلك الأقطاب أعباء معينة لإدارة العالم، من هنا فليس باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية استخدام قوتها العسكرية لتحقيق تلك الرغبة أو الهدف وإنما تسعى إلى تحقيقه من خلال القدرات الأخرى(إسماعيل، 2015، ص 86)' فعلى الرغم من أن القوة العسكرية تعد من أهم ما يميز الولايات المتحدة الأمريكية عن باقي القوى الأخرى الصاعدة، إلا أنه في عالم اليوم لم تعد القوة العسكرية تمتاز بسمة العنصر الحاسم في قوة الدول إلا بشكل نسبي ولحالات خاصة لعمليات معدودة، إذ اتجه النسق الدولي في علاقات الدول مع بعضها البعض لعمليات التكامل الدولي والاعتمادية الدولية، وعلى وجه الخصوص الاقتصادي منها والتنمية الاقتصادية والترابط الاقتصادي والقدرات المعرفية، بالإضافة إلى ذلك فقد اتجهت الدول كثراً حيال المنظمات والتكتلات الاقتصادية والإقليمية والدولية في عالم متسارع الوتيرة والديناميكية في ظل الشركات والمؤسسات التجارية العملاقة، الأمر الذي بات لزاماً عليها الدخول في مثل هكذا اتفاقات(عبد الله، 2015، ص 384).

لذلك يدافع الأمريكيون على ضرورة إتباع سياسة أكثر حدة حيال الصعود الصيني، لأنهم يرون في أن الصين منافساً استراتيجياً وإنها لا محالة تهدد الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها العالمي، وتنادي بتطبيق سلسلة من استراتيجيات الاحتواء تجاهها، وان من أهم العناصر الرئيسة لهذا التوجه هي التحالفات الإستراتيجية الأمريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية، وتحسن العلاقات مع الهند بوصفها شريكاً محتملاً يمكن أن يقوم بدور الثقل الموازن للصين في آسيا والتحالفات الأمريكية المتينة في جنوب شرق آسيا، والانخراط المتنامي في آسيا الوسطى والشرق الأوسط والتمركز العالمي الطويل الأمد للقوات العسكرية والبحرية الأمريكية في أماكن وممرات بحرية رئيسة تحيط بالصين، بالتالي فان الولايات المتحدة

تحاول عرقلة وصول الصين إلى طاقتها الاقتصادية والسياسية الكاملة عالمياً، وإنها ستسعى إلى احتواء(*)، الصين سلمياً بكل الوسائل الممكنة(هيربرج، 2008، ص 484-485).

من هنا وتأسيساً على ما تقدم فان العلاقات الأمريكية – الصينية هي علاقة مصلحيه براغماتية تتغير بتغير المصالح للطرفين، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب بخلق أعداء لها في العالم لاسيما تلك الدول المؤثرة والصاعدة كالصين، وعلى الرغم من مستوى التراجع النسبي في الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، لذا فان الأخيرة ترغب بنظام دولي متعدد الأقطاب تكون فيه أمريكا دولة مؤثرة في قيادة النظام الدولي برفقة الدول الصاعدة.

3. الأهمية الجيواستراتيجية إلى تايوان

مما لا شك فيه فان لتايوان مكانه جيوبولتيكية استراتيجية مهمة جداً للصين لأنها تقع في محيطها الإقليمي وتعد عمقاً جيو إستراتيجياً لها، وفي المقابل فان تايوان تمثل حليفاً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية، من هنا فإنها تعد مكاناً للتنافس الكبير ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومن عبر هذا المبحث في هذه الدراسة سندرس الأهمية الإستراتيجية إلى تايوان والاهتمام الدولي بها وبمكانتها في النظام الدولي.

1.3. الموقع الجيوبولتيكي والممكنات الديموغرافية والاقتصادية في تايوان

تعد المتغيرات الجيوبولتيكية من بين أهم العوامل الهامة والمؤثرة في تحديد الأهمية الإستراتيجية لأية دولة، فلها دوراً هاماً في تحديد قوة الدولة ومكانتها في هذا النظام الدولي، إذ أن المتغيرات الجيوبولتيكية تهدف إلى تحويل السلوك السياسي لصانعي السياسات العامة إلى أهداف تتعلق بالأبعاد الجغرافية، الأمر الذي له انعكاسات على استراتيجيات الدول تجاه بعضها البعض(موسى، 2023، ص 496).

1.1.3. الموقع الجغرافي لتايوان

تقع تايوان جنوب شرق الصين فهي تربط شمال شرق آسيا بالجنوب والشرق الأوسط عبر مضيق تايوان ومضيق ياتشي، وتشكل رابطاً هاماً بين الجزر اليابانية في الشمال والجزر الفلبينية في الجنوب، وهذا الموقع بالنسبة لتايوان زاد من أهميتها الإستراتيجية في منطقة آسيا الباسفيك، إذ أن مساحتها تبلغ نحو 36,197 كم2 فتشكل مساحتها البرية من الجنوب إلى الشمال نحو 394 كم2، ومن الشرق إلى الغرب 144 كم2 ويعد مضيق تايوان من المضايق الإستراتيجية للمواصلات البحرية بين جنوب الصين وشمالها، وتقع تايوان بين خطي الطول الشرقي (120.01 درجة و121,59 درجة)، والفارق الزمني بين الشرق والغرب لا يتجاوز 4 دقائق(موسى، 2023، ص 496).

وتقع تايوان أيضاً بين خطي عرض 21.53 و 25,18 شمالاً ويقسم مدار السرطان الجزيرة إلى قسمين متساويين، بمعنى أن هنالك أربعة خطوط عرض بين أقصى شمال وجنوب تايوان، وعلى الرغم من أن خطوط العرض الأربعة لا تشكل اختلافات مناخية واضحة إلا أن هنالك سلسلة جبال في وسط الجزيرة بمتوسط ارتفاع يزيد على 1500 متر وقد أدى ارتفاع بضعة أمتار فوق مستوى سطح البحر إلى تنوع المناخ ما أدى إلى تنوع النباتات وتنوع الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما أدى بتايوان إلى درجة من حالة الاكتفاء الذاتي ما يعني بأن البلد وصلت إلى حالة من القوة نتيجة هذا التنوع (موسى، 2023، ص496).

ويشكل سكان تايوان أقل من 2% من سكان الصين الكلي فيما لا تتجاوز مساحتها 5.0% من الأراضي الصينية وعلى الرغم من ذلك تبرز الصراعات والنزاعات عبر مضيق تايوان، والمقاربة الصينية تجاه تايوان ودور الولايات المتحدة الأمريكية وحضورها في قضية تايوان تعد عوامل بارزة لصعاب محتملة في وجه السلام والاستقرار في المنطقة، وتشرف تايوان على مضيق تايوان الذي يبلغ عرضه نحو 100 ميل وعلى الساحل الصيني، ووضع تايوان هذا يهدد الصين باستمرار ويقيد حريتها في المجال العسكري، أما الصين فإنها حذرة وحساسة تجاه ردة الفعل الأمريكي لموقفها حيال تايوان كونها تدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك رداً سريعاً وحاسما لتصعيد الموقف في أي وقت لتطويق التحركات الصينية لذلك أصبحت الصين تبدي مرونة كافية تجاه هذه القضية(عبد الله، 2015،ص 299).

ومن الجدير بالذكر فان موقع تايوان البحري يجعلها تمتلك مزايا من بينها الموقع البحري لتايوان الذي يحقق ميزة ايجابية ودفاعية مهمة لأن البحر يشكل عقبة طبيعية أمام القوات الغازية، بالاضافة إلى أن البحر يكون أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي ويسهل عملية التواصل، ولكن على الرغم من طول الساحل الذي تتمتع به الدول الجزرية عموماً فإنها تواجه العدوان والتسلل أو الهجرة غير الشرعية بحثاً عن فرص عمل، وقد يعرض الموقع البحري الدول الصغيرة مثل تايوان إلى الضغط الشديد من أجل ضمها لإحدى الدول والقوى العظمى، وهذا ما جعل تايوان تندفع في سياستها وولائها نحو المعسكر الغربي والولايات المتحدة الأمريكية، وكما تتمتع تايوان وتشرف على مضيق تايوان في الغرب ومضيق لوزون في الجنوب وتتحكم في حركة الملاحة في هذين المضيقين الهامين(موسى، 20232،ص 467).

ويذكر بأن عدد سكان تايوان بلغ حسب الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة لسنة 2022 نحو 23,886,905 مليون نسمة بنسبة 31% من إجمالي سكان العالم وبذلك تحتل تايوان المرتبة 57 في قائمة اكبر دول العالم من حيث عدد السكان، وان هذا الموقع المتميز لتايوان يجعلها نقطة مركزية للعلاقات الاقتصادية مقارنة بطرق الشحن البحري التي تنقل البضائع المصنعة والمواد الخام من المنطقة إلى أوروبا واليابان، كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من المواقع والقواعد العسكرية في جنوب شرق آسيا وفي جزر بيسكادوريس في مضيق تايوان في تايوان، ومن الجدير بالذكر فان تايوان تشكل تهديداً مباشراً للصين كونها تعد قاعدة عسكرية استراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة إذ تعدها ورقة ضغط من قبل الولايات المتحدة ضد الصين(موسى، 2023، ص 488).

فالصين تبدي اهتماماً بالغاً في مسألة تايوان(*) وتعد هذه المسألة من صميم اختصاصها الداخلي وشأناً هاماً من شؤونها السيادية المطلقة وإنها جزءاً لا يتجزأ منها، إلا أن واقع الأمور يشير عكس ذلك، إذ باتت هذه المسألة وسيلة لتمزيق الوطن الأم طوال مدة الحرب الباردة حتى أصبحت مسألة وثيقة الاتصال بالاستراتيجيات السياسية والأمنية لمثلث التنافس الأمريكي – السوفيتي – الصيني في نطاق آسيا الباسفيك، وكان تطور هذه القضية يعتمد على سياسات الجانبين الأمريكي والسوفيتي، وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن تايوان في السابق كانت محوراً ووسيلة للقطبين إذ كانت أهميتها في إضعاف الصين محوراً للطرفين في ظل خلافاتهم مع الصين، ووسيلة لكسب نفوذ الصين إلى أحدهما بعد ما تتحسن علاقتها مع أحد الطرفين، بمعنى آخر كانت قضية تايوان في أثناء الحرب الباردة واجهة الضغط على الصين لتبني سياسات القوتين العظمتين آنذاك (البديري، 2015، ص 102-103).

وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحديد وتحجيم دور الصين من خلال التحكم في مضيقي تايوان وملقا لما لهم من أهمية جيوإستراتيجية حيوية لنقل النفط وغيره من الموارد إلى الصين، فمن يتحكم في هذين المضيقين هو من يتحكم بتزويد الصين بالطاقة، ولهذا فتايوان وسنغافورة حليفان مقربان من الولايات المتحدة الأمريكية وهما مسلحان جيداً ليتمكنا من التحكم في المضيقين الحيويين، وفي حال الحرب بين الولايات المتحدة والصين فلكل من تايوان وسنغافورة تكتيكات طارئة لاعتراض النفط المتجه إلى الصين، وطالما أن الصين لا تملك وسيلة أكيدة للحصول على الطاقة عن طريق لا تتحكم به الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى في موقع ضعف أمام البحرية الأمريكية، ومن هنا أدركت الصين أن شبكة العلاقات التجارية والصناعية اللوجستية مع العالم الخارجي بحاجة إلى ذراع عسكرية طويلة لحمايتها لتمكنها من القفز فوق الحصار الأمريكي(هاشم، 2013، ص 238).

وتأسيساً على ما تقدم فان الأهمية الإستراتيجية إلى تايوان من حيث الموقع الجغرافي والجيوبولتيكي والقدرات الاقتصادية والديمغرافية باتت تشكل مصدراً هاماً بل وتمثل مكانة جيوإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية من جهة والصين من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى تنافس كبير على تايوان باعتبارها تمثل مصلحة لكل أمريكا والصين، فلا تستطيع الولايات المتحدة التخلي عن تايوان الحليف الاستراتيجي المهم، والصين أيضا لن تستطيع التخلي عن تايوان باعتبارها تمثل الساحة الخلفية إلى الصين.

2.3. الإستراتيجية الأمريكية والصينية حيال تايوان

تمثلت الإستراتيجية الأمريكية وإداراتها المتعاقبة منذ الخمسينيات من القرن الماضي بالثبات حيال قضية تايوان، وتبين أهم أسس هذه الإستراتيجية في تجنب الحرب عبر مضيق تايوان، لأن هذه الحرب ستدفع الولايات المتحدة الأمريكية

إلى خيارين، فأما الامتناع عن مساعدة تايوان ومن ثم فشلها في عدم الإيفاء بوعودها لتايوان في الدفاع عنها، مما يعني خسارة نفوذها الاستراتيجي كقوة عظمى في منطقة أسيا- الباسفيك، أو الوقوف إلى جانب تايوان والمخاطرة بحرب ضد الصين والحيلولة دون سيطرتها العسكرية على تايوان، ولطالما أحجمت تايوان عن إعلان استقلالها وانه من المستبعد أن تندلع المواجهات العسكرية في مضيق تايوان، لكن نمو القدرات العسكرية الصينية ونفاذ صبر القادة الصينيين قد تزيد من احتمالية الاجتياح(عبد، د،ت، ص 117).

وتعد الصين من بين أهم المنافسين للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وتعد الأخيرة هي العقبة الرئيسة في عودة تايوان إلى الصين وظهور الصين كدولة كبيرة ومهمة، وعلى الرغم من أن الصين هي الآن ثاني اكبر اقتصاد واكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية بعد كندا إلا أنها تتحدى نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية حيثما امكن ذلك، ومن جهتها أيضاً سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستفادة من فشل الإصلاحات السوقية في هذه البلدان، فضلاً عن إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن مساعدتها، أما فيما يخص مسألة تايوان وعزلها تحاول الحكومة الصينية إقناع العديد من أسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية بسحب اعترافها بتايوان، وفي الواقع يتضح بأن هناك تنافساً استراتيجياً ما بين الصين وتايوان في أمريكا اللاتينية، وتمكنت تايوان أيضا من كسب حلفاء في المنطقة عبر الكثير من المساعدات والصفقات التجارية، وتحاول الآن الصين استخدام نفس الإستراتيجية للتغلب على منافستها(الساري، 2022، 502).

تعد المسائل والقضايا الأمنية الأكثر حساسية في العلاقات الأمريكية – الصينية ولا يمكن التغاضي عنها، ولكن الأمر لا يصل الى الحرب بين الطرفين ولكن محاولة حلحلة الأمور عبر التعاون والتفاهم، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تتمثل مصالحها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في منع الدول المعادية من الاستيلاء على المنطقة والسيطرة عليها، وتوفير الأمن إلى شبة الجزيرة الكورية، وتأمين وجودها العسكري والسياسي هناك ومنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الصواريخ، أما بالنسبة إلى الصين فهي تسعى إلى ممارسة السيادة على كامل الأرض ومنع تقسيم تايوان، بينما تسعى أيضا إلى تأدية دور إقليمي وعالمي، وتعد تايوان من بين المسائل العالقة والتي باتت تشكل نقطة خلاف جوهرية ما بين أمريكا والصين(موسى، 2023، 500).

وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان بعلاقات تجارية واقتصادية، فقد بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى تايوان في عام 2021 من السلع والخدمات نحو 47,3 مليار دولار أما الواردات إلى أمريكا من تايوان فقد وصلت نحو 86,9 مليار دولار، فالصين تقلق جداً من وجود علاقة تجارية واستثمارية قوية ما بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية، فتعده الصين في العلاقات على حسابها(العبيدي، 2023،ص 311)' إذ تخشى الصين من العلاقات العميقة لشراكات الطاقة التجارية بين الشركات التايوانية والأمريكية في جنوب شرق آسيا، وترى الصين أيضاً بأن هنالك دولاً تعزز ميل الصين نحو الاستقلال لذلك وقفت الصين بالضد من طلب تايوان للانضمام إلى اتفاقية (CPTPP) مؤكدة ذلك بأنه ينتهك سياسة الصين الواحدة، وبناءً على ما تقدم فان العلاقات الصينية – الأمريكية وبسبب كثافة المصالح السياسية والاقتصادية فالصين لا تستطيع أن تتجاهل دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، بالمقابل فان الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تغفل حقيقة التقدم الاقتصادي الذي حققته الصين وهو يؤهلها إلى أن تكون واحدة من القوى الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية (العبيدي، 2023، ص 214).

فقد مثلت تايوان أبان الحرب الباردة بأنها ارتبطت بتطور العلاقات الصينية – الأمريكية، وهناك من يرى أن قضية تايوان مثلت ورقة مساومة ما بين الطرفين، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي بنهاية الحرب الباردة برزت حالة من التعاون الدولي والاعتماد المتبادل بين القوى الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي، الأمر الذي أدى إلى تنامي العلاقات الصينية – الأمريكية في المجالات كافة، وهذا ما يدعوا أمريكا إلى اعتبار الصين شريكاً مهماً لا عدواً محتملاً، مما يدفع الجانب الأمريكي في إعادة النظر في استراتيجيتها حيال تايوان من جديد، وفي ضوء الدعم السياسي الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى تايوان إبان الحرب الباردة انتهجت الصين سياسة قامت على التهديد المباشر وترهيب جزيرة تايوان، أما ما بعد الحرب الباردة فقد غيرت الصين استراتيجيتها على ساس احتواء تايوان سياسياً ومنعها من إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى، وقبلت في الدخول في مفاوضات مباشرة مع تايوان حول مستقبل الجزيرة(عقيل، 2013، ص 121).

وتعارض الولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة المسلحة تجاه تايوان وتدفع بتعزيز التفاوض والحوار مع الصين، لأن أمريكا تعرف بأن الصين تحاول ابتلاع تايوان اقتصادياً واندماجها دبلوماسياً، والولايات المتحدة الأمريكية

مقتنعة ومدركة تماماً بأن قضية تايوان وحلها لن يستمر طويلاً إلى ما لا نهاية ولكنها توفر حالياً على الأقل وسيلة للتفاوض وتحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب في التعامل مع الصين، ومن زاوية أخرى فان حالة العداء التايواني- الصيني وخشية الولايات المتحدة من اندلاع الحرب بين الصين وتايوان، الأمر الذي يبرر من التواجد العسكري الأمريكي هناك، لذلك يبدو بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب بحل مسألة تايوان وإنما تريد إدارتها فقط (عقيل، 2013، ص 121)، وإن الإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان قد ساهمت بدفع تايوان إلى أن تبرز على الصعيد الدولي كقوة فاعلة ومستقلة خارج إطار الأمم المتحدة وهذا ما عزز من إقامتها للعديد من العلاقات الاقتصادية مع معظم دول العالم، الأمر الذي انعكس إيجابا في تعزيز ازدهارها الاقتصادي وفي إنتاجها لسياسة براغماتية مستقلة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وذاتها مع الصين أيضا (عقيل، 2013، ص 122).

ويرى الجانب الأمريكي بأنه لن يتدخل من أجل حماية تايوان واستقلالها إذا ما قامت الصين بإلحاقها بها قسراً، وإنما من اجل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الجيواستراتيجية في منطقة آسيا – الباسفيك، إذ ليس لأمريكا كما يرى زبغينو بريجينيسكي أية مصلحة خاصة في بقاء تايوان منفصلة، والواقع فان موقف أمريكا كان ويجب أن يظل قائماً على وجود صين واحدة فقط، لكن الطريقة التي تسعى بها الصين لتحقيق إعادة التوحيد يمكن أن تصطدم بالمصالح الأمريكية الحيوية وعلى الصينيين أن يدركوا ذلك (عبد، د.ن، ص 117)، وعلى الرغم من كل هذه العواقب والمحددات في فان القيادة الصينية ترى بأنها ما زالت تتمسك بأفضلية الخيار العسكري لحل مشكلة تايوان لاسيما إذا ما استمرت نفوذ العسكريين في مؤسسة صنع القرار السياسي الصيني وهذا ما تدركه الولايات المتحدة الأمريكية جيداً (عبد، د.ت، ص 118).

من هنا ومن خلال ما تقدم فان تايوان تعد النقطة الحرجة في العلاقات الصينية – الأمريكية وان الصين لا يمكن لها ان تتخلى عن تايوان باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها وستحاول عاجلاً أم آجلاً من استرجاعه لها، والولايات المتحدة الأمريكية تحاول إدارة ملف تايوان دون أن تدخل في حرب مع الصين الشريك الاقتصادي القوي، بل تحاول كسب الوقت من أجل إطالة أمد بقاء تايوان على ما هو عليها الآن .

4. مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية وموقع تايوان منها

تمثل العلاقات الصينية – الأمريكية حجر الزاوية في النظام الدولي العالمي، لأن هاتين الدولتين تمثلان الطليعة الأساس في الاقتصاد العالمي والتنافس على الهيمنة والهرمية القطبية في النظام الدولي، من هنا فان الإدراك المتقابل للطرفين لبعضهم البعض سيجعل مسألة تايوان وحلولها لم تكن قريبة بسبب حساسية هذا الملف ولما يمثله من أهمية كبيرة للطرفين، وفي هذا المبحث سندرس مستقبل تلك العلاقات ما بين الدولتين ومستقبل تايوان ومآلاته في العلاقات الصينية-الأمريكية وعبر مطلبين :

1.4. تايوان في ظل الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

مما لا شك فيه فان الصين تعد قوة صاعدة وهامة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي وقوة منافسة لها الآن وفي المستقبل، لذا تنظر لها على أنها منافس قوي وتهديد لمصالحها الحيوية وأمنها القومي، بالمقابل يدرك صانع القرار الصيني بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في العالم التي تمارس نفوذاً سياسياً واقتصادياً في أغلب مناطق العالم، إلا أنها ترى ضرورة وجود تعدد في الأقطاب من شأنه السماح بتوازن القوى وعدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، ومن الجدير بالذكر فان المعطيات تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ممارسة تقويض المصالح الصينية الجيوبولتيكية في منطقة آسيا – الباسفيك وفرض هيمنتها هناك، بالمقابل تنظر الصين بقلق كبير إلى التواجد الأمريكي في ممرات الملاحة العالمية المتصلة بموانئها البحرية الذي يمثل تهديداً قد يصل إلى غلق تلك الممرات في أوقات الأزمات(الجنابي، 2021، ص 83).

من هنا فان الدعم الأمريكي إلى تايوان وعدم السماح للصين باستعادتها يضمن للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على مضيق تايوان والتأثير على الصين، وفي الوقت نفسه ترى الصين بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تتعارض مع توجهاتها الخاصة باسترجاع كامل أراضيها وتمثل أيضا تناقضاً في الموقف الأمريكي إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بوحدة الصين إلا انهالا تقر لها بالسيادة على كامل أراضيها(*)،(الجنابي، 2012، ص 83).

واتساقاً مع ما تقدم فان قضية تايوان تعد الإشكالية الرئيسة والخلافية بين الصين وأمريكا، إذ تدعو الصين الولايات المتحدة الأمريكية إلى الالتزام بسياسة الصين الواحدة وأن تقف بالضد من الشعارات الانفصالية، وتشير الصين إلى أن المعالجة الحقيقة إلى قضية تايوان تكمن في فعل ذلك، وهذا يعد المفتاح الرئيس لنمو العلاقات السلمية والدائمة بين البلدين، فيما عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها إزاء قانون منع انفصال تايوان عن الصين والذي يخول الصين حق استخدام القوة إذا ما أصرت تايوان على الاستقلال، ويذكر بأن القانون الأمريكي يجبر الولايات المتحدة الأمريكية على مقاومة أي استخدام للقوة ضد تايوان بل يجب عليها إن توفر لها الدعم والدفاع عنها(*)، وان نقاط الخلاف ما بين الولايات المتحدة والصين تكمن في عملية مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان، وتعد هذه القضية مثار خلاف، إذ ترى الصين بأن هذا الدعم الأمريكي لتايوان وتصدير السلاح لها من شأنه أن يعق عملية إعادة الضم لتايوان(البديري، 2015، ص105).

ومما تقدم يمكن القول بأن دور الصين تجاه تايوان ما بعد أحداث 2001 أخذ يتسم بالمرونة الكبيرة،لأن استخدام القوة لاسيما في ظل الظروف غير المناسبة لاستخدامها يثير زعزعة الأمن في المنطقة ويمنح الولايات المتحدة الأمريكية فرصة استخدام هذا الأمر في صالحها لإثبات فرضية التهديد الصيني، وان القادة الصينيين يؤمنون بنظرية الدومينو بمعنى أن أي فقدان للسيادة الإقليمية على جزء واحد من الأقاليم سوف يشجع الانفصاليين لتحقيق أهدافهم،وسوف يضعف معنويات القوى الصينية التي يجب أن تدافع عن الوحدة الوطنية وان الصين تستخدم تايوان لتبرر زيادة نفقاتها العسكرية ولاسيما ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي(البديري، 2015، ص 108).

فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى أي تدخل لها في مضيق تايوان للاعتماد على دعم حلفائها ولاسيما اليابان، والقيام إلى تعزيز الكثير من التحالفات الإقليمية كتلك التي بين الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا واليابان سياسياً وعسكرياً على حدٍ سواء بهدف التدخل في مضيق تايوان(*)، أو الحيلولة دون توحيد تايوان مع الصين، الأمر الذي ينفر الصين من التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من العلاقات الأمنية في المنطقة (عبد الله، 2015، ص 300).

2.4. تايوان في ظل عالم متغير وتراجع في الهيمنة الأمريكية

شهدت العلاقات الصينية – الأمريكية توتراً كبيراً ما بعد زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي - نانسي بيلوسي – لتايوان(*)، في آب 2022 إذ تسببت في أزمة دبلوماسية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين كونها لم تحدث مثل هذه الزيارة قبل 25 عاماً وإذا حدث هذا الأمر فقد كان بسرية تامة، وشملت زيارتها اليابان وسنغافورة وماليزيا وأندونيسيا، لكن هذه المرة كانت علامة على خلاف بين البلدين وسط مخاوف متزايدة من أن الصين قد تحاول الاستيلاء على جزيرة تايوان بالقوة (موسى، 2023، ص 502).

يتضح مما تقدم بأن الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان بأن يتوازى دعمها إلى ديمقراطية تايوان مع تجنبها للحرب في مضيق تايوان كما أن تعاطفها مع حق الشعب التايواني في تقرير مصيره مؤكد بأنه لا يدفعها للتدخل بالقوة من اجل الدفاع عن هذا الحق، ومما لا شك فيه فان الولايات المتحدة الأمريكية ستميز ما بين هدفها العام وهو انتشار الديمقراطية وهدفها الخاص في تحقيق استقلال تايوان، كون القضية الأولى منفصلة تماماً عن القضية الثانية، من هنا فإن على أصحاب المذهب المثالي في السياسة الخارجية الأمريكية أن يكونوا بعيدي النظر حتى لا يكون حسمهم لقضية استقلال تايوان على حساب تحقيق الديمقراطية في الصين مستقبلاً(عبد، د.ت، ص 121).

ومن خلال ما تقدم فان الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تقوم بتشجيع تايوان من الاستمرار في دبلوماسية معادية للصين، لذا سيكون هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو ليس فقط رفض محاولة دعم تايوان للدخول في منظمة الأمم المتحدة وإنما أيضا عدم تشجيع تايوان من تحقيق هذا الهدف، وان على الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً توفير الضمانات لدعم الأمن في تايوان بما يشمل التدخل الأمريكي المباشر إذا لزم الأمر، لكن يجب أن يكون هذا الضمان مشروطاً بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستساعد تايوان لتحقيق ديمقراطيتها فقط في حالة عدم شنها للهجوم أو الاعتداء إثناء تحركها نحو الاستقلال الرسمي، وفي حال اتخاذ تايوان أية خطوات دبلوماسية استفزازية للحصول على وضع شرعي ومستقل لها فان الولايات المتحدة الأمريكية ستجعلها تواجه مصيرها وقضايا الأمنية بمفردها، إلا أن الأخيرة ستخسر الكثير

عند اشتراكها مع تايوان في حرب ضد الصين، لاسيما إذا كان الغرض من هذه الحرب هو تحويل موضوع استقلال تايوان إلى وضع شرعي(عبد، د.ت، ص 121).

أما في حال الوحدة بين الصين وتايوان وهو أمر مفترض فسوف يكون لها تأثيرات خطيرة وسلبية على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ما ستفرزه هذه الوحدة من خطورة من تداعيات خطيرة لمل ستحققه من مكاسب كبيرة للصين على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، والذي سيعزز قدرات الصين في مجالات الابتكار والأمن لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية تعترف بوحدة الصين لكنها لا تقر بكامل سيادتها على جميع أراضيها، وهذا ما لا تجازف به الصين اليوم، بسبب الظروف الدولية الحالية التي تربطها مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من علاقتها مع تايوان وأهميتها(عبدالله، 2015، ص 301).

وتأسياً على ما تقدم فان العلاقات الصينية - الأمريكية لا يمكن أن تكون علاقة دولية عادية بل أنها علاقة هامة جداً ما بين قطبين مهمين رئيسين في النظام الدولي، لذا فان جميع المشاكل والأزمات العالقة التي تمثل محددات في تلك العلاقة، يعمل الطرفان على ضرورة تفاديها وعدم الخوض فيها، وان اقتضت الضرورة فمن الممكن تأجيلها وإطالة أمد معالجتها في الوقت الذي يكون مناسباً للطرفين، بسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الحفاظ على مكانتها في النظام الدولي ولا ترغب بإضعاف علاقتها مع الصين التي تمثل الطرف المنافس اقتصادياً على مستوى العالم، بالمقابل فان الصين أيضاً لا ترغب بالدخول في حروب استنزاف تصنع لها تراجعاً في تقدمها الاقتصادي الكبير على مستوى العالم، أن مسألة تايوان بالنسبة لها هي مسألة وقت ليس إلا.

5. الخاتمة

يظهر مما تقدم بأن تايوان تعد من بين أهم المشاكل العالقة في العلاقات الصينية – الأمريكية اضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى، فتايوان تعتبر بالنسبة إلى الصين وتمثل عمقاً جيوإستراتيجياً مهماً،وهي جزءً لا يتجزأ من الصين وترغب باستعادتها حال تسمح الظروف بذلك، ولكن تايوان أيضا تمثل حليفاً استراتيجياً مهماً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وشريك اقتصادي مهم وحيوي، وترتبط الولايات المتحدة الأمريكية مع تايوان بمعاهدات شراكة تضمن لتايوان الدفاع عنها في حال تعرضت إلى هجوم مفترض من الصين أو غيرها.

وفي ظل المطالبات والمحاولات التايوانية المستمرة للاستقلال يقابلها رفض صيني وأمريكي في آن واحد كون الظروف لن تسنح بعد كما يرى الأمريكيون، ورفض الصين القاطع للدعوة التايوانية للاستقلال، من هنا فالصين لا يمكن أن تفرط بتايوان الدولة التي تعدها جزءاً منها ولابد من استعادتها لاسيما وان تايوان اليوم تعد من بين أهم الدول في صناعة الرقائق الالكترونية التي تدخل في صناعة الحواسيب والصناعات التكنولوجية، ويتضح مما تقدم بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب بإدارة ملف تايوان ولا تريد حل مشكلتها كدولة مأزومة، ولا تريد التدخل في هذا الملف الذي ربما يدخلها بمشاكل حقيقية وخطيرة مع الصين.

6. قائمة المراجع

1. أبو الخير، كارن. (د.ت). عالم بلا أقطاب الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي. مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية. القاهرة. تاريخ المشاهدة 2017/6/15، متاح على الرابط:

   http://www.siyassa.org.eg/News/1751.aspx

2. أبو عامود، محمد سعيد. (2001). العلاقات الأمريكية – الصينية، مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية. العدد 145

3. إسماعيل، وائل محمد. (2015). الإمبراطورية الأخيرة أفكار حول الهيمنة الأمريكية. الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

4. أمين، نظير محمود. (2013). التنافس الصيني- الأمريكي في آسيا. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. المجلد 02. العدد 07

5. البديري، كرار أنور ناصر. (2015). بزوغ القوة من الشرق. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

6. الجنابي، صباح جاسم محمد. (2012). أثر المتغير الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

7. حسن، فاضل عبد علي. (2018). المنظمات الإقليمية وأثرها في السياسة الدولية منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية

8. حسين، حيدر علي حسين. (2014). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي. ط.2. بغداد: دار الكتب العلمي للطباعة والنشر والتوزيع

9. الدندراوي، عبيدة عبد الله. (1998). الصين وروسيا وحلف شمال الأطلسي. مجلة السياسة الدولية، العدد 132

10. الساري، يوسف راضي كاظم. (2022). القوة الناعمة الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية. المجلد 13. العدد 01

11. سليم، محمد السيد. (2011). واقع ومستقبل التحالفات في آسيا. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية. العدد 183

12. عبد الله، أحمد عبد الجبار. (2015). الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون

13. عبد، ابتسام محمد. (د.ت). الإستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد 26

14. العبيدي، ليث عصام مجيد. (2023). الرؤية الصينية للتقارب الأمريكي مع تايوان في إدارة الرئيس جو بايدن، مجلة العلوم السياسية، العدد 65، بغداد

15. عقيل، وصفي محمد. (2013). الإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان في ضوء التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب. المجلد 10. العدد 01

16. علي، سليم كَاطع وسلطان، إنعام عبد الرضا. (2016). العلاقات الأمريكية – الصينية الواقع وآفاق المستقبل. مجلة قضايا سياسية. العدد 02

17. القصير، ماهر بن إبراهيم. (2014). منظمة شنغهاي القوة الأوراسية الصاعدة تشكل الهوية الأوراسية. القاهرة: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع

18. موسى، مروة عدي ومطلك، دنيا جواد. (2023). أثر مكانة تايوان في العلاقات الأمريكية – الصينية في عهد الرئيس جو بايدن. مجلة السياسية والدولية، العدد 55

19. هاشم، ثامر إبراهيم كامل عبده. (2013). الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

20. هيربرج، ميكال. (2008). الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

21. يسوف، يامن خالد. (2010). واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية. دمشق: منشورات وزارة العامة السورية للكتاب

المنطلقات النظرية للقوة الناعمة الصينية ومواردها

The Theoretical Foundations of Chinese Soft Power and Its Resources

تحجب بوغريون

باحثة مركز الدكتوراه في جامعة ابن زهر-المغرب

bougharioune2012@gmail.com

الملخص

يعد مفهوم القوة من المفاهيم التي تأثرت بتحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وذلك بتراجع بعده الخشن المتمثل في القوة العسكرية، لصالح القوة الاقتصادية التي أصبحت تشكل ركيزة أساسية للقوة الشاملة للدولة، كما أنها قد تصبح موردا لتعظيم قوتها الناعمة. وعليه أصبح مفهوم القوة الناعمة كبعد من أبعاد القوة ذو أهمية لتحديد مكانة وتأثير الدول في نطاقها الإقليمي أو الدولي. ومن أجل المحاولة لدراسة هذا المفهوم لمحوريته في العلاقات الدولية، كان النموذج الصيني للقوة الناعمة يناسب هذا التطلع نظرا للأهمية المستجدة للقوة الصينية التي استطاعت في ثلاثة عقود أن تحجز لها مقعدا ضمن القوى العالمية الكبرى بالرغم من خصوصية النظام الصيني. كما سنتطرق للمنطلقات النظرية المشكلة لتصور الصين للقوة الناعمة ومواردها وحدود تأثيرها.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة، نموذج ناي، النموذج الصيني، القوة الصلبة، الثقافة، الموارد.

Abstract

The concept of power has evolved significantly in the post-Cold War international system, with a shift from traditional hard power, represented by military strength, to the prominence of economic power as a fundamental pillar of a state's overall strength. Economic power has also become a source for maximizing a nation's soft power. Consequently, the concept of soft power has gained importance in determining a country's regional and international standing. To study this concept's centrality in international relations, the Chinese model of soft power serves as a fitting example due to the emerging significance of Chinese power on the global stage, despite the uniqueness of the Chinese political system. This summary will explore the theoretical underpinnings of China's approach to soft power, its resources, and the boundaries of its influence.

Keywords: Soft Power, Nye's Model, Chinese Model, Hard Power, Culture, Resources.

1.المقدمة

لقد تمكن قادة الحزب الشيوعي الصيني بعد نهاية الحرب الباردة من قراءة واستثمار المشهد العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتصار الليبرالية بزعامة الولايات المتحدة لنظام عالمي جديد؛ والذي كانت أبرز معالمه تراجع القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية. وعلى هذا الأساس كانت سياسات الانفتاح التي تبنتها الصين كجزء من استراتيجيتها الكبرى المحدد لسياساتها الداخلية والخارجية، والتي أطلقت عليها "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، تقوم على الربط بين مصلحة الصين مع النظام العالمي ومتطلباته، وأبرز ما أضافت تلك الإستراتيجية للصين، الانفتاح الاقتصادي على العالم في ظل سوقٍ عالمي يزداد اتساعًا في ظل العولمة. فمنذ عام 1978 وحتى اليوم، لازالت تعمل الصين على تكييف الإصلاحات التي تنتهجها بما يوافق مصالحها. ويعزز مكانتها في النظام الدولي متعدد الأقطاب الذي تدعو له.

وفي اتساق مع نهجها الدبلوماسي في الانفتاح على محيطها الإقليمي والدولي، رفعت الصين مع بداية القرن الواحد والعشرين شعار الصعود السلمي كمبدأ أساسي لقوتها الناعمة وسياساتها الخارجية، لطمأنة القوى الإقليمية والدولية بشأن تعاظم قوتها الاقتصادية والعسكرية، وروجت له في المحافل الدولية كرد فعل على مخاوف هذه الأطراف حول نوايا الصين وطموحاتها المستقبلية، في محاولة لإقناعهم بتمركز السياسة الصينية حول قضايا التنمية الداخلية وتوفير مناخ إقليمي ودولي سلمي يساعد على نجاحها.(Etzioni, 2011, p. 541)

وبشكل عام، يمكن تعريف مفهوم القوة الناعمة على أنها قدرة الدولة على التأثير على الآخرين من خلال الجذب والإقناع بدلا من الإكراه أو القوة؛ وهو ما سيتم تطرق له لاحقا بشكل موسع. وبالعودة إلى أدبيات الأكاديمية الصينية يتضح أنه في العقود الأخيرة أصبح هناك اهتمام متزايد بمفهوم القوة الناعمة الصينية.بحيث تزايد استخدام مصطلح القوة الناعمة في الصين. خاصة بين القادة السياسيين الصينيين والعلماء والصحفيين والخبراء، كما عرف انتشارا في وسائل الإعلام الصينية(Mingjiangy, 2008, p. 287) .

فالصين تسعى لبناء نموذجها للقوة الناعمة ذات خصائص الصينية، من أجل تغيير صورتها كقوة صاعدة مهددة للاستقرار الدولي، وترسيخ صورتها الإيجابية لمعجبين بصعودها الاقتصادي. بعبارة أخرى يستخدم الحزب الشيوعي الصيني القوة الناعمة "لإضفاء الشرعية على النظام السياسي" داخل البلاد وخارجها. ذلك أن الصينيون من خلال دراستهم لتاريخ الصين القديمة ربطوا بين صعود حضارة الصينية وسقوطها بصعود وسقوط القوة الناعمة .(Wang, 2011, p. 124). كما يرون أن من أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي، يعود لضعف قوته الناعمة التي عجزت عن مواجهة الغزو الفكري والثقافي الذي اجتاح مجتمعاته من خلال الإعلام ووسائل الترفيه الغربية(Wang, 2011, p. 124) .

وعطفا على ما سبق، يدرك كل من الصناع القرار والأكاديميين الصينيين أهمية تطوير نموذج القوة الناعمة الصينية، الذي يكون جوهره الثقافة الصينية وامتداده السياسية التي تنتهجها الدولة من خلال استثمار كل الموارد المتاحة في توسيع من تأثير القوة الناعمة الصينية. كجزء يكمل ويدعم قوتها الصلبة في استجابة لتغييرات المتتابعة التي عرفها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة غير المتوقعة. بالإضافة لصعود القوة الصينية مع بداية الألفية الثانية. والذي فرض على صناع القرار الصيني إعطاء أولوية لموارد القوة الناعمة من خلال توصيات الباحثين الأكاديميين الصينيين للعلاقات الدولية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تندرج ضمن موضوعات الدراسات التي تهتم بأبعاد القوة الصينية وانعكاسه على مكانة الصين في النظام الدولي، ورغبتها في تغيير الوضع القائم. خاصة وأن الصين تعمل على خلق نموذجها الخاص الذي يعكس التصورات التي يتبناها الحزب الشيوعي الصيني. بما في ذلك تصورها للقوة الناعمة ذات الخصائص الصينية.

إشكالية الدراسة

يشكل فهم تحليل نقاش حول القوة الناعمة مدخلا لفهم أهمية المفهوم في إطار السياسية الدولية للصين، وعليه تتمحور الإشكالية المركزية لدراسة هل هناك إمكانية الحديث عن قوة صينية ذات خصوصية صينية؟ وما هي مواردها وحدود تأثيرها على الرأي العام العالمي؟

فرضية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المركزية للدراسة، نفترض أن إدراك الصين للتخوف العالمي لصعودها كقوة عظمى، والتوجس الذي تواجهه في نواياها من طرف الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار الصيني، كان له تأثير على شكل القوة الناعمة الصينية، في المحافظة على المبدأ الأساسي لمفهوم ناي للقوة الناعمة وهو قوة الجذب، وفي ذات الوقت الاعتماد على إرثها الثقافي العريق كمصدر أساسي لقوتها الناعمة، والذي يقوم على المبادئ وليس المنافع، من خلال تقوية الانسجام داخل المجتمعات، ويدعو إلى التناغم بين الحضارات إلى جانب نموذجها الاقتصادي التنموي.

منهجية الدراسة

من أجل دراسة مفهوم القوة الناعمة الصينية اعتمدنا على مقاربة تاريخية تعود بنا للجذور التي شكلت منطلقات النظرية للقوة الناعمة الصينية إلى جانب اعتماد منهج المقارنة لفهم تمايز القوة الناعمة الصينية عن المفهوم الأمريكي الذي ابتدعه جوزيف ناي.

وعليه، سنتناول مفهوم جوزيف ناي لمفهوم القوة الناعمة (أولا)، وكيف استقبل الباحثون الصينيون لهذا المفهوم في محاولة لإضفاء عليه الخصوصية الصينية (ثانيا) من خلال سياقهم الثقافي والتاريخي (ثالثا)، وفي النقطة الأخيرة عرض موارد القوة الناعمة الصينية (رابعا).

2.مفهوم القوة الناعمة عند جوزيف ناي

كلما ذكر مفهوم القوة الناعمة إلا وربط بجوزيف ناي، صحيح أن جوزريف ناي هو من صاغ وطرح هذا المفهوم بشيء من التفصيل سنة 1990، إلا أن هذا المفهوم، توجد له شذرات في كتابات الواقعيين حول تلك القوة المعنوية غير الملموسة ذات أبعاد قيمية ومعيارية (كالثقافة، الإيديولوجيا..). فمورغانتو أشار إليها في سياق ذكره لعناصر القوة الوطنية المرتبطة بمصادر القوة غير الملموسة الأخلاق الوطنية National Morales، كجودة الدبلوماسية Quality of Dipmomacy (Fan, 2008, p. 04) . كما أشار إليها ستيفن لوكس Steven Lukes (1974) بأنها الوجه الثالث للقوة، بكونها تلك القدرة على دفع الآخرين بفعل شيء لم يكونوا سيقومون به لولا التأثير على اختياراتهم أو رغباتهم أو أفكارهم. فهو يعتبر أن أول وجهين للقوة هي القدرة على استخدام القوة لجعل شخص ما يفعل ما تريده، حتى لو كان ضد إرادته. وعلى العكس من ذلك أن الوجه الثالث للقوة، هي قدرتها على أن تتلاعب بتغيير ما يريده. وأما كار(1946) Carr، فقسم القوة بالتساوي إلى ثلاث فئات: القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، السلطة على الرأي. ومن الواضح أن القوى العسكرية والاقتصادية هي سمات القوة الصارمة، في حين يمكن النظر إلى السلطة على الرأي باعتبارها البديل لقوة ناي الناعمة(Raimzhanova, 2015) .

وبناء على ما سبق، يؤكد ناي أن مفهوم القوة الناعمة ليس بغريب عن العلاقات الدولية، بحيث ينعكس حضورها في كتابات الواقعيين الكلاسكيين، كما أن التاريخ مليء بالشواهد على توظيف القوة الناعمة في تاريخ الأمم في الشرق والغرب. في حين تم تجاهل القوة الناعمة كشكل من أشكال القوة في كتابات الواقعيين الجدد (ناي، 2012، الصفحات 107-108).

ذلك أن القوة الناعمة، كبعد من أبعاد القوة، ما هي إلا منطلق لدفع الآخرين على التغيير، بدون تهديدهم بالقوة العسكرية والاقتصادية، بجعلهم يريدون ما يريده مالك القوة، فالممارس عليه سلطان القوة الناعمة يتصور أنه مخير لا مرغم (ناي، 2012، الصفحات 107-108). وهنا القوة ليست شبيهة بالتأثير فقط، بل إن التأثير يعتمد على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوي. وعليه لا يمكن اعتبار القوة الناعمة أنها مجرد إقناع أو قدرة على استمالة الناس بالحجة، فذلك قد يكون جزءا من طبيعتها، إلا أنه الأقرب لها أنها القدرة على الجذب، والكثير من هذا الجذب يقود إلى الإذعان (ناي، 2012، الصفحات 107-108). وبذلك؛ فهي قوة الجذب إذا نظرنا لها من خلال السلوك.

فالقوة الناعمة تختلف عن القوة الصلبة في السلوك المتبع في الحصول على النتائج المرجوة. ويعطي ناي مثالا عن ذلك بقوله "أنت تستطيع أن تأمرني أن أغير تفضيلاتي وأفعل ما تريده بأن تهددني بالقوة أو العقوبات الاقتصادية. وتستطيع أن تغريني بعمل ما تريده باستخدام قوتك الاقتصادية بدفع المال لي، وتستطيع أن تحد من تفضيلاتي بوضع جدول الأعمال بطريقة تجعل متابعة رغباتي المسرفة تبدو أمرا غير واقعي. أو تستطيع أن تتوسل إلى شعوري بالانجذاب، أو المحبة، أو الواجب في علاقتنا وتتوسل إلى قسمنا وأهدافنا المشتركة. فإذا اقتنعت بمسايرة أغراضك دون حدوث أي تهديد صريح أو مبادلة- وباختصار، إذا تقرر سلوكي من خلال جاذبية يمكن ملاحظتها ولكنها غير ملموسة -إن القوة الناعمة تكون شغالة" (ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، 2007، الصفحات 26-27).

إذ، أن جوزريف ناي من خلال كتاباته منذ 1990، يبتغي إيصال فكرة مركزية من خلال طرحه لمفهوم القوة الناعمة. بيد أن الطابع التبسيطي للمفهوم وانتشاره، أدى إلى تعدد تعريفاته واستخداماته إلى حد التناقض في بعض الأحيان. والواقع أن هذا الانتشار يرتبط في جانب منه بقيام المفهوم على توظيف الاستعارة والصور في العلاقات الدولية، وقد زاد من صعوبات تعريف المفهوم وتطويره غلبة الطابع غير المادي على أبعاده سواء، من حيث طبيعة موارد القوة، أو آليات ممارستها أو أهدافها؛ حيث تتوجه بشكل أساسي إلى تغيير التفضيلات والإدراك والمشاعر. فجزء كبير من الصعوبات المحيطة بتحليل القوة الناعمة وتأثيراتها يرجع إلى ارتباطها بأحد المجالات المهملة نسبيا في دراسة العلاقات الدولية، ألا وهو دور المشاعر أو العواطف. وهي التأكيد على وجود وجه آخر غير مادي للقوة، قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمها ومصداقيتها المتولدة عن ممارستها المتسقة مع هذه القيم، وضرورة عدم تجاهل هذا الوجه نتيجة التركيز على الأبعاد المادية العسكرية والاقتصادية التي حظيت بمكانة محورية في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية (معوض، 2019، صفحة 12).

إن طرح ناي للمفهوم جاء امتدادا لاهتماماته الأكاديمية والنظرية بدراسة تغير القوة وصورها في العلاقات الدولية وتطور أدوار الفاعلين من غير الدولة، فضلا عن اهتماماته بتطور مكانة الولايات المتحدة الأمريكية والسياسات التي ينبغي عليها إتباعها بما يتناسب مع تطورات الواقع العالمي، وعلى نحو يتفق مع هذه المكانة ويعززها. يشير جوزيف ناي في هذا الإطار إلى أهمية استخدام القوة الناعمة في السياسية الدولية من أجل تعزيز ودعم فرص التعاون؛ لأن القوة الصلبة (العسكرية) لا تؤدي إلى هذا المسعى، خاصة في ظل بروز التحديات الجديدة المرتبطة بالعولمة وظهور الفواعل الجديدة. فبالرغم من تأكيده على الأبعاد غير الصلبة للقوة (الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية)، إلا أنه لا يهمل أهمية استمرار القوة العسكرية لتحقيق بعض الأغراض (Nye, 2002, p. 140).

بيد أن الأمر، عند ناي لا يتعلق فقط بالتحولات التي عرفها العالم والسعي للتعاون في ظل العولمة وتوجه الاعتماد المتبادل بين الدول، بل هناك تلك الرغبة في حسم الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية بين من يرى أنها في تراجع لصالح قوى أخرى أفرزتها الحقبة ما بعد الحرب الباردة، وفي تأكيد على التفوق الأمريكي العسكري والاقتصادي، وتمكنها من امتلاك مقومات القوة غير المادية متجسدة في جاذبية ثقافتها وقيمها وسياساتها، مما يعزز في أحقية الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام العالمي.

وبناء على ما تقدم، قد يكون مفهوم القوة الناعمة ارتبط بمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية عند ناي، إلا أنه عرف انتشارا وتوسعا في أدبيات العلاقات الدولية، بالرغم من الانتقادات التي طالته من بينها -تقليصه حتى يقتصر أحيانا على الموارد الجاذبية الثقافية والترفيهية، ويتسع أحيانا أخرى ليشمل مختلف صور القوة بما فيها الاقتصادية والعسكرية-، ولم تكتف الانتقادات هنا بمن يرى أنه لا يمت بصلة بالنعومة بما أن القوة الجاذبية التي تستمدها القوة تستند على عظمة قوة الدولة عسكريا واقتصاديا، علاوة على ذلك، أنه يحتوي على نوع من تضليل 'الآخر' في تفضيلاته من خلال دفعه لاختيار ما لا يريده وهو ما يدخل ضمن التلاعب به من خلال شروط مقيدة لاختياراته (معوض، 2019، صفحة 19).

كما وصلت هذه الانتقادات إلى التقليل من أهمية القوة الناعمة، نظرا لصعوبة قياسها، فعلى سبيل المثال، يرى نيل فيرجسون "أنها قوة غير تقليدية مثل السلع الثقافية والتجارية، وهو ما يقيمه فيرجسون سلبيا باعتبار أن تأثيرات انتشار هذه السلع متناقضة بين توليد مشاعر الإعجاب والانجذاب أو الغيرة والرفض والمقاومة؛ كما أن قابلية توظيف مثل هذا الانتشار كأحد أشكال القوة لتحقيق مصالح الدولة تظل شديدة المحدودية" (معوض، 2019، صفحة 19) .

كل هذه الانتقادات، لم تمنع من انتشار المفهوم في أدبيات العلاقات الدولية، وظهور نماذج تطبيقية للقوة الناعمة متمايزة عن النموذج الأمريكي، كالنموذج الصيني والروسي وغيرهما، كما ساهم انتشار توظيف المفهوم وتطبيقاته، إلى انبثاق تعريفات جديدة لموارد القوة الناعمة بشكل لا يتقيد بالضرورة بالأبعاد والمقومات المعيارية المفترضة التي حددها ناي، وإن بقيت كتابات هذا الأخير الأساس النظري لكل مداد يسال حول القوة الناعمة. في تصور جوزيف ناي أن القوة الناعمة كقوة جذابة عنصر ثابت في السياسة الديمقراطية، فالقدرة على ترسيخ التفضيلات تميل إلى الارتباط مع الموجودات غير الملموسة مثل الشخصية الجذابة، والثقافة، والمؤسسات والقيم

السياسية، والسياسات التي يراها الآخرون مشروعة أو ذات سلطة معنوية أخلاقية (ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، 2007، صفحة 25). فإذا كان القائد يمثل قيما يريد الآخرون إتباعها، فستكون القيادة أقل كلفة؛ بينما هذه الموارد لا تمتلكها الأنظمة التي يصنفها الشمولية لذلك يوظفون القسر وإصدار الأوامر (ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، 2007، صفحة 26).

بيد أن، تطبيقات القوة الناعمة لدول غير ديمقراطية لاقت النجاح نوعا ما، كالصين التي عملت على بناء مفهوم أصيل لقوتها الناعمة -وهو ما سنتطرق إليه في شيء من التفصيل لاحقا-. وعليه، لم يعد مفهوم القوة الناعمة، مرتبط بسياق مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي فقط. إلا أن كل ذلك لم يمنع جوزيف ناي من الحرص على متابعة الانتقادات والإضافات المختلفة واستيعابها في كتاباته المتعددة وتطويره بنحت مفهوم القوة الذكية. فهو يعتبر نفسه صاحب المرجعية الأساسية إن لم تكن الوحيدة لمفهوم القوة الناعمة (معوض، 2019، صفحة 19).

3. التصور الصيني لمفهوم القوة الناعمة

كانت بدايات اهتمام الصين بأطروحة القوة الناعمة لناي مطلع سنة 1992، حيث تم ترجمة كتابه. إلا أن المراد من القوة الناعمة، حسب الباحثين الصينيين له جذور في الإرث الثقافي والسياسي الفلسفي الصيني، في إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين السلطة والدولة والفرد وإستراتيجية الحرب، وفي مواعظ الكونفشيوسية التي تصور الحاكم الناجح هو من يكسب عقول مواطنيه وقلوبهم ومشاعرهم بالفضيلة و المحبة لا بالقوة (نعمة، 2017، صفحة 29).

كان تعامل الدارسين الصينيين مع مفهوم ناي للقوة الناعمة بنوع من التوجس في البداية، ولكن ذلك لم يمنع الصين خلال عقدين من ذلك في تطوير مفهوم أكثر شمولية للقيم الصينية استنادا إلى خليط من القيم الماركسية الحديثة والقيم الكونفوشيوسية التقليدية (أبوحلاوة و علي، 2018، صفحة 579). تشدد المدرسة الصينية على أهمية المعطى الثقافي للقوة الناعمة الصينية، ويتبين ذلك في اعتبار القوة الناعمة تتكون من أفكار ومبادئ ومؤسسات وإجراءات سياسية تتفاعل داخل ثقافة الأمة ولا يمكن الفصل فيما بينهما.

وعليه، فالمفهوم الصيني للقوة الناعمة تجاوز براديغم ناي، فالصينيون يرون على أن تطبيق القوة الناعمة لا يقتصر على العلاقات بين الدول، بل يمتد حتى بين طبقات المجتمع الصيني، في خلق رضا بين أفراد المجتمع الصيني بالنظام السياسي والاقتصادي وتأييد سلطة الحزب الواحد (نعمة، 2017، صفحة 30). ويرجع ذلك لخصوصية السياق الصيني عن الأمريكي في تموقعه داخل النظام الدولي. فبالنسبة للصين العالم يراقب بحذر لصعود الصيني في ظل تخوفات من الوقوع في فخ ثيوسيوسدس وحتمية الصدام بين القوة المهيمنة والقوة الصاعدة (نعمة، 2017، صفحة 31). وهذا الترقب والتخوف يسيطر بشكل أكبر على دول الجوار الصيني. وهو ما يتجلى في أبعاد القوة الناعمة الصينية الدفاعية، في إطار استراتيجية الترويج لسياستها السلمية والتعاونية، والتأكيد في خطاباتها الرسمية وغير الرسمية على حسن نواياها، وفق ما تنص عليه مرجعيتها الثقافية، وتاريخها الذي يخلو من التورط في سياسات استعمارية كالدول الغربية، بل أنها تجرعت ويلات الاستعمار، وتعمل على أن تكون جزءا من المجتمع الدولي، من بوابته الاقتصادية والاعتماد المتبادل، والترويج لنموذجها التنموي الاقتصادي الناجح كدولة نامية استثمرت في العولمة الاقتصادية (نعمة، 2017، صفحة 31).

وفي خضم ذلك، بدأت الصين العمل على بلورة نموذجها لقوتها الناعمة، في بداية تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحادي والعشرين، عبر الاهتمام الذي وجهه الأكاديميون الصينيون بكتابتهم وترجمتهم لمفهوم القوة الناعمة لجوزيف ناي، بحيث كان مفهوم القوة الناعمة مفهوماً مثيراً للجدل بين الأوساط الأكاديمية الصينية فيما يتعلق بكيفية ترجمة المصطلح إلى اللغة الصينية، وكيفية استخدام المفهوم، وكيفية تمييز بين الفروق الدقيقة عند استخدامه في سياقات وثقافات وأهداف مختلفة.

وذلك، بجعل المركزية للثقافة الصينية في بلورة تصور صيني لمفهوم القوة الناعمة إلى جانب استثمار جاذبية النموذج التنموي الصيني(Zhang, 2017, p. 22) . لتعرف السياسات الحكومية إدراجا صريحا للقوة الناعمة من خلال خطاب الرئيس الصيني الأسبق هو جينتاو الذي عبر عنه بقوله "إن التجديد العظيم للأمة الصينية سيصاحب

بالتأكيد ازدهار الثقافة الصينية"(Zhang, 2017, p. 23) . هذه الصيغة، التي تربط الثقافة بمكانة الدولة على المسرح العالمي، تعكس المبادئ الأساسية الأخرى للقيادة الصينية، مثل "صعود الصين السلمي" ورؤيتها لـ "مجتمع متناغم".تهدف هذه الأفكار إلى مواجهة الروايات من الغرب بأن ظهور الصين كان تهديدًا للنظام الدولي الحالي(Albert, 2018) .

وهو نفس النهج الذي سار عليه خلف-هو جينتاو- شي جين بينغ في عام 2014 باعتبار ضرورة زيادة القوة الناعمة للصين، بإضفاء عليها تصور الصيني، والذي عبره تنقل رسالة الصين إلى العالم بشكل أفضل(هناك من يرى أنه من الصعب تحديد الأموال التي توجهها الصين نحو حملة القوة الناعمة بسبب الشفافية المحدودة في البلاد، لكن الخبراء يضعون تقديرات بمليارات الدولارات. يقول ديفيد شامبو، عالم الصينيات بجامعة جورج واشنطن، إن الصين تنفق ما يقرب من 10 مليارات دولار سنويًا). من خلال الدعوة ببذل جهد وطني أقوى لربط شعبية الصين وإمكانية الإعجاب بها بصعودها السريع(Albert, 2018) .

4. المرجعيات الفلسفية للقوة الناعمة ذات الخصائص الصينية

يتضح من خلال النقاش حول القوة الناعمة في الدوائر الأكاديمية والسياسية الصينية، أن هناك من ربط بين القوة الناعمة الثقافية بالحلم الصيني، هذا الحلم الذي عبر عنه الرئيس الصيني في كلمته في الأكاديمية الروسية للعلاقات الدولية عام 2013، بـ " أن تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية أكبر حلم لها في الوقت الراهن، ونسميه ' الحلم الصيني'، ومضمونه هو غنى الدولة ونهضة الأمة وسعادة الشعب" (تينغ، 2017، صفحة 2). وعليه، يجب أن يصبح تحقيق الحلم الصيني هو هاجس الشعب الصيني، بالسعي لتحقيقه وتقديم التضحيات من أجله، عبر إعادة الأمجاد الصينية قبل قرن الإذلال، فالتصور الصيني للقوة الناعمة الثقافية يكون موجه للداخل الصيني والخارج، وحجتهم في ذلك استفادة الصين من الدروس التاريخية.

ذلك، أن أي ضعف في القوة الناعمة الثقافية قد يترتب عليه تدهور الأمة؛ وفي المقابل يمكن للقوة الثقافية الناعمة القوية أن تعيد تنشيط الأمة(Stanley & Zhu, 2020, p. 91) . من أجل تحقيق الحلم الصيني وفق تصور الحزب الشيوعي الحاكم لابد من تجديد شباب الأمة الصينية ببناء دولة صينية اشتراكية حديثة غنية وديمقراطية ومتحضرة ومتناغمة(Zhang, 2017, p. 25) .

وفي سياق مرتبط، يزعم الصينيون أن التحولات الكبرى التي عرفها العالم منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، والتغيرات السياسية الأساسية في الكتلة الشرقية، والثورات الملونة، والربيع العربي –وإن كانت هذه الأحداث لأسباب مختلفة وتحت خلفيات مختلفة -، رسخت معادلة تجعل من القوة الصلبة والقوة الناعمة الثقافية شيئان لا يمكن لأي بلد الاستغناء عنهما. وذلك أنه يمكن هزيمة أي بلد بدون اللجوء للقوة المادية الصلبة، إن كان يعاني ضعفا في قوته الناعمة الثقافية(Zhang, 2017, p. 25) .إذ أن سبب أهمية القوة الناعمة الثقافية هو أن قوة الأمة، أو مصير حزب سياسي، أو سلامة الناس، كلها تعتمد على العوامل الثقافية في الداخل(Zhang, 2017, p. 25) .

فتاريخيا؛ كان السبب الرئيسي وراء تولي الصين القديمة زمام المبادرة في العالم هو أن قوتها الثقافية الناعمة التي تمثلها قيم مثل الإحسان، والصلاح، واللياقة، والحكمة، والإيمان، والولاء، والتقوى، والنزاهة، والصدق، والشجاعة قد لعبت دورًا مهمًا(Stanley & Zhu, 2020, pp. 91-92) .علاوة على ذلك، هناك تركيز على مورد الثقافة لقوة الدولة الناعمة، بحيث"إذا كانت أي دولة تتمتع بثقافة ونظام أيديولوجي جدير بالإعجاب، ستكون دافع لميل بلدان أخرى إلى إتباع هذه الثقافة؛ وليس عليها أن تستخدم قوتها الصلبة التي هي مكلفة وأقل كفاءة"(Jain, 2017, p. 9) .

تبعا لذلك، يتضح أن الخطابات الرسمية لقادة الحزب الشيوعي التي تبنت مفهوم القوة الناعمة الثقافية رسميا منذ عام 2007، لا تختلف مضامينها حول تعزيز القوة الناعمة الثقافية بين أفراد الشعب الصيني، في بحث عن المزيد من الدعم و التوطيد لشرعية قرارات الحزب الشيوعي الحاكم في تحقيق حلم نهضة الأمة الصينية العظمى، مما يجعل تحقيق ذلك في الصين المعاصرة لن يكون إلا بالتربية على القيم الجوهرية الاشتراكية، وترسيخها داخل المجتمع هو ما سيوصل الصين إلى الرخاء والقوة الديمقراطية وحضارة التناغم، وحكم القانون على الصعيد الاجتماعي والإخلاص للوطن (تينغ، 2017، صفحة 115).

ففي حديث للرئيس الصيني شي جين بينغ في المجموعة التعليمية للجنة المركزية في 30 ديسمبر 2013، شدد على أن الزيادة في القوة الناعمة الثقافية مرتبطة بأهداف الصين - تحقيق التحديث وإيجاد دولة ميسورة الحال بطريقة شاملة بالإضافة إلى تحقيق الحلم الصيني بتجديد شباب الأمة الصينية. يجب علينا تعميم الثقافة الاشتراكية المتقدمة، وتعزيز الإصلاح المؤسسي الثقافي، وخلق ازدهار الثقافة الاشتراكية، وتنشيط الإبداع الثقافي الوطني للأمة بأكملها، وتحقيق الازدهار الدائم للقضية الثقافية والتطور السريع للصناعات الثقافية، وتقوية الروح المعنوية، وزيادة القوة الشاملة للثقافة وكذلك قدرتها التنافسية بحيث يمكن تحقيق بناء النموذج القيمي الثقافي ذو الخصائص الاشتراكية الصينية (Zhang, 2017, p. 24).

رغم حرص الصينيين على بناء نموذج لقوة ناعمة تتمتع بخصائص صينية تعكس التنوع الثقافي والفكري بين أفكار كونفوشيوس والبوذية والطاوية والاشتراكية(تشمل ثقافات الصين أيضا ثقافة Heluo، وQilu Culture، و Jinchu Culture، وBashu Culture، وJiangsu-Zhejiang Culture، وMintai (Fujian and Taiwan) Culture، و South of Qinling Mountains Culture، وQinjin Culture، وLongxi Culture، وPlateau الثقافة، ثقافة Xiyu، ثقافة الهضبة المغطاة بالثلوج (Xueyu)، إلخ.)، تتجاوز أن تكون وسيلة للاستراتيجيات الدبلوماسية أو الدولية في التأثير والجذب رغم أهمية هذا الجانب؛ وذلك بإعطاء أولوية أكبر لدورها البناء في تشييد مجتمع متناغم ثقافيا وروحيا، وفي صعود القوة الوطنية الشاملة للصين (Zhang, 2017, p. 35). إلا أن القيم الجوهرية للاشتراكية الصينية سقطت في معضلة التعابير الفضفاضة والملتبسة بالغموض، وهو الأمر نفسه الذي يعاني منه النموذج الأصلي للقوة الناعمة لجوزيف ناي ولو بشكل أقل حدة.

ما قد نستخلصه فيما يتعلق بجانب القوة الناعمة الثقافية الموجه للمواطن الصيني، أن هناك إدراك صيني أن انخراط الصين في العولمة الاقتصادية له تبعاته - رغم القيود المفروضة أمام باقي تدفقات العولمة- في عالم مفتوح أمام التطور السريع لشبكات المعلومات، أصبح التفاعل والمواجهة وضخ الأيديولوجيات والثقافات المختلفة أكثر تواترًا وكثافة بشكل تدريجي. لذلك، فإن الخلافات بين تنوع الثقافات ونظام القيم الأساسية لدولة معينة تزداد حدة. ومن أجل تعزيز القوة الناعمة الثقافية للصين، ارتقت الصين لضرورة أن تقوم بتحسين نظام القيم الاشتراكية الأساسية وكذلك الاستفادة من الثقافات الغربية بعقل متفتح في ظل ظروف يتم فيها حماية أمن الأيديولوجيات الوطنية. بعبارة أخرى إعطاء أهمية متساوية لكل من الاستفادة من ثقافات العالم المتنوعة وأخذ زمام المبادرة لتحديد الاتجاه الصحيح لنظام القيم الاشتراكية الأساسي (Zhang, 2017, p. 47).

وعطفا على ما سبق، فالصين تعمل على تشكيل نموذجها للقوة الناعمة المنحوت من النموذج الأولي لجوزيف ناي، فيما يتعلق بالجاذبية التي يجب أن يتمتع بها نموذجها الأصيل والذي يخالف غايات ناي من القوة الناعمة باستعادة مكانة القوة الأمريكية والقيم الأمريكية لحقوق الإنسان والديمقراطية التي تضررت بعد خوضها الحرب على الإرهاب واحتلال أفغانستان والعراق. بينما تحاول الصين بناء نموذج للقوة الناعمة مبني على القيم الثقافة الصينية القديمة في الدفاع عن صعودها الذي تعتبره سلميا من هده الناحية،إلى جانب جعل النجاح نموذجها للتنمية الاقتصادية محل جاذبيتها في الترويج لقوتها الناعمة، ونموذج تنموي تسعى الدول النامية لتقليده (Jain, 2017, p. 1).

وفي هذا الصدد، عرفت الساحة الأكاديمية والسياسية الصينية جدلا حول الأسس التي يجب أن تستند إليها القوة الناعمة الصينية، وعلى هامش هذا النقاش انبثقت مدرستان تحملان تصورين مختلفين، فالمدرسة الثقافية ترى أن الثقافة الصينية تشكل المتغير الأساسي في القوة الناعمة الصينية، وعلى النقيض يقلل رواد المدرسة السياسية من أهمية الثقافة في المقابل يرون على أهمية القوى السياسية والاقتصادية كأساس للقوة الناعمة.

فرواد المدرسة الثقافية يميلون إلى التركيز على دور الثقافة والايدولوجيا في بلورة القوة الناعمة لأي دولة، لذا يعتقد الباحث الصيني وانغ هانينغ Wang Huning أن جوهر القوة الناعمة هو امتلاك الدولة لثقافة ونسق إيديولوجي مثير للإعجاب، مما يجذب الدول الأخرى لمحاولة التقليد (Samvelidze, 2010, p. 11). وأما يو تشينتيان YU Xintian يتبنى تصورا أوسع للقوة الناعمة يشمل الأفكار والمبادئ والنمط الفكري إلى جانب السياسات والمؤسسات، وجميع هذه العناصر تدخل ضمن إطار واسع هو ثقافة الدولة، مضيفا أنه كلما كانت الإيديولوجيا

على نمط أكثر حداثة، كلما كان عدد الشعوب التي ستحتضنها أكبر، والأمر ذاته ينطبق على قدرة الدولة في بناء قوتها الناعمة.

إذ يركز يو YU على المصادر التي تعكس القوة الناعمة في الثقافة الصينية مثل السياسة الخارجية، وصورة الدولة وبعض الأفكار الخاصة؛ مما يجعل في نظره القوة الناعمة الصينية تتكون من إلا إيديولوجيا، والمؤسسات، والاستراتيجيات والسياسات؛ وعليه فإن الإيديولوجيا المشتركة تتيح للقوة الناعمة أن تؤثر في المناطق التي يكون فيها النمط الثقافي والتنموي الصيني محترما، فمثلا بعض دول أمريكا اللاتينية ترى أنها تشاطر الصين الإيديولوجيا (Samvelidze, 2010, p. 12). كما أن الأمر لم يقتصر على ذلك بل تحاول الصين من خلال مخططها للتنمية الثقافية، العمل على تنفيذ استراتيجية "التوجه العالمي Go Global " للثقافة الصينية، من خلال استخدام وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية على نشر الثقافة الصينية وتعليم لغاتها المندرين حول العالم، كانعكاس على مظاهر قوتها الناعمة (Samvelidze, 2010, p. 12).

وعلى النقيض من ذلك، هناك من يرى أن الاقتصار على الثقافة كمكون مركزي للقوة الناعمة، تبقى مسألة يمكن مراجعتها، خصوصا أن تجربة الصين قد أثبتت أن النمو الاقتصادي والدبلوماسية العامة هي أيضا أدوات مهمة للقوة الناعمة. ومع أن الثقافة تعد أحد عناصرها المهمة، إلى جانب الدبلوماسية العامة، بيد أن هناك عناصر أخرى تساهم في صياغة نظرة الشعوب الأخرى إلى الصين وعلى رأسها الانجازات الاقتصادية والممارسة الدبلوماسية كالمساعدات والاستثمارات والمشاركة في التظاهرات الدولية، ويمكن القول أن القوة الاقتصادية تلعب دورا أساسيا في القوة الناعمة الصينية، لأن أغلب الحكومات منجذبة نحو التعاون مع الصين من أجل المصالح الاقتصادية (Samvelidze, 2010, p. 12).

وفي طرح متباين مع المدرسة الثقافية، يرى رواد المدرسة السياسية من أمثال يان شوتونغ Yan Xuetong و قيو شيونغ Guo Shuong إلى أن القوة السياسية محورية في بناء القوة الناعمة، فهذه الأخيرة يتم بنائها اعتمادا على مستويات خارجية تكون التنمية الوطنية هي بوابة للاستقطاب الدولي، وتولي أهمية للدور الذي تلعبه السياسة الخارجية، كالانضمام إلى المنظمات المتعددة الأطراف، المساهمة في المساعدات الخارجية و حفظ السلام. أما على المستوى الداخلي للدولة، فإن قدرة الدولة على التعبئة الوطنية من خلال استثمار الدولة لعلاقاتها الإستراتيجية التي تجنبها اللجوء إلى العلاقات القهرية، في الحشد للدعم الداخلي النخبوي والشعبي للحكومة (Samvelidze, 2010, p. 12).

يرى قيو شونغ أن امتلاك الدولة للقوة الناعمة لا يكون إلا بالاندماج التام. ولعب دور فاعل في النسق الدولي، وعليه الصين عملت على الانخراط في المنظمات متعددة الأطراف إلى جانب الانضمام للمنظمات الإقليمية مثل APEC, ASEAN, SCO، وخلق المبادرات الإقليمية، أرسلت الصين بعثات حفظ السلام تحت الأمم المتحدة أكثر من أي بلد آخر دائم العضوية في مجلس الأمن...إلخ (Samvelidze, 2010, p. 12).

إن النقاش حول مفهمة القوة الناعمة صينيا، هو جدال أوسع من الإحاطة به في توجهين أو ثلاث، نظرا لعدة اعتبارات أهمها جدة الموضوع من حيث الممارسة في السياسات الخارجية الصينية، إلا أن ذلك لا ينفي استحواذ الخطاب حول سياسة القوة الناعمة للصين على اهتمام الأكاديميين والمثقفين في جميع أنحاء العالم. على وجه الخصوص، دار نقاش مكثف بين الأوساط الأكاديمية والقيادة السياسية الصينية حول قدرة الصين على استثمار موارد قوتها الناعمة في تغيير التصور العالمي السلبي بشأن صعودها، الذي ينظر إليه تهديدًا للسلام واستقرار النظام الدولي (Jain, 2017, p. 2).

5. مصادر القوة الناعمة الصينية وحدود تأثيرها

في البداية، لابد من الانطلاق من فكرة مفادها أن الغرب ينظر بعين الريبة نحو السياسة الخارجية الصينية بشكل عام، وتوظيفها لقوتها الناعمة بشكل خاص (ناي، قوة الصين الناعمة والحادة)، في المقابل هناك من نوه من انجذاب بعض الدول النامية لسحر نجاح اقتصادها، بل أنها أصبحت نموذجا يحتذى به، بالنسبة لكثير من الدول

الطامحة إلى تحقيق تنمية ناجحة بمعدلات قياسية، فهي تشكل إلى جانب الكثير من الدول الآسيوية مركزا اقتصاديا جديدا استفادت من مميزات النظام العالمي الجديد (حكمات، 2018، صفحة 115).

رغم ذلك فإن المحللين للشأن الصيني بما فيهم الأكاديميون الصينيون يرون أن القوة الناعمة الصينية لا تزال الحلقة الأضعف للقوة الصينية الشاملة. كما يُنظر إليها إلى حد كبير على أنها أداة لأغراض دفاعية لتحسين صورة الصين في سياق صعودها أمام العالم الخارجي، وتحصين داخلها لما تسميه الغزو الثقافي الغربي (Mingjiangy, 2008, p. 288). وهو ما يخالف تصور ناي للقوة الناعمة، لذلك تعمل الصين باعتماد مواردها الناعمة في نفي حملة "التهديد الصيني والريبة من نوايا الصين والتشكيك فيها عن قصد. بل تجمل صورتها من خلال التركيز على ارثها الحضاري وتقاليدها الحميدة لآلاف السنين في نوع من التناقح مع ثقافات دول العالم سلميا عبر الاقتصاد والثقافة (نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، 2017، صفحة 29).

ومن هذا المنطلق، يبدو أن القادة والنخب السياسية الصينية يدركون أنه يمكن تعزيز صورة الصين وتأثيرها العالمي من خلال تبني القوة الناعمة وتعزيزها كإستراتيجية للسياسة الخارجية(Huang, 2013, p. 7) ، وأهميتها في إضفاء الشرعية على قوتها في مخيال الآخرين، مما يضعف مقاومة رغباتها من طرفهم. خصوصا إن كانت ثقافتها وأيديولوجيتها تملك ذلك التأثير، فإن الآخرين سيتبعونها بمحض إرادتهم. زد على ذلك أن قدرتها على وضع معايير دولية تتسق مع مجتمعها، فمن غير المرجح أن تضطر إلى التغيير(Huang, 2013, p. 7) .

واتساقا، مع محاولة الصين لترسيخ الثقافة الصينية وغرسها، أي القيم الصينية والكونفوشيوسية التقليدية في سياستها (Huang, 2013, p. 7)، والتي تعكس إرثها الحضاري ومسار تطورها التاريخي وروحها التي تميزها عن الدول الأخرى. لجأت لعملية دينامية يتم عبرها تطوير بوتقة تمزج بين الثقافة الصينية المعاصرة المتشبعة بتقاليد ثقافتها القديمة، الثقافات الأجنبية العالمية، وبذلك يمكن اعتبار النموذج الثقافي من أغنى موارد القوة الناعمة الصينية حاليا (Zhang, 2017, p. 46).

وفي سياق الجدال الصيني حول الثقافة كمورد للقوة الناعمة نجد أن هناك كتابات ترى بأن القيم الثقافية الصينية التقليدية، والتي في جوهرها مفهوم "الانسجام بين الطبيعة والبشرية" (tian ren he yi) هي جوهر جاذبية هذه الثقافة في عصر التنويع الثقافي والعولمة في التاريخ الحديث، صحيح أن الحضارة الغربية بثالوث القيم العلم والفردية المادية دفعت الحضارة إلى التصنيع ولكنها تسببت في العديد من المشكلات في هذه العملية، بما في ذلك التدهور البيئي والارتباك في الأخلاق الاجتماعية والصراعات الدولية والإقليمية. مما يعزز دور مستقبلي للثقافة الصينية التقليدية كبديل، يوفر مقاربات بديلة لهذه المشاكل، مما يضع الثقافة الصينية في موقف أكثر قيمة في عصر المعلومات ما بعد التصنيع بحسب الباحثين الصينيين(Mingjiangy, 2008, p. 292) .

ويتبين ذلك، من خلال الجهود الصينية في دفع ثقافتها نحو العالمية، بتوفير كل الإمكانيات من أجل تحقيق مخططاتها في تدعيم قوتها الناعمة؛ من خلال مجموعة استراتيجيات من بينها جعل الجامعات الصينية تنافس الجامعات الغربية في استقطاب الطلاب الأجانب الذين يدرسون عندها، بتوفير منح دراسية في عدد من المجالات العلمية والبحثية .علاوة على ذلك العمل على نشر اللغة والثقافة الصينية، بزيادة التبادل الثقافي مع دول العالم، وبفتح عدد كبير من معاهد الكونفوشيوسية لتعليم اللغة الصينية في العالم، بما أن اللغة أهم آليات مضاعفة الجاذبية الثقافية والتعريف بها، إذ قامت الحكومة الصينية في العام 2005 بإطلاق مبادرة افتتاح ما يزيد عن 32 معهدا كونفوشيوسيا في 23 بلدا لتقديم اللغة وعناصر الثقافة الصينية للدول المضيفة. لتعرف زيادة واضحة في سنة 2009 بإجمالي 523 ما بين معهد وفصول ومدرسة لتعليم اللغة الصينية، تغطي 104 دولة في العالم، منها 70 معهدا في آسيا و94 في أوروبا و21 في إفريقيا، و87 في أمريكيا، فضلا عن منح تقدر بالآلاف مقدمة لرواد المعهد لاستكمال دراستهم على الأراضي الصينية مما يعكس إقبالا على تعلم اللغة الصينية(Gill & Huang, 2006, p. 24) .

إلى جانب تكثيف الصين مشاركتها في المعارض والملتقيات الدولية الكبرى، خاصة في المدن العالمية ذات الإشعاع الدولي مثل نيويورك، و جنيف، وباريس، ولندن، ودبي، وتنظيمها لفعاليات دولية، والذي تفتخر الصين في نجاحها في تنظيمه و يعكس صورة إيجابية لصورة الصين (حكيمي، 2014/2015، صفحة 101). كما تستخدم الصين

القوة الناعمة من خلال قنوات مجتمعية وثقافية أخرى والتي يبقى تأثيرها محدود، بما في ذلك الأدب والفن والأفلام والموسيقى والعلماء والشخصيات الرياضية. من أبر المشاهير الصينين عالميا، المخرج السينمائي تشانغ ييمو، والممثل جاكي شان، وعازف البيانو لانغ لانغ، والرياضيين المحترفين ياو مينج ولي نا، وراقصة الباليه تان يوان يوان، ومغنية البوب جين زانغ، الذين يعدون سفراء ثقافيون غير رسميين. كما أصبحت الباندا أيضًا رمزًا ثقافيًا، بحيث تهدي حديقة الحيوانات الصينية حيوان الباندا الذي يوشك على الانقراض لبعض الدول كتعبير على التقارب السياسي، وأطلق على مثل هذه المبادرات اسم "دبلوماسية الباندا" (Albert، 2018).

من ناحية أخرى، أولى الأكاديميون الصينيون اهتماما واسعا بوسائل الإعلام كمصدر لجاذبية الدولة، حيث يجادلون بأن القدرة والفعالية في الاتصالات الجماهيرية لها أيضًا جوانب مهمة للقوة الناعمة للدولة، نظرا للهيمنة الغربية على مصدر الأخبار في العالم بامتلاكها أكبر أربع وكالات الأنباء الغربية أسوشيتد برس ويونايتد برس إنترناشونال رويترز ووكالة فرانس برس. بالإضافة لهيمنتها على وسائل الإعلام والاتصالات الجماهيرية والتي تعتبرها بكين تكرس "الهيمنة الثقافية" أو "الإمبريالية الإعلامية" للغرب (Mingjiangy, 2008, p. 294).

وعليه استثمرت الصين في عام 2009، ما يقارب من 6.6 مليار دولار لدعم الدعاية الصينية والترويج للنموذج الصيني عبر توسيع نطاق قنواتها الإعلامية الرئيسية وخاصة وكالة "شينخوا للأنباء والقناة الصينية الرسمية CCTV وجعلها ناطقة بعدة لغات (Lam, 2009, p. 1). كما أن المؤسسات الرسمية الإعلامية الصينية، كالتلفزيون الصيني الرسمي ووكالة الأنباء وصحيفة الشعب الصينية الناطقة بإسم الحزب الحاكم تتلقى دعما ماديا لتطوير وتعزيز التأثير الصيني الإعلامي على الصعيد العالمي (Lam, 2009, p. 2).

ويتوسع الصينيون في موارد قوتهم الناعمة، والتي تعد برامج المساعدات الخارجية جزءا من تعميق حضورهم الدولي، والتي بدأتها الصين منذ العام 1950، في إطار تعزيز علاقاتها بدول الجوار، ولتتسع المساعدات الخارجية الصينية بعد الانفتاح الاقتصادي في عام 1978، لتتنوع المساعدات لمنح وقروض إلى جانب التجارة والاستثمار، في توليفة صينية، توظف خليط المساعدات الحكومية والروابط التجارية والاستثمارات من أجل تعزيز نفوذها داخل هذه الدول (Gill & Huang, 2006, p. 18).

فالصين تعتبر أن نموذجها الاقتصادي يقدم، لهذه الدول وصفة لتنمية اقتصادية ناجحة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل دولة وفق طموحها الذي يوافقها، ما أسماه جوشيا كوبر رامو بـ"إجماع بكين" كناية بما يعرف بـ "إجماع واشنطن"، الذي كان استراتيجية غربية تقدم الحلول الجاهزة وأساليب العلاج بالصدمة للدول النامية. وفي اتساق مع نموذجها التنموي، لا تربط الصين برامج المساعدات الاقتصادية والمالية بشروط سابقة كالتي تفرضها المؤسسات المالية الغربية، كالحكم الرشيد والديمقراطية والشفافية، فيكفي اعتراف هذه الدول بصين واحدة (Gill & Huang, 2006, p. 18).

ولم تقتصر المساعدات الصينية للدول النامية على الشق الاقتصادي بل سبقها شق صحي أو ما أصبح يعرف اليوم بالدبلوماسية الصحية وفق استراتيجية القوة الناعمة(بدأت الصين ترسي أساسا قويا لإستراتيجيتها الدبلوماسية الصحية عام 1963، عندما بعثت لأول مرة بفرقة طبية إلى الجزائر بناء على طلب من الحكومة الجزائرية، تلتها بعثات طبية أخرى لعدد كبير من الدول النامية. فمنذ عام 1963 بعثت بـ21 ألفا من الخبراء إلى 69 دولة، منها خمسين دولة في افريقيا، وتخطى عدد المرضى الذين استفادوا من برامج علاجية للبعثات الصينية 260 مليون شخص.). فحسب الباحثة إليزالبيث لاريس أن ضعف موارد الصين في جانب الديمقراطية وحقوق الإنسان وقطاع التكنولوجيا العالية، والتي تعتبر مصادر مهمة للقوة الناعمة، عوضتها بالترويج "لقوتها الناعمة باستخدام المنظور الطبي" (Thompson, 2005, p. 3). حيث تقدم الصين مساعداتها الطبية إلى البلدان النامية وخاصة الافريقية بدون أية شروط. ولقد تبنت الصين هذا الأسلوب الجديد في سياق سعيها خلال ستينيات القرن الماضي لعب دور قيادي في العالم الثالث، خصوصا وأن الصين لم تمكنها قدراتها المادية آنذاك، لتقديم المساعدات الخارجية. ومنذ ذلك العهد أصبحت الدبلوماسية الصحية جزءا من القوة الناعمة الصينية(Thompson, 2005, p. 3) .

بشكل عام، من الصعب فصل استراتيجيات الجذب الصينية عن قوتها الاقتصادية، فهذه الأخيرة تشكل موردا ماليا وماديا لتوظيف آليات القوة الناعمة، وعلى حد تعبير أحد أبرز الخبراء في الصين ديفيد شامبو أن أقوى أداة في صندوق أدوات القوة الناعمة في بكين هي المال(Carminati, 2020) . كما أن وعي الصين بطبيعة النظام الدولي، وأهمية بناء قوتها الناعمة إلى جانب قوتها الصلبة في سيرورة بناءها لقوتها الشاملة حتى تستطيع المحافظة على ما وصلت إليه كقوة كبرى عالمية. بما أن كل زيادة للقوة الناعمة قد يؤدي إلى استغلال كامل وفعال للقوة الصلبة، ومن ناحية ثانية، دون الدعم غير المباشر للقوة الناعمة، لا يمكن للقوة الصلبة أن تعمل بشكل سلس وطبيعي، بل في بعض الأحيان تتراجع القوة الصلبة بتراجع القوة الناعمة في علاقة جدلية تكاملية تغيب فيها الحدود بينهما أحيانا (Zhang, 2017, p. 34).

وبعد التطرق للتصور الصيني لمفهوم القوة ومصادرها، وتعزيز القوة الناعمة الصينية، فمن الأهمية بمكان أيضاً أن نقيس ردود الفعل الشعبية العالمية على تأثير القوة الناعمة الصينية في تغيير صورة الصين عند مواطنين الدول حول العالم. ففي استطلاعات الرأي العالمية، لاتزال الولايات المتحدة متقدمة على الصين، إلا أن الصين تتقدم في نتائج استطلاعات الرأي، فمثلا في استطلاع الرأي العام حول مؤشر القوة الناعمة العالمي 2015- 2019 الذي نشرته منصة Statista للإحصاءات، 5 فبراير 2021، يظهر تحسن ترتيب الصين لمؤشر قوتها الناعمة لتحتل المرتبة 29 من بين 30 دولة حول العالم. كما أن في نفس التقرير نجد أنه لا تزال الفجوة كبيرة بين القوة الناعمة الصينية والأمريكية رغم تراجع الأخيرة(statista, 2021) .

وفي استطلاع آخر، لمركز الأبحاث بيو Pew Research في سنة 2013، فنظرة الأفارقة نحو نمو القوة الصينية إيجابي مقارنة بوجهة النظر السائدة في مناطق أخرى من العالم. بحيث في أوروبا، تبلغ نسبة المشاركين الذين يحملون نظرة إيجابية تجاه الصين 28٪.وفي الولايات المتحدة وصلت النسبة 37٪(Intelligence, 2014) . في المقابل، ينظر 72٪ من الأفارقة إلى الصين بإيجابية ، ويرى الكثيرون المسار الاقتصادي للصين على مدى العقدين الماضيين كمثال يحتذى به.من الناحية الاقتصادية، لم تكن هذه النتيجة مفاجئة، حيث أن الصين هي الشريك التجاري الثاني في افريقيا. كما قدمت الصين أيضًا دعمًا كبيرًا لمشاريع البنية التحتية في تلك البلدان، مؤكدة أن جاذبيتها تعتمد في المقام الأول على عضلاتها الاقتصادية. بينما الأوروبيين وخاصة الأمريكيين ينظرون للصين كمنافس تجاري ومهدد للهيمنة الأمريكية (Intelligence, 2014).

إجمالا؛ بالرغم من الاهتمام الرسمي والأكاديمي نحو مضاعفة القوة الناعمة الصينية، فإن هناك شبه إجماع بين الباحثين الصينيين أنفسهم حول ضعف فاعلية القوة الناعمة الصينية، فوجهة النظر السائدة بين المحاورين الصينيين حول الوضع الحالي للقوة الناعمة للصين هي أن الصين قد حققت الكثير من التقدم ولديها إمكانات كبيرة، لكن قوتها الناعمة تتخلف عن نمو قوتها الصلبة والقوة الناعمة للقوى الكبرى الأخرى على وجه الخصوص(Mingjiangy, 2008, p. 296) . فيما يصف الإستراتيجيون الصينيون الوضع الحالي للقوة الناعمة للصين وتطورها المستقبلي بأنه مثير للقلق. هذا لأن القوة الناعمة للصين ضعيفة، وأيضًا لأن تحويل القوة الوطنية المتنامية للصين إلى نفوذ دولي بنّاء لا يزال يشكل حلقة ضعيفة في التخطيط الاستراتيجي للصين(Mingjiangy, 2008, p. 296) .

ويرجع الباحثون الصينيون هذا القصور في القوة الناعمة الصينية إلى أسباب تتعلق بالمؤسسات المحلية، والبحوث الأكاديمية غير الكافية، وانخفاض مستوى التعليم. بالإضافة إلى الخلل في إحساس الصينيين بالهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي، وعجز الصين في تصنيع المنتجات الثقافية حتى تصدرها إلى العالم. رغم أنها أصبحت مصنع العالم على المستوى الصناعي (Mingjiangy, 2008, p. 297). ويتفق في هذا التصور الباحثون غير الصينيين فهم كذلك، يرون محدودية القوة الناعمة رغم قصة نجاح النموذج الاقتصادي الصيني.

وفي هذا الصدد هناك من يرى استراتيجية القوة الناعمة للصين محدودة بسبب التنافر بين الصورة التي تطمح الصين إلى إبرازها و السياسات التي تنتهجها (Albert، 2018). إلى جانب دخول الصين في نزاعات إقليمية مع جيرانها، والقمع ضد المنظمات غير الحكومية، وانتهاك حقوق الإنسان لقوميات صينية كإيغور المسلمين، والتضييق على سكان التبت، والرقابة على وسائل الإعلام المحلية والدولية، والقيود المفروضة على دخول القيم الليبرالية الغربية، والقمع السياسي؛ كلها عوامل تقيد القوة الناعمة للصين من المنظور الغربي. علاوة على ذلك هناك من يرى أن أكبر عقبة أمام

نجاح الصين في تقديم صورة إيجابية لها وكسبها للشرعية الدولية، هو استمرار النظام السياسي الاستبدادي والمتشدد (Albert، 2018).

6. الخاتمة

بناء على ما تقدم، ما قد نخلص إليه أن التصور الصيني سواء على مستوى النقاش الأكاديمي أو السياسي، وتعاطي صناع القرار في بكين مع القوة الناعمة، يعتمد في منطلقاته على الإطار الذي حدده ناي إلا أن الصينيين تعاملوا معه كمجمل تعاطيهم مع المفاهيم الغربية، في البحث عن جذور لها في إرثهم وبيئتها بما يناسب الخطوط الرئيسية التي وضعها الحزب الشيوعي، فتوسع نطاق مفهوم القوة الناعمة ليشمل كل ما يمكنه أن يعزز صورة الصين خارجيا، و يبدد القلق والتشكيك حول صعود القوة الصينية، إلى جانب توظيف استراتيجية القوة الناعمة داخليا لضمان الشرعية للحزب الشيوعي والتفويض الشعبي لكل القرارات التي ستحقق ما أطلق عليه الحزب الشيوعي الحلم الصيني في نهضة الأمة الصينية.

في المقابل نلاحظ غياب مساهمة المجتمع المدني الصيني كمصدر للقوة الناعمة الصينية، فرغم قراءاتنا المختلفة لاحظنا أن تأثيره شبه محدود، وقد يعود ذلك لسياسات النظام الصيني الشمولية التي لا تتيح أي مشاركة فعالة للمجتمع المدني في الفضاء العام.

7. قائمة المراجع

1.7. المراجع باللغة العربية

- تينغ، جي يي. (2017). قراءة حول موضوعات الأساسية في أفكار شي جين بينغ عن اشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد. المغرب. دار الأمان
- حكمات، العبد الرحمن. (نوفمبر 2018). اللغز الصيني: استراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة، سياسات عربية، العدد 35. الصفحات (121-114)
- حكيمي، توفيق. (2014). مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر
- كاظم، هاشم نعمة. (ماي2017). القوة الناعمة الصينية والعرب،سياسات عربية، العدد 26، الصفحات(45-27).
- كريم، أبو حلاوة. (سبتمبر2018). القوة الناعمة الصينية في عصر المعرفة (الموارد والتحديات)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد5. الصفحات (588-575).
- معوض، علي جلال. (2019). مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية. مصر. مكتبة الإسكندرية.
- ناي، جوزيف. (2007). القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. (ترجمة محمد توفيق البجيرمي). العبيكان.
- ناي، جوزيف. (2012).مستقبل القوة الأمريكية.العدد 105. دراسات عالمية. الإمارات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- ناي، جوزيف. (يوليوز2018). قوة الصين الناعمة والحادة، مقال مترجم على موقع الجزيرة، تاريخ الاسترجاع 2023/09/15 (https://bit.ly/35QE9GZ).

2.7. المراجع باللغة الأجنبية

- Aigerim, Raimzhanova. (December 2015). Power In Ir: Hard, Soft, And Smart. acced at(25/09/2023). On site : https://bit.ly/3AHOmiO

- Albert, Eleanor. (February2018).China's Big Bet on Soft Power. Council on Foreign Relations. Acced at (25/09/2023). On site: (https://bit.ly/48VyCLc
- Carminati, Daniele. (Jul2020).The State of China's Soft Power in 2020. E-International Relations. Acced at (22/09/2023). On site: https://bit.ly/3Lb70G3).
- Eleanor Albert(February2018),China's Big Bet on Soft Power, Council on foreign relations, Acced at (15/09/2023). On site: (https://on.cfr.org/3GdSVEa
- Etzioni, Amitai. (2011). Is China a responsible stakeholder?, International Affairs, Vol.87, No.03. pages (539-553).
- Fan, Yin. (2008). Soft Power: Power of Attraction Or Confusion ?.United Kingdom. Brunel University.
- Gill, Bates & Huang, Yanzhong. (2006). Sources and limits of China's Soft power, Survival, Vol.48, No.25.pages(17-36)
- Huang ,Chin-Hao. (January2013).China's soft power in east Asia A Quest for Status and Influence?. The National Bureau of Asian Research. Pages (1-24).
- Jain B. M. (2017). China's Soft Power Diplomacy in South Asia Myth or Reality. New York .Published by Lexington Books, An imprint of The Rowman & Littlefield Publishing Group, Inc.
- Lam Willy(2009). Chienese State Media Goes Global :A Great Leap Outward for Chinese Soft Power ,The James Town Foundation, China Brief, Vol.9, Issue 2.pages (42-50).
- Mingjiangy ,Li. (Oct2008).China Debates Soft Power, Chinese Journal of International Politics, Vol. 2. Pages (287-308).
- N.A. August2014), Chinese soft power in Africa. The Economist Intelligence. Acced at (01/09/2023) On site: https://bit.ly/3Nex7fP
- Nye, Joseph S(2002). the paradox of American power : why the world only super power can't go it alone?.Oxford University press. New York.
- REPORT(July2014).Global Opposition to U.S. Surveillance and Drones, but Limited Harm to America's Image Many in Asia Worry about Conflict with China. Acced at (27/09/2023) On site: https://pewrsr.ch/3akLf8G
- Rosen, Stanley and Zhu, Ying. (2020). Soft Power With Chinese Characteristics China's Campaign for Hearts and Minds (First published). United Kingdom. Edited by Kingsley Edney, by Routled.
- Samvelidze, Nino. (2010). The rise of China's soft power The efficiency of China's involvement in the developing world. Hungary. Central European University.
- Thomas ,Andy Lin and Langley, William. (Oct2022). China's trade surplus hits annual record as exports soar 30%.The Financial Times. Acced at(10/09/2023).On site: https://on.ft.com/3scssSv
- Thompson, Drew.(Oct 2005). "China's Soft Power in Africa, From the 'Beijing Consensus' to Health Deplomacy", China Brief, Vol.05, Issue 21.pages(1-29).
- Wang, Jian. (2011). Soft Power in China Public Diplomacy through Communication. United Kingdom. Palgrave Macmillan

❖ Zhang, Guozuo. (2017). Research Outline for China's Cultural Soft Power, (Translated by Xiaoyan Li). Singapore. Social Sciences Academic Press and Springer Nature Singapore Pte Ltd.

جيوبولتيك القوة الناعمة الصينية في منطقة جنوب شرق المتوسط

(آليات التوظيف وديناميات التفاعل)

Geopolitics of Chinese soft power in the southeastern Mediterranean region

(Recruitment mechanisms and interaction dynamics)

حورية قصعة
تخصص علاقات دولية وتعاون
مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة قالمة
gassaa.houria@univ-guelma.dz

إلهام بوروينة
تخصص علاقات دولية
مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية
جامعة الجزائر 03
bourouina.ilham@univ-alger3.dz

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على التحولات الحاصلة في مسار النهج الصيني تجاه إقليم جنوب شرق المتوسط، وهو ما تجسد من خلال التوجه نحو تبني نمط القوة الناعمة في إطار البحث عن أفضل الإستراتيجيات للتأثير على هندسة السياسة العالمية، والتأكيد على مكانة الصين ضمن ميزان القوى.

وترتكز استراتيجية المشاركة الصينية في المنطقة على توظيف آلية القوة الناعمة عبر تبني نهجا قائما على التأثير الاقتصادي، وبناء مجموعة واسعة من المصالح التجارية وتحويل الثروة المالية إلى قوة ناعمة، كما لعبت الروابط الثقافية دورا أساسيا في هذه العملية، إضافة إلى خلق آلية دعائية للترويج للسياسة السلمية للصين؛ لكن نجاح سياسات الصين في المنطقة مرهون بمضامين الأهداف بين السعي لتحقيق الازدهار المشترك لدول المنطقة أم أنها لا تخرج عن نطاق تكريس بناءات النهج الواقعي.

الكلمات المفتاحية: الجيوبولتيك، القوة الناعمة، الصين، جنوب شرق المتوسط.

Abstract

This study aims to focus on the transformations taking place in the path of the Chinese approach towards the Southeast Mediterranean region, which is embodied by turning towards adopting the soft power pattern in the framework of searching for the best strategies to influence global policy engineering, and emphasize China's position within the balance of power.

The Chinese participation strategy in the region is based on employing the soft power mechanism by adopting an approach based on economic influence, building a wide range of commercial interests and converting financial wealth into a soft power, and cultural ties played a key role in this process, in addition to creating a propaganda mechanism to promote peaceful policy China; However, the success of China's policies in the region depends on the contents of the goals between seeking to achieve the joint prosperity of the countries of the region, or does it not deviate from the perpetuation of the realistic approach construction.

Key Words: Geopolitics, Soft Power, China, Southeastern Mediterranean.

1. مقدمة

بعد فترة وجيزة من تعزيز سلطته قدم الرئيس الصيني **"شي جين بينغ" "Xi Jinping"** وعدا بالتجديد الوطني لتحقيق الحلم الصيني، فعلى الصعيد الخارجي كان **"شي" "Xi"** ينتهج سياسة خارجية نشطة لرفع مكانة الصين الدولية، مرتكزا على تنمية علاقات حسن الجوار مع دول الجوار، وتوثيق العلاقات مع البلدان البعيدة، أما على المستوى العالمي فقد سعت الصين بنشاط إلى تعزيز نوع جديد من العلاقات بين الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة.

في الواقع ترك نجاح استضافة الصين لقمة 22 لمنظمة OPEC في بكين في نوفمبر 2014 رسالة واضحة للعالم الخارجي مفادها تنامي القوة الناعمة الصينية، وبناءا على ذلك اقترح **"شي" "Xi"** "خطة مارشال" وفق التصور الصيني، من خلال إنشاء صندوق بقيمة 40 مليار دولار أمريكي لمساعدة البلدان في تطوير البنية التحتية في إطار (One Belt One Road "OBOR")، وتدعيم المبادرة من خلال إنشاء بنك آسيا للاستثمار في البنية التحتية الجديد (Asian Infrastructure Investment Bank "AIIB")، حيث بلغت مساهمة الصين في "AIIB" 50 مليار دولار أمريكي، وهي مؤشرات تؤكد مكانة البعد الاقتصادي في المبادرات الدبلوماسية الجديدة المرتكزة على توسيع مجال النفوذ الحيوي للصين، بما في ذلك منطقة جنوب شرق المتوسط، وتحديدا في ظل تراجع الاهتمام من الجانب الأمريكي بتشكيل ديناميكيات البحر الأبيض المتوسط، وعجز الاتحاد الأوروبي (EU) عن سد الفجوة، مما شكل فرصة للعديد من القوى لانتهاج سياسة ملء الفراغ في المنطقة، بما في ذلك الصين.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ❖ إبراز الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة جنوب شرق المتوسط، ومكانتها ضمن الإستراتيجية الصينية لتعزيز دورها كفاعل مؤثر في السياسة العالمية.
- ❖ رصد أبرز ميكانيزمات القوة الناعمة الصينية، ومدى فاعليتها لتكريس توجهات السياسة الخارجية الصينية.
- ❖ التطرق إلى أهم مستويات توظيف القوة الناعمة الصينية في منطقة جنوب شرق المتوسط.

إشكالية الدراسة

وبناءا على ذلك، تقوم الإشكالية المحورية لهذه الدراسة على التساؤل التالي:

في ظل تنامي الحضور والنفوذ الصيني في منطقة جنوب شرق المتوسط عبر آلية القوة الناعمة، كيف يتم ترجمة المساعي الصينية في المنطقة من خلال ثنائية تحقيق الازدهار المشترك لدول المنطقة أم هي مجرد آلية لتكريس النهج الواقعي؟

فرضية الدراسة

واعتمادا على هذه الإشكالية سيتم الاستناد إلى الفرضيات التالية:

كلما كان هناك استمرار للتوجهات البراغماتية الصينية القائمة على الشراكة غير المشروطة والربح المزدوج للطرفين، كلما انعكس ذلك على مرونة توظيف ميكانيزمات القوة الناعمة الصينية في المنطقة.

منهجية الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث وإثبات فرضيته وبغية الوصول إلى نتائج علمية تعزز البحث، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، وتقنيات من مناهج أخرى كتقنية من المنهج الإحصائي في معالجة بعض البيانات الكمية المتعلقة بالمبادلات التجارية والاستثمارات بين الصين ودول جنوب شرق المتوسط.

هيكلية الدراسة

وتم معالجة الدراسة وفق البناء الهيكلي التالي:

2. الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة جنوب شرق المتوسط في السياسة الصينية

مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين زاد اهتمام الصين بالفضاء المتوسطي بشكل كبير، حيث أدركت القيادة الصينية الأهمية الجيواستراتيجية الكبيرة للمتوسط – خاصة منطقة جنوب شرق المتوسط- في تجسيد الاستراتيجيات الصينية وتعزيز مكانة الصين في سلم القوى.

وقد شهد الدور الصيني - الوافد الجديد في الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط- في منطقة جنوب شرق المتوسط تناميا ديناميكيا خلال العقدين الماضيين، وذلك راجع لإطلاق مبادرة الحزام والطريق ("BRI" Belt and Road Initiative) في عام 2013 من قبل الرئيس الصيني **"Jinping Xi"**، ومع ذلك فإن توصيف النهج الصيني على أساس استراتيجية محددة مصممة للبحر الأبيض المتوسط سيكون مضللا، لأن تعريف هذا المجال في السياسة الخارجية الصينية والتعاون الدولي غامض على أقل تقدير، وبالتالي تركز الإستراتيجية الصينية على أجزاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط مع مجموعة مميزة من المحركات والأولويات لكل منها.

1.2- مكانة منطقة جنوب المتوسط في السياسة الخارجية الصينية

من الناحية الإستراتيجية فإن منطقة جنوب المتوسط لا تحتل المرتبة الأولى ضمن أولويات السياسة الخارجية لبكين، إلا أنها تعتبر جزء من الإستراتيجية السياسية الشاملة للصين، والمعروفة باسم "التجديد العظيم للأمة الصينية"، ويتحدد الهدف من هذه الإستراتيجية في إعادة ازدهار ومكانة الصين في إطار التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس كان التبادل الاقتصادي هو المحرك الأساسي لعلاقات الصين مع دول المنطقة، فمنذ حوالي عام 2000 أصبحت الصين شريكا تجاريا واستثماريا رائدا بالنسبة لدول جنوب المتوسط، مما منحها نفوذا سياسيا جديدا في المنطقة.

كما تزايدت الأبعاد الجيواستراتيجية لعلاقات بكين مع دول المنطقة؛ ولاسيما في سياق مبادرة الحزام والطريق ودبلوماسية الصين الجديدة في عهد **"Xi Jinping"**، ونظرا لغياب منظمة إقليمية فعالة تجمع دول المنطقة فإن العلاقات كانت ثنائية بالأساس، وتظهر درجات متفاوتة من العمق والديناميكية، حيث استفادت بكين من حافز الترقية إلى "آفاق جديدة" في سعيها لتحقيق أهدافها الدبلوماسية، ومنذ عام 2014 أقامت أربع شراكات استراتيجية مع دول جنوب المتوسط مع كل من المغرب والجزائر ومصر والسودان، بحيث كانت الشراكة مع الجزائر ومصر على مستوى "شامل"، مما يشير إلى الأهمية النسبية التي توليها بكين لهذه العلاقة، حيث أنها توفر إطارا لتعاون عملي معزز من خلال اجتماعات قمة متكررة وإعلانات مشتركة تحدد مجالات متنوعة للتبادل السياسي (Bayes, 2019) .

وعليه وفي سعيها من أجل شراكة استراتيجية مع دول جنوب المتوسط، فقد عملت الصين على خلق أنشطة اقتصادية وسياسية ودبلوماسية ديناميكية بشكل متزايد في المنطقة، مرتكزة في ذلك على التاريخ طويل الأمد للروابط السياسية السلمية والتعاون الإنمائي الذي يوفر أساسا دائما للشراكة المستقبلية والتعاون الإنمائي.

2.2- مكانة شرق المتوسط في السياسة الخارجية الصينية

شهدت منطقة شرق المتوسط خلال السنوات الأخيرة زيادة مطردة في التحركات الإستراتيجية والتكتيكية للقوى الدولية والإقليمية، خاصة بعد اكتشاف سلسلة من حقول الغاز الطبيعي في المنطقة، كما أنها تشكل بوابة لمنطقة الشرق الأوسط التي تمثل 47٪ من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم و43٪ من الغاز الطبيعي، فضلا عن ذلك فهي تعتبر منفذا إلى بحر إيجة والبحر الأسود والبحر الأحمر عبر قناة السويس، وكلها عوامل أدت إلى تصنيف شرق المتوسط كمنطقة حيوية ضمن استراتيجيات القوى الكبرى بما في ذلك الصين، وذلك بهدف استكشاف موارد النفط والغاز الطبيعي خاصة في ظل اكتشافات الغاز في المنطقة وتحولات خريطة الطاقة.

فالصين كثاني قوة اقتصادية عالمية ذات أسرع اقتصادات العالم نموا فهي بحاجة مستمرة إلى مصادر الطاقة لتلبية وتأمين احتياجاتها، مما جعلها تنتهج سياسة تنويع البدائل لتفادي الوقوع في مأزق العقوبات الإقتصادية وضغوطات القوى الغربية -وتحديدا الولايات المتحدة-، وهو ما تجسد في توجه الحكومة الصينية إلى انتهاج خطة مرتكزة على إنشاء احتياطات نفطية إستراتيجية وتنويع مصادر الطاقة لضمان استقرار إمداداتها، وهو ما أكدته صحيفة Chinese

Economic Daily: "إن الحكومة الصينية عملت على تشجيع الشركات الوطنية على التنقيب على النفط والغاز في الخارج في الفترة ما بين 2004-2020" (د.ص.م، 2014)، لتشكل بذلك واحدا من أهم عوامل تحول توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة.

ومن جهة أخرى تشكل مشاريع الموانئ الصينية والتحالفات الهامة في المنطقة عاملا آخر لتنامي الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط ضمن السياسة الصينية، فعلى سبيل المثال تحتل إسطنبول أهمية استراتيجية في إطار مبادرة الحزام والطريق (BRI)، وهو ما برز من خلال سعي الصين لإجراء مفاوضات ثنائية مع تركيا بشأن ميناء Izmir، كما يحمل ميناء Piraeus حصة مهمة من تجارة الصين مع الاتحاد الأوروبي، حيث تقوم الصين باستثمارات كبيرة في الطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية التي تربط الميناء بأوروبا الوسطى والغربية، كما تمكنت الحكومة الصينية من الحصول على امتياز إدارة ميناء Ashdod لمدة تسعة وأربعين عاما، ومن جهة أخرى يشكل تحالفها مع مصر نقطة محورية للغاية للتجارة الصينية بسبب أهمية قناة السويس في تفاعلات التجارة البحرية العابرة للقارات من آسيا إلى أوروبا، مما خلق منافسة طبيعية بين هذه الموانئ للحصول على حصة أكبر من التجارة المتزايدة في شرق البحر المتوسط (عودة، 2020).

3. القوة الناعمة الصينية بين النظرية والتطبيق

في ظل التحولات والتغيرات العالمية، وما نتج عنها من تحول في مصادر القوة، أصبحت القوة الناعمة تشكل أحد أبرز آليات هندسة وتوجيه تفاعلات السياسة الدولية، كونها تعتبر طريق غير مكلف ومنخفض المخاطر للتأثير على الآخرين(Hill & Beadle, 2013, p. 13) ، وقد تم تطوير مفهوم القوة الناعمة في الأصل من قبل **"جوزيف ناي" "Joseph Nye"** لوصف قدرة الدولة على الجذب والاشتراك بدلاً من الإكراه أو استخدام القوة أو إعطاء المال كوسيلة للإقناع، وكما حددها **"ناي" "Nye"** تتضمن القوة الناعمة قدرة الفاعل على وضع جداول الأعمال وجذب الدعم على أساس قيمه وثقافته وسياساته ومؤسساته.

وبسبب الجاذبية الواضحة للقوة الاقتصادية للصين، قام العديد من المحللين بتوسيع تعريف **"Nye"** الأصلي للقوة الناعمة ليشمل حسب **"جوشوا كورلانتزيك" "Kurlantzick Joshua"** "أي شيء خارج المجال العسكري والأمني، ليس فقط الثقافة الشعبية والدبلوماسية العامة؛ ولكن أيضا الروافع الاقتصادية والدبلوماسية الأكثر قسرية مثل المساعدات والاستثمار والمشاركة في المنظمات متعدد الأطراف"(Kurlantzick, 2007) .

تمت مناقشة هذا التعريف الأوسع للقوة الناعمة باستفاضة في الصين كعنصر من عناصر "القوة الوطنية الشاملة" لدولة ما، ويجادل بعض الخبراء والاستراتيجيين الصينيين بأنها قد تشكل مفارقة بالنسبة للصين من حيث مستويات التأثير في تفاعلات السياسة الدولية، وهو ما جعلهم يؤكدون على ضرورة العمل على نشر تقدير الثقافة والقيم الصينية من خلال برامج التعليم والتبادل مثل معاهد كونفوشيوس، وسيعتمد هذا النهج على جاذبية نموذج التنمية الصيني وبرامج المساعدة (بما في ذلك المساعدات الاقتصادية والاستثمار) من أجل تهدئة مخاوف الدول المجاورة بشأن القوة الصلبة المتزايدة للصين.

1.3- القوة الناعمة وتحول مدركات صناع القرار في الصين

في ظل التغيرات والديناميات التي تفرزها مخرجات السياسة الدولية تعاظمت مدركات الحكومة الصينية بخصوص إمكانية تعزيز صورة الصين وتأثيرها العالمي من خلال تبني ميكانيزم القوة الناعمة، وتعزيزه بنشاط كإستراتيجية للسياسة الخارجية، وهو ما جاء في مقال ل**"وانغ هونينغ" "Wang Huning"**[1] بعنوان "التوسع الثقافي والسيادة الثقافية عام 1993: "إن على بكين ترسيخ الثقافة الصينية بشكل أعمق وغرسها - أي القيم الصينية والكونفوشيوسية التقليدية - في

[1] **وانغ هونينغ" "Wang Huning"** عضو أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وعضو المكتب السياسي، ومستشار لثلاثة قادة صينيين، بما في ذلك الرئيس الصيني السابق **"جيانغ زيمين" "Jiang Zemin"**، ساهم في الصياغات المفاهيمية السياسية الرئيسية في الصين المعاصرة...للتوسع أنظر: (Patapan & Wang, 2018, p.47)

سياستها الخارجية كآلية دفاعية ضد الهيمنة الأمريكية في المنطقة"، حيث تم اعتبار المقالة على نطاق واسع على أنها أول إشارة إلى اهتمام بكين بمفهوم القوة الناعمة.

وللحد من النفوذ الأمريكي قام الخبراء الصينيون والنخب السياسية بدراسة القوة الناعمة من أجل فهم أفضل لكيفية تمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على دورها كقوة عظمى عالمية، ويشيرون إلى القوة الناعمة لواشنطن كعنصر حاسم في توسيع القوة الوطنية الأمريكية في آسيا، وبالتالي يسعون لمحاكاة نهج السياسة الخارجية للولايات المتحدة من أجل صرف المخاوف بشأن القوة الصاعدة للصين، والتأكيد على الرسالة الإيجابية المتمثلة في "تنميتها السلمية"، ففي عام 2002 على سبيل المثال نظمت وزارة الخارجية الصينية مؤتمرًا حول هذا الموضوع وسعت للحصول على مداخلات من المشاركين في المؤتمر حول طبيعة وهدف القوة الناعمة في الحفاظ على القيادة العالمية للولايات المتحدة، وأشارت بعض الاستنتاجات الأولية للمؤتمر إلى أن بكين بحاجة إلى اللحاق بالولايات المتحدة فيما يتعلق باستخدام القوة الناعمة للمساعدة في تلميع صورتها العالمية.

وبالتالي فمن حيث الجوهر يبدو أن نخب السياسة الصينية تصوروا القوة الناعمة على أنها متغيرا أو عاملا متداخل القيم يمكن أن يساعد في تعزيز المكانة النسبية لجمهورية الصين الشعبية والقوة الوطنية الشاملة، وهكذا أصبح فهم كل من النظرية والتطبيق العملي للقوة الناعمة كأولوية في المنح الدراسية الصينية، لاسيما بين نخب السياسة، ووفقا للبيانات التي جمعها **"ديفيد شامبو" "David Shampoo"** ازدادت الإشارات إلى القوة الناعمة في المجلات الأكاديمية المؤثرة في الصين بشكل كبير خلال الفترة 2003-2009.

2.3- آليات القوة الناعمة الصينية

على مدى العقد الماضي تبنت القيادة الصينية فكرة القوة الناعمة كأداة لتوجيه السياسة الخارجية، وذكر تقرير سياسي صدر عام 2002 في المؤتمر 16 للحزب الشيوعي الصيني أنه "في عالم اليوم تتشابك الثقافة مع الاقتصاد والسياسة، مما يدل على مكانة ودور أكثر بروزا في التنافس على السلطة الوطنية الشاملة"، كما صرح الرئيس الصيني **"هو جينتاو" "Hu Jintao"** لمجموعة القيادة المركزية للشؤون الخارجية: "إن الزيادة في سمعة الصين ومكانتها الدولية يجب أن تظهر في القوة الصلبة مثل الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والدفاع، وكذلك في القوة الناعمة مثل الثقافة"، وهكذا تمت صياغة نهج محوره الدولة لتنفيذ توجهات **"Hu"** في التركيز على توسيع القوة الناعمة الصينية في الخارج، ليتم تجسيد ذلك عبر إستراتيجيتين مهمتين للدبلوماسية العامة: الترويج الثقافي والمشاركة الإعلامية.

1.2.3. مركزية الآلية الثقافية ضمن آليات القوة الناعمة الصينية

تماشيا مع التصور السائد بأن الثقافة تشكل أبرز وأهم ميكانيزمات القوة الناعمة لتحقيق الأهداف بأقل التكاليف، فإن تركيز السياسات الرسمية والأكاديمية لنمو القوة الناعمة للصين ينصب على استراتيجيات مختلفة على الجبهة الثقافية، وبناءا على ذلك تهدف المبادئ التوجيهية للتخطيط الوطني للتنمية الثقافية إلى استراتيجية الخروج (التحول في النهج الخارجي الصيني والتوجه لتبني سياسة الانفتاح على الخارج وتصدير القيم الصينية) لزيادة القدرة التنافسية وتأثير المنتجات الثقافية الصينية والترويج الفعال للثقافة الصينية في العالم.

وفي هذا السياق صرح **"تشاو تشى تشنغ" "Zhao Zhicheng"** (المدير السابق للمكتب الإعلامي لمجلس الدولة): "أن الصين يجب أن تعتبر إحياء ثقافتها، وتعزيز التواصل الثقافي مع العالم الخارجي أمرا حيويا لمصير الأمة"، وهو شكل أحد أهم مدركات السلطات الصينية تجاه العالم الخارجي، فسعت لتعزيز التبادلات الثقافية من خلال المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حول السياسات الثقافية من أجل التنمية في عام 1998، وأسبوع الثقافة الصيني بباريس عام 1999(Mingjiang, 2008, p. 304) ، وفي عام 2013 تم تأسيس جمعية الصناعة الثقافية الصينية (China Cultural Industry Association "CCIA") لتنظيم اللقاءات الثقافية والفعاليات والتبادلات، كما تم تمكين CCIA لتطوير الصناعة الثقافية في الصين من أجل تعزيز القوة الناعمة للثقافة الصينية، ودعم حملة انتقالها إلى العالمية، إضافة إلى سعي CCIA لتصبح منظمة اجتماعية ذات مكانة عالمية في المجال الثقافي.

من جهة أخرى أصبح عامل اللغة والتاريخ والثقافة الصينية يشكل ميكانيزما فعالا لتنمية مجموعة من الإطارات الأجنبية، الذين سيكونون مهيئين بشكل أفضل لتكوين علاقات شخصية مع نظرائهم الصينيين وللتعاطف مع جمهورية الصين الشعبية، وليس فقط كوسيلة لتوليد الاحترام للصين (Wuthnow, 2006)، وفي هذا الإطار خصصت الحكومة الصينية أيضا ميزانية ضخمة في السنوات القليلة الماضية لدعم - بالشراكة مع جامعات مختلفة- إنشاء معاهد كونفوشيوس[32] (**Institutes Confucius**) التي تروج للبرامج التعليمية حول اللغة والثقافة الصينية.

وفي هذا الإطار لعب **"لي تشانغ تشون" "Li Changchun"** دورا رائدا في تعزيز الصورة الثقافية للصين وتأثيرها في الخارج، كما تعكس معاهد الكونفوشيوس المختلفة - التي تأسست لأول مرة في عام 2004- جهود بكين للترويج للثقافة واللغة الصينية، واعتبارا من عام 2010 كان هناك 322 معهدا لتعليم الكونفوشيوسية في 94 دولة تدرس اللغة الصينية لما يقدر بنحو 100 مليون شخص في الخارج، وكانت قد أعلنت الوزارة الصينية للتعليم العالي عن نيتها في التوسع إلى 1000 معهد كونفوشيوس بحلول عام 2020(Huang, january 2013, p. 08).

وعليه يبرز أن توظيف نمط التعليم كآلية من آليات القوة الناعمة في الصين يأخذ شكلين:

- حيث يتمحور الشق الأول حول الطلاب الأجانب الذين يتابعون الدراسة داخل الصين نفسها في عام 2014، فكان العدد الإجمالي للطلاب الدوليين المسجلين في الصين 377,054 بزيادة 240٪ عن عام 2004، وتكشف إحصاءات عام 2006 أن حوالي 30 طالبا دوليً سابقًا في الصين يشغلون الآن مناصب وزارية في بلدانهم الأصلية، وأكثر من 10 عملوا كسفراء في الصين وأكثر من 30 ملحقًا تم نشرهم في الصين(Avery, 2015, p. 17) ؛ كما بلغ إجمالي الطلبة الأجانب في الصين 492185 طالبًا دوليا في 2018 (Zhang & Liao, 2021, p. 03).
- أما الشق الثاني فيشمل التعليم في الخارج، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الطلاب الصينيين الذين يدرسون في الولايات المتحدة في العام 2019 ما يقارب 400 ألف طالب صيني ما يفوق أكثر من ثلث الطلاب الدوليين في البلاد (قرني، 2020).

2.2.3. الآلية الدعائية كركيزة للقوة الناعمة الصينية

أولى العلماء ونخب السياسة الصينية أهمية كبيرة لتحسين وتوسيع قدرة الدولة على الإسقاط الإعلامي وفعالية اتصالاتها الجماهيرية، وقد كان الدافع للقيام بذلك نتاجا للشك الصيني المستمر تجاه وسائل الإعلام الغربية، والتي يُنظر إليها على أنها متحيزة وعدائية بطبيعتها، حيث رصدت دراسة صينية أن من بين أفضل 50 وسيلة إعلام غربية عابرة للحدود ضمن سوق الاتصالات العالمية تمتلك الشركات الغربية نسبة 90%، حيث تسيطر الولايات المتحدة وحدها على 75% من البرامج التلفزيونية في العالم، كما أن 60% إلى 80% من محتوى البرامج التلفزيونية في العديد من الدول النامية موجه من الولايات المتحدة.

وعليه فقد أدت الهيمنة الغربية لوسائل الإعلام والاتصالات الجماهيرية إلى خلق ما يعرف بثنائية "الهيمنة الثقافية" "Cultural Hegemony" و"الإمبريالية الإعلامية" "Media Imperialism"، وهو ما أثار المخاوف الصينية نظرا للتقارير الواردة في ظل أحداث الشغب التي شهدتها الفترة الممتدة ما بين 2008 و2009، والقمع الحكومي اللاحق في التبت وشينجيانغ، وهو ما اعتبرته الحكومة الصينية موجه لتشويه صورة الصين والتأثير على مكانتها الدولية (Xu & Others, 2007, pp. 93–94)، وبالتالي كان التوجه للاستثمار في الأخبار ووسائل الإعلام العالمية حتمية ضمن استراتيجية نشر نظرة الحكومة الصينية للعالم إلى الجماهير الأجنبية.

---

[2] تعد **الكونفوشيوسية** إحدى الفلسفات الدينية الأكثر تأثيرًا في تاريخ الصين، وهي موجودة منذ أكثر من 2500 عام. تهتم بالفضيلة الداخلية والأخلاق واحترام المجتمع وقيمه. الكونفوشيوسية هي فلسفة ونظام عقائدي من الصين القديمة، والتي وضعت الأساس لجزء كبير من الثقافة الصينية. تؤمن الكونفوشيوسية بعبادة الأسلاف والفضائل التي تركز على الإنسان من أجل عيش حياة سلمية. القاعدة الذهبية للكونفوشيوسية هي "لا تفعل بالآخرين ما لا تريد أن يفعله الآخرون بك".

[3] **كونفوشيوس** فيلسوف، معلم، باحث، أخلاقي، سياسي، أبو النظام التعليمي في الصين القديمة، وبحسب التأريخ التقليدي، ولد كونفوشيوس عام 551 قبل الميلاد JC .في مدينة تشوفو(曲阜) ، في "بلد" لو القديمة) (鲁) مقاطعة شاندونغ الحالية) وتوفي عام 479 قبل الميلاد، أي قبل حوالي عشر سنوات من ميلاد سقراط (- 470 أو 469 قبل الميلاد). لقد عاش في سياق من الفوضى السياسية: خلال التاريخ الطويل جدًا لمملكة تشو (1046 قبل الميلاد - 256 قبل الميلاد، أي ما يقرب من 800 عام)، كانت فترة تشونكيو الفرعية المعروفة باسم "الربيع والخريف春秋) "، -771 481/453قبل الميلاد)، وقد كتب تلاميذه أفكاره حول الأخلاق والسلوك الجيد والشخصية الأخلاقية في عدة كتب، أهمها لونيو.

3.2.3. الشتات الصيني كآلية للقوة الناعمة

في القرن الحادي والعشرين أصبح العرق الصيني مكونا أساسيا من تدفقات الهجرة العالمية، التي نشأت استجابة للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية وسياسات الهجرة في المجتمعات الغربية، فمنذ عام 1999 قارب نمو رأس المال البشري الصيني في الخارج حوالي 1.8%، واعتبارا من نهاية عام 2012 بلغ إجمالي عدد الجالية الصينية 41.35 مليون (Ding, April 2014, p. 03)، ليقارب عددهم عام 2019 حوالي 45 مليون صيني مقيمين في 148 دولة خارج البر الرئيسي الصيني وهونغ كونغ وماكاو وتايوان، باستثناء السياح والزوار والمقيمين لفترات قصيرة (Guo, 2022, p. 854)، وقد تميزت هذه الفترة بحدوث تغييرين رئيسيين لمسار هجرة الصينية:

- ✓ بدأ المهاجرون الصينيون الجدد الذين نشؤوا في الصين في احتلال مركز مهيمن في الخارج.
- ✓ تمتع الجيل الجديد من المغتربين الصينيين بمستوى تعليمي نوعي وأكثر مهارة من الأجيال السابقة من المهاجرين، فمعظم المهاجرين الصينيين الجدد هم طلاب تحولوا إلى مهاجرين أو إطارات في المهجر (هجرة نوعية).

ومع تنوع وجهات الهجرة الصينية، أصبحت هويات الشتات الصيني أكثر تعقيدًا بسبب التعقيد الجغرافي والسياسي لمجتمعات الشتات المتطورة في جميع أنحاء العالم، كما أصبحت الجالية الصينية (دياسبورا) تشكل أبرز ميكانيزمات القوة الناعمة الصينية خاصة في ظل ارتفاع نسب الصينيين المغتربين الراغبين في إعادة إحياء هوياتهم العرقية والثقافية في دول إقامتهم.

4. توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه جنوب شرق المتوسط

تشكل القوة الاقتصادية، السياسية والعسكرية المتصاعدة للصين التطور الأكثر أهمية من الناحية الجيوسياسية للقرن الحالي، وعلى الرغم من أن اتساع القوة المتنامية للصين على نطاق واسع؛ إلا أن الفهم الشامل لديناميكيات هذا الارتفاع يتطلب تقييمًا أكثر منهجية لعمق قوة الصين في منطقة جنوب شرق المتوسط على وجه التحديد، حيث تتطلب التداعيات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية لجهود القوة الناعمة الصينية في المنطقة تحليلًا معمقًا.

1.4- القوة الناعمة الصينية تجاه جنوب المتوسط: الركائز الاقتصادية، الثقافية، والدبلوماسية

تجمع السياسة الصينية في جنوب المتوسط بين عناصر القوة الناعمة Soft Power والقوة الصلبة Hard Power، لكن هيمنة القوة الناعمة كانت بارزة بشكل خاص في الخطاب الصيني، فبينما يُفهم أن العديد من أنواع القوة الاقتصادية هي أشكال من القوة الصلبة، فإن الصين تشارك في شكل أكثر ليونة من خلال استخدام الدبلوماسية الاقتصادية "كجزرة أكثر منها كعصا" على حد تعبير المحلل John Wong، حيث يرتبط الجانب التجاري من النفوذ الصيني في المنطقة ارتباطا مباشرا بالشرعية المتزايدة لنموذج التنمية الصيني الذي يؤكد على التنمية الاقتصادية، وعدم التدخل في الشؤون السياسية واستخدام التجارة والاستثمار والتمويل كأدوات غير قسرية في علاقاتها مع دول المنطقة، على عكس التركيز الغربي التقليدي على الدعوة إلى المعايير الليبرالية والديمقراطية.

1.1.4. المبادلات التجارية كقوة ناعمة للصين

لطالما تباينت الإستراتيجية الاقتصادية للصين تجاه دول جنوب المتوسط حسب خصوصية كل بلد، حيث تمثل مصر والمغرب والجزائر أعلى أولوياتها، فوفقا لوزارة التجارة والصناعة المصرية تعد مصر ثالث أكبر شريك للصين، فقد بلغ حجم التجارة بين البلدين 10.87 عام 2017 مليار دولار، بينما تجاوزت قيمة واردات مصر من الصين 8 مليارات دولار، وهي الأعلى في شمال إفريقيا، وفي عام 2018 زاد حجم التجارة بين مصر والصين بنسبة 26٪، في مقابل ذلك بلغت قيمة واردات المغرب من الصين 3.14 مليار دولار في 2017 بعد فرنسا وإسبانيا، أما فيما يخص التجارة بين الصين وتونس فقد بلغت قيمة واردات تونس من الصين 1.85 مليار دولار في عام 2017 لتحتل المرتبة الثالثة بعد فرنسا وإيطاليا، ومع ذلك جاء في تصريح لدبلوماسي صيني أن: "الصين لا تزال تنظر إلى البلاد على أنها تشكل خطر استثماري وتشكك في التحول الديمقراطي والتحديات الاقتصادية" (Abdel Ghafar & Jacobs, july 2020, p. 06).

أما فيما يخص الجزائر فتعد واحدة من أقدم وأكبر شركاء الصين الاقتصاديين في شمال إفريقيا، حيث أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للجزائر في عام 2013 متجاوزة فرنسا؛ ومع ذلك فتم تسجيل اختلال في معادلة المعاملات التجارية بين البلدين؛ فبينما أصبحت الصين المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية بمقدار 7.85 مليار دولار في عام 2018، لا تزال صادرات الجزائر إلى الصين ضئيلة نسبيا مقارنة بصادراتها إلى الدول الأوروبية - هي بالكامل تقريبًا من قطاع النفط والغاز-، ومع ذلك فإن صادراتها إلى الصين آخذة في الارتفاع حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية إلى الصين خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2017 60 ضعفا (Abdel Ghafar & Jacobs, july 2020, p. 06)، لتبلغ قيمة الصادرات الجزائرية إلى الصين 1.03 مليار دولار مقابل 6.94 مليار دولار قيمة الواردات الجزائرية عام 2019(د.ك.م، 2022).

الشكل (01). المبادلات الصينية الجزائرية

السنة	حجم المبادلات (مليار دولار)
2003	01
2019	08
2020	09
2021	7.40
2022	7.42

المصدر: من إعداد الباحثتين نقلا عن مصادر متعددة

أما في مجال التعاون العسكري بين البلدين، تُعتبر الجزائر ثالث أكبر مشترٍ للأسلحة الصينية في العالم، فكانت أول دولة إفريقية تستورد راجمات متعددة الصواريخ من نوع "إس-أر 5" التي لديها القدرة على إطلاق صواريخ موجَّهة، وأنظمة الصواريخ الصينية المضادة للسفن من نوع "C-802" و"CSS-N-8"، ومدافع هاوتزر ذاتية الدفع "LZ45" عيار 155 ملم (سُلِّمت عام 2014) المستخدمة في التدريبات التكتيكية، كما زوَّدت بكين الجزائر بأنظمة صواريخ متطورة من الجيل الثالث "HJ-12" المضادة للدبابات (د.م، 2020).

أما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين الصين وليبيا، فبعد اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا عام 2011 اضطرت الصين والعديد من الدول الأخرى إلى إجلاء مواطنيها والانسحاب من المشاريع والاستثمارات الكبرى في ليبيا، ومع ذلك فقد زادت صادرات النفط الليبية إلى الصين بأكثر من الضعف منذ عام 2017، وتتطلع الصين إلى فرص ما بعد إعادة الإعمار، ففي جويلية 2018 وقع وزير خارجية حكومة الوفاق الوطني **"محمد سيالة"** مذكرة مع نظيره الصيني مما يمهد الطريق أمام ليبيا للانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق، وهذا يضع الصين في موقع قوي لعقد صفقات مع أي حكومة تتولى قيادة ليبيا في المستقبل.

2.1.4. الاستثمار والبنية التحتية كقوة ناعمة للصين

تعتبر قطاعات البناء والإسكان والطاقة، مشاريع البناء الكبرى الممولة و/أو التي تم إنشاءها من طرف الشركات الصينية محور العلاقة القائمة بين الشركات الصينية والحكومة الجزائرية في مجال الاستثمار والبنية التحتية، وتتجسد أبرز هذه المشاريع في دار الأوبرا بالجزائر العاصمة، وفندق الشيراتون، والمسجد الكبير بالجزائر، والطريق السريع الرابط بين الشرق والغرب، إضافة إلى مشروع "الميناء الكبير" غرب الجزائر العاصمة، والذي من المتوقع أن يلعب دورا بارزا في

تفعيل شريان الصادرات والواردات الصينية الجزائرية، كما أنه يشكل نقطة مرور رئيسية للصين تجاه إفريقيا وأوروبا الغربية (خليل، 2018، صفحة 01).

وفي المقابل تشكل المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة والمراكز المالية مراكز حيوية لدعم الوجود الصيني في المغرب، حيث تسعى الشركات الصينية بما في ذلك شركة الاتصالات العملاقة هواوي، لإنشاء مراكز لوجيستية إقليمية على سبيل المثال "مدينة محمد السادس طنجة التقنية" الجديدة التي تم الإعلان عنها في مارس 2017، ومن المتوقع أن تصبح أكبر مشروع استثماري صيني في شمال إفريقيا وتضم عدة مناطق صناعية.

وأما في مجال الطاقة ففي بيان صادر عن شركة النفط الوطنية الجزائرية (سوناطراك) تضمن الإعلان عن توقيع مجمع ASMIDAL (التابعة لسوناطراك) ومجمع MANAL والشركتان الصينيتان WUHUAN وTIAN'AN، على عقد تأسيس شركة مشتركة (Algerian Chinese Fertilizers Company (ACFC) لإنجاز مشروع في مجال الفوسفات المدمج بالجزائر بقيمة تقدر بـ7 مليارات دولار أمريكي بتاريخ 22 مارس 2022، ويمتلك الطرف الجزائري نسبة 56% من الشركة الجديدة المسماة الشركة الجزائرية الصينية للأسمدة) بينما يمتلك الجانب الصيني نسبة 44.%(N.A, 2022) .

3.1.4. توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه جنوب المتوسط

بدأت مؤشرات توطيد علاقة الصين بدول جنوب المتوسط - شمال إفريقيا خاصة الجزائر ومصر – في البروز إبان النضال ضد الاستعمار في إطار سياسة الدعم الإيديولوجي لحركات التحرر الوطني، والجدير بالذكر أن الصين كانت أول دولة غير عربية تعترف بجبهة التحرير الوطنية كحكومة جزائرية مؤقتة في عام 1958، وتقديم الدعم السياسي والعسكري للنضال الثوري في الجزائر؛ ومع ذلك فإن أساس اهتمام الصين بدول المنطقة قد تحول بعيدا عن ما يعرف ب"الرومانسية الثورية" ليطغى الجانب الاقتصادي والإستراتيجي في نهاية القرن العشرين (Shinn & Eisenman, 2012, p. 228).

توجهت دول جنوب المتوسط إلى تبني سياسة تنويع البدائل والشركاء الاقتصاديين على إثر ركود عام 2008 وأزمة منطقة اليورو، وتزامن ذلك مع بداية ظهور مؤشرات على صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية، حيث بلغ معدل نمو إجمالي ناتجها المحلي 9.5٪ في عام 2011 على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وإضافة إلى قوتها الاقتصادية فقد سعت الصين إلى توظيف آليات القوة الناعمة والتي تجسدت خاصة من خلال مبادرة الحزام والطريق كآلية مركزية للسياسة الخارجية الرئيسية في عهد **"Xi Jinping"**، حيث تم إطلاق هذه المبادرة في عام 2013 ومن المقرر أن تكلف حوالي 1 تريليون دولار، وتشمل أكثر من 80 دولة، وتشكل حوالي 36 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و41 ٪ من التجارة العالمية (Abdel Ghafar & Jacobs, july 2020, p. 03).

4.1.4. دبلوماسية الصحة الصينية في جنوب المتوسط

تجسدت الدبلوماسية الصحية الصينية في منطقة جنوب المتوسط في العديد من المبادرات، حيث كانت الجزائر أول دول جنوب المتوسط استقبالا لخبراء طبيين صينيين ضمن فريق مكون من 13 عضوا في رحلة إغاثة تحمل معدات الوقاية الشخصية، وغيرها من الإمدادات الطبية بما في ذلك أجهزة التنفس، وفي مارس 2020 تبرع مركز CSCEC بمساعدة طبية بقيمة 450.000 دولار أمريكي تحتوي على 500.000 قناع جراحي طبي، و50.000 قناع N95، و2000 وحدة من الملابس الواقية الطبية، وأقنعة الوجه الطبية بالإضافة إلى أجهزة التنفس للعناية المركزة، وفي أفريل 2020 تلقت الجزائر شحنة ثانية من الإمدادات الطبية من الصين مكونة من معدات الوقاية بما في ذلك الأقنعة الطبية وأجهزة الاختبار ومعدات الوقاية الطبية، كما وقعت شركة CSCEC والحكومة الجزائرية عقد تصميم وبناء بقيمة 500 مليون دولار لمستشفى بسعة 700 سرير في منطقة زرالدة بالجزائر العاصمة، وفي ماي 2020 وصل فريق طبي صيني إلى الجزائر - مكون من 20 خبيرا طبيا لمشاركة تجارب مكافحة COVID-19 مع نظرائهم الجزائريين(Chaziza, 2021) .

من جهة أخرى أعلن الرئيس **"Xi Jinping"** استعداد بلاده لتزويد تونس في حدود قدرتها بكل الموارد المادية المطلوبة مع تمديد ائتمان الدفع لشراء الإمدادات الطبية، وهو ما تجسد من خلال إرسال أقنعة معقمة ومطهرة ومواد أخرى لتعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة التونسية للحد من انتشار COVID-19، كما تبرعت Telnet Group بطائرات بدون طيار مزودة بأجهزة استشعار للحرارة ومكبرات صوت.

كما شملت الدبلوماسية الصحية الصينية في المنطقة تقديم تبرعات تضمنت شحنة من الإمدادات الطبية إلى ليبيا لمساعدة البلاد في مكافحة الوباء، ففي جويلية 2020 سلمت السفارة الصينية شحنة من الإمدادات الطبية إلى السفارة الليبية في تونس لمساعدة البلاد في مكافحة جائحة COVID-19 (N.A, 2020)، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد توصلت شركات الأدوية الصينية إلى اتفاق مع المغرب لإجراء اختبارات سريرية للقاح COVID-19 الذي تم اختباره على 600 مغربي كجزء من التجارب السريرية في أوت 2020.

2.4- التواجد الصيني في شرق المتوسط عبر آلية القوة الناعمة

شهد إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط ثلاثة أحداث جيوسياسية رئيسية عرضت استقرار الإقليم للتهديد، حيث تعاني معظم المنطقة من أزمة نقدية واقتصادية عميقة، كما تسببت موجة الربيع العربي في خلق العديد من الاضطرابات، إضافة إلى اكتشافات الغاز والنفط، والتي إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد يمكن أن تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، كما أن تراجع الهيمنة الأمريكية في المنطقة إلى جانب تقوقع الإتحاد الأوروبي بسبب الأزمات الداخلية، خلق فراغا في المشهد الجيوسياسي للإقليم، وهو ما أدى إلى ظهور فواعل جديدة في المنطقة، بما في ذلك الصين عبر العديد من المبادرات والإستراتيجيات وتكريس سياسة ملء الفراغ.

1.2.4. القوة الناعمة الصينية في شرق المتوسط في إطار استراتيجية خيط اللؤلؤ

تسعى الصين إلى تطوير وتحديث سلسلة موانئ في شرق المتوسط - يتعلق الأمر بستة موانئ: حيفا وأشدود (تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي)، وطرابلس في لبنان، وبيرايوس في اليونان واللاذقية وطرطوس في سوريا-، وذلك ضمن إستراتجية "String of Pearls" القائمة على الرؤية الجيوسياسية الصينية لإنشاء سلسلة استراتيجية من الموانئ والقواعد على طول الممرات البحرية الإستراتيجية، بهدف خدمة مصالحها التجارية ونفوذها العسكري في المنطقة، وهو ما تؤكده العديد من المؤشرات كتحصل مجموعة ("Shanghai International Port Group"SIPG) على مناقصة لتوسيع محطة الحاويات في ميناء حيفا، تخضع لإدارة الشركة الصينية لمدة 25 عاما، كما تحصلت شركة ("China Harbour Engineering Company"CHEC) - المملوكة للحكومة الصينية- على مناقصة لبناء ميناء أشدود.

كما تمكنت شركة ("China Ocean Shipping Company"COSCO) من الاستحواذ على محطتي حاويات رئيسيتين في ميناء بيرايوس اليوناني عام 2008 بعقد إيجار مدته 35 عامًا، ومن خلال مساعيها السياسية والدبلوماسية المستمرة استحوذت شركة النقل البحري الصينية العملاقة (COSCO) (ثالث أكبر شركة شحن حاويات في العالم) على محطة الحاويات الثالثة المتبقية وتسيير ميناء بيرايوس حتى عام 2052، بالإضافة إلى ذلك هناك مؤشرات على سعي الشركة لتحويل الميناء إلى أكبر ميناء تجاري وتعزيزه ليصبح مركزًا لا مثيل له للتجارة الآسيوية الأوروبية المتنامية، وباستحواذها على هذا الميناء الاستراتيجي الواقع على بوابة أوروبا -والمعروف باسم "لؤلؤة البحر الأبيض المتوسط"- تدخل الصين بقوة في قلب أوروبا.

من جهتها عملت شركة (CHEC) على تحديث ميناء طرابلس في لبنان بحيث يمكن أن يستوعب السفن الأكبر حجما، ليبرز سعي الحكومة الصينية لجعل طرابلس جزءًا من "مبادرة الحزام والطريق" وتحويلها إلى منطقة اقتصادية خاصة، ونقطة عبور مهمة بين الصين والسوق الأوروبية، إلى جانب ذلك تخطط الصين لربط محور طرابلس الناشئ بالمدن السورية، حيث تجري مفاوضات وثيقة مع الحكومة السورية (وزارة النقل) لإنشاء مدينة للصناعات البحرية بين طرطوس واللاذقية مع رؤية للسيطرة على الساحل السوري وفقًا لمجلس الأعمال السوري الصيني، وبالتالي فإن المشاركة الصينية التدريجية في إعادة إعمار سوريا ستمنحها على الأرجح الوصول إلى موانئها الإستراتيجية في طرطوس واللاذقية، لتكمل "سلسلة اللؤلؤ" في شرق البحر الأبيض المتوسط.

2.2.4. التواجد الصيني في منطقة شرق المتوسط عبر سياسات الدفاع والأمن

على الرغم من السياسة الصينية الحالية المرتكزة على الصعود السلمي، من خلال العديد من الشعارات والنظريات على سبيل المثال: "العلاقات الجيدة بين القوى الكبرى" "Good Relations Between Major Powers"، "نظرية المصلحة المتبادلة والعادلة في الدبلوماسية"The Theory of Mutual and Fair Interest in Diplomacy" "،

"الحلم الصيني" "Chinese Dream"، وغيرها من النظريات الدبلوماسية المبتكرة، إضافة إلى تبني العديد من الإستراتيجيات كإستراتيجية بناء "حزام طريق الحرير الاقتصادي" "Silk Road Economic Belt" و"طريق الحرير البحري للقرن الـ21" "Maritime Silk Road of the 21st Century"، والحديث حاليا عن "طريق الحرير الرقمي" "Digital Silk Road" و"الطريق الصحي" "Healthy Way"؛ إلا أن الفترة الأخيرة كشفت عن التوجهات الجديدة للصين القائمة على المزاوجة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، وإن كان ذلك في إطار الردع، وهو ما برز من خلال المناورات البحرية المشتركة مع الأسطول الروسي في الحوض الشرقي من المتوسط بين سفينتي "بطرس الأكبر" و"يانتشنغ" التابعتين للبحرية الروسية والصينية في 25 جانفي 2015.

كما بدأت مؤشرات تعزيز التواجد الصيني في منطقة شرق المتوسط في البروز من خلال سعي الصين لرفع مستوى مشاركتها في العديد من الملفات الشائكة في المنطقة، والانخراط في القضايا المصيرية الهامة مثل القضية الفلسطينية-الإسرائيلية، الأزمة السورية، القضية النووية الإيرانية، إضافة إلى المشاركة في تأمين نقل الأسلحة الكيميائية السورية إلى أوروبا (ريا، 2015)، والعمل على إنشاء قواعد عسكرية في الخارج كأحد محاور سياساتها لتوسيع حضورها ونفوذها في مختلف المناطق الإقليمية ذات الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية - بما فيها شرق المتوسط-، وهو ما اعتبره العديد من الخبراء مؤشرا على تزايد الحضور الصيني الديناميكي والممنهج في توجيه مستقبل المنطقة.

5. الخاتمة

لقد تطلب نمو الصين تدويلا اقتصاديا منسقا، مع تغير الجغرافيا السياسية لتقريب الصين على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف من البلدان الأخرى، ليتغير خطابها التنموي أيضا، وفي هذا السياق يذهب بعض الخبراء إلى وصف السياسة الخارجية للصين بأنها تنتقل من "الأيديولوجية" إلى "الأعمال" باستخدام ما يسميه "Nye" "القوة الناعمة " لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، كما يرى كل من "**Alden**" و"**Taylor**" أن القوة الناعمة هي جزء من "دبلوماسية النفط" " Oil Diplomacy" الصينية التي تُستخدم فيها مساعدات غير مشروطة، وقروض بفائدة منخفضة، واتفاقيات تعاون تقني لتوطيد الصفقات الثنائية، توريد النفط والعقود الهندسية والاتفاقيات التجارية، كما تستخدم بكين ركائز سياستها الخارجية - ولاسيما الاحترام غير المشروط لسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول - في السعي لتحقيق مصالحها، وهو ما جعلها أكثر قدرة على الاستقطاب بما في ذلك دول جنوب شرق المتوسط.

وبناءا على ذلك فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ترتكز العديد من التحليلات الصينية للقوة الناعمة على تعزيز الفهم (الإيجابي) المفضل لمصالح الصين وهوياتها في الخارج، كما يسمح تفريغ التعاريف الواسعة والشاملة للقوة الناعمة بتحديد أنواع ومصادر القوة المختلفة، بما في ذلك الترويج للصورة الوطنية وتعزيز القوة المعيارية والقوة المتخيلة.
- على الرغم من أن الصين تبني صورة إيجابية تستهدف الدول النامية بما فيها دول جنوب شرق المتوسط، وفق سياستها القائمة على تعزيز رؤية "المربح للجانبين للمنافع الاقتصادية المتبادلة من التعاون" وهذا المسعى قريب من مفهوم القوة الناعمة؛ ومع ذلك فإن القوة الناعمة تدور حول العلاقات الديناميكية بين الفاعل والموضوع الجاذب.
- ظهور الصين كشريك اقتصادي بديل هو المصدر الرئيسي لجذب الدول النامية الأخرى، على الرغم من أنه لا يزال من الصعب فصل العوامل المادية الصعبة عن الانجذاب الأكثر ليونة للقيم ووجهات النظر العالمية.
- إن النمو العام للقوة الناعمة الصينية ونجاحها؛ لا يعتمد فقط على ما إذا كان بإمكان الصين ترويج صورتها وتجربتها لدول المنطقة ومدى قدرتها على الجذب؛ ولكن أيضًا على ما إذا كانت هذه الدول قادرة على التفاعل مع هذا النمط من القوة وأخذ ما يتناسب مع خصوصياتها والمحافظة على استقلاليتها.

6. قائمة المراجع

1. خليل، ع.ق. (2018). الحزام والطريق ودور الجزائر في شمال إفريقيا. المنتدى الإعلامي لمبادرة الحزام والطريق حدث دوري وعالمي. الصين بعيون عربية. ع. 101.
2. د.ص.م (03 أكتوبر 2014). الصين تنوع مصادر الطاقة لضمان *استقرارها*، تاريخ الاسترداد 25 مارس 2021، شبكة الجزيرة الإعلامية، متاح على الرابط:https://2u.pw/C6Hlm

3. د.ص.م (12 نوفمبر 2020). الوجود الصيني في الجزائر.. هل تدخل بكين إفريقيا من بوابة الكبار؟. تاريخ الاسترداد 15 أفريل 2022. الجزيرة نت، متاح على الرابط: https://2u.pw/pwMfG
4. د.ص.م. (21 مارس 2022). التبادل التجاري الجزائري الصيني. تاريخ الاسترداد 22 أفريل 2022. الشروق أونلاين. متاح على الرابط: https://2u.pw/GLl39
5. ريا، م. (15 سبتمبر 2015). روسيا والصين في شرق المتوسط. تاريخ الاسترداد 15 أفريل 2022. جريدة السفير اللبنانية. متاح على الرابط: https://2u.pw/v49w6
6. عودة، ج. (03 جانفي 2020). استراتيجية الصين وشرق البحر المتوسط. تاريخ الاسترداد 27 مارس 2021. من جريدة صدى البلد. متاح على الرابط: https://www.elbalad.news/4119639
7. قرني. ر.س. (07 أوت 2020). 5 أسباب قد تدفع بالطلبة الصينيين للتوقف عن الدراسة في الجامعات الأمريكية. تاريخ الاسترداد 15 أفريل 2022، متاح على الرابط: https://2u.pw/3Fqo7

8. Abdel Ghafar, A & Jacobs, A. l. (july 2020). China in the Mediterranean: Implications of Expanding Sino-North Africa Relations. Global China Regional Influence and Strategy.
9. Avery, R. (2015). An Examination of China's Soft Power. Thesis Submitted to Eastern Michigan University of International Affairs, Michigan.
10. Bayes, T. (February 2019). China's emerging diplomatic and economic presence in North Africa, Atlantic Community. Retrieved July 27, 2021, from: https://2u.pw/Lfkux
11. Chaziza, M (February 2021). Chinese Health Diplomacy and the Maghreb in the COVID-19 Era. Retrieved April 12, 2022, Middle East Institute, from: https://2u.pw/egj6y
12. Ding, S (April 2014). Chinese Soft Power and Public Diplomacy: An Analysis of China's New Diaspora Engagement Policies in the Xi Era. EAI Fellows Program.
13. Guo, S. (2022). Reimagining Chinese diasporas in a transnational world: toward a new research agenda. Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol.48, No.04, pp.847-872.
14. Hill, C & Beadle, S. (2013). The Art of Attraction: Soft Power and the UK's Role in the World. British Academy, London.
15. Huang, C.H. (january 2013). China's Soft Power in East Asia: A Quest for Status and Influence?. nbr special report.
16. Kurlantzick, J. (2007). Charm Offensive: How China's Soft Power Is Transforming the World. Yale University Press, New Haven.
17. Mingjiang, L. (2008). China Debates Soft Power". Chinese Journal of International Politics, Vol.02, pp. 304–308.
18. N.A. (March 2020). China to train Libyan doctors amid global coronavirus spread. Retrieved April 15, 2022, China Daily, from: https://2u.pw/sWxqn
19. Shinn, D. H & Eisenman, J. (2012). China and Africa: A Century of Engagement. University of Pennsylvania Press, Philadelphia.
20. uthnow, J. (2006). The integration of cooptation and coercion: China's Taiwan strategy since 2001. In East Asia, Vol.23, No.03
21. Xu, Y & Others. (2007). Communication Methods of Public Relations and China's Soft Power Building. In Xinwen qianshao, No.07.
22. Zhang, Y & Liao, Y. (2021). Higher Education for International Students in China: A Review of Policy From 1978 to 2020. ECNU Review of Education , pp. 01-17

الأثر السياسي لمعاهدة بورتسموث على آسيا: تحليل لتغيير التوازن الإقليمي

An Analysis of Regional Balance :The Political Impact of the Portsmouth Treaty on Asia Change

المدرس المساعد ياسر جعفر حيدر محمود الخفاجي
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
yasseralrussi@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة لبيان وتحليل تنافس اليابان و روسيا تجاه الشرق الأقصى قبل الحرب العالمية الأولى وذلك من خلال دراسة دوافع النزاع وأطماع الإمبراطورية اليابانية والروسية تجاه أسيا بشكل عام وعلى كوريا ومنشوريا بشكل خاص، تناولت الدراسة مراحل المواجهة بين اليابان وروسيا وبداية الحرب عام 1904 ولغاية انتهائها بتوقيع معاهدة بورتسموث عام 1905 والتي وقعت بجهود كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة ثيودور روزفلت والتي ساهمت بشكل أو بأخر من زيادة الأطماع التوسعية لليابان ورغبتها بالحصول على المزيد من المكاسب الأمر الذي عزز من مكانتها الدولية في آسيا، كما تطرقت الدراسة إلى تغير موازين القوى في أسيا بعد المعاهدة ومالها من تأثير ساعد في تغير من شكل النظام الدولي الذي جعل من اليابان تلعب دور مهم في بناء سياسات النظام الدولي والمشاركة في المؤتمرات والمعاهدات الدولة وأصبحت أحدى صانعي النظام الدولي الجديد.

الكلمات المفتاحية: روسيا، اليابان، معاهدة بورتسموث، الأطماع اليابانية والروسية، موازين القوى.

Abstract

The study aimed to show and analyze the rivalry of Japan and Russia towards the Far East before the First World War by studying the motives of the conflict and the ambitions of the Japanese and Russian empire towards Asia in general and on Korea and Manchuria in particular, the study dealt with the stages of confrontation between Japan and Russia and the beginning of the war in 1904 and until its end with the signing of the Treaty of Portsmouth in 1905, which was signed by the great efforts of the United States of America headed by Theodore Roosevelt, which contributed in one way or another to increase the expansionist ambitions of Japan and its desire The study also touched on the change in the balance of power in Asia after the treaty and its impact helped change the shape of the international system, which made Japan play an important role in building the policies of the international system and participate in conferences and treaties The state and one of the makers of the new international order.

Keywords: Russia, Japan, Portsmouth Treaty, Japanese and Russian ambitions, balance of power.

1.مقدمة

أجبرت الأطماع التوسعية للإمبراطورية اليابانية والقيصرية الروسية في كل من كوريا ومنشوريا على الصدام فيما بينهما لرغبة الطرفين بفرض سيطرتهما على المنطقة وتوسيع مناطق نفوذهما في شرق أسيا، حيث كانت روسيا تطمح إلى الحصول على موانئ في المحيط الهادي لاستعمالها بدلاً عن ميناء فلاديفستوك المتجمد أغلب أوقات السنة، أما اليابان العائدة من انتصار كبير على الصين عام 1896 أرادت السيطرة بالكامل على المنطقة وزيادة قوتها وتأكيد مكانتها وسط الفواعل الدولية، حيث شكلت تحركات الروس في المنطقة عامل استفزاز لها واستطاعت الاستفادة من علاقاتها الوطيدة مع بريطانيا لتسخير العالم الغربي لصالحها وإعلان الحرب على روسيا بعد تلكؤ في المفاوضات بين الطرفين واستخدمت أسلوب المباغتة لبدء الحرب والتمكن من فرض هيبتها وإعلان صعودها كقوة دولية عظمى تستطيع أن تفرض رأيها

والمنافسة في قارة أسيا، خاصة بعد معاهدة بورتسموث والتي تعتبر كاتفاقية دبلوماسية عقدت بين اليابان وروسيا عام 1905 بوساطة أمريكية في ولاية نيوهامبشر في ميناء بورتسموث هدفت إلى وقف النزاع بين الطرفين.

وقد أفرزت عدة مخرجات على العلاقات الدولية في شرق أسيا، وأسهمت في تحييد النفوذ الإقليمي لروسيا، وبالمقابل ساعدت على زيادة النفوذ الياباني فيها عام 1905، مما جعلها تتسم بالأهمية الكبيرة والتي بينت للعالم أهمية اليابان الدولية والإقليمية في المنطقة، و بدورها ساعدت في زيادة أطماع اليابان التوسعية خاصة بعد المزايا التي حصلت عليها من المعاهدة، وساهمت بتحجيم وتراجع الدور الروسي في شرق أسيا وبروز اليابان إلى العالم كقوة عظمى، وأصبحت محط أنظار دول العالم، كما تمكنت من اختبار قدراتها العسكرية البرية والبحرية، وانتهجت سياسة اقتناص الفرص لإشباع رغباتها التوسعية وخاصة أبان الحرب العالمية الأولى، التي أخرجت اليابان ضمن المنتصرين وأثرت بشكل كبير على اقتصادها مما أدى إلى رغبتها في زيادة المكاسب والمكانة الدولية والإقليمية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الأحداث المفصلية الخالقة لنزاعات روسيا واليابان في الشرق الأقصى، ودور معاهدة بورتسموث عام 1905 في تغيير الخارطة السياسية في المنطقة.

أهداف الدراسة

تهدف دراسة الأثر السياسي لمعاهدة بورتسموث على آسيا: " تحليل لتغيير التوازن الإقليمي" إلى تحليل الأطماع اليابانية الروسية في الشرق الأقصى وخاصةً بعد الحرب (اليابانية – الصينية) عام 1896 وما هي دوافع النزاع بين الطرفين، وكيف استطاعت اليابان الانتصار في حربها على روسيا عام 1904، وقراءة تداعيات هذا الانتصار على المنطقة وتأثير معاهدة بورتسموث على السياسة الخارجية اليابانية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في سعي الإمبراطورية اليابانية إلى تثبيت قدمها في شرق أسيا بالكامل وعدم رغبتها في تقاسم مناطق النفوذ مع روسيا إذ اعتبرتها العدو الأول بعد الحرب على الصين وانتهجت إستراتيجية جديدة لإعادة تأهيل أوضاعها الداخلية والتمكن من تقديم نفسها كقوة دولية، دفعتنا هذه الإشكالية إلى التساؤل عن :

- ✓ ما هي دوافع النزاع بين اليابان وروسيا في شرق أسيا ؟
- ✓ كيف استطاعت اليابان من الانتصار على دولة أوروبية؟
- ✓ ما هي الأدوات التي استخدمتها اليابان لقلب الطاولة على الروس؟
- ✓ كيف آثرت معاهدة بورتسموث على الخارجة السياسية وموازين القوى في المنطقة؟

فرضية الدراسة

تستند الدراسة على افتراض أن الإمبراطورية اليابانية واستنادا إلى الأحداث المفصلية التي وقعت بعد حربها على الصين عام 1896، أخذت تعتبر نفسها كقوة دولية تضاهي الدول العظمى وخاصة بعد ثورة البوكسرز وهي حركة قومية نشأت في الصين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين، احتجاجا على الاستعمار والتأثير الغربي، وجاءت الثورة تعبيراً عن غضب الشعب الصيني لانتهاكات اليابان والقوى الغربية لهم،تم قمع الثورة عام 1901 وفرضت القوى الغربية واليابان سيطرتهم بشكل أكبر على الصين، وكانت الثورة أحد الأسباب والأحداث التي أدت إلى انهيار الإمبراطورية الصينية، وأخذت القوى الدولية بتقاسم مناطق النفوذ فأصبحت تتحرك بحذر حسب ما تمليه مصلحتها في المنطقة ولكل مرحلة من المراحل التي تمر بها الأحداث بشكل يعزز من مكانتها في المنطقة ويزيد من علاقاتها مع الدول الغربية لفرض هيبتها في شرق أسيا وطرد الروس منها، مما مكنها من الدخول في الحرب العالمية الأولى كقوة عظمى لها وزنها داخل القارة الأسيوية.

منهج الدراسة

يستلزم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يحلل وفق معلومات ومعطيات الأحداث المفصلية التي غيرت من وجه اليابان وساهمت بتغيير إستراتيجية الدول الكبرى تجاهها خاصةً بعد تصدرها كقوة صاعدة بعد الانتصارات التي حققتها على الصين وروسيا، مع التعريج على المنهج التاريخي و الوصفي.

2. الشرق الأقصى تحت الأطماع اليابانية الروسية

1.2 الأطماع الروسية

سعت الإمبراطورية الروسية منذ عهد بطرس الكبير للتوسع والوصول إلى البحار التي تمتاز بمياهها الدافئة مثل (البلطيق، الأسود، ثم البحر المتوسط) وحاربت من أجل انتزاع بعض الأراضي من الدولة العثمانية، لكن سرعان ما واجهت رفض وتصدي من قبل الدول الأوروبية الغربية، وبعد الشلل التام لقدرتها العسكرية والسياسية الذي أصابها لفترة طويلة جراء الخسارة الفادحة التي تكبدتها في حرب القرم عام 1853، أصبحت تبحث عن مجال جديد ومناطق جديدة يمكنها أن تثبت نفسها مرة أخرى، (حجر، 2002، صفحة 265).

أخذت روسيا بالتوجه نحو الشرق الأقصى بالرغم من كل الصعوبات التي واجهتها من خلال التصدي البريطاني والياباني، إلا أنها حققت بعض الانتصارات المعتبرة حيث وصلت إلى حدود أفغانستان وتمكنت من مد خط حديدي إلى بحر قزوين، إلا أن هذه الانتصارات لم تشبع رغبة التوسع الروسية، وجعلت من شرق أسيا مجالاً لاستعمارها القادم، وبدأت تخطط للاستيلاء على منشوريا وكوريا لما تمتاز به هذه المناطق من أهمية جيوسياسية وللاستفادة من مياهها الدافئة طيلة أيام السنة إلى جانب ميناء فلاديفستوك الذي يتوقف عن العمل شتاءً، فتوسعت عبر سيبيريا شرقاً حتى وصلت إلى المحيط الهادي وتمكنت من تأجير ميناء من الصين (بورت ارثر)، إلا أن الفكر الاستراتيجي الروسي كان يطمح للوصول إلى أبعد جزء من أجزاء الإمبراطورية الروسية، فقرروا إنشاء سكة حديد عبر سيبيريا، لكن هذا المشروع سيكون عبأ عليهم بسبب نفقاته الكبيرة، لذلك حاولت الوصول إلى موانئ كوريا، إضافة إلى استئجارها ميناء دالينج لمدة 25 سنة، إلا إن هذه المساعي الروسية واجهت اعتراضا من الأسطولين البريطاني والياباني وأخذت الأوضاع بالتوتر بشكل تدريجي.

2.2. الأطماع اليابانية

بعد الانتصار الكبير الذي حققته اليابان على الصين والتي انتهت عام 1895 بعقد اتفاقية شيمونسكي بين اليابان والصين واعترفت هذه الأخيرة بموجبها باستقلال كوريا ووضعها تحت الحماية اليابانية الحقيقية، أخذت اليابان بالتفكير مليا بتوسيع نطاق أطماعها والاستفادة من انتصارها على الصين للسيطرة على الشرق الأقصى بشكل عام واحتلال كوريا، إلا أن وقوف الدول الكبرى في المنطقة بوجهها حال دون ذلك، وبالضغط المستمر من روسيا وألمانيا وفرنسا اضطرت اليابان للتخلي عن ميناء آرثر وجزيرة لياتونج اللذان يقعان في منشوريا التي كانت تابعة للصين، بالإضافة إلى تنازل اليابان عن بعض الأراضي الصينية مثل جزر فرموزا (تايوان) وميناء دايرن، مقابل دفع الصين مبالغ تعويضية لليابان، استغلت الإمبراطورية اليابانية تطور قدرتها العسكرية آنذاك وحاولت تثبيت قدمها فوق القارة الأسيوية بمطالبة الصين بالتنازل عن هذه الجزر، مجرد التفكير بالسيطرة على كوريا وضع اليابان في موقع منافسة مع الإمبراطورية الروسية التي كانت تطمع في ذلك أيضاً، واحتدم التنافس بينهما بعد توقيع اتفاقية لوبانوف – ياماجاتا عام 1896، والتي بموجبها وقع الطرفان على إمكانية التدخل بعد التفاهم المسبق في حالة وجود اضطرابات في المنطقة، وقدمت إطار لتقسيم مناطق النفوذ وساهمت في تعزيز التبادل التجاري وتأسيس علاقات دبلوماسية اعتبرت جيدة نوعاً ما ولفترة وجيزة من الزمن، إلا إن هذه الاتفاقية أصبحت بمثابة إشعال فتيل المنافسة بالنسبة لليابان حيث أنها أخذت على عاتقها التواجد في كوريا بنفس التواجد الروسي، وتفادياً لصراع مباشر اتفق اليابانيون عام 1898 مع الروس باعتراف الطرفان باستقلال كوريا وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بموجب معاهدة نيشتي – روزون، إلا أن روسيا لم تلتزم ببنود الاتفاقية مما أجبر اليابانيون إلى تقديم مقترح لتقسيم كوريا حسب مناطق النفوذ بينهما، ومع ذلك لم توافق روسيا،مما اضطر اليابان إلى التفكير ملياً في التخلص من الضغط الروسي ومواجهته، (محي، 2009)

3. الحرب اليابانية الروسية (1904-1905) وتداعياتها الإقليمية والدولية

1.3. بداية الحرب (1904- 1905)

على الرغم من دعوات القادة العسكريين اليابانيين إلى مواجهة الإمبراطورية الروسية وتوسعها وإعلان الحرب عليها بسبب عدم التزامها ببنود إتفاقية نيشتي- روزون عام 1898والتي نصت على :

- ✓ اعتراف الطرفين باستقلال كوريا؛
- ✓ الامتناع عن مساعدة الجيش الكوري أو إعادة تنظيم مالية كوريا؛
- ✓ اعتراف روسيا بمصالح اليابان التجارية والصناعية في كوريا. (عباس، د.ت)

أخذت الحكومة المسار الدبلوماسي لحل الأزمة من خلال المفاوضات، وشرعت اليابان بالتفاوض مع الإمبراطورية الروسية عام 1903 لغرض الحصول على اعتراف الأخيرة بحقوقهم في حرية التصرف بكوريا، إلا أن مخططات روسيا كانت تسير بغير اتجاه وكان ذلك نتيجة لنظرة الاستخفاف والاستهانة باليابان كما أن وزير الداخلية الروسي بيوتر أركاديفيتش سفيتلوف (pioter arkadovitich svetlov) أعتقد بأن الحرب ستكون قصيرة الأمد وستخرج روسيا منها منتصرة، وستوحد صفوف الشعب المتفرق وإعادة ولاءه للحكومة للوقوف بوجه الحركات الثورية التي أخذت بالتوسع في البلاد (محي، 2009)، فأرسل القيصر الروسي قوات ضخمة عبر سكة حديد سيبيريا إلى الشرق الأقصى، فاضطرت اليابان إلى قطع المفاوضات في شباط(فبراير) 1904، وإعلان قطع العلاقات الدبلوماسية والحرب على روسيا

وبدأت اليابان الحرب في العام نفسه لمعالجة التهديد الروسي، معتمدة على علاقاتها الودية وصداقتها مع بريطانيا آنذاك، حيث قدمت الأخيرة دعماً دبلوماسياً لليابان وأظهرت تفهماً للأهداف المرجوة من الحرب على روسيا، وكان هذا الدعم يمثل جزءً من إستراتيجية بريطانيا للحفاظ على التوازن في الشرق الأقصى وللتصدي للتوسع الروسي في المنطقة (William, 2014, pp. 98-122)، مستندة إلى معاهدة العهد البريطاني للحفاظ على السلام في الشرق الأوسط، والتي تم توقيعها مع اليابان عام 1902 والتي كانت تستهدف حفاظ السلام في المنطقة وضمان استقرار العلاقات بين اليابان وروسيا والتي نصت على التصدي للتهديدات الإقليمية وتعهد الجانبان بعدم الدخول في أي اتفاقات أو تحالفات تتعارض مع المعاهدة مع تقديم الدعم من بريطانيا لليابان تقديراً لدورها الإستراتيجي في المنطقة (حبوش، 2014، صفحة 19)،والتي أعطت لليابان ثقة في التعامل مع التحديات الإقليمية التي تواجهها،وأصبحت دولة مثل روسيا وفرنسا وألمانيا لها تواطؤ مع الأصدقاء والأعداء وهو أمر كانت تعارضه الحكومة البريطانية السابقة، ومكنها هذا الوفاق من الدخول للحرب مطمئنة عسكرياً وسياسياً ومهاجمة الروس (ياغي، 1993، صفحة 367) وتمكنت بريطانيا من تحييد الدور الفرنسي وعدم الاشتراك في الحرب من خلال دورها الفعال في التوصل الى الاتفاق معها عام 1904 والذي بات يعرف بالوفاق الودي، والذي من خلاله أجبرت فرنسا على عدم مساعدة روسيا بأي شكل من الأشكال مقابل اعتراف بريطانيا بمصالحها في مراكش واعتراف الأخيرة بمصالح بريطانيا في مصر (رجب، د.ت)

وكانت الأطراف الدولية الأخرى المتمثلة بألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ترى بأن الحرب والمواجهة بين الطرفين لا مفر منها، فالتزمت ألمانيا الحياد الدقيق للحرب على الرغم من حشدها لقواتها لمساعدة روسيا إذا ما لزم الأمر، وعليه أصبح على روسيا الدخول للحرب لوحدها في نهاية المطاف، أما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية الرسمي تجاه الحرب اعتمدت أمريكا موقف الحياد الرسمي وكان ذلك ملزماً بموجب قوانين الحياد الدولي واحترام حقوق الدول في حل النزاعات الدولية، وكانت لها إرادة إضعاف كل من اليابان وروسيا بعضهم البعض في المنطقة. (Baker, William:2013,1921-1922)

بدأت الحرب بحركة مباغتة من القوات اليابانية لميناء آرثر في شباط(مارس) 1904 وتم حصاره بشكل تام، وتمكنت من إنزال قواتها في منشوريا وحدثت معركة نانشان في 1904/05/25، وبعدها استطاع الأسطول الياباني من إرجاع السفن الروسية إلى الميناء بعد معركة قصف بعيد المدى وموت قائد الأسطول الروسي ألكسندر فيسنتينوفيتش كولتشاكوف (alxander visintinovitch kolchlkov) وتوالت المعارك البرية والبحرية بين الطرفين مما خلف خسائر كبيرة في صفوفهما، إلا أن صمود الجيش الياباني لأيمانه المطلق بحكومته وبعد معارك طاحنة أدى في نهاية الأمر لسقوط ميناء آرثر بيدهم مما سبب صدى كبير في العالم ككل وليس في روسيا فقط

وحتى بعد وصول الأسطول الروسي إلى بحر البلطيق والذي قطع مسافات طويلة إلا أنه عانى من قلة الإمكانيات الكافية في التجهيز للحرب، وبسبب مدة السفر كان الأسطول بحال لا يسمح له بالحرب أو حتى الهروب ، مما ساعد القوات اليابانية بالتصدي له وإبادته بشكل تام في معركة دامية بحرية دامت لأسبوعين وأغرقت 13 سفينة وأسرت 4 سفن أخرى (حنفي:د،ت،87)

2.3. تداعيات الحرب اليابانية – الروسية الإقليمية والدولية

كانت الأطراف الدولية متابعة لموقف الحرب بين البلدين، وعلية تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسط لحل النزاع وتحجيم التوسع الياباني بعدما رأت بأن من الممكن أن تؤدي الحرب إلى تقسيم الصين مع احتمالية قيام تحالفات سياسية إزاء ذلك مع أمكانية انتقال الصراع إلى أوروبا بسبب المصالح الأوروبية في الشرق الأقصى، لأن احتمال قيام فرنسا بمساعدة روسيا قد يجبر بريطانيا للتدخل بجانب اليابان، فقررت بريطانيا مجتمعة مع الولايات المتحدة الأمريكية بإضعاف روسيا واليابان كل منهما الأخر والتدخل في نهاية المطاف للحفاظ على توازن المصالح في المنطقة، بدأت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بالازدياد بعد النصر الياباني على روسيا وبعد سحب بريطانيا لأسطولها البحري من المياه الإقليمية للشرق الأوسط ارتابت أمريكا من الهيمنة اليابانية في المنطقة، ولضمان مصالحها سعت لإنهاء الحرب بين الطرفين مستغلة الخسائر الكبيرة التي نجمت عن الحرب، فقام ثيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) بإرسال مبعوثه الشخصي إلى اليابان وأقنعهم بتوقيع اتفاقية سرية عرفت باسم (تافت – كاتشورا) عام 1905، والتي نصت على مؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية للتوسع الياباني المفتوح والذي بدوره يخدم المصالح التجارية الأمريكية في الشرق الأقصى وخاصة الصين

4. معاهدة بورتسموث عام 1905 وأثرها على تغيير موازين القوى في الشرق الأقصى

1.4. معاهدة بورتسموث 1905

بعد خوض معركتي موكادين وتسوشيما أصبحت اليابان على أتم الاستعداد لإنهاء الحرب لمعرفتها بأن الصراع هو استنزاف لاقتصادها ومواردها البشرية ولم تتمكن من نصر حاسم على الأرض، أما من الجانب الروسي أصبح النصر بعيد المنال عليهم وعلى الرغم من أمكانية القوات الروسية من مواصلة الحرب إلا أن الحركة الثورية الداخلية* [4]التي انتشرت خاصة بعد معركة تسوشيما 1905 وأصبحت منشغلة بالقضايا الداخلية أكثر واعترفت بالهزيمة وقبلت بالوساطة الأمريكية لوقف الحرب.

ومع قبول الطرفين بالوساطة الأمريكية ووقف الحرب بينهما بدأت المفاوضات في ميناء بورتسموث بولاية نيوهامبشير في آب (أغسطس) عام 1905، دامت المفاوضات لمدة 12 جلسة ومرت بظروف قاسية جداً، وقد مثل اليابان كاكا هيراو كومورا (Kaka hiraw komora) وكانت اليابان تسعى للسلام مع اعتراف روسيا بالسيطرة اليابانية على النصف الجنوبي من جزيرة سخالين وإجبارهم بدفع تعويضات الحرب ، لكن روسيا بدأت بإلقاء اللوم عليهم ورفضت مطالبها مما أدى إلى تعثر المفاوضات، إلا أن الضغط الأمريكي على الطرفين جاء بثماره وتمكنت من تعديل المطالب بعد ضمان مصالحها، و توقيع المعاهدة بينهما في 1905/09/05 والتي نصت على مايلي:

- ✓ سحب القوات الروسية من منشوريا وإعادتها إلى الصين؛
- ✓ تنازل الروس عن حقهم في المناجم وتسليمها للجزء الجنوبي من سكة حديد منشوريا بورت آرثر؛
- ✓ سيطرة اليابان على النصف الجنوبي من سخالين وجزيرة كوان – تونج؛

* الحركة الثورية الروسية الداخلية: عرفت هذه الحركة باندلاع انتفاضات واحتجاجات في مختلف أنحاء الإمبراطورية الروسية، وذلك بسبب تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى الغضب من الفساد الحكومي ونقص في الحريات، شهدت هذه الحركة اندلاع لاحتجاجات عامة واعتصامات ومن أهمها: مذبحة بلوتشستان واحتجاج عمال بتروغراد ومذبحة سان بطرسبورغ عام 1905، ساهمت هذه الحركة في تشتيت انتباه الحكومة الروسية وتجهيزها لمواجهة الأزمة الداخلية، مما أثر على تركيزها على الحرب مع اليابان.

- ✓ وضع كوريا تحت الحماية اليابانية، مع حصولها على الحق في إدارة المصالح العسكرية والاقتصادية فيها.
- ✓ أكدت على استقلالية منغوليا من الصين وروسيا، مع منح اليابان حقوقاً اقتصادية خاصة في مناطق سيبيريا وشمال الصين. (Connaughton Richard , 2003,291)

على الرغم من الامتيازات الكبيرة التي حصلت عليها اليابان من المفاوضات، إلا أن الشارع الياباني لم يكن راضياً بذلك وخاصة بعد تنازل اليابان عن التعويضات المالية، وعلى أثر ذلك انفجر الشارع الياباني بالمظاهرات وقاموا بعمل اضطرابات داخلية مما أدى إلى إعلان القانون العسكري المؤقت في طوكيو، وتلبيةً لمطالب الشعب قامت اليابان باحتلال كوريا بعد خمس سنوات من الاتفاقية.

وعليه غيرت المعاهدة الخارطة السياسية في الشرق الأقصى، إذ أدت إلى تراجع دور روسيا في المنطقة وصعود مكانة اليابان إلى مرتبة الدول الكبرى وتزايد نفوذها بشكل كبير في شرق أسيا، ويمكن القول بأن أحد أبرز تأثيرات المعاهدة كان إعادة توزيع الأراضي ومناطق النفوذ في الشرق الأقصى حيث استلمت اليابان الجزر الكورية وجزء من منطقة القرم الصينية وميناء بورت آرثر وتمكنت اليابان بعد حصولها على هذه المكاسب الإقليمية من زيادة نفوذها في المنطقة وعلى مياه المحيط الهادي (Drea, Edward :2009,79)، وساعدت في تعزيز السمعة الدولية لها، إضافةً إلى حصول روزفلت على جائزة نوبل للسلام عام 1905 لمساعيه الكبيرة لإنهاء الحرب.

2.4. تغير موازين القوى في الشرق الأقصى بعد معاهدة بورتسموث

بيد أن الانتصارات الحقيقية التي حققتها اليابان في معاركها البرية والبحرية كانت فرصة لها لاختبار قدراتها العسكرية البرية والبحرية وتطوير صناعاتها، واستطاعت من خلالها أن تبرهن للعالم أنها أصبحت قوة أسيوية لا يمكن أن يستهان بها ويجب الاعتماد عليها في الشرق الأقصى،

أصبحت اليابان تحظى باهتمام الدول الغربية بشكل عام، وبدأت القوى الغربية الكبرى بمراجعة إستراتيجيتها في المنطقة (Duus, Peter :1998,159)،حيث سعت كل منها إلى التقرب من اليابان ومن جهة أخرى نجد أن السياسة الأمريكية تجاهها أخذت منعطفين، الأول هو إطلاق يدها في كوريا، والثاني أخذت تفكر بالهيمنة في منشوريا وبدأت تشعر بالخوف من سياساتها التوسعية، وحتى روسيا بعد خسارتها من اليابان بدأت بالتقرب منها، وتمثل ذلك في اتفاقهما على اقتسام منشوريا من جهة ومنغوليا من جهة أخرى، واستبدل الطرفان الصراع بالتقارب للهيمنة على أجزاء من المنطقة فيما بينهما (درويش: 106،1997).

نستنتج من مما جاء أعلاه بأن معاهدة بورتسموث كان لها تأثيرًا واضحاً على موازين القوى في الشرق الأقصى وعلى العلاقات الدولية في المنطقة. وأدت إلى تغييرات في النفوذ والديناميكيات السياسية والاقتصادية في آسيا، وأثرت على التوترات الدولية على المدى الطويل، وكان لها دور مهم في تعزيز اليابان كقوة إقليمية وعالمية وتعتبر واحدة من أهم الأحداث التي ساهمت في تشكيل التاريخ الحديث لليابان (Jansen, Marius:2002,68)

ويمكن القول بأن هزيمة اليابان لروسيا في الحرب أسهمت بطريقة غير مباشرة في اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، وذلك لأن ألمانيا ظلت متمسكة بسياسة الحفاظ على علاقات ودية مع جارتها الشرقية الكبرى(روسيا)، وبعد أن ضعفت هذه الجارة ولقيت الهزيمة المخزية على يد اليابان، فاندفعت ألمانيا لتحقيق سياساتها العالمية التوسعية بعد أن أطمأنت على سلامة حدودها الشرقية، وأصبحت روسيا لا تشكل خطراً عليها مما أدى إلى انقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين تمثلان كتلة الوسط في مواجهة دول الوفاق(Jansen, Marius:2002.69)

بعد الحرب على روسيا والانتصار الياباني بدء عصر جديد من القومية الأسيوية الصاعدة، وعلى الرغم من أن الحرب العالمية الأولى كانت تخص العالم الغربي في المقام الأول ولم تمثل فترة حاسمة في تاريخ شرق أسيا، إلا أن النزعة الاستعمارية الناشئة الوحيدة في أسيا والتي كانت تمتلك حرية الحركة(اليابان) وجدت من الأملاك الألمانية لقمة سائغة لها, فاستندت إلى تحالفها المبرم مع بريطانيا وتصورت بأن الحلف سيكون ضمانة لاستيلائها على المناطق التي كانت تسيطر

عليها ألمانيا في الصين، وكانت هذه أسباب دخول اليابان في حرب مع دولتي الوسط (ألمانيا – النمسا) في أغسطس 1914،

وكان اندلاع الحرب العالمية الأولى في آب (أغسطس) 1914 إيذاناً بدخول منطقة الشرق الأقصى للحرب وكانت أربعة دول مشتركة في الحرب وهي (بريطانيا- فرنسا-روسيا- ألمانيا) والتي تعتبر دولاً ذات مصالح في الصين، ومن ثم اليابان التي لحقتها كحليف لبريطانيا في المنطقة لرغبتها التوسعية التي أصبحت كمرض خطير يهدد أوضاعها الداخلية، وسعت من خلال مشاركتها في الحرب إلى تعزيز مكانتها الدولية وأرادت أن تكون جزءاً من التحالفات العالمية وأن تلعب دوراً أكبر في صياغة مستقبل ما بعد الحرب (LaFeber, Walter:2002) ، إضافةً إلى الاتفاقيات السرية التي أبرمتها اليابان مع كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والتي تعهدت بالمشاركة في الحرب إذا ما تعرضت هذه الدول للهجوم من قبل قوة معينة، وبعد إن تلقت تهديداً من الإمبراطورية الألمانية بعد هجومها على الصين، اضطرت اليابان إلى الالتزام بالاتفاقيات السابقة ودخول الحـــرب(Henshall,Kenneth:2004,106-138)

مع دخول اليابان للحرب كانت لديها آمال كبيرة للتوسع الاستعماري وأصبحت ترمي إلى إزاحة ألمانيا من القارة الأسيوية وحل مشكلة الصين لصالحها، فاستثمرت انشغال الحلفاء بالحرب وقدمت إلى الصين طلباً ينص على عقد اتفاق يزيد من قدرتها على المساومة أثناء المؤتمرات القادمة والتي ستعقد للصلح بعد الحرب، فباتت تعرف باسم المطالب **(الواحد والعشرين مطلباً)** والتي أحدثت دوياً هائلاً لدى الدول الغربية والمنطقة بشكل عام، وبعد مماطلات طويلة من الجانب الصيني وخذلانها من قبل الدول الأوروبية للمساعدة في الضغط على اليابان ورفض هذه المطالب، إلا أنها رضخت في نهاية الأمر ولكن بشكل مختصر وجزئي، وتمكنت اليابان من توقيع اتفاقية مع الصين في 25 أيار (ماي) عام 1915 والتي قسمت إلى خمس مجموعات وهي :

1- المجموعة الأولى طالبت اليابان باعتراف الصين بسيادتها على شانتوك؛
2- المجموعة الثانية كانت لامتيازات صناعية معينة مع الاعتراف بحقوق اليابان في منشوريا ومنغوليا الشرقية؛
3- المجموعة الثالثة عرضت أن تكون أكبر شركات التعدين في الأراضي الصينية مشتركة بين بينها وبين الصين؛
4- المجموعة الرابعة طالبت بعدم تنازل الصين عن أية جزيرة أو ميناء على طول الساحل لدولة ثالثة؛
5- المجموعة الخامسة أن تستخدم الصين مستشارين يابانيين في شؤونها السياسية والاقتصادية والحربية، مع شراء الصين نصف ذخائرها على الأقل من اليابان.مع حرية الأخيرة بمد السكك الحديدية وحفر المناجم في منطقة فوكيان. (موقع معرفة، 2023)

واضطرت دول الوفاق إلى الرضوخ والموافقة على الاتفاقية لانشغالها بالحرب في أوروبا والشرق الأوسط، ومن الجدير بالذكر أن حلول الحرب العالمية الأولى كان في صالح اليابان، إذ أنقذت الحرب اقتصاد اليابان الوطني فقد انهالت طلبات دول الحلفاء على اليابان لشراء منتجاتها دون المناقشة في الأسعار لحاجتها الماسة لها، ومارست اليابان احتكاراً كبيراً للسوق مما أثر بشكل كبير على نموها الاقتصادي في المنطقة، وبذلك خرجت اليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الأولـــى مستفيدة دون أن يكلفها ذلك الكثير من الخسائر إذ استولت على الامتيازات الألمانية في الشرق الأقصى، ومكنتها انتصاراتها من أن تصبح واحدة من الدول الخمس الكبـــرى في العالم آنذاك لذا سعـــت بعد انتهـــاء الحرب مباشرة إلى تحويل تلك المكاسب إلى حقوق شرعية يتم الاعتراف بها دولياً (عباس:د.ت)

شهدت اليابان تعديلات اجتماعية كبيرة وإصلاحات بعد تلك التي قام بها ميجي تينو أو موتسوهيتو (Miggi tino or Motsohito) ، فتحولت من بلد فقير إلى غني ونشر المصلحون مبادئ الحرية والمساواة والتنمية المستدامة والديمقراطية، وتمكنت من نسخ التجارب الأوروبية لتطوير مجتمعهم في مجالات النظام المالي والدستور والتعليم العصري وبذلوا جهداً كبيراً لكسر العزلة التي كانت بينهم وبين الغرب وأقبلوا على دراسة أسرار نجاح أوروبا من مصادرها الأصلية والترجمة عن لغاتها الأم، وتقدمت الثقافة اليابانية الأصلية وتحولت من جزيرة منعزلة وغير معروفة إلى إمبراطورية اليابان، لكنها كانت تعتبر مجرد كلمة مكتوبة بالمداد الأسود على سطح الكرة الأرضية ليس إلا من وجهة نظرهم التوسعية.

لكن سيتغير الأمر إذا ما أصبحت من الدول الخمس الكبرى أو صارت بعد مؤتمر واشنطون دولة تنهض بمسؤولية العالم مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتمكنت من فرض سيطرتها على الأقاليم المجاورة مع موازنة الشؤون الداخلية لها، ويعلق شيبوساوا أييتشي (Shibusawa Eiichi) والمعروف بعراب الرأسمالية على هذه التوجهات ويقول: "لكل أمر من الأمور وجهين فلا مفر من أن يشوب الخير بعض الضرر ففي الخمسين عام التي تلت إصلاح ميجي قطعت اليابان شوطاً طويلاً في مجال التقدم والذي صاحبه بعد الصعوبات فعندما يسرع الانسان فقط في سبيل المعرفة يفقد مبادئ أخلاقية كثيرة وكانت نتيجة لذلك أزداد تيار الاستخفاف والاستهانة السطحية والضحالة وقد يصل الحال إلى حد الأنانية، لم يأخذ اليابانيون محاسن الغرب فحسب بل أخذوا مساؤهم واحتذوا بها وزادوا عليها". (حمزة: 166،2008)

بدأت اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى بتغيير إستراتيجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما أثر بشكل كبير على مكانتها الإقليمية والدولية، حيث عاشت اضطرابات سياسية مع تطور الديمقراطية وتأسيس نظام برلماني جديد منذ الإنتقال من النظام الإمبراطوري وتأسيس الدولة الشعبية اليابانية 1912 (البدوي:2013، 61)، إلا أنها أصبحت عضواً في مجموعة الدول الفائزة بالحرب ومن ثم عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة وكان لها دور فعال في صياغة معاهدة فرساي التي أنهت رسمياً الحرب العالمية الأولى، وتغيرت اليابان بشكل جذري في مجموعة من الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، وأصبحت قوة اقتصادية وسياسية هامة على الساحة الدولية، وهذا النمو والتطور أستمر لعقود من الزمن والتي تلت الحرب العالمية الأولى.

وعليه يمكن تلخيص تحول اليابان إلى قوة مؤثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال مايلي:

- برزت في اليابان ثلاث اتجاهات سياسية متناقضة مع نهاية الحرب العالمية الأولى:
  أ- الأول يؤكد استمرار التعاون والتنسيق التام بين اليابان والغرب في أسيا.
  ب- الثاني يعمل من أجل سيطرة اليابان على دول الجوار الأسيوي مع تلافي الصدام مع الغرب.
  ت- الثالث يرى إن على اليابان إن تلعب دور الدرع العسكري الذي يمنع الوجود العسكري الغربي في منطقة جنوب وشرق آسيا بأكملها.

لكن رؤية أنصار الاتجاه الثاني الوسطي تغلبت في رسم السياسة الخارجية اليابانية وتجلى ذلك في :-

1- الضغط على الصين وذلك من خلال لائحة المطالب الواحد والعشرون.
2- المشاركة في مؤتمر فرساي 1919 والمساهمة في إنشاء عصبة الأمم،
3- حضور مؤتمر واشنطن عام 1921.

وهنا يجدر القول بأن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى مكنت اليابان من لعب دور مهم على الصعيد العالمي، وكانت مشاركاتها في المؤتمرات الدولية وتوقيعها على المعاهدات التي تهدف إلى السلام العالمي والتعاون بين الدول جعلها أحد صانعي السياسة العالمية الجديدة، (البدوي:2013 ، 65-72)

وبالنظر لما تقدم يمكن القول بأن اليابان انتهجت سياسة اقتناص الفرص لفرض سيطرتها على المنطقة ونجحت في ذلك، وأصبحت بعد انتصاراتها الكبيرة على كل من الصين وروسيا من اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأقصى والذين غيروا الخارطة السياسية فيها، وكانت الحرب اليابانية الروسية هي عبارة عن نقطة تحول مصيرية في تاريخ اليابان والتي بدورها رفعتها إلى منزلة الدول الكبرى والمسيطرة في الشرق الأقصى، لكن سرعان ما تبدلت إستراتيجية اليابان الدفاعية إلى توسعية مع بداية الحرب العالمية الأولى ورغبتها في الحصول على مكاسب أكبر، الأمر الذي خلق لها أعداء جدد وتحديات جديدة على الساحة الدولية وسبب لها مشاكل داخلية كبيرة بسبب تفكيرها في الشؤون الخارجية وتناسيها عن الأوضاع الداخلية (ريشاور: 2000، 126)، حيث أصبحت أحياء طوكيو بعد الحرب اليابانية – الروسية تضاهي الأحياء الأوروبية في تنظيم المباني ويمكن القول بأنها فاقتها تطوراً، لكن غالبية الشعب كانت فقيرة وزادت الفجوة بين الفقر والغنى مما ولد اضطرابات تدب في نفوس الناس. (حمزة:2008،165).

5. الخاتمة

في الختام يمكن الاستنتاج بأن لمعاهدة بورتسموث أهمية كبيرة في تحول اليابان إلى قوة عظمى في القرن العشرين، حيث أحدث الانتصار في حرب الإمبراطورية اليابانية على روسيا نقلة نوعية في تاريخها، وتمكنت من خلال هذه المعاهدة من توسيع نفوذها في شرق أسيا واستحوذت على مناطق في شمال الصين ومنغوليا وحصلت على فرص اقتصادية خاصة في مناطق سيبيريا مما دعم اقتصادها بشكل عام، بالإضافة إلى ذلك تسلط الضوء على اليابان بعد وساطة الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركتها في المعاهدة حيث عبرت عن التفوق الياباني في الشرق الأسيوي وتأكيد دورها الإقليمي.

أما بالنسبة للإمبراطورية الروسية فقد اعتبرت الحرب كأول حرب شاملة في العصر الحديث هزمت بها قوة أسيوية صاعدة لواحدة من الدول الأوروبية العظمى، وفقدت روسيا مكانتها الكبيرة في الساحة الدولة بشكل عام، وحتى في الشأن الداخلي فقد خرجت الجماهير الروسية بثورة ضد القيصر نيكولاس الثاني بسبب الخسائر التي تكبدتها في الحرب عام 1905، وبالمجمل أثرت المعاهدة بشكل كبير على مكانة اليابان وأصبحت لاعباً رئيسياً على الساحة الدولية وتربعت على رأس التقدم السياسي والاقتصادي في شرق أسيا، مما ساعدها على الدخول في الحرب العالمية الأولى وخروجها منها منتصرة وبمكاسب أكبر مما كانت تطمح إليه اضافة إلى مكانتها الدولية.

6. قائمة المراجع

المراجع العربية

1. إيمان متعب محي (2009). الحرب الروسية – اليابانية ونتائجها 1904- 1905، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، العدد 50
2. جمال محمود حجر (2002). من قضايا التاريخ الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرون، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر
3. حبيب البدوي (2013). تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين، دار النهضة، بيروت، لبنان
4. حبيب البدوي (2013). تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين، دار النهضة العربية، بيروت
5. حسين حماد عبد رجب (د.ت). العلاقات البريطانية – اليابانية وأثرها في سياسة اليابان التوسعية 1939/1914، دراسة تاريخية، جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ
6. راجع أدوين أولدفاذر ريشاور (2000). تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة يوسف شلب الشام، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق
7. سمية حبوش، فتيحة دريسي (2017)، الحرب الروسية اليابانية (1905-1904) وتداعياتها الإقليمية والدولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر
8. عبد الفتاح أوعلية وإسماعيل احمد ياغي (1993). تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ، المملكة العربية السعودية
9. عصام رياض حمزة (2008). مشروع ميجي قوى بشرية قادت التغيير، دار الشروق، القاهرة
10. عماد كريم عباس (د.ت)، تاريخ أسيا الحديث والمعاصر، اليابان خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918، جامعة الأنبار، كلية الآداب، قسم التاريخ
11. عماد كريم عباس (د.ت). محاضرة الحرب الروسية-اليابانية 1904- 1905، جامعة الأنبار، كلية الآداب، قسم التاريخ.

12. فوزي درويش (1997). كتاب الشرق الأقصى اليابان والصين، الطبعة الثانية

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Baker, William D. (2013). The United States and the Washington Conference, University of Tennessee Press.
2. Connaughton, Richard. (2003). Rising Sun and Tumbling Bear: Russia's War with Japan, London.
3. Drea, Edward J. (2009). Japan's Imperial Army: Its Rise and Fall 1853-1945. University Press of Kansas. usa.
4. Duus, Peter. (1998). The Abacus and the Sword: The Japanese Penetration of Korea, 1895-1910. University of California Press, Oakland.
5. Henshall, Kenneth. (2004). A History of Japan: From Stone Age to Superpower. Palgrave Macmillan.
6. LaFeber, Walter. (2002). The Clash: U.S.-Japanese Relations throughout History. W.W. Norton & Company. https://www.scribd.com/document/520442783/Walter-LaFeber.
7. Nester, William R. (2014). The Interwar Crisis: Japan. in The Great War and the Twentieth Century Palgrave Macmillan.

محاولات استعادة روسيا لمكانتها فى النظام الدولى من خلال التكتلات الدولية

(رابطة الدول المستقلة-شنغهاي-بريكس)

Attempts for Russia to Restore Its Position in The International System Through International Blocs

(CIS-Shanghai-BRICS)

إبراهيم كوجى

باحث في العلاقات الدولية، جامعة القاضي عياض، مراكش

Ibrahim_koji@live.se

أ.د. محمد نشطاوي

جامعة القاضي عياض، مراكش

mnachtaoui@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى رصد المساعي الروسية لاستعادة مكانتها الدولية في النظام الدولي، وذلك في إطار التكتلات الدولية كالبريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون وكذلك رابطة الدول المستقلة، ومدى حدود هذا الدور المتوقع أن تؤديه هته التكتلات في النظام الدولي، مع إمكانية توظيف ذلك لصالح روسيا للإسراع في استعادة المكانة في النظام الدولي، من خلال تبني فكرة مفادها أن التعاون والتنسيق والرؤية المشتركة ضرورية لتحقيق دور فعال في الساحة الدولية، فضلا عن ذلك، فبما أن روسيا الاتحادية الوريث عن الاتحاد السوفياتي السابق، فاحتفظت بترسانتها النووية، وعلى مقعد مجلس الأمن وحق الفيتو منذ عقدين، كما أن تواجد الرئيس فلاديمير بوتين في الحكم هدفه الوصول بروسيا إلى مكانتها المرموقة في المحافل الدولية، وإنهاء الأحادية القطبية من قبل والولايات المتحدة الأمريكية، وإنشاء نظام أكثر عدلا وانفتاحا، يضمن سلامة واستقلال الدول، وهو ما يتوافق مع طموحاتها لاستعادة مكانتها في النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: استعادة الموقع، روسيا الاتحادية، النظام الدولي، التكتلات الدولية

Abstract

The study aims to identify Russia's attempts to restore its international position in the international system, through international blocs such as BRICS and the Shanghai Cooperation Organization, as well as the Commonwealth of Independent States, and the role expected to be played by these blocs in the international system, with the possibility of benefiting from Russia to accelerate the restoration of its position in the system. International, it started from the idea that cooperation, coordination, and a common vision are necessary to achieve an effective role in the international arena. The Russian Federation, the successor to the former Soviet Union, obtained its nuclear arsenal, a seat in the Security Council, and retained the right of veto for two decades, and the presence of President Vladimir Putin in the conflict. What is the goal of arriving in Russia? To its prestigious position in international forums, ending unipolarity by the United States of America, and establishing a more just and open system that guarantees the safety and independence of countries, which is consistent with its ambitions to restore its position in the international system.

Keywords: Position restoration, Russian Federation, international system, international blocs

1.المقدمة

واجهت روسيا فى ظل النظام الأحادي القطبية العديد من العراقيل والتحديات، وهو ما دفعها للسعي وبطرق متعددة لإستعادة شيء من التوازن على الساحة الدولية، فى سبيل إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها ولعب دور أكبر على الساحة الدولية، بالرغم من حجم التحديات الكبيرة الإقليمية والدولية،ومن أجل الوصول إلي عالم متعدد الأقطاب، وكذلك القيام بأدوار أكثر فاعلية وضمان الحفاظ على المصالح الروسية، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تسعى لتحقيقها.

كان الرئيس الروسي السابق **ليوريس يلتسين** من أنصار الاتجاه الغربي الذي يرى أن روسيا دولة غربية، فكانت توجهاته متوافقة والسياسات الخارجية الأوروبية والأمريكية(لمي، 2005، ص47)،بعدما أصبح رمزا لآمال الروس المتطلعين للحرية والديمقراطية ومستوى معيشي أفضل، ولكنه لم ينجح في ذلك، واضطر على نحو مفاجئ إلى الاستقالة من منصبه في أواخر عام 1999 خلال خطاب رأس السنة الميلادية الذي اعتذر فيه عن عجزه في تحقيق أحلام الشعب الروسي(نادر، 2018)، فأصبحت روسيا دولة منقادة سياسياً واقتصاديا تسير في فلك السياسة الأمريكية (بريماكوف، 2010، ص25).

حاول **فلاديمير بوتين** إعادة بناء الإمبراطورية الروسية من جديد من خلال عدة إستراتيجيات جديدة فبعد أن استطاعت القيادة السياسية في روسيا إعادة بناء الهياكل القاعدية للدولة والتخلص من بؤر الفساد فيها، تعافي اقتصاد بلادها وأصبحت اليوم تسعى لتعزيز موقعها الاقتصادي ضمن أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم، فروسيا بنت رؤيتها لعالم جديد متعدد المراكز، وهي تسعى إلى توظيف كل الوسائل والطرق الجديدة المتاحة أمامها على ساحة العلاقات الدولية في شكلها الجديد وتكوين تحالفات إقليمية ودولية جديدة.

استطاعت روسيا في السنوات الأخيرة أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة تخلت فيها عن كل الأسس الإيديولوجية التي تميزت بها سابقا من خلال الاتحاد السوفياتي السابق، وقد مكنتها هذه السياسة من استعادة هيبتها في الساحة الدولية، حينما أعلن أن سنوات الضعف والمهانة قد ولّت، وطالب الولايات المتحدة وأوروبا بمعاملة روسيا باحترام، وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي، واتجه إلى بناء علاقات شراكة مع كل من الصين والهند، واستثمار ميراث الإتحاد السوفييتي (السابق)، وما بناه في مناطق مثل الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، وهو ما يتضح من النشاط الكبير الذي تقوم به في منظمتي بريكس وشنغهاي ورابطة الدول المستقلة في محاولة منها لبناء محاور جديدة تؤسس لعالم متعدد الأقطاب وهذا ما سنقوم بدراسته في البحث.

أهمية البحث

تكمن أهمية الموضوع في سعيه لدراسة موضوع روسيا الاتحادية واستعادة الموقع، عن طريق التكتلات الدولية كوسيلة من الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها وتأثيراتها على الساحة الدولية، وإظهار مستقبل الهيمنة الأمريكية في ظل دور وتأثير دول أعضاء تكتل بريكس وشنغهاي والتعرف عليهما بشكل مفصل، للعودة إلى النظام الدولي كفاعل مؤثر في القضايا الدولية واستعادة الهيبة من جديد.

الإشكالية

تكمن إشكالية البحث في أن روسيا الاتحادية تعمل جاهدة بكل الوسائل (عسكريا واقتصاديا وسياسيا) في سبيل العودة كفاعل مؤثر على الساحة الدولية، وذلك من خلال بناء علاقات شراكة مع دول ذات رؤية مشتركة لخلق محاور جديدة تؤسس لنظام دولي أكثر عدلا وانفتاحا،وذلك عبر إنشاء تكتلات دولية إقليمية ذات طابع أمني اقتصادي في المنطقة والإشكالية الرئيسية هي "هل يمكن لروسيا الاستفادة من هذه التكتلات لاستعادة موقعها في النظام الدولي"وبناء عالم ذو تعددية قطبية.

المنهجية

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتأثير دور التكتلات(الإقليمية والدولية) على النظام الدولي، في إمكانية روسيا الاتحادية استعادة الموقع في النظام الدولي كأحد الوسائل الممكنة في سبيل إنهاء النظام الأحادي القطبية، وعودة روسيا كفاعل دولي مؤثر على الساحة الدولية، من خلال ما يلي:

2. رابطة الدول المستقلة -CIS(كومنولث الدول المستقلة)

تعد رابطة الدول المستقلة منظمة حكومية تتضمن دولا داخل منطقة جغرافية تقع فى منطقة أوراسيا تضم جمهوريات الاتحاد السوفياتى السابق عند تأسيسها عام 1991، واعتمد الأعضاء "إعلان ألماتا-كازاخستان"، الذي أكد تعهد الجمهوريات السابقة بالتعاون في مجالات مختلفة من السياسات الخارجية والداخلية، وأعلن عن ضمانات تنفيذ التزامات الدولة السوفياتية السابقة،وتؤدي رابطة الدول المستقلة أنشطتها على أساس الميثاق الذي اعتمده مجلس رؤساء الدول في 22 كانون الثاني1993، الذي ينص على أهداف ومبادئ الرابطة، وحقوق والتزامات الدول على أساس المساواة السيادية لجميع أعضائها، وإن الدول الأعضاء كانت مستقلة ومتساوية تحت القانون الدولي، وينص الميثاق أيضًا على أن رابطة الدول المستقلة تهدف إلى تعزيز الصداقة والانسجام بين الشعوب والثقة والتفاهم المتبادل والتعاون بين الدول(Commonwealth of Independent States,2007)

لا تتمتع رابطة الدول المستقلة بصلاحيات فوق الدولة، يتم تنسيق تفاعل الدول داخل رابطة الدول المستقلة من خلال مؤسساتها التنسيقية: مجلس رؤساء الدول، ومجلس رؤساء الحكومات، ومجلس وزراء الخارجية، ووزراء الدفاع، وقادة قوات الحدود، والجمعية البرلمانية، واللجنة التنفيذية، واللجنة الاقتصادية الدولية للاتحاد الاقتصادي.

1.2. تأسيس الرابطة

بدأت رابطة الدول المستقلة باتفاق تم الإعلان عنه فى 8 دجنبر1991 يربط بين ثلاث دول وهي: روسيا وروسيا البيضاء (بيلاروسيا)وأوكرانيا لتحل محل الاتحاد السوفيتي، وسارعت دول أسيا الوسطى الخمس، طاجيكستان، وأوزبكستان، وقرغيزستان، وتركمانستان، وكازاخستان إلى تأييد الرابطة، وفيما بعد انضمت إلى الرابطة جمهورية مولدافيا السوفياتية السابقة ودول القوقاز هما أرمينيا وأذربيجان وجورجيا ، واتخذت منسك عاصمة بيلاروسيا مقرا لها وبلغ عدد الدول إلى 12 دولة باستثناء جمهوريات البلطيق الثلاث (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا) من دول الاتحاد السوفياتى السابق.

ويتولى أمانة سرها منذ عام 2007 **سيرغي ليبديف**، وهو جنرال روسي سابق ورئيس سابق للاستخبارات الخارجية في روسيا، ومن أجل تفعيل كومنولث الدول المستقلة، كان لابد من توقيع اتفاقات لتنظيم أداء الرابطة ومسؤولية دولها الأعضاء في إطار السيادة والاستقلال، ولاسيما فيما يتعلق بتنسيق سياساتها الاقتصادية والأمنية، والخارجية، والدفاع وكذلك اتفاقيات تنظيم سياسة الهجرة، والحفاظ على البيئة، والقوانين الملزمة بين الأطراف.

وقد تشكلت لهذه الغاية مجالس استشارية من رؤساء الدول تجتمع في مواعيد دورية، كذلك مجالس لرؤساء الحكومات تعمل عبر لجان من الوزراء المختصين في كافة المجالات التي نظمتها الاتفاقات بين دول الرابطة،وأدى غياب اتحاد الجمهوريات السوفياتية إلى ضرورة تصفية العلاقات المتشابكة التي كانت قائمة بين هذه الجمهوريات على شتى المستويات ولاسيما في مجال الأسلحة النووية، وتحديد مسؤوليات كل دولة تجاه الالتزامات الناشئة عن الاتحادالمنحل(سامي، بدون تاريخ نشر).

تسعى روسيا من خلال علاقاتها الاستراتيجية المتميزة مع مجموعة الدول المستقلة إلى تشكيل نوع من التحالف الاستراتيجي بين الدول التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق وعلى رأسها أوكرانيا ذات القوة العسكرية النووية والقريبة جغرافيا من روسيا، وذلك من خلال سياسة أمنية ودفاعية مشتركة.

2.2. الهيكل والميثاق

تضم هياكل الرابطة مؤسسات كثيرة للتعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري، لكن أهمها هو مجلس رؤساء الدول الذي يعقد اجتماعاته مرتين سنويا ويتخذ قراراته بالإجماع مع السماح بإبداء التحفظ،وأبدى ميثاق المنظمة اهتماما خاصا بموضوع الدفاع عن حدود دول الرابطة، ونص على إنشاء قيادة لحرس الحدود، كما اهتم بمنع النزاعات بين أعضائها إضافة إلى موضوع حقوق الانسان، واعتبارا من عام 1996 باتت عمليات حفظ السلم ومنع النزاعات بين الدول عقيدة الرابطة العسكرية.

3.2. مهام رابطة الدول المستقلة

تتنوع مهام الرابطة على النحو التالي(عبدالله، 2018، ص44):

- ✓ تنسيق التعامل مع الترسانة النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي(السابق).
- ✓ النهوض بالأحوال الاقتصادية انطلاقا من مبدأ حرية انتقال السلع والبضائع.
- ✓ الاتفاق على تدعيم العلاقات الخارجية بين الدول الأعضاء.
- ✓ التعاون في مجالات الدفاع العسكري.
- ✓ تنظيم الهجرة عبر حدود هذه الدول.
- ✓ بذل الجهود المشتركة لحماية البيئة.
- ✓ مناقشة قضايا المياه والطاقة وغيرها من القضايا الإقليمية، بما في ذلك الصراع بين جورجيا وروسيا باعتبارهم
- ✓ أعضاء في رابطة الدول المستقلة.

4.2. التعاون العسكري والأمني

- ✓ عملية حفظ السلام الأولى المعلنة للرابطة كانت في طاجيكستان، وهي بسبب اندلاع حرب أهلية بتزامن مع استقلال طاجيكستان عن الاتحاد السوفياتي في سنة 1991، وقد انتهت العملية رسميا عام 1997.
- ✓ شاركت القوة العسكرية الروسية التي أتت إلى طاجيكستان من أوزبكستان المجاورة في المعارك جزئيا في سنة1993، ثم أسندت إليها مهمة حفظ السلام نهاية العام نفسه، ويرابط حاليا جزء من هذه القوة التي تضم جنودا من أوزبكستان المجاورة في عدة مناطق بطاجيكستان، بينها المنطقة الحدودية مع أفغانستان.
- ✓ عام 1994 بدأت قوة من الرابطة تضم غالبية من الجنود الروس وأقلية من الجنود الطاجيك مهمة حفظ السلام في أبخازيا تحت غطاء الأمم المتحدة، وكانت هذه المهمة بدورها مرتبطة بالدور التاريخي لروسيا، في هذا الإقليم وقد انفصل عن جورجيا عام 2008.

5.2. الاتفاقيات

يمكن إيجاز الاتفاقيات التي أبرمتها دول الرابطة على النحو التالي(عبدالله، 2018، ص45):

- ✓ إعلان مينسك" الذي صدر يوم 8 كانون الأول(دجنبر) 1991 معلنا تأسيس الرابطة بالتزامن مع إعلان نهاية الاتحاد السوفياتي، واتفاقية ألماتا يوم 21-12-1991 التي أرست ميثاقا تضمن لائحة بأهداف الرابطة ومبادئها وإرساء هياكلها، في الوقت نفسه وقعت الدول النووية ألأربع ضمن الرابطة (روسيا، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا، وكازاخستان) على اتفاق تشكل بمقتضاه قيادة موحدة للقوات النووية الاستراتيجية.
- ✓ اتفاق تقاسم ديون الاتحاد السوفياتي عام 1992،الاتفاق أجري بالعاصمة الأوكرانية كييف في العام نفسه اتفقوا على تشكيل قوة مشتركة لحفظ السلام.
- ✓ اتفاقية أمن جماعي (طشقند–أوزبكستان) عام 1992، وقد وقعتها ست دول (روسيا، بيلاروسيا، أرمينيا، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان) إلى حين هيكلة وإعادة تنظيم المعاهدة إلى منظمة معاهدة ألأمن الجماعي فى 14 أيار(ماي) 2002، ودخل ميثاق المنظمة حيز التنفيذ فى 18 أيلول 2003 .
- ✓ اتفاق إطار الوحدة الاقتصادية في موسكو عام 1993.
- ✓ اتفاقية للدفاع المشترك عن الحدود عام 1995، وقد وقعتها سبع من الدول الأعضاء في حين عارضتها خمس دول أخرى منها أوكرانيا.
- ✓ اتفاق تشكيل قوة رد سريع لمنطقة أسيا الوسطى عام 2000.

وكغيره من الاتحادات هناك مجلس قمة يؤلفه رؤساء الدول الأعضاء، إضافة إلى مجلس لرؤساء الوزراء ومجلس للوزراء خاصة على مستوى وزارات الدفاع والخارجية والاقتصاد، وتبنى سياسة الاتحاد على التعاون مع المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة غوث اللاجئين والاتحاد الأوروبي(كومنولث الدول المستقلة،2003).

ويوضح "الكسندر سوبيانين" (رئيس خدمة التخطيط الاستراتيجي التابعة لرابطة التعاون الحدودي الروسي) إن مسيرة التقارب في الساحة السوفياتية سابقا، يجب أن تسير أولا على مسار منظمة معاهدة الأمن الجماعي (روسيا وأرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان) في المجالين السياسي والعسكري، وعلى مسار المجموعة الاقتصادية الأوراسية (روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان) في المجال الاقتصادي، ويعطي الخبير التكامل العسكري السياسي أولوية لأن ما يمكن أن يرغم قادة الجمهوريات السوفياتية السابقة، على قبول ما تقترحه روسيا بشأن التكامل هو شعورهم بأنهم مهددون من قبل دول الغرب، أما العامل الاقتصادي فهو ثانوي في علاقات روسيا مع بلدان الجوار، كما يقول "الكسندر سوبيانين"، لأن روسيا تملك من الموارد المالية ما يقل عما تمتلكه الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي دائما(الحمراني، 2004).

ويذكر إنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، لعب كومنولث الدول المستقلة دورا في تخفيف الصراعات، وتجنب بلقنة الجمهوريات وقال فلاديمير تشاريخين نائب مدير معهد كومنولث الدول المستقلة في موسكو،"انه يؤمن بان وجود الكومنولث يعد دليلا كاملا على حيويته"، وأضاف أن "كومنولث الدول المستقلة أصبح أكثر شبها بالاتحاد الأوروبي ، أو اتحاد التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا)، وأن التحالف المعقد متعدد المستويات يتداخل مع بعض الهياكل الإقليمية للدول غير الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ، مثل منظمة شانغهاي للتعاون"كما تشترك الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة في العديد من الثقافات والتقاليد(كومنولث الدول المستقلة،2003).

سحبت جورجيا عضويتها في عام 2008، وأوكرانيا 2014، والتي شاركت كدولة منتسبة، أنهت مشاركتها في الهيئات القانونية لرابطة الدول المستقلة في 19 مايو 2018، تشارك ثماني دول أعضاء في رابطة الدول المستقلة التسع في منطقة التجارة الحرة لرابطة الدول المستقلة. هناك ثلاث منظمات تحت الاستعراض العام لرابطة الدول المستقلة، وهي منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية (الاتحاد الجمركي الأوروبي الآسيوي، والفضاء الاقتصادي الأوروبي الآسيوي)؛ والدولة الاتحادية في حين أن التحالفين الأول والثاني هما تحالفان عسكريان واقتصاديان، فإن الهدف الثالث هو الوصول إلى اتحاد فوق روسيا ومع حكومة وعلم وعملة مشتركة.

6.2. مستقبل الرابطة

على الرغم من إعلان دول المنظمة عن تبنيها لأهداف جديدة تتوافق مع تحديات المرحلة المقبلة، مثل تفعيل جهود التكامل الاقتصادي، وإيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا ذات الأولوية العاجلة مثل نزاعات الحدود، إلى أن ما تحقق من هذه الأهداف يكاد لا يذكر، حيث فشلت جهود إنشاء منطقة التجارة الحرة، والتي كان مقررا لها عام 2025، بل إن الدول الأعضاء رفضت أثناء القمة الأخيرة في تبليسي، الموافقة على مهلة جديدة لإقامة منطقة التجارة الحرة، وربما كان ذلك إدراكا منها لحقيقة أن حجم تجارتها البينية متواضع للغاية، مقارنة بحجم تجارة كل منها مع الدول الغربية الرئيسية مثل ألمانيا والولايات المتحدة.

النزاعات المستمرة داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وفيما بينها، هي مثال آخر صارخ لفشل هذا التجمع، ففي عام 1994 وقعت الدول الأعضاء معاهدةً للأمن الجماعي كانت بمثابة تحالف عسكري لضمان التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية، وتشكيل جبهة لحماية هذه الجمهوريات من التغلغل الأمريكي والغربي في آسيا الوسطي والقوقاز.

ولكن مع حلول موعد تجديد الاتفاقية بعد خمس سنوات، أعلنت كل من أذربيجان، وجورجيا وأوزبكستان رفضها الاستمرار في هذا التحالف العسكري، بسبب فشله في التعامل مع النزاعات الداخلية والإقليمية، فضلاً عن عدم رضاها عن سياسات موسكو، وأصبح لدى الدول الأعضاء شعور عميق بأن هذا التجمع لم يعد يحقق لها مصلحة اقتصادية أو أمنية تذكر، بعد أن انفصمت الرابطة الأيديولوجية التي كانت تجمع بينها مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهر جليا عمق الخلافات السياسية القائمة، وتدني الروابطً الاقتصادية والتجارية البينية.

ومن جانبها، بدأت روسيا تقلل من أهمية هذا التجمع، حيث أكد الرئيس الروسي بوتين في أعقاب اجتماعات القمة في "تبليسي" أنه كانت مجرد وسيلة لضمان "انفصال آمن" للجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق،وظلت روسيا على مدار الأعوام الماضية هي القوة المهيمنة والمحركة لتحالف دول الكومنولث، والذي سعت موسكو من خلاله للعب دور الأخ الأكبر، وتدعيم نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري في منطقة آسيا الوسطي والقوقاز، ولكن هذه الجمهوريات بدأت تدرك أن

موسكو لم يعد لديها ما تقدمه لها، وأنه لم تعد هناك جدوى للاستمرار في عضوية هذه المنظمة، التي لم تفلح في مساعدتها على إصلاح أحوالها الاقتصادية، أو حتى تسوية نزاعاتها السياسية الداخلية والبينية(كومنولث الجمهوريات المستقلة، 2017).

3. منظمة شانغهاى للتعاون

وقعت اتفاقية شنغهاي في 15 أيار(ماي) 1996، في شنغهاي الصين، من قبل قادة الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان وطاجيكستان، ونصت الاتفاقية على آلية شنغهاي الخماسية، التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي والتعاون بين الدول الأعضاء، وتضمنت الأهداف الأساسية لاتفاقية شنغهاي تعزيز الثقة المتبادلة، وتسوية النزاعات الحدودية، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وأكدت الاتفاقية على مبادئ مثل احترام السيادة الوطنية، وسلامة الأراضي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، والحل السلمي للنزاعات.

وفي 24 نيسان(أبريل) 1997 اجتمعت الدول الخمس نفسها في موسكو ووقّعت على معاهدة «تخفيض القوات المسلّحة على الحدود بينها». وتابعت اجتماعات هذه الدول سنوياً في إحدى عواصمها بالتوالي، 1998 في ألماتا (كازاخستان)، وفي عام 1999 عقد الاجتماع في بشكيك (قيرغيزستان)، وعام 2000 في دوشنبه (طاجكستان)، أنشأت «منظمة شنغهاي للتعاون» (SCO) يوم 15 حزيران (يونيو)عام 2001، بدعوة وتشجيع من الصين، التي كان هدفها الأول يتمثل في حل الخلافات الحدودية ما بينها وجمهوريات الإتحاد السوفياتي (السابق) المحاذية لها، وتعميق الثقة العسكرية ما بين الأطراف الموقعة على الاتفاقية، خصوصاً بين الصين وروسيا إذ كانت حدودهما تشهد نزاعات مسلّحة منذ فترة طويلة.

وقد سميت هذه الاتفاقية باسم «شنغهاي» نسبة إلى المدينة الصينية التي تم فيها الاجتماع وتوقيع الاتفاقية، وقد ضم الاجتماع كلاً من: روسيا، الصين، كازاخستان، قيرغيزستان وطاجكستان، وعندما عقد الاجتماع السنوي عام 2001 في شنغهاي من جديد، انضمت دولة أوزبكستان إلى الاتفاقية، عندها أعلن الزعماء الستة لهذه الدول ولادة منظمة شنغهاي للتعاون» (SCO) وكان ذلك في 15 حزيران(يونيو) 2001. وفي 2002 اجتمع رؤساء دول هذه المنظمة في سان بطرسبرغ (روسيا) حيث وقعوا على نظام المنظمة وقوانينها ومبادئها، وهيكليتها، وطرق عملها، وبذلك تم تأسيسها رسمياً وفق رؤية القانون الدولي ومبادئه (احمد،2009، ص61).

وسعت منظمة شنغهاي للتعاون لمعالجة قضايا الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول الأعضاء فيها، وهي بمثابة منصة للحوار والتعاون في مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الأمن والاقتصاد والتبادلات الثقافية، ولعبت اتفاقية شنغهاي وما تلاها من إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون دورًا مهمًا في تعزيز العلاقات والتعاون الوثيق بين روسيا ودول آسيا الوسطى الأخرى، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، والتصدي للتحديات المشتركة في المنطقة.

وتتألف منظمة شنغهاي حاليا من تسعة دول أعضاء بعد إضافة إيران من عضو مراقب إلى عضو كامل العضوية في المنظمة خلال القمة التي عقدت في دوشنبه العاصمة الطاجيكستانية في أيلول (سبتمبر) 2021 ومنذ إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2001، ركزت بشكل أساسي على قضايا الأمن الإقليمي، وعملها في مجال مكافحة الإرهاب الإقليمي، والنزعات الانفصالية العرقية، والتطرف الديني وحتى الآن، تشمل أولويات المنظمة أيضا التنمية الإقليمية.

وظلت منظمة شانغهاي للتعاون مراقباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 2005. وفي نيسان(أبريل) 2010، وقعت أمانتا الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون إعلاناً مشتركاً بشأن التعاون. كما أقامت أمانة منظمة شانغهاي للتعاون شراكات مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة السياحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، بالإضافة إلى تعاونها المستمر مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب.

وتقيم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بالإضافة إلى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، اتصالات منتظمة مع مسؤولي منظمة شانغهاي للتعاون. وتركز أنشطة التعاون على التطورات الأمنية في المنطقة والقضايا الرئيسية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وفي 2017، قامت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابع إلى الأمم المتحدة بنشر مسؤول اتصال لدى منظمة شنغهاي للتعاون في بكين(منظمة شنغهاى للتعاون، بدون تاريخ نشر).

1.3.مؤتمر العام 2009

تمّ عقد المؤتمر التاسع لرؤساء دول المنظمة الأعضاء، وللأعضاء المراقبين والضيوف والشركاء، في الفترة ما بين 15 و16 حزيران(يونيو) 2009 في مدينة إيكاترينبرغ (Ekaterinburg) في منطقة الأورال (روسيا). وقد حضره جميع رؤساء هذه الدول، وركز البيان النهائي المشترك للمؤتمرين على ما يأتي(احمد،2009، ص62):

- ✓ إن التبدل الحاصل على الصعيد الدولي المعاصر والرغبة في السلام والتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون المتوازن أصبحت سمة هذا العصر، لذلك فإن التوجه في النظام المتعدد الأقطاب في العالم أصبح أمراً لا مفر منه، وهناك دلالات متنامية لقدرة المنظمات الإقليمية على حل المشاكل والأزمات الكونية.
- ✓ يعتقد أعضاء المنظمة أن التعاون الدولي هو أداة أساسية وفعّالة لاحتواء الأخطار والتحديات القادمة، خصوصاً الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتأمين موارد الطاقة، والأمن الغذائي، كذلك مشاكل تغير المناخ وتداعياته.
- ✓ يدعو أعضاء المنظمة المجتمع الدولي للعمل سوياً لإعادة صياغة نظام مالي واقتصادي عالمي قائم على العدالة والمساواة يضمن حقوق الفوائد وعدالتها لكل المشاركين ويسمح للجميع بالاستفادة من فوائد العولمة بشكل مناسب.
- ✓ يشدد أعضاء المنظمة على ضرورة حماية وتأمين المعلومات الدولية كأساس في النظام الأمني العالمي المشترك.
- ✓ تعزيز مركزية ومشاركة منظمة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية وتفعيل أليات عملها لتتناسب وتوافق مع مخاطر العصر وتحدياته، وإصلاح مجلس الأمن من خلال ضم عدد أكبر من الدول إلى عضويته فلا يبقى حكراً على الخمسة الكبار.كذلك ركز الأعضاء في بيانهم الختامي ومداولاتهم على ضرورة حماية السلم الدولي الذي يمكن تأمينه بوجود الأمن المتساوي لكل الدول، فلا يمكن ولا يجوز أن يتم إنجاز أمن دولة على حساب أمن دولة أخرى.

ورأى المجتمعون أن انتشار الأسلحة النووية يشكل خطراً وتهديداً للسلم والأمن الدوليين، واعتبروا أن معاهدة منع الانتشار (NPT) هي الأساس في منع هذا الأمر وهم يدعمونها ويدعون لتفعيل دورها من قبل الأطراف كافة، والتزامها وذلك من خلال مفاتيحها الثلاثة: منع الانتشار - نزع السلاح - والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ورحب أعضاء المنظمة بمعاهدة تأسيس منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة آسيا الوسطى.

2.3. أهمية المنظمة

على الرغم من أن إعلان تأسيس المنظمة لم يشر إلى الجانب العسكري، فإن روسيا والصين ودول المنظمة قامت بإجراء مناورات عسكرية مشتركة أكثر من مرة، فقادة دولها توسّعوا في أهداف المنظمة لتشمل إلى جانب مكافحة الإرهاب والمخدرات والجرائم عبر الحدود ومواجهة حركات الانفصال والتطرف الديني أو العرقي، إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دولها، وإنشاء مشروعات مشتركة في قطاع النفط والغاز والموارد المائية، كذلك إنشاء مصرف مشترك والسعي الى إصدار عملة موحّدة فيما بينهما.

وسعي قادة دول المنظمة لإقناع الهند بالانضمام إليها (كعضو كامل)، في الوقت الذي رفضوا فيه طلباً للولايات المتحدة بالانضمام للمنظمة عام 2005، ومنحوا فيه عضوية «مراقب» إلى كل من الهند وإيران وباكستان ومنغوليا وهكذا، فإن البعض يعتبر أن المنظمة تسعى لتشكل منافساً لحلف «الناتو» (على الرغم من نفي مؤسسيها لذلك)، أو إلى تشكيل حلف جديد على أنقاض حلف وارسو الذي سقط مع سقوط الإتحاد السوفياتي مطلع التسعينيات من القرن الماضي، ليقف بوجه حلف شمال الأطلسي (الناتو). كما أن هناك من يعتقد أن هدف المنظمة هو منع انفلات الأوضاع على حدود كل من الصين وروسيا، واندلاع الأزمات التي تسمح للولايات المتحدة وحلفائها بالتدخل على حدود المنطقة القريبة، المستقبل قد يحمل الإجابة على أهمية هذه المنظمة ودورها على المسرح الآسيوي والأوروبي والعالمي،وأقل تفرّداً وهيمنة أحادية.

لذلك وجدت بعض الدول الكبرى أنه من الممكن العودة الى المسرح العالمي من بابه الواسع (إقامة الأحلاف-منظمة شنغهاي)، ومشاركة الولايات المتحدة لإعادة إيقاف العالم على رجلين اثنتين،(بمعنى التعددية القطبية) أو ربما أكثر، فيصبح أكثر توازناً واستقراراً.

3.3. توسيع منظمة شنغهاي للتعاون

انعقدت القمة التاريخية لرؤساء دول منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) في أستانا - كازاخستان، في 8 و9 حزيران(يونيو) 2017، وقد مثلت مرحلة جديدة في تطوير المنظمة. وكان من بين النتائج الرئيسية للقمة منح عضوية كاملة للمنظمة لكل من الهند وباكستان. وقد سمح انضمام هاتين الدولتين القويتين والمؤثرتين في جنوب آسيا لمنظمة شانغهاي للتعاون بتعزيز قدرتها وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لها، بما في ذلك في مجال مكافحة التحديات والتهديدات القائمة والناشئة (راشد، بدون تاريخ نشر).

ولاحقا وخلال قمة المنظمة التي عقدت في العاصمة الطاجيكستانية دوشنبه 2021 وافق الأعضاء، على تعديل وضع إيران من عضو مراقب إلى عضو كامل العضوية(رضا، 2022). فأصبحت المنطقة الشاسعة التي تضم الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون، تمتد من الشمال إلى الجنوب من القطب الشمالي إلى المحيط الهندي، ومن الشرق إلى الغرب من ليانيونغانغ في الصين إلى كالينينغراد في الاتحاد الروسي، كما يعيش فيها ما يقرب من 44% من سكان العالم، وتضطلع بالمهمة الأساسية الخاصة بالحفاظ بشكل جماعي على الاستقرار والتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية عبر مناطقنا، وكذلك المسؤولية تجاه ما يعد حالياً أكبر منظمة إقليمية في العالم،وغالبا ما تسمى في الغرب ب"التحالف الشرقي"(رضا، 2022).

وتسعى دول هذه المنظمة للتكامل فيما بينها على الصعيد الاقتصادي، لكي تخرق الحصار المفروض عليها أميركياً، ولاسيما إيران وروسيا والصين، لجذب الاستثمارات الآسيوية وتوريد منتجات الطاقة في مجال النفط والغاز والطاقة الكهرباء وغيرها، وحصول أي دولة جديدة على عضوية المنظمة سيؤدي إلى التكامل الاقتصادي الذي تهدف إليه المنظمة، وهذا الأمر بالتأكيد سيعزز موقف الشرق مقابل الدول الغربية التي تتبنى سياسة القطب الواحد، عن طريق توحيد أربع قوى نووية، هي نصف عدد الدول النووية في العالم، في منظمة إقليمية واحدة، فإن منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) تشكل رادعاً إضافياً في إطار النظام الذي تم إنشاؤه للحفاظ على التوازن الاستراتيجي للقوة والاستقرار السياسي في العالم.

4. مجموعة دول البريكس(BRICS)

نعيش اليوم فى مرحلة يتشكل فيها العالم من جديد، والدول المدركة لأهمية هذه اللحظة التاريخية تحاول أن تغيّر من قواعد اللعبة لصالحها وتحجز لنفسها مكاناً أفضل من المكان الذى كانت تحتلّه حتى اللحظة، وتتلافى الثغرات التى سجلتها فى الماضى فى تعاملها مع الدول. أى أن الدول اليوم تعيد حساباتها فى علاقاتها الدولية وتتخذ الخطوات المناسبة لمستقبل أبنائها وإرساء أسس عالم أفضل لهم لعقود قادمة، وفى غمرة مراقبة ما يحدث فى عالمنا اليوم من هذا المنظور نلاحظ دون أدنى شك أنّ روسيا والصين والهند من دول "البريكس" ودول منظمة شنغهاى تخط أسس عالم جديد.

وظهور تجمع دول "بريكس BRICS " التي هي من الاقتصاديات الكبيرة الصاعدة، قد يكون المنافس للقطب الأحادي الأمريكي الغربي، بصرف النظر عن الاختلافات الملموسة، في المستويات الاقتصادية، والتطور الاجتماعي لدول التجمع. لأن ما يوحدها هو الرغبة في التغيير في موازين القوى العالمية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية فى أواخر سنة 2008 وفي إعادة التوازن في العلاقات الدولية، واحترام القانون الدولي، لاسيما أن النظام الدولي الراهن يشهد تحولات كبيرة.

ويعد تجمع دول بريكس ظاهرة القرن الواحد والعشرين، فهو يأتي من مختلف القارات، وتتقاسم دوله الرصيد السلبي لما يجري على هامش النظام الدولي الراهن، ويطرح عمق التحولات التي يشهدها النظام الدولي الحالي،على المستوى السياسي والاقتصادي، ويعمل على إعادة ترتيب نظام العلاقات الدولية، ويأخذ في الاعتبار على أن النظام الدولي أصبح ذا صبغة ليبرالية تنافسية ذو قدم فى المساواة وفى الحفاظ على مصالح الدول المتقدمة والدول النامية لتجنيب العالم حصول أزمة اقتصادية ومالية أخرى (عبد الكريم، 2014، ص14).

وتختلف مجموعة "بريكس" بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسي أو ثقافي أو غيره، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، كما أن هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي.

فهي مجموعة محايدة تماما بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية لأنها تضم دولا مختلفة ومتباينة إلى حد كبير في التوجهات السياسية

والأنظمة الاقتصادية وتمثل توجهات عالمية مختلفة، كما أن اهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية، ولا يتعرض لأية قضايا سياسية إلا إذا كانت مرتبطة بالشأن الاقتصادي العالمي من قبيل مقترحات مثل طرح عملة دولية جديدة أو إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين.

غير أن هذه الدول الخمس بينها رابط ثقافي هام، وهو أنها لا تنتمي إلى "دائرة الحضارة الغربية"، بل تشكل مزيجاً متميزاً من حضارات مختلفة، حيث قمة الحضارة الشرقية العريقة: الهندوسية في الهند والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب معاً في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيرا حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا , لكن المؤكد أن الرابط السياسي الذي يربط هذه الدول الخمس، والذي على أساسه نشأت هذه المجموعة، هو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يعاني الكثير من أجل الخروج منها (عبد القادر. 2015، ص15).

1.4.تأسيس البريكس

خلف النظام الاقتصاد العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، ومن وراءها الدول المتقدمة الكثير من الانتقادات والمعارضة نتيجة للمبادئ المهيمنة التي تمثل جوهره وأساسه، وشكلت في نظر الكثير من المفكرين الاقتصاديين السبب المباشر في تعميق مظاهر التخلف والفقر والأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، والتي كانت من أبرزها وآخرها ألازمة المالية العالمية لسنة 2008،وما خلفته من آثار مدمرة على تطور ونمو الاقتصاد العالمي وعلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة و توجيه الاقتصاد العالمي(عبد الكريم، 2014، ص15).

واجتمع زعماء كل من البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش اجتماع الدول الثماني الكبار (G8)، المنعقد في جزيرة هوكايدو اليابانية في 2008، لبحث تدشين تكتل لبناء نظام عالمي جديد، يتسم بالتوازن و التنسيق في القضايا التي تخص الدول الأعضاء وتبني مواقف موحدة تجاه العديد من القضايا الدولية، ولقد عقدت أول قمة لزعماء التكتل الذي سمي آنذاك بتكتل "بريك" .

ظهرت فكرة إنشاء وتأسيس تحالف استراتيجي بين الدول الثلاث (روسيا و الصين و الهند) عندما طرحها الرئيس الوزراء الأسبق الروسي يفغيني بريماكوف أثناء زيارته إلى الهند عام 1998 حيث قال "إن تأسيس مثل هذا التحالف هو الكفيل بتغيير موازين القوى العالمية لصالح السلام والأمن الدولي"(Arun,Primakov,India, 2015). وهذا ما كان جيم أونيل كبير اقتصاديي مؤسسة "غولدمان ساكس"، يعرفه جيدا ولم يكتف أونيل عام 2001 بإعلان توقعات مفادها أن أربع دول، وهي البرازيل وروسيا بالإضافة إلى الهند والصين، ستلعب في المستقبل دورا مهما في الاقتصاد العالمي.بل ابتكر تسمية لتوصيف البلدان الأربعة وهو "بريك"،اختصارا للحروف اللاتينية الأولى من الدول الأعضاء، بمدينة يكاترينبورغ الروسية في حزيران 2009 والتي نتج عنها الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية،ثم انضمت جنوب أفريقيا للتكتل في 2010 ليصبح الاسم الجديد للتكتل هو "بريكس"(BRICS))(وليد،2017).

ومن أهم أسباب نشوء وتطور مجموعة دول البريكس:

- ✓ الشعور المناهض للسيطرة والتحكم من جانب الغرب والولايات المتحدة على قيادة المنظمات الاقتصادية العالمية.(البنك الدولى من جانب أمريكا و صندوق النقد الدولى من جانب أوروبا).
- ✓ سيطرة الدولار الأمريكي على جميع العملات الأخرى فى التبادلات التجارية على الصعيد العالمى.
- ✓ تبني بعض الدول فى لجوئها إلى ضرورة التبادل التجاري فيما بينهما بالعملات المحلية، والحد من تأثير تقلبات الأسعار بالنسبة للدولار الأمريكى(مصطفى، 2014، ص ص174-175).

2.4. أهداف البريكس

تعتبر كل دول بريكس الخمس ربما باستثناء روسيا دولا صناعية جديدة، وتتميز بضخامة اقتصاداتها، وقد حققت كل الدول

الأعضاء باستثناء روسيا نموا مستديما أكثر من معظم البلدان الأخرى خلال فترة الكساد، وربما كان أهم الإشارات إلى أهمية بريكس للاقتصاد العالمي نصيبها من احتياطيات العملة الأجنبية، وهذه الدول الخمس تعتبر من بين أكبر عشر دول تحتفظ باحتياطيات تبلغ نحو 40% ، من مجموع احتياطيات العالم تكتل البريكس، كتكتل سياسي- اقتصادي يهدف إلى تغيير النظام العالمي الحالي والذي يتسم بأنه نظام أحادي القطبية إلى نظام عالمي جديد يلعب فيه التكتل دور واضح على الساحة الاقتصادية والسياسية العالمية من خلال تعميق المصالح الاقتصادية بين دول التكتل بعضها البعض وبين دول التكتل من ناحية والدول الصاعدة والنامية من ناحية أخرى، من خلال تحديد توجهات ذلك التكتل وطبيعة القضايا التي يتبناها وآليات تنفيذ تلك التوجهات، وذلك في القمم التي عقدها قادة الدول لهذا التكتل(طارق،2020، ص ص 95-96).

وتملك الصين وحدها 2.4 تريليون دولار تكفي لشراء ثلثي شركات مؤشر ناسداك مجتمعة، كما تعتبر ثاني أكبر دائن بعد اليابان، لكن الأكثر أهمية بالنسبة لروسيا -وكما هو الحال بالنسبة للآخرين- أنهم يرون أن المجموعة وسيلة لإخبار الولايات المتحدة أن أكبر الدول النامية لها خياراتها، وأنه ليست كل الطرق تقود إلى واشنطن، ويعيش بالدول الخمس نصف سكان العالم، ويوازي الناتج الإجمالي المحلي للدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة (13.6 تريليون دولار) ويبلغ مجموع احتياطي النقد الأجنبي لدول المنظمة أربعة تريليونات دولار، وتمثل مجموعة بريكس أكبر اقتصادات خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وعلى الرغم مما يربط الدول الخمس في بريكس من تطلعات بالفرص الاقتصادية والتحديات المشتركة، ومدى قدرتها على توحيد مواقفها بشأن قضايا دولية رئيسة نظرا لتباين أولوياته، ومن التحديات التي تواجه بريكس ضرورة تسريع الإصلاحات، وتحقيق مهمة تدويل عملاتها المحلية، لذلك فإن تدعيم التعاون النقدي بمختلف المستويات يمثل حاجة مشتركة بين دول المجموعة لتدويل عملاتها المحلية، وقد تنوعت القضايا التي تتناولها اجتماعات بريكس، وتعددت لتشمل التحديات الدولية متمثلة في الإرهاب الدولي وتغير المناخ والغذاء وأمن الطاقة ومشاكل التنمية والأزمة المالية العالمية، وساهمت قمم واجتماعات لوزراء الخارجية والمالية والزراعة والصحة وقطاعات أخرى في تعزيز أواصر التعاون بين دول بريكس.

وفي المستقبل سيكون بإمكان الدول الخمس عقد الصفقات وتبادل سندات القروض، عبر تأسيس آليات نقدية ثنائية أو بين الدول الخمس، وتأسيس قاعدة تعاون استثمارية وتجارية مشتركة، وتأسيس منظومة تعاون نقدية متعددة المستويات بين دول المجموعة، وبذلك يمكن من خلال إطار التعاون المالي بين دول المجموعة دفع احتساب التجارة بالعملة المحلية، والتوسيع المستمر لنطاق ومجال تبادل اعتماد العملة المحلية بالعلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول الخمس، الأمر الذي سيسهل المبادلات التجارية والاستثمار بين دول المجموعة، ويدفع بالتعاون والاستثماري المشترك بينها.

وترى مجلة إيكونوميست البريطانية أن دول بريكس إذا ما تخلت عن سدس احتياطيها، يمكنها تأسيس صندوق بحجم صندوق النقد الدولي، وقد وفرت العملات والأصول الأجنبية حماية وأمانا ضد الكساد الكبير، وساعدت بريكس لتصبح قوة مالية علاوة على كونها قوة اقتصادية، في وقت تناضل فيه معظم الدول الغربية من أجل كبح جماح العجز في ميزانياتها وارتفاع ديونها، وتعتبر مستويات الدين العام لبريكس متواضعة ومستقرة في الغالب باستثناء الهند(د.ص.م،2012).

وقد ترجم هذا الأداء الاقتصادي إلى أنواع مختلفة من النفوذ، ولعل برامجها للتنمية ومحاربة الفقر تحتل مرتبة أعلى باهتمامات أعضاء بريكس منها في الدول الغربية، وهذه الدول تحاول تنويع اقتصاداتها وتتحدى الأفكار الغامضة للعولمة،على مستوى العلاقات الدولية يمكن لمجموعة البريكس بما تملكه من قدرات طبيعية وبشرية ومادية، ومعدلات نمو اقتصادي عالية أن تصنع منها نطاقات جيوسياسية عالية الأهمية، تدعم قوة المجموعة للتأثير في السياسة الدولية ومؤسسات النظام الدولي.

وبالتالي كان الهدف هو منافسة القطبية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وذلك بتنسيق مواقفها السياسية، اتجاه القضايا الدولية ومن ثم التأثير وصناعة الفارق،وقد يكون الأمر أكثر فعالية في حالة التحالف العسكري، مثلا إن قرارا كالذي اتخذ في اجتماع الصين سنة 2011، والذي أوصى بالانتقال إلى صيغة تبادلية بغير الدولار كفيل بإرباك المؤسسات المالية العالمية والولايات المتحدة الأمريكية، كما تم شجب التواجد الأجنبي في الشرق الأوسط و خاصة ما حدث في ليبيا بل، استطاعت مجموعة بريكس بأن تحرج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بطلبها المزيد من الصرامة، وكذلك المطالبة برفع نسب تمثيلها في المؤسسات العالمية نظير وزنها ومساهمتها المالية والاقتصادية(د.ص.م، 2012).

وكل هذا يقود إلي أن مجموعة البريكس لها أهداف شاملة وغير تقليدية، تحاول أن ترى كيف ينبغى أن يكون عليه عالم

القرن الحادى والعشرين فى التعددية فى إدارة الشؤون الدولية، وإشراك دول العالم الثالث، وإصلاح منظمة الأمم المتحدة لتمثل جميع الدول وعدم استخدامها كأدوات سياسية للدول المهيمنة على النظام الدولى، والعمل على تفكيك الارتباط المالى العالمى بالدولار وهيمنة المؤسسات المالية الغربية مثل الصندوق النقد الدولى، والتكييف مع التحديات العالمية غير تقليدية التى تتميز بأنها عابرة للحدود.

3.4. التحديات التى تواجه البريكس

تتمثل التحديات الكبرى فى الاختلاف فى السياسات الاقتصادية التى تنتهجها البلدان المشاركة فى المجموعة إلى جانب التباينات الثقافية التاريخية والسياسات المالية التى تتبعها كل دولة على حدى، ذات أحجام متفاوتة وأسعار عملات متفاوتة، فإن التعاون بين مجموعة "بريكس" يتم عن طريق تنسيق بين مختلف المنظمات الداخلية، وتعزيز التعاون بين الأنظمة الداخلية الصغيرة لترويج التجارة، تشجيع الاستثمار، البحث والتطوير، التعاون الصناعي، والتعاون في مجال الاتصالات والآليات الأخرى.

بوصف مجموعة "بريكس" قوة بناءة لتوازن الاقتصاد العالمي، تقوم بتوسيع التعاون في المجال العلمي، ومواصلة تقديم مساهمات ايجابية لتحقيق الازدهار والتنمية والسلام العالمي. وكذلك فى رغبة المجموعة في وضع استراتيجية للتعاون الاقتصادي بين هذه الدول الخمس، فى تهيئة الظروف الملائمة وتعزيز قدرات هذه الدول على المنافسة، وتوسيع العلاقات التجارية والنمو الابتكاري من المشاريع المستقبلية للتعاون، وتحديد المواقف تجاه القضايا والملفات المطروحة الدولية والعوامل الاقتصادية الأخرى مثل:

- ✓ وضع شروط ائتمانية أكثر تيسيرا على البلدان النامية ودول العالم الثالث.
- ✓ تدويل العملات المحلية فى إجراء المعاملات التجارية.
- ✓ توفير القروض الآجلة والميسرة للبلدان النامية ودول العالم الثالث.
- ✓ تسهيلات فى تقديم ائتمانات أفضل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.
- ✓ تسريع التكامل الاقتصادى بين أعضاء دول البريكس.
- ✓ تحقيق فى معدلات النمو الأسرع لأعضاء دول البريكس .

لقد أصبحت مشاركة بلدان الأسواق الناشئة فعالة في العولمة الاقتصادية اليوم بعد ما كانت سلبية في الماضي، كما أصبح النظام الاقتصادي في مجموعة بريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة في العالم أكثر عقلانية، وأكثر توازنا، بالإضافة إلى أن الاقتصادات الناشئة تولت الدور الرائد والمحرك للانتعاش الاقتصادي العالمي في الأزمة المالية العالمية إن التنمية والازدهار هو الهدف المشترك الذي تعمل على تحقيقه مجموعة " بريكس" كما أن آلية تعاونها لا تستهدف أي بلد، ولا تطعن في أي نظام ، ولا يزال واقع النظام الاقتصادي العالمي قائم على هيمنة البلدان المتقدمة(محمد،2016، ص86).

4.4. صعود البريكس والنظام العالمي

لقد هيمنت القوى الاقتصادية الغربية التقليدية، مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، التي تمتعت بكلمة أقوى في المنظمات المالية العالمية الرئيسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لوقت طويل على النظام الاقتصادى الحالي، وبيد أن تأسيس مجموعة البريكس وحجم تنميتها السريع يزيد من وتيرة التحول التدريجي، في التوازن الاقتصادي العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وكذا يدعم الحاجة إلى تسريع تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد، والاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب لإحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية(وليد،2017).

إن ظهور دول مجموعة بريكس كأقطاب جديدة للتنمية من خلال تحقيقها لنمو اقتصادي مستدام، وزيادة القدرات العسكرية، وفعالية التوسع في مجال التكنولوجيا الحديثة وزيادة معدل السكان، جعلها توجه حجمها الضخم نحو المصادر السياسية والعسكرية، محاولة لإعادة توزيع القوى في العالم وتشكيل نظام متعدد الأقطاب، فظهور هذه الدول كفاعلين مؤثرين في النظام

الدولي، جعل القوة لا تقتصر على الفاعلين التقليديين بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، بل اعتبروا كفاعلين جدد يمكن أن يؤثروا على ديناميكيات القوة العالمية، وهذا يمثل تحديا لوضع الولايات المتحدة الأمريكية في هيكل الهيمنة العالمية(وليد،2017).

5.4. مستقبل البريكس

إن مستقبل تكتل البريكس ومكانته العالمية يتوقف بصورة أساسية على مجموعة من العوامل أهمها: الاستقرار السياسي في الدول الأعضاء، والتوسع في العضوية والتنسيق مع دول خارج التكتل، وتطوير مؤسسات التكتل، والأداء الاقتصادي، والقدرة على الابتكار والتطور التكنولوجي.وفيما يلي شرح مختصر لكل عامل من هذه العوامل:

1.5.4. الاستقرار السياسي في الدول الأعضاء

تتسم الدول الأعضاء في تكتل البريكس بالاستقرار السياسي النسبي مقارنة بدول منافسة لها على الساحة الدولية، وتتوقف قدرة الدول الأعضاء على الحفاظ على هذا الاستقرار،وعلى تعميق الديمقراطية فيها ودمج الشباب والأقليات في العملية السياسية، والذي يمثل التحدي الأكبر لدول الصين وروسيا.

2.5.4. التوسع في العضوية والتنسيق مع الدول والتكتلات الأخرى

بمراجعة إعلانات قمم التكتل منذ 2009 م وحتى 2017، يلاحظ أن التكتل متحفظ جداً فيما يتعلق بضم أعضاء جدد له، ولكنه في نفس الوقت هناك تطور كبير فيما يتعلق بالبديل لذلك وهو التوسع في التنسيق مع الدول والتكتلات الأخرى، يلاحظ أن كل قمة من القمم فى الأونة الأخيرة تمت دعوة مجموعة من الدول الصاعدة والنامية لحضور فعاليات القمة والتنسيق معها، كذلك هناك توسع في التنسيق مع التكتلات الأخرى، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أصبح التكتل مهتم بصورة جدية للاستثمار المباشر في الدول النامية، كما يلاحظ أن المساعدات التنموية لدول البريكس ازدادت بصورة كبيرة

وأن التوجه الرئيسي لتلك المساعدات هو الاستفادة المشتركة وباستثناء روسيا فأن المساعدات التنموية، التي تقدمها دول البريكس لا ترتبط بشروط محددة، في إشارة إلي الاجتماع القمة الأخير للمنظمة ال15 في جنوب أفريقيا-جوهانسبرغ خلال اجتماع القمة، وافقت دول الأعضاء على مبدأ توسيع التكتل لتعزيز نفوذه والحد من هيمنة القوى الغربية(كيف تستفيد بريكس من أعضاء جدد،2023)، قد تثير تغيرات في النظام العالمي، بتوجيه دعوة لست دول للانضمام إلي التكتل هي السعودية والإمارات ومصر والأرجنتين وإيران وإثيوبيا اعتبارا من بداية السنة القادمة 2024 ما سيرفع عدد الدول الأعضاء من خمس إلي احدي عشرة دولة(إسراء،2023).

3.5.4. تطوير مؤسسات التكتل

إن خلق مؤسسات للتكتل وتقوية هذه المؤسسات يدعم بشكل كبير قوته ومكانته العالمية، وكما تم ذكره سابقا من هذه الدراسة، نلاحظ أن التكتل اتجه بشكل مباشر لخلق مؤسسات به وتقوية هذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال بنك التنمية الجديد (NDB) و اتفاقية الاحتياطات والتي خصص له 100 مليار دولار بصورة مبدئية.

4.5.4. الأداء الاقتصادي في المستقبل

يوضح الجدول الآتي ترتيب دول تكتل البريكس ضمن الدول العشرون الكبرى (G20).

جدول (1)مكانة دول البريكس ضمن الدول العشرون الكبرى

الدولة /السنة	1980	2000	2010	2050
البرازيل	16	10	7	4
روسيا	-	18	11	5
الهند	12	13	10	3
الصين	11	6	2	1
جنوب أفريقيا	-	-	-	-

المصدر *FKMC* Prasad, B. 2017. BRICS and the Global Economy,

ويتضح من الجدول السابق أن هناك ارتفاع ملحوظ لمراتب دول تكتل البريكس ضمن قائمة الدول العشرون الكبرى، حيث انتقلت الصين من المرتبة الحادية عشر في عام 1980م إلى المرتبة الثانية عام 2010م ومن المتوقع أن تصل إلى المرتبة الأولى في عام 2050، وكذلك الحال بالنسبة للبرازيل وروسيا والهند والتي من المتوقع أن تحتل المراتب الرابعة والخامسة والثالثة على التوالي. ويلاحظ أن الدولة الوحيدة في التكتل التي لم تدخل ضمن الدول العشرون الكبرى حتى 2050 هي جنوب أفريقيا.

5.5.4. القدرة على الابتكار والتطور التكنولوجي

إن القدرة على الابتكار والإبداع والتطور التكنولوجي تتوقف بشكل رئيسي على اهتمام الدول بالتعليم والبحث العلمي، و من الشكل (2) يتضح أن الإنفاق العالمي على البحوث والتطوير منذ 2005 وحتى 2014 يدور حول نسبة 2% من الناتج العالمي، ومن الملاحظ أن ما تنفقه دول تكتل البريكس على البحوث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لها يقل بكثير عن المستوى العالمي ويلاحظ أيضاً الصين هي الدولة الوحيدة التي تتزايد فيها تلك النسبة و أصبحت تقترب من المستوى العالمي في هذا الصدد، وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على عدد براءات الاختراعات التي يتم تسجيلها من قبل المقيمين بها، كما هو موضح في الشكل (3) والذي يبرز الطفرة الكبيرة التي حدث في الصين فيما يتعلق بتسجيل براءات الاختراع من قبل المقيمين بها، وإن كان الأمر ليس كذلك بالنسبة لباقي دول التكتل والتي ما زالت أعداد براءات الاختراعات المسجلة من قبل المقيمين بها متدنية للغاية بالنسبة للمستويات العالمية وبالنسبة للإمكانيات البشرية والمادية لتلك الدول.

شكل (2) الأنفاق على البحوث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

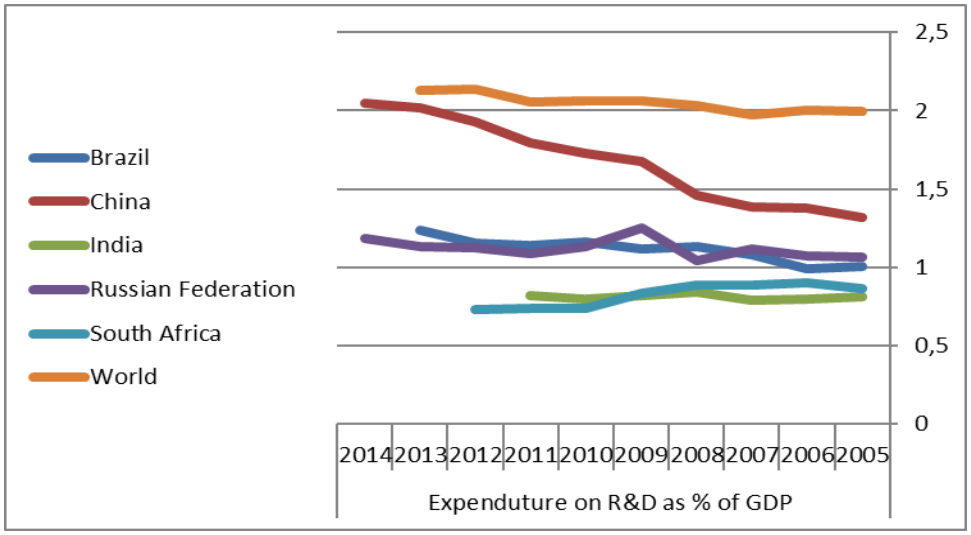

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية،بنك المعلومات 2017

شكل (3)عدد براءات الاختراع التي تم تسجيلها

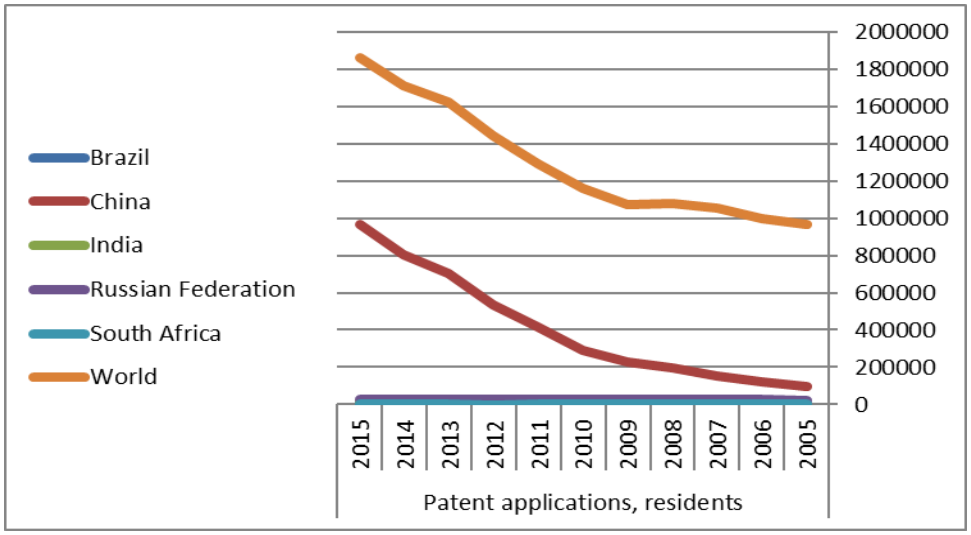

المصدر:البنك الدولي،مؤشرات التنمية العالمية،بنك المعلومات 2017

أما الشكل (4) فيوضح تطور مساهمة تكتل البريكس فيما يسجل من براءات الاختراعات على مستوى العالم، حيث ارتفعت هذه النسبة من 13.1% في عام 2005 إلى 45.6% عام 2015، وبالطبع وكما أشرنا سابقاً فأن المساهم الأساسي في ارتفاع تلك النسبة هو الصين.

شكل (4) نسبة براءات الاختراعات التي تم تسجيلها في تكتل البريكس من إجماليها على مستوى العالم

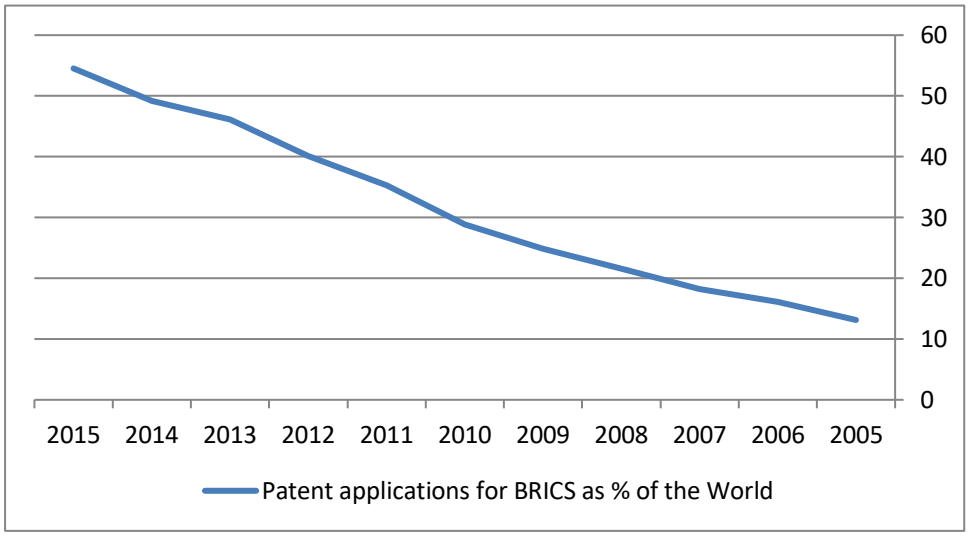

المصدر:البنك الدولي،مؤشرات التنمية العالمية،بنك المعلومات 2017

يمكن رصد تطور تكتل البريكس، كتكتل سياسي- اقتصادي يهدف إلى تغيير النظام العالمي الحالي، إلى نظام عالمي جديد يلعب فيه التكتل دور واضح على الساحة الاقتصادية والسياسية العالمية، من خلال تعميق المصالح الاقتصادية بين دول التكتل بعضها البعض وبين دول التكتل من ناحية، والدول الصاعدة والنامية من ناحية أخرى، من خلال تحديد توجهات ذلك التكتل وطبيعة القضايا التي يتبناها وآليات تنفيذ تلك التوجهات.

5. الخاتمة

توصلنا من خلال البحث إلى أنه انهيار الاتحاد السوفيتي وروسيا تحاول العودة إلى الساحة الدولية، وبعد بناء قوتها اتجهت إلى معارضة الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا الدولية، وأكدت على أن العالم قد تغير اليوم ويجب إعادة التفاوض على القوانين الدولية،فهناك أقطاب جديدة للقوة خصوصا تجمع بريكس،فهو تكتل لمستقبل اقتصادي جديد، قد يأخذ مرتبة الصدارة الاقتصادية من القطب الأحادي الغربي، وأن الرابط السياسي الذي يربط هذه الدول الخمس، والأساس الذي نشأت عليه هو رفض الهيمنة الغربية على السياسة العالمية، وأصبحت 11 دولة بعد إقرار توسعها وانضمام 6 دول أخري في اجتماع القمة 15 في جوهانسبورغ- جنوب إفريقيا بداية السنة القادمة 2024.

إن تأسيس مجموعة البريكس وحجم تنميتها السريع يزيد من وتيرة التحول التدريجي، في التوازن الاقتصادي العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وهذا يدعم الحاجة إلى تسريع تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد، والاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب لإحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية، وأن ظهور دول مجموعة بريكس كأقطاب جديدة وكفاعلين مؤثرين في النظام الدولي، يمثل تحديا لوضع الولايات المتحدة الأمريكية في هيكل الهيمنة العالمية.

مع تغير النظام العالمي وسعي القيادة الروسية لاستعادة المكانة باعتبارها فاعل دولي محوري، في كافة القضايا العالمية، بدأت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي بالتحالف معًا، للتصدي للطموح الروسي والمرتكز على القومية الوطنية للدولة الروسية وعليه فقد أولى "فلاديمير بوتين"، أهمية استراتيجية لعمقه الجغرافي ومحيطه الإقليمي، تمثل ذلك في تدخله في الأزمة الأوكرانية عسكريا والمستمرة حاليا باعتباره فاعل دولي مهم، في إداراتها لأنها تأثر بشكل كبير على الأمن القومي الروسي، علاوة على ضم شبه جزيرة القرم و الدونباس (لوهانسك ودونيتسك)،لتكونا جزءًا من الأراضي الروسية الأمر الذي رفضه الغرب بشدة معتبرين ذلك تهديدًا للأمن الأوروبي ليس هذا فحسب بل للأمن والسلم العالمي.

أما منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) تشكل رادعاً إضافياً، في إطار النظام الذي تم إنشاؤه للحفاظ على التوازن الاستراتيجي للقوة والاستقرار السياسي في العالم، تعد حالياً أكبر منظمة إقليمية على الأرض عن طريق توحيد أربع قوى نووية، و ما يقرب من نصف سكان

العالم و5/3 من كتلة اليابسة الأسيوية والأوروبية، إنّ روسيا والصين والهند من دول "البريكس" ودول منظمة شنغهاى، تخطّ أسس عالم جديد قد يكون المنافس للقطب الأحادي الأمريكي الغربي.

6. قائمة المراجع

1.6.المراجع باللغة العربية

1. الأمارة، لمى مضر جرىء.(2005).المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 – 2003. مركز الإمارات للدراسات و البحوث
2. الأمم المتحدة. (2017). تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2017. متاح على الرابط: https://cutt.us/OuC2X
3. براهمي، محمد وكشرود، صليحة. (2016). دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي-دراسة البريكس، مذكرة لشهادة ماستر فى العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي
4. بريماكوف، يفغيني. (2010). العالم بدون روسيا: قصر النظر وعواقبه. ترجمة عبد الله حسن. دمشق: دارالفكر
5. دندن، عبدالقادر. (2015). الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة فى العلاقات الدولية. عمان: مركز الكتاب
6. رابطة الدول المستقلة. (د.ت). الموسوعة العربية. متاح على الرابط: https://2u.pw/ndANziU
7. الرئيس الروسى المنتخب الأول ليوريس يلتسين. متاح على الرابط: https://ahdath.info/351826
8. زيدان، رضا. (2022). ما هي منظمة شانغهاي وما أهدافها. الميادين للإخبار. متاح على الرابط: https://2u.pw/enrCs4W
9. الطائى، طارق محمد ذنون. (2020). تأثير مجموعة البريكس فى إعادة تشكليل النظام الدولى. مجلة تكريت للعلوم السياسية. العدد 19
10. عبد الكريم، الطيف. (2014). دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية. مجلة معهد العلوم الاقتصادية. العدد 30
11. عبدالله، وهيبة إيمان. (2018). استراتيجية روسيا فى السيطرة على آسيا الوسطى ومستقبل رابطة الدول المستقلة-CIS- مذكرة ماستر،جامعة قاصدى مرباح، ورقلة
12. عبيدات، إسراء. (2023). دول بريكس تتفق على توسيع نطاق التحالف. رأي اليوم. عمان. متاح على الرابط: https://2u.pw/xGzSAKV
13. علو، أحمد. (2009). منظمة شنغهاى بين تحالف المصالح و صراع الحضارات. مجلة الجيش- اللبنانى. العدد 293
14. عليموف، راشد. دور منظمة شنغهاى للتعاون فى مجابهة تهديدات السلم والأمن. تقرير منظمة الأمم المتحدة. متاح على الرابط: https://2u.pw/N4fg2r
15. كومنولث الجمهوريات المستقلة إلى أين؟. متاح على الرابط: https://2u.pw/gyD672c
16. الكفري، مصطفى العبدالله.(2014).التكتلات و المنظمات الاقتصادية، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
17. كيف تستفيد بريكس من أعضاء جدد. (2023). الجريدة الكويتية. متاح على الرابط: https://cutt.us/cHkWU
18. مجموعة بريكس و أهدافها. (2012). الجزيرة نت. متاح على الرابط: https://cutt.us/VUkuj
19. مجموعة دول البريكس. متاح على الرابط: https://cutt.us/OlXL3
20. مرتكزات النظام العالمي الاقتصادية. متاح على الرابط: https://cutt.us/cPfdT
21. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. (2023). أمن دولي مجموعة بريكس تحولات جيواستراتيجية. إعداد وحدة الدراسات والتقارير. بون ألمانيا
22. مسعود، علي. (2017). تكتل البريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل. مجلة أفاق أسيوية. المجلد1. العدد2
23. موت كومنولث الدول المستقلة. متاح على الرابط: https://cutt.us/UxgFy
24. نادر، عبد الرؤوف. (2018). رؤساء الاتحاد الروسى، ليوريس يلتسين. متاح على الرابط: https://ar.rt.com/jyw5
25. النظام العالمي الجديد ومرتكزاته الاقتصادية والسياسية. متاح على الرابط: https://cutt.us/dty0E
26. هابيل، سامي. (د.ت). رابطة الدول المستقلة. متاح على الرابط: https://2u.pw/N4fg2r
27. وليد، يونسي. (2017). دور القوة الصاعدة (بريكس) وتأثيرها فى النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي

2.6. المراجع باللغة الأجنبية

1. ArunMohanty. (2015)Primakov and India.at: https://cutt.us/YiqQT
2. Ayres,Alyssa. (2017). How The BRICS Got Here. Council Foreign Relation
3. Prasad, B. (2017). BRICS and the Global Economy. FKMC
4. Susan, Tapply. (09/12/1998). Russia Prime Ministers Visit To India Renews Old Ties. At: https://cutt.us/QGc4H
5. UNCTAD. (2012). The Rise of BRICS FDI and Africa. Global Investment Trends Monitor.

البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على العلاقات مع دول الخليج العربي

The Iranian nuclear program and its impact on relations with the Arab Gulf states

مدرس مساعد نهى جاسم حسين
الجامعة العراقية- العراق
nuhajasim94@gmail.com

الملخص

تعد المواقف هي الإطار العام الذي يحكم علاقات الدول الخليجية من برنامج إيران النووي، إذ إن هذه المواقف تختلف من دولة إلى أخرى بسبب مجموعة من العوامل متباينة حسب البيئات الداخلية والإقليمية والدولية، ومما لاشك فيه أن استمرار التسلح الإيراني والرغبة الشديدة لامتلاك المفاعل النووي يثير القلق في منطقة الخليج العربي، إذ أن حجم التسلح ونوعيته يثيران الشكوك، قالتهافت الإيراني على شراء السلاح وتصنيعه يثير علامات استفهام كبيرة، حيث أن البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيئة الاستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط ويفرض تهديداً مباشراً على المنطقة ويهدد أمن دول الجوار العربي.

حيث أن دول الخليج العربي تعتبر البرنامج النووي الإيراني بالنسبة لها تهديدا لوجودها،على الرغم من ادعاءات إيران المستمرة بأنها تطور البرنامج للأغراض السلمية فقط، إلا أن هذه الادعاءات قد أشاعت المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تنوي تطوير البرنامج لأغراض عسكرية، وإذا كانت إيران تأمل في امتلاك أسلحة نووية وإن هذا الوضع يمهد الطريق أمام سباق امتلاك الأسلحة النووية بما يخل بالتوازنات في المنطقة.

الكلمات المفتاحية : إيران، دول الخليج العربي، البرنامج النووي، العلاقات الإيرانية الخليجية.

Abstract:

The positions are the general framework that governs the relations of the Gulf countries regarding Iran's nuclear program, as these positions differ from one country to another due to a group of factors, the most important of which is the internal, regional and international environment. There is no doubt that the continuation of Iranian armament and the strong desire to possess a nuclear reactor raises concern in the Gulf region The size and quality of armament raises doubts, and the Iranian rush to buy and manufacture arms raises great questions, as the Iranian nuclear program would greatly affect the strategic environment in the entire Middle East region and pose a direct threat to the region and threaten the security of Arab neighboring countries.

Whereas,the Arab Gulf states consider the Iranian nuclear program as a frightening matter and a threat to their existence. Despite Iran's continuous claims that it is developing the program for peaceful purposes only, these allegations have raised fears and doubts about whether Iran intends to develop the program for military purposes and if Iran hopes to acquire nuclear weapons, and that this situation paves the way for a race to acquire nuclear weapons and disturbs the balance in the area .

Keywords: Iran, Arab Gulf states, nuclear program Iranian, Gulf relations.

1. المقدمة

مرت العلاقات الخليجية الإيرانية بمراحل مختلفة عبر فترات زمنية طويلة وتأرجحت العلاقة بين الطرفين ما بين الصراع وما يشبه الانفراج (بدري عيد ، 2015)، ففي عهد الشاه كانت العلاقات الخليجية الإيرانية تبدو قوية لاسيما بعد أن طرح الشاه نفسه كمعارض للتوسع الشيوعي السوفيتي في المنطقة ورغم ذلك عمق النظام جذور التوتر بين الجانبين باحتلاله الجزر الإماراتية الثلاث عام 1971 .

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، مرت العلاقات بين دول الخليج العربي وإيران بفترات متفاوتة بين التعاون والمواجهة ثم تركيز الاهتمام الإقليمي والدولي بعد ذلك في منطقة الخليج العربي حول البرنامج النووي الإيراني الذي أدخل المنطقة في أزمة قابلة للانفجار إذا لم يتم تداركها حيث أن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيؤثر على استقرار وأمن منطقة الخليج العربي .

لذا فأن البرنامج النووي الإيراني هو العقبة التي تقف أمام العلاقات الخليجية الإيرانية،حيث ظهر ذلك في حالة الانقسام التي تشهدها منطقة الخليج العربي من الملف النووي خاصة مع تدخل الدول الكبرى وشكوكها من تأثير البرنامج النووي على أمن واستقرار منطقة الخليج، ويبدو هذا واضحا في مواقف دول الخليج وما يشكله ذلك من تهديد حقيقي لمستقبل دولها.

لاشك أن هناك صعوبة في تحديد أي من الاتجاهات التي يمكن أن تتخذها الأزمة النووية الإيرانية في المستقبل خاصة وأن تطوراتها لا تزال تتفاعل بشكل يمكن القول إنها منفتحة على كل الخيارات والاحتمالات مع إصرار إيران على حقها في تطوير قدراتها التكنولوجية النووية فيما تعرب دول أخرى عن مخاوفها وقلقها الأمني من البرنامج النووي الإيراني.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في دراسة تأثيرات البرنامج النووي الإيراني على الدول الخليجية من النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية ، كذلك معرفة واقع البرنامج النووي الذي خلق أزمة إقليمية في المنطقة العربية ومحاولة أيجاد تصورات مستقبلية للعلاقات الخليجية - الإيرانية بما يضمن تحقيق المصلحة لكلا الطرفين وتحقيق الأمن في المنطقة .

هدف البحث :

دراسة آثار البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي ومواقف الدول الخليجية منه .

إشكالية البحث :

إن إشكالية البحث الرئيسة تتمثل في الآتي : ما هو تأثير البرنامج النووي الإيراني على أمن و سلامة دول الخليج العربي .

ومن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع لدينا مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1. ما مدى تأثير البرنامج النووي الإيراني على بناء سياسة خليجية موحدة تجاه إيران ؟
2. ما هو اثر البرنامج النووي الإيراني على استقرار الدول الخليجية؟
3. ما هي الاحتمالات المستقبلية للعلاقات الخليجية- الإيرانية ؟

فرضية البحث :

يستند البحث إلى فرضية مفادها إن البرنامج النووي الإيراني له دور أساسي في تهديد الأمن والتوازن في منطقة الخليج العربي خاصة وأن لإيران مصالح وطنية تتناقض مع مصالح دول الخليج العربي وسيؤدي ذلك إلى سباق تسلح في منطقة الخليج وقد يشكل ذلك عبئا أمنيا وسياسيا واقتصاديا على هذه المنطقة.

ومن أجل إثبات هذه الفرضية اعتمدنا المنهج التحليلي في البحث.

هيكلية البحث

ستتضمن هيكلية هذا البحث مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الأول أثر البرنامج النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي وسنتطرق في المبحث الثاني إلى مواقف دول الخليج العربي من المشروع النووي الإيراني ، أما المبحث الثالث سنوضح الاحتمالات المستقبلية للعلاقات الخليجية–الإيرانية.

2. أثر البرنامج النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي

نظرا للمخاوف التي يثيرها البرنامج النووي الإيراني في منطقة الخليج العربي تتعامل دول المنطقة مع هذا الملف بحذر شديد، لأنها تخشى آثاره الأمنية والسياسية والبيئية خاصة في ظل التهديدات الأمريكية بتوجيه ضربات إلى المواقع النووية الإيرانية ، الأمر الذي يشكل كارثة حقيقية بالنسبة لدول الجوار التي سوف تكون معنية بالضرر مباشرة ، في هذا السياق أوضح مساعد الأمين للشؤون السياسية في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي سعد العمار: "أن البرنامج النووي والتسليح الإيراني الذي يفوق حاجة إيران الدفاعية المشروعة ، يثير مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي لأن هذا البرنامج ينطوي على مخاطر بيئية وأمنية مباشرة لدول الخليج العربي ، والتي قد تنجم عن تسرب نووي في مياه الخليج ،أو من مواجهة مسلحة غير محسوبة العواقب"(سعدي الأسلمي ،2022 ،ص36).

بالنظر لما تقدم ، تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية ويمكن تحديدها في التالي :

1.2. تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي

مما لا شك فيه أن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيؤثر على استقرار منطقة الخليج من زاويتين:

تكريس الخلل القائم في موازين القوى نظراً لضعف البنية العسكرية والدفاعية لدول الخليج ، لذلك تشير الحقائق الجيوسياسية إلى أن القوة الإيرانية إذا ما أرادت التوجه في مسارها فلن يكون التوجه شمالاً ولا شرقاً ، ففي الشمال توجد روسيا وفي الشرق توجد القوى النووية الآسيوية الكبرى الهند والصين وباكستان وغيرها ، لذلك فإن احتمال توسع القوات الإيرانية سيكون في اتجاه الغرب فقط أي باتجاه منطقة الخليج (سعدي الأسلمي ، ص36) .

خاصة وأن إيران اعتمدت على القوة العسكرية في سياستها تجاه منطقة الخليج، وتم ذلك من خلال دعم وحماية التمرد الكردي في شمال العراق واحتلال الجرز الإماراتية الثلاث ، وفرض هيمنة إيران على المنطقة بأكملها بناء على قوتها العسكرية، وتسعى إيران بشكل مستمر إلى تحديث قوتها العسكرية وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري على المنطقة ، والعمل على امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الإمكان ، وتشير التطورات في المنطقة إلى أن القوة العسكرية الإيرانية تتطور بشكل سريع سواء في جانبها التقليدي أو غير التقليدي لاسيما في المجال النووي(سعدي الأسلمي ، ص37).

إمكانية حدوث صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية سيكون له تداعيات على المنطقة ، إذ من المحتمل أن تجد دول الخليج نفسها مضطرة للاستعداد لاحتمال اندلاع حرب في المنطقة ،

خاصة وأن هذا البديل لا يستثنى من الاستراتيجيات الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني في ظل التصعيد المتبادل بين إيران وأمريكا، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة منها أن تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والسفن البحرية الأمريكية في العراق ودول الخليج العربي مما يحذر من احتمال أن تتحول المواجهة المباشرة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية لها عواقب عديدة منها احتمال إغلاق إيران لمضيق هرمز مما يعيق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة .

هذا ما أكده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني شكر الله عطا زاده أنه إذا فرضت عقوبات جديدة على إيران بطريقة تهدد مصالحها ، فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة ، فضلاً عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج ، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية الذي سوف يؤثر سلباً على اقتصاديات دول الخليج العربي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي.

2.2. الآثار البيئية المباشرة

تعد دول الخليج العربي في مقدمة الدول التي ستصاب بالضرر المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية ، إذ يقع مفاعل بوشهر الذي يعتبر أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بشكل أساسي على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تمتلك مقومات الأمان النووي المضمونة ، وبالتالي في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية ، فإن إيران تسعى لإنجاز وإكمال تسلحها النووي بالاعتماد على معدات نووية اقل ضماناً ، ومن ثم تصبح دول الخليج العربي في مرمى الخطر إذا حدث تسرب من جهة، ومن جهة أخرى فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج مما قد يخلق أزمة تلوث لجميع دول المنطقة العربية نتيجة تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج ويستمر أثارها عشرات السنين (سعدي الأسلمي ، ص39) .

ويمكن أن يؤدي تلوث مياه الخليج العربي إلى إغلاق محطات تحليه المياه التي تلبي حاجات دول الخليج من المياه ، وبالتالي فإن هذا الأمر يمثل مشكلة حقيقة بالنسبة لدول الخليج العربي .

3.2. صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً هو صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، فهذه القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الخليجية الإيرانية ، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله ، وهو الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الخليجي الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف تم اقتراح عدة صيغ لأمن الخليج ، لكن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعيق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج لاعتبارات عديدة، أهمها:

- ✓ إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، إذ ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي، وهذا ما أكده وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر بقوله إن تسليح إيران بالأسلحة النووية "كابوس" لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار(السيد سعدي الأسلمي، ص37).
- ✓ أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج ، لابد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية بما في ذلك طهران ، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها(غربي ، 2021، ص66).

- ✓ امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار السلمي والتفاوض(فالح المطيري ، 2011، ص72).

4.2. زعزعة الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربي

إن امتلاك إيران للسلاح النووي وعدم امتثالها للقرارات الدولية، قد يدفعها إلى التعرض لعقوبات اقتصادية تصل بها إلى غلق مضيق هرمز وضرب السفن الأجنبية في الخليج العربي ، مما يعرقل تصدير النفط لدول الخليج العربي الذي تعتمد عليه دول الخليج بصفة رئيسة في تعزيز اقتصادها كمصدر رئيسي للدخل ، مما يزعزع الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربية ويعرض أهم مورد اقتصادي من مواردها لخطر بليغ نتيجة احتمال إصابة حقول النفط ومنشآته من العمليات العسكرية (قنديل ، 2018/8/12).

5.2. تهديد الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز

تقوم إيران وأذرعها بتهديد الملاحة الدولية وتهديد أمن إمدادات الطاقة، عبر استهداف ناقلات النفط وسفن التجارة في الخليج العربي, وعلى الرغم من عدم الكشف عن الجهة التي تقف وراء العمليات التخريبية للسفن الأربع قرب المياه الإقليمية للإمارات إلا أن المتتبع لهذه الهجمات يلاحظ أن طهران دائمًا ما تختلق ألازمات حول الملاحة البحرية في كل من مضيق هرمز وباب المندب للتهرب من الأزمات الداخلية والتطورات المتعلقة بإعادة فرض العقوبات الدولية على طهران.

ويعد مضيق هرمز أحد الممرات الرئيسة حول العالم في نقل النفط، ويمر عبره 20% من استهلاك النفط العالمي من منتجي النفط الخام في الشرق الأوسط إلى الأسواق الرئيسة في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وخارجها، ويفصل الممر المائي الضيق إيران عن شبه الجزيرة العربية، كذلك فإن نحو 10% من إنتاج النفط العالمي يمر عبر باب المندب وبالتالي فإن تهديد أمن وسلامة الملاحة الدولية في تلك الممرات الحيوية المهمة قد يتسبب في نتائج كارثية على الاقتصاد العالمي، سواء فيما يتعلق بإمدادات الطاقة للعالم، أو أسعار النفط أو تأثير ذلك على حركة التجارة الدولية، بما يعني أنه قد يهدد استقرار الاقتصاد الدولي إذا ما لم يتم ردع من يعبث بأمن الملاحة في تلك الممرات المهمة وتهديد الأمن والسلامة الدولية، ومن هنا تأتي أهمية تضافر الجهود الدولية لمنع أي تهديد لأمن وسلامة حركة الملاحة البحرية وحماية وضمان أمن إمدادات الطاقة للعالم، كذلك فإن هناك حاجة ماسة لوضع حد لقيام النظام الإيراني بالتهديد دائمًا باستخدام ورقة أمن المضائق والممرات البحرية وتهديده للأمن والاستقرار في العالم(محمد فريد،2021).

لذلك ازدادت التهديدات الإيرانية بإغلاق المضيق في حال تعرضها لأي تهديد عسكري من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية برنامجها النووي، وقدرة إيران على إغلاق المضيق عالية لأن إيران تمتلك قاعدة بحرية تقع شمال المضيق هي قاعدة بندر عباس ويملك الحرس الثوري الإيراني مواقع عسكرية مهمة في جزر قريبة من المضيق كما تهيمن إيران على جزيرة قشم وهي الأكبر في المنطقة والتي تبعد بضع كيلومترات عن الحدود الإيرانية وتقع مباشرة بالقرب من المضيق وتسيطر على الممرات المائية بالقرب من جزر طنب الكبرى والصغرى لذلك يسهل على إيران إغلاق المضيق بواسطة الألغام البحرية التي يمكن نشرها في تلك الممرات المائية .

كما سيؤدي إغلاق المضيق إلى توقف الصادرات النفطية لدول الكويت وقطر والبحرين بنسبة100% ويعد من أهم التداعيات الاقتصادية الناتجة عن إغلاق المضيق هو فقدان دول الخليج لدورها كمنطقة أمنة ومركز جذب للاستثمارات الأجنبية ويؤدي أيضا إلى ارتفاع هائل في أسعار السلع الغذائية بشكل أساسي وبالأخص القادمة إلى دول الخليج عبر مضيق هرمز ، فضلا عن مخاطر المنشآت الحيوية الخليجية كافة التي تقع بالقرب من مياه الخليج وتوجد محطات تحلية تعتمد عليها دول المنطقة إلى الغرب من تلك السواحل مع

ارتباط محطات التحلية تلك بمحطات توليد الكهرباء هذا اضافة إلى مضيق هرمز الذي ذو الأهمية للدول المجاورة له وتحديداً الدول التي لا يوجد لها أي منفذ مائي آخر يصلها بالبحار الدولية.

هذا ما يدعو دول الخليج إلى التخوف من ضرب إيران للناقلات النفطية وأثره الخطير ليس على دول المنطقة فحسب بل على مجمل الاقتصاد الدولي نظراً لارتباط اقتصاديات الدول الصناعية بالصادرات النفطية المارة بالمضيق وإغلاقه سيعرض أمنها الاقتصادي للخطر وهذا يدفعهم للتدخل لإزالة هذا الخطر.

مما سبق يتضح لنا أن أية محاولة لتحجيم المشاريع النووية الإيرانية لا بد لها أن تنعكس إيجابياً على السلم في منطقة الخليج بالذات لقرب المنشآت الإيرانية من المنطقة واستقرار هذه المنطقة رهين بالعلاقات الإيجابية بين كل من إيران والدول العربية وعلى الأخص الخليجية منها وأن التنمية المستدامة في الدول العربية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال علاقات مستقرة وإيجابية وثابتة مع طهران.

3. مواقف دول الخليج العربي من المشروع النووي الإيراني

مما لا شك فيه أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية الإيرانية تعتبر عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حالياً أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن دول الخليج العربي لم تعد آلية واضحة للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، ويبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية هو السبيل الأفضل.

في البداية ، ينبغي التمييز بين موقف مجلس التعاون الخليجي وموقف دول الخليج من هذا الاتفاق بالنسبة لموقف مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية ، قد غلب عليه فكرة "الموافقة المشروطة" إذ رحب المجلس الخليجي بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي، على أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف، ودعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية (الأخضري، 2019، ص176).

لقد عبرت دول الخليج العربي عن موقفها تجاه البرنامج النووي من خلال بعض المقترحات أهمها:

- ✓ إمكانية التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية وإعرابها عن رغبتها في القيام بدور نشط في ذلك جنبا إلى جنب مع الدول الغربية الكبرى.
- ✓ الضغط على إيران للتعاون مع المجتمع الدولي وضمان التحقق من مشروعها النووي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ✓ بيان قلق الدول الخليجية إزاء أي عمل عسكري ضد إيران وذلك لان هذا الأمر يشكل خطراً على استقرارها ومستقبل المنطقة.

أما على الصعيد الفردي لدول الخليج العربية ، ليس هناك موقف خليجي موحد من هذا الاتفاق فيلاحظ أنه ومع تطورات الأزمة أخذ التمايز والتباين في المواقف الخليجية يظهر ليس فقط على مستوى النخب الحاكمة بل حتى على مستوى النخب المثقفة بين من يعلن مخاوفه من البرنامج النووي سواء على المستوى العسكري أو السلمي وبين من يحرص على تبديد هذه المخاوف .

ويمكن أن تعكس تصريحات المسؤولين في الدول الخليجية ومواقف تلك الدول من الملف النووي الإيراني التالي:

1.3. الموقف السعودي

كان الموقف السعودي متأرجحا بين التهدئة والتصعيد فقد طالبت المملكة العربية السعودية في الكثير من المناسبات الرسمية وغير الرسمية خاصة فيما يخص قمم مجلس التعاون الخليجي مطالبتها بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج (الأخضري ، ص177).

لذلك بذلت السعودية جهودا كبيرة في زيادة نفوذها في المنطقة بما في ذلك أنها أعلنت مؤخرا عن خططها بوصفها عضوا في المجلس سعيها لتطوير تكنولوجيا نووية سلمية ، ففي كانون الأول لعام 2007 أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان عزمها على البدء في برنامج مشترك لتطوير الطاقة النووية.

وكما صرح البيان الصادر عقب اجتماعهم انه يحق لأي دولة في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وقد اتخذ قادة دول الخليج أيضا خطوات لتهدئة أي مخاوف لدى المجتمع الدولي من خلال الاجتماع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتأكد من أن ينظر إليها على أنها أنشطة سلمية تقع ضمن نطاق القانون الدولي إلى حد ما ، وهذا قد ذهب لتقليل الخوف بشأن نواياها النووية ، لكن بعد امتلاك إيران للأسلحة النووية واعتمادها برنامجها النووي أصبحت تشكل مصدراً يهدد أمن ومصالح المملكة العربية السعودية في المنطقة (فالح المطيري ، ص82).

2.3. الموقف الإماراتي

كانت الإمارات من أكثر الدول تعبيراً عن قلقها إزاء برنامج إيران النووي مثلها مثل جميع الدول الخليجية (الراوي ،2008 ، ص 102).

فقد رفضت الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني، لأنها تدرك التداعيات الخطيرة التي قد تترتب على أية مواجهة عسكرية محتملة في الخليج العربي ويتضح هذا المنوال في حديث خليفة بن زايد ال نهيان في عام 2006 على حرص دولة الإمارات على تحقيق الاستقرار والأمن خاصة في منطقة الخليج العربي (حسين مولى ، 2018، ص28).

وأكد نائب رئيس دولة الإمارات ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي محمد بن راشد " إننا ندعو إلى معالجة هذا الملف بالوسائل السلمية واعتبار أن قلق الدول الخليجية أمر مشروع ومقبول.

كما وضحت دولة الإمارات موقفها في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول سنة 2006 على لسان وزير خارجيتها عبدا لله بن زايد ال نهيان " نتطلع بتفاؤل إلى أن تحقق المفاوضات الأوربية الإيرانية بشأن برنامج إيران النووي تسوية سلمية دائمة تضمن عدم تعرض سلامة وامن دول المنطقة للتهديد والمخاطر أو لأية مواجهة تصعيدية جديدة نحن في غنى عنها ونشدد على ضرورة أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذه المسألة بشفافية متناهية تكفل بالتوازي تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

3.3. **الموقف الكويتي**

عبرت الكويت عن موقفها تجاه البرنامج النووي الإيراني من خلال تصريح أمير دولة الكويت الأسبق جابر الأحمد الصباح بأنها تشعر بحالة من القلق تجاه برنامج إيران النووي خصوصا أن مفاعل بوشهر يقع على الخليج العربي والذي يمثل مصدر المياه لكل دول الخليج الأمر الذي سيشكل في حال حدث أي تسريب لهذا المفاعل كارثة ليس على الكويت فقط أنما لكل الدول المطلة على الخليج العربي والتي تعتمد في مياه شربها على تحلية مياه الخليج .

كما تأمل الكويت أن تتم تسوية هذه المسألة بالطرق السلمية وذلك لتفادي أية آثار كارثية في حال القيام بعمل عسكري، وتعمل الكويت على حث وإقناع الجانب الإيراني بعدم التصعيد وتحقيق التعاون الأمثل الذي يوفر الاطمئنان للدول الخليجية ويدعم أمنها واستقرارها ، أما فيما يتعلق برد الفعل لأي عمل عسكري فإنه من الطبيعي أن تقوم دولة الكويت باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة أي تصعيد محتمل (جريدة الحقيقة الالكترونية ، الكويت ، 2010) .

4.3. الموقف البحريني

أكدت البحرين إن الاتفاق النووي مع إيران يساهم في استقرار المنطقة، وأشار وكيل وزارة الخارجية للبحرين أنه يأمل أن يشكل هذا الاتفاق بداية واضحة لاتفاق دائم ينزع فتيل التوتر ويحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها، وقد أكدت مراراً موقفها الداعي إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن شعوب هذه المنطقة في حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل التنمية والتطور ، مع التأكيد على حق أي دولة أن تمتلك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ويشار إلى أن الدول الخليجية التي لديها قضايا عالقة مع طهران هي التي بادرت بالترحيب بتوقيع هذا الاتفاق، الأمر الذي يعكس عدم قدرتها على تغيير الواقع الإقليمي أكثر من اقتناعها به (زكريا نور محمد طلحه ، 2016 ، ص26).

5.3. الموقف القطري

كانت قطر من ضمن دول الخليج التي رحبت بالاتفاق من خلال تصريح وزير الخارجية القطري خالد العطية " قطر كانت أول من دعم وشجع على أن تتم تسوية هذا الملف بطريقة سلمية" وأضاف ان هذا الاتفاق سيهدئ إيران وسيجعلها تتقارب أكثر وبشكل أفضل مع دول المنطقة (جبريل عبد السلام ، 2017 ، ص509) .

كما دعا أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد ال ثاني في خطابة أمام الجمعية للأمم المتحدة إلى الحوار مع إيران قائلاً " العلاقات الثنائية بين الدوحة وطهران تتطور باستمرار على أساس المصالح المشتركة بين الدولتين وأضاف بأن قطر على استعداد لاستضافة حوار بين إيران ودول الخليج العربية ".

إن الموقف القطري لا يرى في البرنامج النووي الإيراني خطراً عليه بالإضافة إلى ان قطر تمتاز في علاقتها الوثيقة مع طهران وعمق مصالحها الاقتصادية فهي لم تعلن موقفاً رسمياً صريحاً رافضاً لامتلاك إيران سلاحا نوويا، بل أنها حذرت مما وصف بالانسياق وراء استراتيجيات دولية حول الملف النووي الإيراني وجاء ذلك في قمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر لعام 2007 التي دعت فيها قطر أحمدي نجاد الرئيس الإيراني الأسبق إلى حضور القمة دون مشاورة الأعضاء الآخرين ، وقد علق المسؤول القطري عن الملف النووي الإيراني قائلا " إن الأمر يتعلق ببرنامج علمي، ومن حق إيران أن يكون لها برنامج ، ونحن لا نستطيع أن ننساق في استراتيجيات دولية في هذا المجال(علي أسيري ، 2008 ، ص79).

لذلك فأن قطر مستعدة للتقارب الإيراني–الغربي وترحب به ، وذلك من خلال منطلقين الأول : أنها كانت تترقب نتائج الملف النووي الإيراني وتوجهت لتكييف تحالفاتها بالتنسيق مع تطورات هذا الملف والثاني : أنها تتخوف من صعود الدور السعودي في المنطقة أثر التصادم الإيراني- السعودي الذي تتوضح معالمه في المعارك التي دارت في ليبيا واليمن بما يؤثر سلبياً على نفوذها الإقليمي .

6.3. سلطنة عمان

كانت مسقط طرفاً وسيطاً بين كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية في المحادثات الرسمية في مارس لعام 2013 بالتوازي مع المفاوضات العلنية الأمر الذي لم تطلع السلطنة عليه الدول الخليجية اذ ان مقتضيات السرية لم تسمح لهم بذلك ، وهو ما طرح إشكالية حقيقة تتعلق بحدود التزامات أعضاء الدول الخليجية تجاه بعضها على الرغم من تأكيد وزير سلطنة عمان للشؤون الخارجية يوسف بن علوي على "إن ما جرى تسريبه مبالغ به ولا يمثل الحقيقة" كما أكد على أن الأطراف التي شاركت في تلك المفاوضات في جنيف وتوصلت إلى هذا الاتفاق النووي الإيراني كانت لديها مصلحة مشتركة في الوصول إلى حل سياسي للأزمة ، الأمر الذي سينعكس على الاستقرار في عموم المنطقة العربية (عبد الله ، 2018 ، ص342).

لـذلك نسـتنتج ممـا تقـدم ، أن دول مجلـس التعـاون الخليجـي أعلنـت أنهـا لا تعـارض امـتلاك إيـران للطاقـة النوويـة للأغـراض السـلمية طالمـا كانـت فـي إطـار معاهـدة الانتشـار النـووي وإنهـا تؤيـد الحـل السـلمي للأزمـة ، وأن أراضـيها لـن تكـون منطلقـا لأي أعمـال عسـكرية ضـد إيـران ، لكنهـا لـم تتوصـل إلـى موقـف موحـد تجـاه المشـروع النـووي الإيرانـي ، بـل كانـت المواقـف متباينـة تعكـس مصـالح كـل منهـا وفقـا لأدراك كـل منهـا لمخـاطر السـلاح النـووي الإيرانـي، وظهـر ذلـك فـي غيـاب الإشـارة إلـى البرنـامج النـووي فـي البيانـات الختاميـة لقمـم مجلـس التعـاون الخليجـي، رغـم مطـالبتهم بجعـل منطقـة الشـرق الأوسـط خاليـة مـن أسـلحة الـدمار الشـامل بمـا فيهـا منطقـة الخلـيج العربي.

وقـد كـان أخيـراً اتفـاق المملكـة العربيـة السـعودية وإيـران علـى اسـتئناف العلاقـات الدبلوماسـية وإعـادة فـتح سـفارتي البلـدين واحتـرام سـيادة الـدول وعـدم التـدخل فـي شـؤونها الداخليـة كجـزء مـن مبـادرة برعايـة صـينية تهـدف إلى تخفيف حدة التوترات والمصالحة في المنطقة.

4. الاحتمالات المستقبلية للعلاقات الخليجية-الإيرانية

شـهدت المراحـل الأخيـرة للعلاقـات الخليجيـة الإيرانيـة مؤشـرات عـدة متعلقـة بشـأن السـلوك المسـتقبلي لعلاقـة الـدول الخليجيـة تجـاه إيـران والتـي رافقـت مرحلـة الاتفـاق النـووي مـع القـوى العالميـة السـت الكبـرى وتوسـع التوجـه الشـعبي الطـائفي المؤيـد للسياسـة الإيرانيـة فـي بعـض الـدول الخليجيـة والتـدخلات الإيرانيـة السـافرة فـي تلـك الـدول ، فـي ظـل هـذه التطـورات الإقليميـة والدوليـة المتسـارعة، مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار تعـدد وتشـابك ملفـات وقضـايا التعـاون والنـزاع بـين الـدول الخليجيـة وإيـران، نجـد مـن الصـعوبة بمكـان التنبـؤ باتجـاه مسـارات هـذه العلاقـات بشـكل دقيق وواضح.

ويمكن وضع احتمالين قد تتخذها العلاقات الخليجية –الإيرانية وهي كالأتي:

- ✓ احتمال المواجهة المباشرة التي قد تؤدي إلى تصاعد التوتر الإقليمي بين دول الخليج وإيران.
- ✓ احتمال التوافق الذي اتسمت به العلاقات بين إيران والدول الخليجية في فترات محدودة.

لكـن هـذه العلاقـات قـد تكـون فـي المسـتقبل بصـيغ أخـرى وفـق اخـتلاف الظـروف الموضـوعية التـي ستفرضـها السياقات الإقليمية والدولية المختلفة .

1.4 احتمال المواجهة المباشرة

سـيحدث هـذا الاحتمـال فـي حـال لـن يسـتطيع الطرفـان الخليجـي والإيرانـي دفـع العلاقـات إلـى جهـة التعـاون أو التـوازن النسـبي والتفـاهم حـول القضـايا الرئيسـة وفضـلا عـن عـدم قـدرتهما فـي الحفـاظ حتـى علـى السـمات الطبيعـة التـي ميـزت علاقتهمـا وهـي الجمـود و الركـود ويفتـرض هـذا المسـار إخفـاق إيـران فـي طمأنـة دول الخلـيج العربـي حـول المسـائل التـي تشـكل بواعـث لشـكوكها المسـتمرة تجـاه إيـران ومشـروعها فـي المنطقـة، ويتجسـد هـذا التصـعيد مـن خـلال ثلاثـة ملفـات وهـي البرنـامج النـووي الإيرانـي والتـدخل الإيرانـي فـي الشـؤون الداخليـة للدول الخليجية و منحنى الصراع في المنطقة وآثره على ميزان القوى بين إيران و الخليج.

أمـا بالنسـبة لبرنـامج إيـران النـووي ، فـإن هـذا الاحتمـال يفتـرض حـدوث تطـورات مهمـة تتعلـق بالبرنـامج النـووي ، ولا تـرتبط بمسـتقبل المفاوضـات بـين إيـران و الغـرب فحسـب خـلال الفتـرة القادمـة بـل إصـرار إيـران علـى امتلاكهـا قـدرات أسـلحة نوويـة أو الحـد الأدنـى منهـا سـواء عـن طريـق التوصـل إلـى اتفـاق نهـائي بينهـا وبـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أو نجاحهـا فـي اسـتثمار الوقـت ، فهـي لـن تتنـازل بـاي حـال عـن امتلاكهـا للحـد الأدنـى مـن الخبـرة النوويـة هـذا مـا دلـت عليـه المسـاعي الحثيثـة مـن قبـل الأطـراف المعنيـة بالاتفـاق لإنجاحـه بعـد انسـحاب الولايـات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي.

وعلى خلفية هذا البرنامج فقد توترت العلاقة بين الولايات المتحدة و إيران وذلك من خلال إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على منع تصدير النفط الإيراني ، وفي المقابل هددت إيران في حال منعها من تصدير طاقتها بغلق مضيق هرمز الذي يعد أمرا حيويا ومرتكز في المعاملات النفطية الدولية مما دفع ذلك الولايات المتحدة إلى التهديد بالتدخل في المضيق ، وفي مقابل منع النفط الإيراني أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الخليجية وخاصة المملكة العربية السعودية على زيادة إنتاجها النفطي، مما يضعها في موقف صعب من جانبين ،من جهة مضيق هرمز و التهديد الإيراني بغلقه، ومن جهة أخرى توقع مواجهات إيرانية أمريكية سوف لن تكون منطقة الخليج و دول الخليج بمنأى عنها وعن تداعياتها.

إن مواجهة دول الخليج لذلك مدفوعة بتعاظم مخاوفها هو ما سيسهم في تصاعد التوتر بين الطرفين فدول الخليج لا تمتلك من الآليات ما تستطيع به خلق توازن يسمح بتحييد القوة الإيرانية ، وخاصة مع تصاعد التشكيك في استمرارية الاعتماد الأمني على أمريكا ، وفضلا عن عدم وجود فرصة التحالف مع شريك نووي ، لذلك يضمن لدول الخليج الحماية عبر مظلته النووية سوى أن تسعى بعض تلك الدول خاصة الدول الأكثر استعدادا الإمارات والسعودية إلى امتلاك الحد الأدنى من القدرات النووية وبشكل فردي لاعتبارات تتعلق بالقدرة على ذلك أو بالاستمرار المتوقع لحالة التصدع في العلاقات الخليجية–الخليجية (مكاوي ؛ صهيب ؛ بدوي ، 2015 ، ص136-ص137) .

لذلك يمكن القول أن تعامل دول الخليج مع إيران من منظور أمني فقط مرتبط بامتلاك أداة ردع نووي ، وهذا ما سيوفر عنصر المساواة في العلاقات الإيرانية الخليجية، ويجبر إيران على التخلي عن أهدافها الإستراتيجية والسيطرة على معادلة القوى في المنطقة.

2.4.احتمال التقارب والانفتاح

يعد هذا الاحتمال أكثر تحرراً من المتغيرات الراهنة ، وربما هو قادر على قراءتها وتوظيفها بطريقة أفضل، إذ بإمكان هذا الاحتمال قراءة التحولات التي حدثت على بنية النظام الإقليمي والتغيرات التي تشهدها المنطقة الخليجية والعربية عموما، وهذه المتغيرات والمعطيات كثيرة منها تراجع مفهوم السيادة الوطنية ودور الدول العربية داخليا وعلى مستوى العلاقات الإقليمية و الدولية وبروز فاعلين جدد كقوى العولمة وآلياتها ومؤسساتها وتراجع دور دول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن بروز قوى جديدة مهتمة بالمنطقة تبادر إلى بناء علاقات كالصين ودول الاتحاد الأوروبي واحتمال متزايد لتعزيز النزاعات العرقية و الدينية و الحراك الشعبي على مستوى بعض دول العربية، هذا ما يمكن أن يؤدي إلى تحولات على مستوى التوازنات السياسية والفكرية وعلى مستوى المنطقة العربية بصفة عامة .

ويفترض هذا المسار أن العلاقات الخليجية-الإيرانية ستتجه نحو التعاون والتقارب المشروط في حال إذا حاولت الدول الخليجية أن ترافق التغيير الناتج عن الاتفاق الإيراني الغربي المتأرجح بين التسوية والخلاف ، لكن كفة التسوية في موضوع الملف النووي الإيراني عادة ما تكون مرجحة لان هذا الاحتمال لا يخدم إيران فحسب بل يخدم العديد من الأطراف الدولية الأخرى، وستتبع دول الخليج استراتيجية تجمع بين الاحتواء و الالتزام ، فلا تتعامل مع طهران كمصدر للتهديد فقط ، إذ يفقد الطرفان القدرة على إدارة المصالح المشتركة والانخراط دون محاولات جادة لاحتواء المخاطر التي تشكلها سياسات طهران و مشروعها على أمن الخليج ، وتربط تلك الإستراتيجية التعاون مع إيران بالتزامها بتسوية جدية للقضايا الخلافية الرئيسة بضمانة و مساعي من الأطراف الدولية(أمريكا وروسيا) (خالد بن إبراهيم ، 2015 ، ص9).

لذلك يمكن القول إن حدوث هذا المسار يفترض أن تكون إيران حريصة على تعزيز العلاقات مع الخليج، وأن يستطيع التيار الحاكم فيها إحداث تغير ملموس في أساليب إدارة السياسة الخارجية عموما والعلاقة مع دول الخليج بصورة خاصة ، بمعنى آخر قدرة إبراهيم رئيسي على توجيه تلك العلاقات لجهة التعاون كما صرح بذلك عقب صعوده إلى سدة الحكم.

وعليه، فإن فرص تحقق هذا الاحتمال لازالت قائمة،ودلائلها في التقارب السعودي الإيراني الأخير ولقاء وزراء خارجية البلدين وتحقيق المصالحة بينهم ،وإن كانت فرص التقارب ضئيلة إلى حد ما بسبب الظروف السابقة التي تحدثنا عنها، ولكن يمكن قراءة معطيات المرحلة الراهنة بصورة أكثر دقة وعقلانية في تجاه التقارب، والأهم توظيف مثل تلك القراءة لبناء نظام إقليمي قادر على تحقيق الأمن لشعوب المنطقة .

5. الخاتمة

يعد البرنامج النووي الإيراني من أبرز التحديات التي تواجه دول الخليج العربي، فقد أوجد البرنامج وقائع جديدة في سباق التسلح في المنطقة بما يشكل تهديدا حقيقا للمصالح القومية لدول الخليج بسبب الطبيعة التي قد يحملها هذا البرنامج والتي لا تخرج عن الطابع العسكري، فقد ظل تاريخ علاقة إيران بالدول العربية الخليجية في حالة يسودها التوتر رغم الروابط التي تفرضها الجغرافية السياسية والمصالح المشتركة وظل التعقيد حائلا دون تحسن هذه العلاقات في كثير من الأحيان، ووصولها إلى مستوى التعاون الذي يمكن من خلاله الوصول إلى حلول للعديد من القضايا العالقة بين الطرفين أبرزها برنامج إيران النووي.

ومما لا شك فيه أن دول الخليج العربي تدرك مساعي إيران لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية والتي تعتبره حق من حقوق أي دولة لكن تطوير القدرة النووية الإيرانية بعيدا كل البعد عن الالتزامات الدولية وهو ما يعد عاملاً من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء في الوقت الحاضر أو على المدى البعيد، ونظرا لهذه القناعة لم توفق دول الخليج إلى آلية واضحة للتعامل مع هذه القضية في حال حدوث تصعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وهو أمر محتمل ، وتبقى دول الخليج العربي الست في ظل المناخ المتوتر لا يمكنها توحيد توجهاتها بالرغم من قلقها ومخاوفها من البرنامج النووي بسبب أنها لا تستطيع المشاركة في أي عمليات محتملة ضد إيران واختلاف وجهات نظر تلك الدول تجاه الأزمة النووية .

وعلى الرغم من أن الدول الخليجية رأت أن إنهاء هذا الملف وتداعياته على المنطقة يتم من خلال الوسائل الدبلوماسية والوصول إلى حل سلمي للأزمة وهو الحل الأمثل لتجنيب المنطقة من مخاطر الحرب إلا أن الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية لم يضع حلولا للتحديات التي تواجه أمن الدول الخليجية بل يمكن اعتباره بداية لمرحلة جديدة من مراحل الصراع بين دول الخليج وإيران .

المقترحات والتوصيات

- ✓ إعادة النظر في طبيعة العلاقات الخليجية-الإيرانية في مجالات الأمن والتعاون ، وتحديد نقاط الضعف والقصور في فهم سياسة كل منهما الآخر ، سعياً إلى الخروج ببدائل أكثر قدرة على فهم حالة الأمن والاستقرار، والإسهام في تجاوز مشكلاته والنهوض بأوضاعه الأمر الذي يمكن أن يساهم أيضا في العمل على رؤية واضحة لطبيعة الأمن المراد تحقيقه في منطقتهم.
- ✓ وبدون العمل على تحقيق ذلك لن تتمكن دول الخليج العربي من التعامل أو التفاعل بشكل إيجابي مع التحديات والمخاطر التي تحيط بها سواء من البرنامج النووي الإيراني أو غيره، مما قد يؤدي إلى تفاقم مظاهر العنف والفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الخليج .
- ✓ إن أفضل طريقة لمواجهة الانعكاسات المحتملة للبرنامج النووي إلا يراني على دول الخليج هو ضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي من جهة والعربي من جهة أخرى وتطوير هياكلها ، وإن شدة التحديات الأمنية التي تواجهها الدول العربية في الشرق والغرب وعدم قدرة دول الخليج على مواجهتها بمفردها تفرض على الدول العربية ضرورة تطوير وتفعيل هياكل التكامل العربي وعلى المستويات كافة الاقتصادية والسياسية للحد من تأثير تلك التحديات.
- ✓ وهذا الأمر يتطلب ضرورة تعميق الحوار العربي–العربي الجاد والمنفتح خاصة بين الدول المعنية بأمن المنطقة بشكل خاص والأمن العربي بشكل عام وبطبيعة الحال فإن ذلك يتطلب إعادة إحياء المؤسسات المعنية بالتعاون والدفاع العربي المشترك وتنشيط دورها العسكري والسياسي.

- ✓ ضرورة مد جسور الثقة والتواصل الفعال بين دول الخليج العربي وبقية أطراف المنظومة العربية ، من أجل تعزيز أواصر التبادل العسكري والبعثات والدورات العسكرية التي من شأنها تحسين العلاقة العسكرية والارتقاء بشروطها إلى أفضل مستوى من المفترض أن يكون.
- ✓ الاستفادة من التقارب السعودي الإيراني ودراسة خطواته ومخرجاته كطريق لمعالجة العلاقات الخليجية الإيرانية ومشكلاتها .

6. قائمة المراجع

1. الأخضري، إيمان. (2019). العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية
2. بدري عيد، محمد. (2015/10/4). مستقبل العلاقات الخليجية- الإيرانية بعد الاتفاق النووي. مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاطلاع 2023/9/29، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/10/201510410339837824.html
3. جبريل عبد السلام، فتحي. (2017). مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الاتفاق النووي الإيراني. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. العدد 04
4. حسين مولى، صبا. (2018). مواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد 62
5. خالد بن إبراهيم، الفضالة. (2015). أمن الخليج العربي في ظل التحديات الإقليمية. البحرين: مركز البحرين للدارسات الإستراتيجية و الدولية
6. د.ص.م.(2010). الكويت تشعر بالقلق من البرنامج النووي الإيراني. جريدة الحقيقة الالكترونية. الكويت
7. الراوي، رياض. (2008). البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط. ط 2. دمشق : دار الأوائل للنشر والتوزيع
8. زكريا نور محمد طلحه، أميرة. (2016). البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي (2005-2016). رسالة ماجستير غير منشورة. برلين: المركز الديمقراطي العربي
9. سعدي الاسلمي السيد، دلال. (2022). البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد 03
10. عبدالله، زينب. (2018). موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الإيراني. مجلة مدارات الإيرانية. العدد 01
11. علي أسيري، عبد الرضا. (2008). دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تعزيز سياسات التعايش الإقليمي في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية
12. غربي، هيبة. (2021). مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية. مجلة مدارات إيرانية. العدد 12
13. فالح المطيري، عبدالله. (2011). أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط.: كلية الآداب والعلوم
14. قنديل، أحمد. (2018/8/12). هل بإمكان إيران إغلاق مضيق هرمز. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية
15. محمد فريد، سالي. (2021). إعادة هيكلة الإستراتيجية في الخليج تتطلب تطوير الردع الخليجي. مجلة أراء حول الخليج. العدد 160
16. مكاوي، نجلاء؛ صهيب، يحيى؛ بدوي، تامر. (2015). الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي. لبنان: مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث

توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام ٢٠٠٣ (المتغيرات والمواقف)

Iraqi foreign policy trends towards Türkiye after 2003)(variables and positions

منار عز الدين محمود
جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم والسياسية
manarezadeen@uokirkuk.edu.iq

مروة علي حسين
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
marwa.ali3434@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى العمل على رصد التحولات في مسار توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار وتحديدا تركيا، فعلى مر السنوات التي سبقت عام 2003 وما بعده، لم توقف المساعي العراقية لدفع حركة التفاعل الخارجي مع تركيا، ويأتي هذا التفاعل بناءً على العوامل المشتركة والأهمية المتنامية لتلك العلاقة على المستوى الإقليمي، بيد أن السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا اختلفت باختلاف الحكومات وصناع القرار الذين ساهموا في توجيهها في التعاطي الإيجابي تارة، والسلبي تارة أخرى، فضلا عن طبيعة المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي أثرت على هذا التباين.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية العراقية، سياسة التركية، حزب العمال الكردستاني، الدور الإقليمي.

Abstract

This study aims to work on monitoring the transformations in the course of Iraqi foreign policy trends towards neighboring countries, specifically Turkey. Over the years that preceded and after 2003, Iraqi efforts to advance the movement of external interaction with Turkey did not stop, and this interaction comes based on common factors and growing importance. For that relationship at the regional level, however, Iraqi foreign policy towards Turkey differed according to the governments and decision-makers who contributed to directing it in a positive approach at times and a negative approach at other times, as well as the nature of the internal, regional and international variables that affected this difference.

Keywords: Iraqi foreign policy, Turkish policy, Kurdistan Workers Party, regional role.

1. مقدمة

ثمة عدد من الروابط المشتركة التي تجمع العراق بتركيا، أهمها الجوار الجغرافي، والتداخل التاريخي والاواصر الاجتماعية والثقافية التي تمثل عوامل التقاء بين البلدين، لكن بالمقابل هنالك العديد من القضايا التي تمثل نقاط تقاطع وخلاف يتصدرها ملف حزب العمال الكردستاني و المياه، ما يعني أن العراق لم يتوقف طوال السنوات التي سبقت عام 2003 وأعقبته عن توجيه سياسيات خارجية نحو تركيا، بيد أنها تأثرت بمجموعة من المحددات الداخلية والإقليمية والدولية وما نتج عنها من تفاعلات وردود أفعال أفضت إلى اختلاف وتغير في الموقف والتوجهات باختلاف النهج الذي اعتمده صناع القرار في التعاطي الإيجابي تارة عبر التركيز على مجالات التعاون والمصالح المشتركة، والسلبي تارة أخرى بالتركيز على نقاط الخلاف مدفوعا بالاستقطابات الخارجية التي مثلت عاملاً مساعداً وفاعلاً في تحريك صانع القرار، الأمر الذي ساهم في تذبذب السياسية الخارجية العراقية تجاه تركيا وركونها إلى مستويات أقل فاعلية.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من كونه يعالج موضوعاً تتداخل به عوامل الجغرافية والتاريخ والاقتصاد وشخصية صانع القرار العراقي الذي مثلت توجهاته ومدركاته عاملا مهما في السياسية الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2003.

إشكالية الدراسة

تكمن إشكالية الدراسة في الكيفية التي يمارس بها العراق سياسته الخارجية ازاء أحد أهم دول جواره الإقليمي (تركيا) والتي تمثل أحد الأقطاب الرئيسية الفاعلة والمؤثرة في الخريطة السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال هذه الإشكالية نحاول الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما هي طبيعة توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2003؟
- ما هي المتغيرات المؤثرة على السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا؟

منهجية الدراسة

لقد تمت الاستعانة بعدد من المقتربات النظرية، المناسبة لطبيعة البحث، فقد تم المزج بين المقترب الوصفي والمقترب التحليلي، إلى جانب نظرية صنع القرار الخارجي لتتبع توجهات صناع القرار في التعاطي مع تركيا.

فرضية الدراسة

تنطلق هذا الدراسة من فرضية مفادها أن"السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2003 شهد تحولات جذرية، وذلك يعود للتغيرات الداخلية الكبيرة التي شهدها العراق فضلاً عن العديد من المتغيرات التي كان لها تأثير كبير على صناعة القرار السياسي تجاه تركيا".

2. السياسة الخارجية "إطار نظري"

لكل دولة من دول العالم أهداف سياسية واقتصادية وأمنية تحاول تحقيقها خارج حدودها القومية، لعدم وجود دولة تملك الاكتفاء الذاتي والعيش بمعزل عن العالم الخارجي، بالتالي هي بحاجة للدول الأخرى لتستفيد منها أو تتوسع على حساب أراضيها، بيد أن سياسات الدول تختلف بحسب عوامل ثابتة كالموقع الجغرافي وطبيعة السكان والثروات الطبيعة، وعوامل متغيرة كالنظام السياسي وتوجهات النخبة الحاكمة ومستوى وحجم الاقتصاد والظروف الدولية والإقليمية التي تلقي بظلالها على تحركات صانع القرار.

والسياسية الخارجية كغيرها من المفاهيم التي تدخل في العلوم الإنسانية، تضم الكثير من التعريفات التي تحاول توضيح خصائصها ووظائفها، فيعرفها (**جيمس روزيناو**) بأنها "جزءا من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية التي تحركه تجاه بيئاتها الخارجية في الحفاظ على تدفقه لبنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة، والسلوك المتكيف هنا يتم توضيحه من خلال الإشارة إلى الجهد المبذول الذي يحافظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية ومحاولة تغيير الوضعيات التي لا تلاءم الوحدة الدولية" (ميرل، 2011، صفحة 3)، ما يعني أن السياسية الخارجية من وجهة نظر (**روزيناو**) تقترب من السلوكيات التي يمارسها الانسان في الحفاظ على الوضع القائم طالما أنه يلبي مصالحه الخاصة، بينما يسعى لتغييره لأنه يتعارض مع طموحاته وأهدافه.

أما (**مارسيل ميرل**) فان يعدها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج، أي الذي يعالج، بنقيض السياسية الداخلية المشاكل التي تطرح ما وراء الحدود"،ويعرفها (**محمد السيد سليم**) بأنها "مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا التعامل مع الدول في محيطها الخارجي وما تواجهه من مشكلات البيئة الدولية من خلال استعمال القوة والنفوذ"(سليم ، 1998، صفحة 85)، بينما يرى(**جيفري ستيرن**) أن السياسية الخارجية "نشاط حكومة ما يوجه ويفعل في بيئة خارج الدولة التي تديرها تلك الحكومة" (ستيرن، 2004، صفحة 169)، فيما يرى (**أحمد نوري النعيمي**)السياسية الخارجية بأنها "ترجمة المصالح الوطنية للدولية إلى مصالح وأهداف محددة، وأن صناع القرار في ترجمة مصالحهم الوطنية يأخذون بنظر الاعتبار الظروف البيئة المختلفة" (النعيمي ، 2011، صفحة 37).

وبناءا على ما تقدم يمكن القول إن **السياسية الخارجية** فعل/نشاط تمارسه دولة (أ) خارج حدودها القومية تجاه الدولة (ب) لأجل تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو التأثير في سياسات (ب) الخارجية، وأن عملية انتقال السياسية (أ) يخلق رد فعل أو تفاعل (سياسية خارجية) من الدولة (ب) وهكذا تُكون التفاعلات بين الاثنين **سياسية دولية** تشتبك مع سياسيات الدول (ت، ث، ج) لينتج عنها **علاقات دولية**.

لا يمكن الحديث عن السياسية الخارجية لدولة ما دون معرفة الأدوات التي تعتمدها لتحقيق أهدافها،والتي تتنوع ما بين الناعمة، والصلبة، ويندرج تحت كل منها العديد من الوسائل التي يمكن تتبعها على النحو الآتي:

1.2. الوسائل الدبلوماسية

أن التفاعلات الدولية تتم من خلال ترتيبات واضحة مقولبة في إطار الدبلوماسية، التي يقصد بها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية (محمد، 1992، صفحة 26)،والدبلوماسية الفاعلة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسية الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية (محمد، 1992، صفحة 27).

ولابد من التميز ما بين سياسية الدولة الخارجية والوسيلة الدبلوماسية، فالسياسة هي الخطة المقرر إتباعها بين دولتين والتي تصنع وتوضع في داخل الدولة، في حين أن الدبلوماسية تعمل على تنفيذ هذه الخطة خارج حدود الدولة بطرق وأساليب خاصة، فهما عنصران متكاملان لا يستطيع أحدهما الاستغناء على الآخر (القيار، 2009، صفحة 9).

2.2. الوسائل الاقتصادية

تمثل الأدوات الاقتصادية واحدة من الأدوات المهمة في عالم السياسية الخارجية لاسيما في ظل التطورات التي شهدها النظام الدولي، وتمثل الأدوات الاقتصادية عاملا أساسيا في ترتيب شكل العلاقات بين الدول فمن خلال القدرة الاقتصادية تستطيع الدولة تحقيق مكانة محترمة في النظام الدولي لأنها في المال تشتري السلاح وتدفع للدول مساعدات تجعلها تتماشى مع سياساتها بالتالي هي قوة فاعلة لعمل الدبلوماسية (الجاسور، 2016، الصفحات 237-240)، وقد أخذت الأدوات الاقتصادية أشكال عدة أبرزها:

- المساعدات الاقتصادية.
- العقوبات الاقتصادية.
- التعريفة الجمركية إعفاءات أو فرض قيود أكثر.
- القيود النقدية والتعاملات البنكية وغيرها.

3.2. الوسائل العسكرية

تعد القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسية الخارجية وأحد مقومات نجاح الدبلوماسية، ورغم أنها باهظة التكلفة إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب بها على المستوى الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أنها "تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة"، فضلا عن كونها حاسمة لتحقيق الأهداف (الجاسور، 2016، صفحة 238).

وتستخدم القوات المسلحة في أكثر من مظهر من بينها:

- استخدمها التقليدي (الفعلي) وقت الحرب للدفاع أو الهجوم.

- الضغط والردع(*)وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية، وقت السلم (توفيق، 2017، صفحة 454).

4.2. الوسائل الدعائية

وتعني أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعات معينة تحقيقا لهدف عام، والدعاية تشترك مع الدبلوماسية بكونها نشاط كلامي بالدرجة الأولى، غير انها تختلف عن الدبلوماسية في أنها توجه إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها (سليم، 1998، صفحة 94)، وأخذت الدبلوماسية الدعائية عدة أشكال اذ تطورت بتطور العلم والتكنولوجيا فسابقا كانت الدول تعتمد على المنشورات والصحف ومن ثم الإذاعات والفضائيات والأن باتت وسائل التواصل الاجتماعي الوسيلة الأكثر فاعلية لترويج سياسيات الدول والتأثير في مواقف شعوب الدول المستهدفة.

ولكي تكون الدعاية ناجحة لا بد من توافر مجموعة عناصر وهي:

- البساطة، في العرض بحيث يمكن فهمها من قبل المتلقي.
- القدرة عن جذب اهتمام المتلقي، والاهتمام بتحريك عواطفهم.
- يجب أن تكون معقولة بحيث يمكن تقبلها.
- متفقة في المضمون ومترابطة مع الأحداث.

من هذا يتضح أن السياسة الخارجية، قرارات وأفعال يتخذها أشخاص مسؤولون في الدولة بوصفها الكيان الأساسي في النظام الدولي، بالتالي فان السياسية الخارجية ليست صنع الدولة ذاتها وإنما صنع أفراد رسميين يمثلون الدولة يعرفون بـ صناع القرارات(عز الدين، ٢٠١٥، ص٣٣)، ولكي تكون القرارات حكيمة يجب أن يتوافر بها مجموعة من الصفات وهي:

- تخدم المصلحة الوطنية الآنية أو المستقبلية.
- توضع بقوالب علمية ومنطقية وواضحة.
- تأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية سواء داخل الدولة ذاتها أو خارجها.

كما أن أدوات تحقيق السياسية الخارجية تتنوع بحجم ومستوى القضية (المصلحة المراد تحقيقها) بالتالي فان اختيار الوسيلة الأنسب يخضع لاعتبارات موضوعية يحددها صانع القرار في ضوء المعطيات الداخلية والخارجية وتوجهات السياسية الخارجية.

3. توجهات السياسية الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2003

دخلت السياسة الخارجية العراقية مرحلة جديدة بفعل التحول السياسي الذي نتج عن الاحتلال الأمريكي عام 2003 وخضوع العراق لسلطته المباشرة والتي تمخض عنها العديد من المتغيرات الداخلية والتحولات الجذرية التي أثرت على طبيعة تعامله مع العالم الخارجي، في أول عامين كان العراق تابع للإدارة الأمريكية ولم تكن لديه سياسية خارجية متكاملة وواضحة المعالم وإنما كان يتحرك عبر التوجهات التي تمليها سلطة الحاكم الأمريكي المدني (**بول بريمر**) (عطوان و أحمد، 2015، صفحة 449)، وفيما بعد تم تشكيل مجلس حكم وحكومة انتقالية التي تمكنت من وضع دستور للبلاد 2005 لا يزال ساري لغاية الآن وأقيم على ثلاث أسس وهي (الديمقراطية، والتعددية، والفيدرالية)، بينما جعل تنظيم السياسة الخارجية من اختصاص السلطة المركزية أو السلطة الاتحادية (دستور جمهورية العراق عام 2005، المادة الثامنة، 2023).

(*) والردع سياسية معقدة تعني في مفهوما المبسط أن الأسلحة تخزن والجيش يجهز لا بقصد الاستعمال في الهجوم وإنما بقصد إقناع الخصم بأنها ستستخدم فورا لصد أي هجوم جديد يقوم به.وأن نجاح سياسة الردع يتطلب حيازة الدولة الرادعة إمكانيات كافية من القوة لإقناع بأن مسار المعركة في حالة وقوعها قد يتحول ضد مصلحتها.

تعد المادة(8) من الدستور بمثابة الأساس الذي بنيت عليه السياسية الخارجية، ونصت أن "العراق يرعى مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية"، وهذه المادة فيها العديد من المبادئ القانونية والسياسية الدولية، فمبدأ حسن الجوار0 هو من المبادئ السياسية والأخلاقية التي يجب أن تتعامل الدول فيما بينها، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى هو من المبادئ التي تتعامل بها الدول بالتأكيد على ضرورة احترام خصوصية كل دولة بنظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومبدأ حل النزاعات بالوسائل السلمية هو ما أشارت إليه المادة (2) الفقرة (3) من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما تعد المصلحة الوطنية احد الأسس المهمة في التعامل بين الدول، أما قاعدة التعامل بالمثل، فإن الدول التي تختار أسلوب المقابلة بالمثل، تسعى للضغط على الطرف الآخر لأن يرفع يديه عنها وعن شؤونها، إما مبدأ احترام الالتزامات الدولية، لكي تحظى الدولة بتقدير واحترام الآخرين يجب أن تلتزم بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أخذوها على أنفسهم بحسن نية وهذا ما أكدت عليه المادة (2) الفقرة (2) من ميثاق الأمم المتحدة (شحيل، 2010، الصفحات 370-378).

وتعد وزارة الخارجية من الجهات المباشرة في تيسير علاقات العراق الخارجية، وأنها تقوم بدورين في ميدان العلاقات الدولية،**الأول** تنفيذ السياسية الخارجية بوصفها الجهاز التنفيذي للدولة، **والثاني** يتمثل في تطوير وتغذية السياسة الخارجية بالمواقف المستجدة على الساحة الدولية، وتقدم إلى مجلس الوزراء بمقترحات بهذا الخصوص، وهي بذلك تخلق أو تسهم في خلق مواقف في السياسة الخارجية، ولكن دائما ضمن حدود الدستور (فرحان، 2017، صفحة 7).

إن الواقع المعقد لمرحلة ما بعد 2003 وتضارب مصالح الفواعل الداخلية تحت تحريض خارجي ألقى بظلاله على شكل السياسة الخارجية للبلاد التي ظهرت بمظهر غير متوازن، كما أن الدستور العراقي كرس تكبيله لصانع القرار حينما سمح للأقاليم والمحافظات بأخذ صلاحيات التمثيل الدبلوماسي وفتح مكاتبهم في الخارج الأمر الذي تسبب ازدواجية في الاختصاص وتناقض في الأداء، فضلا عن تعدد مراكز القرار في الداخل وتدخل الأحزاب السياسية (محاصصة الحزبية وتغليبها على الكفاءة العملية)، في تعيين أشخاص غير مختصين في الممثليات الدبلوماسية في الخارج إلى جانب تداخل الاختصاصات بين السلطات، قادبطبيعة الحال إلى الكثير من التقاطعات بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ووزير الخارجية والسلطة التشريعية (الزبيدي ، 2021).

كان لهذا الخلل دورا كبيرا في ضعف الأداء السياسي الخارجي فقدت ارتبط خطابات القوى السياسية بحسب الولاءات الحزبية والفئوية والإقليمية، الأمر الذي انعكس على علاقات العراق مع تركيا كنموذج للدراسة، مثلا اقامت حكومة إقليم كردستان علاقات مع تركيا بعيدة عن الحكومة المركزية، كما أقام عدد من السياسية"السنة" علاقات منفصلة مع تركيا وكانت المواقف متأرجحة حسب المصالح الخاصة للقادة السياسيين وهو ما يمكن تسلمه من خلال السياسية الخارجية التي اعتمدها العراق من عام 2006 – 2014.

1.3. السياسية الخارجية تجاه تركيا (2006- 2014)

بدأت ملامح السياسية الخارجية العراقية تتوضح بعد عام 2006، إذ اكتملت إلى حد ما مؤسسات الدولة الرسمية وأصبح لدى العراق دستور جديد واضح المعالم، بيد أن الوضع الداخلي غير المستقر ألقى بظلاله على كيفية التعاطي مع تركيا،ففي السنوات من عام 2007- 2010 بدأت الخارجية العراقية بخطوات لأجل الانفتاح على تركيا إذ قام رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بزيارة تركيا في عام 2007 ركزت سياسته على التعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب،لاسيما نشاط حزب العمال الكردستاني، وأطلق المالكي عدة وعود لملاحقتهم، كما استقبل العراق عام 2009 الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وتم توقيع (46) اتفاقية في مجالات مختلفة، من بينها الإعلان السياسي المشترك لتأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي تعهد فيه الطرفان بتطوير شراكة استراتيجية (أحمد، 2016، صفحة 86)، وكان من نتيجة تطوير تلك العلاقات ارتفاع حجم التبادل التجاري من نحو (5) مليار دولار عام 2008 إلى نحو (11) مليار دولار عام 2010 إذ شمل التبادل مختلف المجالات (عبيد، 2015، صفحة 103).

إما على مستوى العلاقات مع إقليم كردستان فقد كانت متوترة سياسياً، بسبب انتشار وتواجد حزب العمال الكردستاني في أراضي كردستان العراق،وقيامه بهجمات عامي 2006 – 2007 ضد الأراضي التركية، ورد أنقرة

بعمليات عسكرية في الشمال العراقي، بينما كانت مزدهرة اقتصاديا بسبب تعدد الشركات التركية العاملة في الإقليم (أحمد، 2016، صفحة 87).

أما بعد عام 2010 فقد أخذت السياسية الخارجية تتغير بفعل عدة متغيرات أبرزها:

1.1.3. على المستوى الداخلي، فقد حدثت عدد من المتغيرات التي يمكن سردها على النحو الأتي:

أ- فقد أثار إعادة ترشح المالكي لمنصب رئاسة الوزراء حفيظة تركيا التي كانت داعمة لتسلم إياد علاوي رئاسة الوزراء.

ب- تغيير في سياسة المالكي الخارجية من الانفتاح الإيجابي "غير المشروط" على الدول الإقليمية والدولية إلى الاستقطاب الأحادي الجانب لصالح إيران.

ت- تغيير في علاقات تركيا مع إقليم كردستان عقب طمأنتها من موضوع الانفصال، وتجسدت عمق العلاقات، بتصدير وبيع النفط دون موافقة الحكومة العراقية.

ث- افتقار العراق لصيغة واضحة تحدد أهداف العراق ومصالحه نحو تركيا.

2.1.3. على المستوى الخارجي، فقد حدثت عدة متغيرات أثرت على السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا أبرزها:

أ- حصول تغيير في السياسة الخارجية التركية من سياسة قائمة على التعاون والانفتاح"تصفير المشكلات" إلى التدخل السافر في شؤون الدول الإقليمية.

ب- حصول متغير آخر يتعلق بثورات الربيع العربي واختلاف الرؤية بين العراق وتركيا في التعاطي معها.

ونتيجة لهذه المتغيرات شهدت هذه المرحلة تصعيداً بين الحكومتين العراقية والتركية، لاسيما بعد سقوط قذيفة هاون قرب السفارة التركية في بغداد بالتزامن مع تحذيرات من قبل المالكي حين قال إن"بلاده قادرة على لعب أوراق مماثلة في تركيا إذا ما استمرت في سياسة التدخل في شؤون بلاده الداخلية" (أحمد، 2016، صفحة 87)، وبدأ الجانبان يتبادلان التصريحات العدائية التي أخذت بعدا شخصيا، فقد صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعدم ارتياحه للوضع القائم في العراق، متهما رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتأجيج الطائفية والمذهبية العدائية، من جانبها ردت الحكومة العراقية عبر مكتب رئيس الوزراء أن "تركيا تتحول إلى دولة عدائية في المنطقة، وان أردوغان يعيش أوهام الهيمنة في المنطقة"(أحمد، 2016، صفحة 87).

ومع خروج القوات الأميركية من العراق بدأ رئيس الوزراء نوري المالكي سياسة جديدة قائمة على تصفية "طائفية"لعدد من السياسيين فأصدر أوامر اعتقال بحق عدد من القيادات السياسية السنية، أبرزها اتهام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتشكيل تنظيم إرهابي، نفس التهمة وقعت على نائبه صالح المطلق، إذ طالب بإقالته من منصبه بعد حجب الثقة عنه، وكذلك وزير المالية رافع العيساوي، أمام هذه التطورات في الشأن الداخلي كانت فرصة مواتية لتركيا في التدخل من خلال تصريحات معينة واللعب على الوتر الطائفي عبر استضافة الهاشمي، الأمر الذي زاد من غضب رئيس الوزراء العراقي ضد تركيا ما انعكس سلبا على العلاقات الثنائية بين البلدين وسط اتهامات متبادلة(أحمد، 2016، صفحة 87).

هذا الوضع المتشنج سياسيا لم يقابله قطع للعلاقات الاقتصادية التي كانت مستمرة، فقد شكلت تركيا مدخلا حيويا للواردات التجارية للعراق، ودخول مختلف أنواع البضائع والسلع إلى أسواقه، كما شكلت منفذا مهما لتصدير النفط العراقي عبر أنابيب النفط التي تمر من خلال الأراضي التركية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ومن ثم إلى أسواق النفط العالمية (فرحان، 2017، الصفحات 6-8).ففي 2012 زادت شركة "جينيل" التركية الخاصة حصتها في حقول ونفط وغاز "حكومة إقليم كردستان" معلنه عن خططها لتصبح أكبر شركة للطاقة في كردستان العراق إضافة إلى الأهمية الكبرى للنفط العراقي الذي يمر عبر خط كركوك- جيهان الذي يوفر لتركيا موارد دخل هامة (يونس ، 2019، صفحة 238).

من جهة أخرى حصل في هذه المرحلة تحولاً في العلاقات التركية- الكردية بعدما تنامت حجم الاستثمارات وتحولت العلاقات من قلق وتوتر (وخوف من الانفصال) إلى شراكة مع الإقليم لاسيما في مجال إقامة مشاريع البنية التحتية وعقود اتفاقات النفط(أحمد ، 2016، صفحة 89). وأثار زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو إلى أربيل ومن ثم

الى كركوك بشكل مفاجئ حفيظة الخارجية العراقية التي لم تكن تعلم بهذه الزيارة ليضيف هذا الفعل ازمة جديدة في العلاقات (حسو، 2012).

من هذا يتضح:

- إن صانع القرار العراقي لم يكن يملك رؤية واضحة بشأن أهدافه تجاه تركيا.
- إن العلاقات غير المستقرة بين حكومة الإقليم والمركز نقطة أخرى ساهمت بتعدد الموقف تجاه التعامل مع تركيا والسماح بالتدخل في الشؤون الداخلية العراقية.
- السياسية التي اعتمدها المالكي تجاه خصومه العرب (السنة) مثلت فجوة أخرى استغلتها تركيا لاستقطابهم وبناء علاقات بمعزل عن الحكومة المركزية.
- أما الهدف الاقتصادي فكان يصب لصالح تركيا التي وجهت سياسة اقتصادية فاعلة بإغراق السوق العراقية بالسلع والبضائع التركية المتنوعة ليكون الميزان التجاري لصالح تركيا على حساب العراق.
- ولم يفلح صانع القرار في هذه المرحلة من وضع أسس لعلاقات مستقرة.

2.3. السياسية الخارجية العراقية تجاه تركيا (2014- 2022)

بعد اجتياح تنظيم (داعش) لمساحات ومدن كبيرة في العراق عام 2014 وما تبعه من تغييرات على المستوى الداخلي في العراق بوصول رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى سدة الحكم، والمستوى الخارجي بتغيرات نوعية تمثلت الإدراك السياسي للظروف والأدوار المستجدة على الساحتين الإقليمية والدولية بدأ يظهر توجه جديد للسياسة الخارجية العراقية اتسم ولو جزئيا بسمات مختلفة عن المرحلة السابقة، اذ طرأ عليه تغيير واضح في مجال الإدارة والتفاعل مع تركيا، فقد شهدت بداية هذه المرحلة تحسنا ملحوظا خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى تركيا والاتفاق على تفعيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الثنائية الذي من شأنه أن ينقل العلاقات بين الطرفين إلى واقع مختلف كونه يتضمن (48) اتفاقية شمل الجوانب الأمنية والاقتصادية فضلا عن مساهمته في مساعدة تركيا للعراق بشأن تسلل الجماعات المسلحة، ولعل هذا الأمر من شأنه أن يعزز المصالح المشتركة بين الدولتين (مجموعة مؤلفين، 2018، صفحة 7).

وكان للتطورات الأمنية في الموصل تأثيرها الكبير على صانع القرار التركي وسياسته الخارجية تجاه العراق خصوصا وعند اقتراب إعلان عمليات (قادمون يانينوى) لتحرير محافظة نينوى من سيطرة تنظيم (داعش) غير أن العراق استطاع بدبلوماسيته مباشرة عبر وزارة الخارجية ومؤسسات أخرى ضمن مجلس الأمن الوطني ترطيب الأجواء لتنتهي بمناورات عسكرية مشتركة وتنسيق عالي في مجال مكافحة الإرهاب(مجموعة مؤلفين، 2018، صفحة 7).

أما على المستوى الاقتصادي دفعت حاجة العراق لسد العجز الكبير في موازنته المالية وانخفاض أسعار النفط وتوقف إنتاج الحقول النفطية في المناطق المسيطر عليها من قبل (داعش)إلى التركيز على المنافذ التركية لتعويض النقص الحاصل في صادرات النفط إلى الأسواق العالمية، لتشهد العلاقات بين البلدين نوعا من الديناميكية مع تنامي مستوى التبادل التجاري والاستثمارات مع تركيا كون الشركات التركية لها القدرة على الاستثمار والمساهمة في بناء الاقتصاد العراقي، وفاعلة أكثر من الشركات العراقية في مجال إعادة البنى التحتية العراقية واكتسبت الثقة في الساحة العراقية وهذا يعني أن تلك العلاقات بنيت على أساس الجانب الاقتصادي دون الاعتماد على الجانب السياسي الذي ظل قلقا وغير فعال في مجالات عدة (فرحان ، 2017، الصفحات 6-8).

وفي عام 2018 أجرى العبادي زيارة إلى تركيا كانت ناجحة وحظيت باهتمام وتفاعل أكاديمي كبير، إذ تمكن من الاتفاق مع الرئيس التركي على إطلاق حصص كافية من المياه وهو "اتفاق استراتيجي لأن جميع الزيارات السابقة لم تحسم هذه المسألة الخلافية، فضلا عن تفاهمات حول تأمين الكهرباء التي يحتاجها العراق بشدة، وتصدير النفط، وتوسيع المنافذ الحدودية" (سعدون، 2018). وخلال الزيارة بعث العبادي رسائل مهمة تؤكد أن العراق صديق وداعم ومساند لها اذ قال في المؤتمر الصحفي "نحن مع تركيا في أزمتها النقدية" (صحيفة ديلي صباح التركية، 2019).

وفي عام 2019 دخل العراق مرحلة جديدة بوصول عادل عبد المهدي إلى رئاسة الوزراء، إذ قام بزيارة تركيا منتصف عام 2019 تلبية لدعوة وجهها الرئيس التركي أردوغان، وبحث الجانبان قضايا مكافحة الإرهاب وملف المياه

وإعادة إعمار العراق، والخطوات التي يجب اتخاذها لتطوير التعاون الثنائي في كافة المجالات وعلى رأسها التجارة والطاقة.

إن الظروف السياسية الداخلية التي جاءت بحكومة مصطفى الكاظمي، وتزامنها مع المتغيرات الإقليمية والدولية تجاه العراق، فرضت إتباع آلية جديدة في السياسية الخارجية قائمة على أساس الانفتاح وطمأنت العالم بأن العراق شريك وليس عدو، رغم أن مهمة الحكومة اقتصرت على الإعداد لإجراء انتخابات مبكرة، لكن مع ذلك أشار برنامج حكومته إلى أنها ستعتمد على ثلاث ركائز في سياستها الخارجية (الشمري ، 2022) وهي:

- السيادة: إذ يرفض العراق أي مس بسيادته من أي دولة، ولا يسمح باستخدام أراضيه للاعتداء على جيرانه أو ساحة لتصفية حسابات إقليمية أو دولية.
- التوازن: إذ يتبنى العراق سياسة الانفتاح الإيجابي مع جيرانه وعمقه الإسلامي والعربي ودول العالم ويرفض سياسة المحاور.
- التعاون: يسعى العراق لبناء منظومة متكاملة من المصالح المشتركة في علاقته الخارجية، ويسعى إلى الإسهام الفعال في حل الأزمات الإقليمية والدولية، ومكافحة الإرهاب، وغسل الأموال والجريمة المنظمة.

بدأت سياسة العراق الخارجية تشق طريقها بصورة مختلفة وأكثر استقرارا من السنوات الماضية، إذ قام الكاظمي بزيارة تركيا وتم استقباله بحفاوة بالغة وأكد أردوغان إن بلده والعراق اتفقا على مواصلة تعاونهما في محاربة المنظمات المتطرفة، بما فيها تنظيم داعش ومتمردون الكرد، بينما أكد الكاظمي أنه "لا يمكن للعراق إبداء التسامح تجاه أي (جماعة) تهدد تركيا" (العاني ، 2020)، كما ناقش الطرفان ملفات عديدة أهمها الاقتصاد والمياه وإعادة العمل باتفاقية إلغاء التأشيرة للعراقيين".

ويبدو أن للعامل الشخصي لصانع القرار العراقي دور في تحسين العلاقات الدبلوماسية بين العراق وتركيا، وهو ما تجلى بالتبرعات التي قدمتها تركيا للعراق خلال مؤتمر الكويت والتي بلغت (5 مليارات دولار)،الا أن ذلك لم يمنع حدوث أزمة دبلوماسية كبيرة على وقع استهداف تركيا لمنتجع سياحي في محافظة دهوك والذي راح ضحيته العديد من السياح القادمين من محافظات مختلفة في العراق، إذ قدمت السلطات العراقية شكوى لدى مجلس الأمن الدولي ضد تركيا واستدعت سفير أنقرة في بغداد وسلمته مذكرة احتجاج، إضافة إلى سحب القائم بالأعمال العراقي من أنقرة وتأجيل إرسال سفير جديد إلى تركيا (اندبندنت عربية، 2022).

من هنا يتضح أن السياسية الخارجية أصبحت بعد عام 2014 أكثر استقراراً، فقد تلاشت إلى حد ما التدخلات بين السلطات التشريعية والتنفيذية وبات العراق يتخذ مواقف وطنية منسجمة لاسيما بعد تعرض البلاد لمتغير أمني كبير والمتمثل بتنظيم داعش الذي مثل مدخلاً لتوجيه السياسة الخارجية باستقطاب تركيا لتشارك في دعم العراق بجهود محاربة، وتزامناً مع موجة الهجرة التي خلفتها الحرب استطاعت الخارجية العراقية إقناع تركيا باستقبال المهاجرين العراقيين والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والحصول على دعم لإعادة إعمار المناطق المحررة، وكن على الرغم من هذا التعاون، إلا أن الملفات الرئيسية بقيت على حالها ولم يتم اتخاذ قرار بشأن وضع صيغة حل مناسبة سواء حزب العمال الكردستاني أو قضية المياه.

1.2.3. المتغيرات المؤثرة في السياسية الخارجية العراقية تجاه تركيا

ثمة عدد من العوامل التي ساهمت بشكل وبآخر في التوجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا أبرزها، ملف المياه، وملف حزب العامل الكردستاني، فضلا عن القضية الكردية وقضية التركمان وكركوك، في هذا المبحث سنركز على ملفين وهما حزب العمال الكردستاني وملف المياه.

1.1.2.3. ملف المياه

تعد قضية المياه من أهم القضايا التي أثرت في رسم السياسة الخارجية العراقية وصناعة قراراتها تجاه تركيا، وذلك لما له من أهمية قصوى للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وعاملاً مهماً للحفاظ على الأمن المائي والغذائي من خلال إقامة المشاريع الصناعية والفلاحية.

ولم يكن العراق قد عانى من مشاكل مائية في السنوات الماضية إلى أن ظهرت متغيرات جديدة أثرت على معدلات استهلاك المياه في تركيا وسياساتها المائية مع الدول المشاطئة لها، الأمر الذي انعكس على العلاقات العراقية – التركية (الشكري، 2014، ص10). ورغم تزايد حجم المفاوضات بين العراق وتركيا إلا أن الأخيرة ترفض التوقيع على اتفاقيات من شأنها منح الدول المشاطئة العراق وسوريا حقوقا حسب ما تقر به الأعراف والقوانين الدولية (رقولي ، 2017، صفحة 143). بينما شكلت المشاريع التركية التي تقيمها على منابع دجلة والفرات جوهر الأزمة بين البلدين، ولاسيما مشروع جنوب شرق الأناضول الذي سعت تركيا من خلاله إلى تعزيز سيطرتها على مجرى النهرين على الرغم من أنها ثروة مائية مشتركة بين تركيا والعراق وسوريا، لذلك أثرت هذه الأزمة على العلاقات الثنائية عندما قامت الحكومة التركية بحجب تدفق المياه عبر نهري دجلة والفرات وكانت سياستها متعمدة إذ كفلت انسياب النهرين مما أدى إلى توقف المحطات الكهرومائية في در بند خان والموصل وسامراء كما أدى إلى انخفاض لافت في مناسيب النهرين وعجز هائل في مياه الشرب والسقي.

ويبدو أن الحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية لا تعترف بدولية نهري دجلة والفرات مما ألقى بتداعياتها إلى أن تشهد تأزما في علاقاتها مع دول الجوار العراق وسوريا وقد زاد من مخاوف هذه الدول السدود الضخمة التي شرعت تركيا بتنفيذها مما تسبب في نقص إمدادات المياه الواردة من خارج أراضيها دون أن تبلغ العراق وسوريا بنواياها، كما حذرت تركيا في تصريحات عديدة المسؤولين في الحكومة بأن العراق سيعاني من نقص كبير في موارده المالية في المستقبل وبما تزيد عن نسبة 50 في المائة من احتياجاته تقدر ب 69 مليار م 3(أحمد ، 2016، صفحة 80).

وبناءً على ذلك قام العراق بحملة دبلوماسية على نطاق دولي واسع لشرح أبعاد وتأثيرات سد اليسو، الذي قامت الحكومة التركية بناءه على نهر دجلة مع واقع الموارد المائية العراقية، ويعد سد اليسو محط جدل منذ سبعينيات القرن الماضي عندما شرحت الجهات المختصة آثاره المائية في مختلف أوجه استخدامات المياه والبيئة والزراعة.

وقامت وزارة الخارجية العراقية بجهود كبيرة لمناقشة تداعيات هذا الموضوع على الأمن المائي الغذائي مع تركيا، غير ان الحكومة التركية أصرت على ان هذا الموضوع يدخل ضمن اهتماماتها في إحياء منطقة جنوب شرقي الأناضول، وجعلها سلة غذاء لتركيا وتطوير مناطق المشروع الأكثر فقرا في تركيا. وبينت تركيا إن "موقفنا القانوني بخصوص استغلال مياه نهري دجلة والفرات هو أن العراق لا يعترض على مسألة التنمية في منطقة جنوب شرق الأناضول، ولكن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب حقوقه التاريخية واستعمالاته القائمة وبما ينعكس سلبا على حياة المواطنين العراقيين، وإن على الحكومة التركية أن تعلم الدول المشاطئة قبل إنشاء السد إن العراق لم يتسلم أي معلومات عن إنشاء السد من الجانب التركي وهو ما يخالف المعاهدات بين البلدين وأحكام القانون الدولي القاضية بقيام دول أعالي مجرى النهر بإشعار دول أسفل النهر باي نشاطات تقوم بها، يمكن أن يكون لها أثر ضار بدول المجرى المائي" (هاشم، 2009، صفحة 37).

وعلى الرغم من عقد العراق خلال السنوات الماضية سلسلة مفاوضات مع تركيا وسوريا بشأن الحصص المائية إلا أنها لم تتمكن من وضع صيغة اتفاق بسبب اختلاف وجهات النظر بين الأطراف، رغم توقيع بروتوكولات ومذكرات تفاهم.

ويبدو أن تركيا لا تبدي اهتماماً كثيرا بموقف العراق الرافض لحبسها المياه عنه وهي ماضيه في سياستها ببناء المزيد من السدود، إذ أعلنت في عام 2021 بناء سد الجزرة رغم احتجاج العراق وتحفظه على بناء المزيد من السدود(صحيفة المدى، 2021).

من هذا يتضح أن سياسة العراق تجاه تركيا بشأن المياه لم تأتي أكلها، كون تركيا مستمرة في أنشاء المزيد من السدود ووسائل العراق لمنعها لا تنسجم مع مستوى أهمية وحجم الملف فعادة ما يبدي المسؤولين مواقف وإزعاجات (تصريحات وبيانات) لا تلقى الاستجابة من الجانب التركي ولا يحاول العراق التصدي من خلال وسائل فاعلة تشكل عامل ضغط ترغم صانع القرار التركي للاستجابة.

2.1.2.3. ملف حزب العمال الكردستاني

يعد ملف حزب العمال الكردستاني(*) أحد الملفات التي تؤرق العلاقة بين العراق وتركيا، في عام 1981 أجاز النظام السابق دخول القوات التركية إلى الأراضي العراقية بمسافة 20 كم، وبعد عام 1991 لم يتمكن الحزب الديمقراطي من التصدي لهم ومنعهم من التوغل في الأراضي الكردستانية.

بعد عام 2003 طالب برلمان كردستان بخروج القوات التركية، كما طالب البرلمان الاتحادي عام 2005 بشكل رسمي إلا أن تركيا تجاهلت هذه الدعوات، بل وأنشأت قواعد جديدة، في عام 2006 بادرت تركيا لتأسيس قواعد عسكرية في محافظة دهوك التابعة لإقليم كردستان، ويبلغ عددها حوالي عشر مقرات أبرزها قاعدة بامرني التي تضم 600 جندي تركي وقاعدة كاني ماسي التي يتواجد فيها 400 جندي تركي، ويدعى أن مهمة هذه القوات هي منع دخول قوات حزب العمال إلى الأراضي التركية. بعد عام 2008 حلت الضربات الجوية التركية تدريجياً محل عمليات التوغل البرية. ووفر الجيش الأمريكي معلومات استخباراتية لهذه الضربات في مرحلة مبكرة كوسيلة للتحفيز على انتهاج مقاربة أكثر انتقائية، لكن منذ ذلك الحين أصبحت تركيا أكثر اعتماداً على طائراتها المسيرة ومصادر الاستخبارات البشرية الخاصة بها (الفليحاوي، 2021).

بعد عام 2014 استغلت تركيا الوضع الأمني غير المستقر بسيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة من العراق لتتوغل قواتها في شمال العراق وتستقر في معسكر بعشيقة التابع لمحافظة نينوى، بحجة حماية التركمان الأمر الذي أثار ضجة واسعة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وكانت النواة الأولى لهذه القوات مؤلفة من (150) جنديا مدعومين بـ(25) من الدبابات والعجلات المدرعة إضافة إلى كاسحات ألغام (مايكلنايتس، 2022). آنذاك رفضت الحكومة العراقية هذا التدخل وطالب أنقرة عبر القنوات الدبلوماسية، بسحب قواتها فورا وفندت مزاعم حكومة أردوغان بكون هذه القوات دخلت الأراضي العراقية بطلب من الحكومة العراقية إذ أصدر بيانا أكد فيه على أن حكومته وحتى حكومة نوري المالكي لم تطلب ذلك مطلقا معتبرا أن تواجد هذه القوات يتعارض مع سيادة بلده (الفليحاوي ، 2021).

واختلفت التصريحات والمواقف بين من يقول أن الحكومة العراقية على علم بدخول القوات التركية في سياق الحرب على تنظيم داعش وهو ما صرح به مسؤول أميركي لوكالة رويترز، وهي ضمن العمليات والإجراءات التي تقودها الولايات المتحدة.

وعقب تزايد الاعتراضات العراقية سحبت تركيا بعض من قواتها، ومع انشغال القوات العراقية بمحاربة تنظيم داعش، عادت تركيا لتضيف (200) جنديا مؤكدة ضرورة مشاركتها في عمليات تحرير الموصل الأمر أثار اعتراض المسؤولين العراقيين إذ أعلن رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي بان تركيا ليس لديها أي دور في عمليات تحرير الموصل وان وجودها غير مقبول في العراق معبرا عن مخاوفه من تحول الوجود التركي إلى حرب إقليمية (العبادي ، 2016).

المثير أن تركيا لم تبدي أي اهتمام بموقف الحكومة العراقية بل على العكس قامت بإنشاء أكبر قاعدة لها في العراق هي قاعدة زيلكان في الموصل، كما قامت بتحديث عملياتها، فعوضاً عن عمليات التوغل المؤقتة، فإنها تشن حالياً حملات أطول تقوم بموجبها قوات خاصة متمرسة يتمّ نقلها بالمروحيات بإنشاء قواعد مغاوير على هضبة على عمق يتراوح بين (32 و 48) كيلومتراً داخل، كما أصبح نحو (1553) كيلومتر مربع من الأراضي في شمال العراق تعج بالمراكز ونقاط التفتيش التركية، أي نحو (3.5) في المائة من إقليم كردستان و0.3 في المائة من مساحة العراق الإجمالية، بينما وسعت تركيا نطاق ضرباتها بطائرات مسيرة، فلم تقتصر على الحدود وجبال قنديل، بل نفذت أيضاً ضربات على عمق 281 كيلومتراً داخل العراق.

* هو جماعة كردية يسارية مسلحة نشأت في سبعينات القرن الماضي في منطقة كردستان تركيا كحركة انفصالية بمزيج فكري بين القومية الكردية والثورية الاشتراكية تسعى لإقامة دولة، في الثمانينات دخلت في صراع مسلح مع تركيا واستمرت المواجهات لغاية الآن.

وأخيراً يتضح أن السياسية الخارجية العراقية طوال السنوات الماضية لم تنجح في إدارة ملف حزب العمال الكردستاني، إذ تزايد التوغل التركي في العراق وباتت هنالك قواعد لا تستطيع الحكومة العراقية أو القوات المسلحة اتخاذ قرارا حاسما بشأنها.

4. الخاتمة

أن السياسية الخارجية العراقية تجاه تركيا كانت متغيرة باختلاف الظرف الداخلي المؤثر بمدركات صانع القرار العراقي والاستقطابات الدولية التي كان لها تأثير واضح، على الجانب الأخر لا يبدو أن مخططين السياسات العراقيين كانوا يملكون رؤية واضحة للتعامل مع الملفات الحيوية مثل ملف المياه وحزب العمال الكردستاني إذ اخفق المفاوض العراقي في التوصل إلى حلول تجنب العراق مغبة أن يكون أرضا لتصفية الحسابات ويقطع على تركيا المبرر الذي تتمسك به بشأن الدفاع عن نفسها من الهجمات الإرهابية، كذلك الحال بالنسبة للمياه، لان العراق يملك أدوات عديدة كان من الأولى توظيفها للضغط على صانع القرار التركي بحث يتمكن من الوصول إلى تسويات معقولة وترضي الطرفين.

ومن خلال البحث استطعنا إثبات صحة الفرضية وهي تأزم العلاقات بين تركيا بسبب تعرض المواقف بين المسؤولين في الدولة العراقية لاسيما في السنوات التي سبقت عام 2014، بينما كان لشخصية صانع القرار دور في ترطيب الأجواء رغم المشكلات القائمة بين البلدين.

الاستنتاجات

1. إن تضارب مصالح الفواعل الداخلية بعد عام 2003، تحت تحريض خارجي القى بظلاله على شكل السياسة الخارجية للبلاد التي ظهرت بمظهر غير متوازن.
2. إن الطريقة التي كتب بها الدستور العراقي أسهمت في فرض قيود على صانع القرار السياسي ، نتيجة لتعدد مراكز اتخاذ القرار في الداخل وتدخل الأحزاب السياسية (محاصصة الحزبية وتغليبها على الكفاءة العملية)، في تعيين أشخاص غير مختصين في الممثليات الدبلوماسية في الخارج إلى جانب تداخل الاختصاصات بين السلطات، قاد بطبيعة الحال إلى الكثير من التقاطعات بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ووزير الخارجية والسلطة التشريعية.، كما سمح للأقاليم والمحافظات بأخذ صلاحيات التمثيل الدبلوماسي وفتح مكاتبهم في الخارج الأمر الذي تسبب ازدواجية في الاختصاص وتناقض في الأداء السياسية
3. إن طبيعة السياسية الخارجية العراقية تجاه تركيا غير ثابتة وغير متوازنة، ولعل ذلك يعود لكون صانع القرار العراقي لا يملك رؤية واضحة، وهذا نابع بدرجة أساس من التغييرات الحكومية السريعة فكل رئيس وزراء يتأتى بسياق عمل وتشكيلة وزارية لا تستمر أكثر من أربع أعوام ويأتي آخر يغيرها ويبدأ من جديد ما يعني أن البلاد لا تملك استراتيجيات خارجية واضحة وإنما تستند على الخطط الآنية التي تضعها الحكومات المتغيرة.

5.قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. صحيفة ديلي صباح التركية. (10 تشرين الثاني، 2019). العلاقات التركية العراقية على وقع زيارة عادل عبد المهدي المرتقبة. تم الاسترداد من www.dailysabah.com
2. أحمد، عامر كامل. (2016). مسارات العلاقات العراقية- التركية بعد عام 2003. مجلة الدراسات الدولية(العدد 64
3. الجاسور، اثير ناظم. (2016). السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات. مجلة العلوم السياسة(العدد 53)
4. الزبيدي، طارق عبد الحافظ. (24 تموز, 2021). واقع السياسية الخارجية وخياراتها المستقبلية. تم الاسترداد من مركز رواق بغداد للسياسات العامة: https://rewaqbaghdad.org/home/ViewArticlesNews/99
5. الشكري، سمير هادي، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، 2014

6. الشمري، احسان. (30 تموز, 2022). السياسة الخارجية العراقية.. التوازن الهش. تم الاسترداد من مركز تريندیك للبحوث والاستشارات: https://trendsresearch.org/ar/insight/iraq-policy .
7. العاني، طه. (17 12, 2020). زيارة الكاظمي إلى أنقرة.. 8 ملفات مهمة تحدد مصير العلاقات العراقية التركية. تم الاسترداد من الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/12/17/8 .
8. العبادي، حيدر. (15 تشرين الأول, 2016). إبقاء القوات التركية في شمال العراق قد يؤدي إلى "حرب إقليمية". تم الاسترداد من الميادين: https://www.almayadeen.net/news/politics .
9. الفليحاوي، امل. (8 يونيو، 2021). الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية اتجاه تعدي تركيا على الاراضي العراقية. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=75359 .
10. القيار، عادل محمد. (2009). الدبلوماسية (المفهوم). دمشق: دار الوسيم سوريا.
11. النعيمي, أحمد نوري. (2011). السياسية الخارجية. المملكة الأردنية: دار زهران للنشر.
12. اندبندنت عربية. (25 حزيران , 2022). ما هي تداعيات القصف التركي على العلاقات بين بغداد وأنقرة . تم الاسترداد من www.independentarabia.com .
13. توفيق، سعد حقي. (2017). العلاقات الدولية. بغداد: مكتبة عدنان.
14. حسو، أحمد. (2 اب, 2012). بغداد تدين "بشدة" زيارة داود أوغلو لمدينة كركوك. تم الاسترداد من تقرير مشور على موقع dw: https://p.dw.com/p/15if2 .
15. دستور جمهورية العراق عام 2005، المادة الثامنة. (15 تشرين الثاني، 2023). تم الاسترداد من https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=ar .
16. رقولي، كريم. (2017). السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا (2003- 2013). جامعة الجزائر. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
17. ستيرن، جيفري. (2004). تركيبة المجتمع الدولي (مقدمة لدراسة العلاقات الدولية). الامارات: مركز الخليج للأبحاث.
18. سعدون، فراس. (12 تشرين الثاني, 2018). زيارة العبادي إلى تركيا مهمة للعراق والمنطقة. تم الاسترداد من وكالة الانباء العراقية (واع): https://www.ina.iq/55016--.htm .
19. سليم، محمد السيد. (1998). تحليل السياسة الخارجية ، الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
20. شحيل، أحمد حسين. (2010). دستور العراق لعام 2005 ومبادئ العلاقات الدولية. مجلة العلوم السياسية(العدد 41)، ص 370- 378
21. صحيفة المدى. (11 أيلول, 2021). أبرز تفاصيل وتحديات الاتفاق العراقي التركي لتقاسم المياه. تم الاسترداد من https://www.almadapaper.net .
22. عبيد، منى حسين. (2015). العلاقات العراقية – التركية وأثرها في استقرار العراق. دراسات دولية(العدد 60)
23. عطوان، خضر عباس و قحطان عدنان أحمد . (2015). السياسية الخارجية العراقية بين الاستراتيجية ورأس المال البشري والمعرفة. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية
24. فرحان، شيماء معروف. (2017). خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية(العدد 57)
25. مايكلنايتس. (28 تموز، 2022). حرب تركيا في شمال العراق: بالأرقام. تم الاسترداد من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrb-trkya-fy-shmal-alraq-balarqam .
26. مجموعة مؤلفين. (2018). السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
27. محمود، منار عزالدين. (2015). الأداء السياسي الخارجي بين الرئيسين جورج دبليو بوش وبارك أوباما: دراسة سلوكية وفق المنهج المقارن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية
28. محمد، فاضل زكي. (1992). الدبلوماسية في عالم متغير. بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر.
29. ميرل، مارسيل. (2011). السياسية الخارجية، ترجمة خضر خضر وجرس يرس. بيروت: سلسلة افاق عربية.

30. هاشم، نوار جليل. (كانون الثاني, 2009). سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة. مجلة المستقبل العربي(العدد 359)
31. يونس، حسين السيد. (2019). السياسة الخارجية العراقية الاقليمية خلال فترة من 2003- 2017. مجلة البحوث المالية والاقتصادية

المراجع باللغة الأجنبية

1. Turkish Daily Sabah newspaper. (November 10, 2019). Turkish-Iraqi relations in the wake of Adel Abdul Mahdi's expected visit. Retrieved from www.dailysabah.com
2. Ahmed, Amer Kamel. (2016). Paths of Iraqi-Turkish relations after 2003. Journal of International Studies (Issue 64)
3. Al-Jasour, Atheer Nazim. (2016). Foreign policy: concept and tools. Journal of Political Science (Issue 53), pp. 237-240.
4. Al-Zubaidi, Tariq Abdel Hafez. (July 24, 2021). The reality of foreign policy and its future options. Retrieved from Rewaq Baghdad Center for Public Policy: https://rewaqbaghdad.org/home/ViewArticlesNews/99
5. Al-Shammari, Ihsan. (July 30, 2022). Iraqi foreign policy...the fragile balance. Retrieved from Trendic Research and Consulting Center: https://trendsresearch.org/ar/insight/iraq-policy.
6. Al-Ani, Taha. (12/17/2020). Al-Kadhimi's visit to Ankara... 8 important files that determine the fate of Iraqi-Turkish relations. Retrieved from Al Jazeera Net: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/12/17/8.
7. Al-Abadi, Haider. (October 15, 2016). Keeping Turkish forces in northern Iraq could lead to a "regional war." Retrieved from Al-Mayadeen: https://www.almayadeen.net/news/politics.
8. Al-Fulaihawi, Amal. (June 8, 2021). Strategic options for Iraqi foreign policy regarding Türkiye's encroachment on Iraqi territory. Retrieved from the Arab Democratic Center: https://democraticac.de/?p=75359.
9. Al-Qayyar, Adel Muhammad. (2009). Diplomacy (concept). Damascus: Dar Al-Wasim, Syria.
10. Al-Nuaimi, Ahmed Nouri. (2011). Foreign policy. Kingdom of Jordan: Zahran Publishing House.
11. Independent Arabia. (June 25, 2022). What are the repercussions of the Turkish bombing on relations between Baghdad and Ankara? Retrieved from www.independentarabia.com.
12. Tawfiq, Saad Haqqi. (2017). International Relations. Baghdad: Adnan Library.
13. Hasso, Ahmed. (August 2, 2012). Baghdad "strongly" condemns Davutoglu's visit to the city of Kirkuk. Retrieved from a Mashour report on the dw website: https://p.dw.com/p/15if2.
14. Constitution of the Republic of Iraq 2005, Article Eight. (November 15, 2023). Retrieved from https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=ar.
15. Raquli, Karim. (2017). Iraqi foreign policy towards Türkiye (2003-2013). Algeria University. Faculty of Political Science and International Relations.

16. Stern, Jeffrey. (2004). Structure of international society (an introduction to the study of international relations). Emirates: Gulf Research Center.
17. Saadoun, Firas. (November 12, 2018). Al-Abadi's visit to Türkiye is important for Iraq and the region. Retrieved from the Iraqi News Agency (INA): https://www.ina.iq/55016--.htm.
18. Selim, Muhammad Al-Sayed. (1998). Foreign Policy Analysis, Second Edition. Cairo: Egyptian Nahda Library.
19. Shuhail, Ahmed Hussein. (2010). The 2005 Constitution of Iraq and the principles of international relations. Journal of Political Science (Issue 41), pp. 370-378.
20. Al-Mada newspaper. (September 11, 2021). The most prominent details and challenges of the Iraqi-Turkish water-sharing agreement. Retrieved from https://www.almadapaper.net.
21. Obaid, Mona Hussein. (2015). Iraqi-Turkish relations and their impact on the stability of Iraq. International Studies (Issue 60)
22. Atwan, Khader Abbas and Qahtan Adnan Ahmed. (2015). Iraqi foreign policy between strategy, human capital and knowledge. College of Law Journal for Legal and Political Sciences
23. Farhan, ShaimaMaarouf. (2017). Türkiye's options towards Iraq after the liberation of Mosul. Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies (Issue 57)
24. Michael Knights. (July 28, 2022). Türkiye's war in northern Iraq: in numbers. Retrieved from The Washington Institute for Near East Policy: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrb-trkya-fy-shmal-alraq-balarqam.
25. A group of authors. (2018). Iraqi foreign policy after 2014. Berlin: Arab Democratic Center.
26. Muhammad, Fadel Zaki. (1992). Diplomacy in a changing world. Baghdad: Dar Al-Hikma for Printing and Publishing.
27. Merle, Marcel. (2011). Foreign Policy, translated by Khader Khader and Jars Yars. Beirut: Arab Horizons Series.
28. Hashem, Nawar Jalil. (January, 2009). Scenarios of conflict and cooperation over water between Iraq and Turkey after the construction of the Turkish Ilisu Dam on the Tigris River. Arab Future Journal (Issue 359)
29. Younis, Hussein Al-Sayed. (2019). Regional Iraqi foreign policy during the period from 2003-2017. Journal of Financial and Economic Research

الحرب الأوكرانية وآثارها على وضع اليابان في شرق آسيا

The Ukrainian war and its effects on Japan's position in East Asia

يحي بولحية
أستاذ التعليم العالي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الشرق، وجدة

الملخص

يحلل البحث آثار الأزمة الأوكرانية على علاقات اليابان مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية.ويعتمد على المقاربة التاريخية لرصد الثابت والمتحول في العلاقات بين الجانبين، تبين مجريات الأحداث في شرق آسيا تأثرها البالغ بمجريات الحرب الأوكرانية، ذلك أن مختلف القرارات والتحولات في العقيدة العسكرية لليابان ترتبط عضويا بالحرب الأوكرانية وبالموقف الأمريكي الصارم من روسيا وأجندتها العسكرية في قلب أوربا، ولا شك أن اليابان لم تستطع إنتاج مقاربة سياسية خاصة بمجريات الصراع بل ارتبطت عضويا بالموقف الأمريكي بشكل كبير.

وللكشف عن أبعاد سياسة اليابان في منطقة الشرق الآسيوي تناولنا الموضوع باستقراء تاريخي للأحداث والوقائع واستنتاج أوجه الاستمرارية في العلاقات المتشنجة التي تربط اليابان بمحيطها الجيوسياسي المتوتر ممثلا في أعدائها التاريخيين من قبل روسيا والصين وكوريا الشمالية

الكلمات المفتاحية: اليابان، أوكرانيا، الصين، روسيا، كوريا الشمالية.

Résumé

Cette recherche tente d'analyser l 'impact de la crise ukrainienne sur les relations du Japon envers la Russie, la Chine et la Corée du Nord, en s'appuyant sur une approche historique pour en déduire la constante et la variable dans leurs relations politiques et militaires.

Le cours des événements en Asie de l'Est montre qu'elle a été profondément affectée par le processus de la guerre d'Ukraine, car les différentes décisions et transformations de la doctrine militaire japonaise sont organiquement liées à la guerre d'Ukraine et à la position américaine envers la Russie et son agenda militaire et politique dans l'Europe. Il ne fait aucun doute que le Japon n'a pas été en mesure de produire une approche politique spécifique au déroulement du conflit, mais il était plutôt organiquement lié à la position américaine.

Afin de révéler les dimensions de la politique du Japon dans la région de l'Asie de l'Est, nous avons traité le sujet avec une extrapolation historique des événements et des faits, et en avons déduit des aspects de continuité dans les relations qui lient le Japon à son environnement géopolitique, représenté par ses ennemis historiques; la Russie, la Chine et la Corée du Nord.

Mots clés: Japon - Ukraine - Chine - Russie - Corée du Nord.

1. المقدمة

أنتجت الحرب الأوكرانية وضعا غير مسبوق في العلاقات الدولية، وامتدت تأثيراتُها لمختلف بلدان العالم، ويمكن القول إن العالم لم يشهد في تاريخه المعاصر- بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية - حرب شاملة بمثل حدة الحرب الأوكرانية وامتداداتها، وتعدد مستوياتها وتأثيراتها على العديد من الدول والأمم والشعوب، وتعتبر منطقة شرق آسيا من الأقاليم الجيوسياسية التي تأثرت بمجريات الحرب الأوكرانية، على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، بفعل تعقد علاقات دول الإقليم الآسيوي (اليابان، روسيا، كوريا الشمالية والجنوبية والصين وتايوان) مع أطراف النزاع المباشرة وغير المباشرة، ضمن سياسة التحالفات والولاءات المتبادلة، وما يؤدي إليه ذلك من انتقال معالم الصراع السياسي والأمني نحو الفضاء الحيوي لليابان.

وتبرز أهمية هذه الدراسة كون الحرب الأوكرانية الروسية تتضمن آثار بارزة على مختلف دول العالم وشعوبها، من هنا تبرز دواعي تحليل تداعياتها على الكتل الإقليمية ورصد ثوابتها وتحولاتها، ومنها كتلة الشرق الآسيوي لما تمثله من ثقل استراتيجي واقتصادي وأمني بفعل وجود أقوى الاقتصاديات العالمية بها، ممثلة في الصين واليابان وروسيا، وذلك بسبب الترسانة النووية الضخمة بها وأيضا نتيجة الألغام المتعددة داخل مجالها الحيوي، وما يمكن أن تؤدي إليه من إمكانية اندلاع أزمات ومواجهات عسكرية.

كما تبدو أهمية البحث في كونه يتناول موقف اليابان، باعتبارها قوة عالمية كبيرة، إزاء تداعيات الأزمة الأوكرانية على مجالها الحيوي من زوايا نظر مختلفة محلية وإقليمية ودولية.

إشكالية البحث

تحاول إشكاليةُ البحث الكشفَ عن تأثير الأزمة الأوكرانية على مجريات الصراع في شرق آسيا، واستنتاج طبيعة الخلافات التاريخية بين أطراف النزاع في الشرق الأقصى وتأثيراتها الآنية، خاصة بين اليابان وكل من روسيا والصين وكوريا الشمالية، ومدى إسهام الأزمة الأوكرانية في إذكاء الخلافات بين كل من دول الشرق الأقصى.

فرضيات البحث

ترتكز فرضيات البحث على أن للأزمة الأوكرانية تداعيات استراتيجية على منطقة الشرق الآسيوي، خاصة على الوضع الاعتباري لليابان باعتبارها الحليف الموضوعي والاستراتيجي للغرب الأوربي وللولايات المتحدة الأمريكية. وأنه كلما تعقد الحل الدبلوماسي في قلب أوربا، كلما تعقدت العلاقات البينية في الشرق الأقصى، بين اليابان، وكل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية. وأن حل إشكالية التدخل الروسي في أوكرانيا بالطرق السلمية والدبلوماسية كفيل بنزع أسباب التوتر في الشرق الأقصى.

منهج البحث

يأخذ البحث بالمنهج الاستقرائي التاريخي للوقائع والأحداث وتحليلها، كما يعتمد على المقاربة البنيوية التي ترصد تحول الصور والأشكال في العلاقات الدولية وثبات القواعد التاريخية لأوجه الصراع والخلاف، من هنا ارتكزنا على تحليل الخطاب التاريخي ببعد مقارن للمساعدة على الكشف عن خلفيات الصراع وتتبع مساراته وتحولاته.

2. السياق والمخاطر

هل من باب الصدفة أن تتزامن القمة الروسية الصينية مع زيارة رئيس الوزراء الياباني كيشيدا إلى كييف؟ أليست الزيارتان المعكوستان دليلا على عمق الخلاف بين اليابان من جهة، والصين وروسيا من جهة أخرى؟

بغض النظر عن محاور الاتفاق الصيني الروسي على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية والإستراتيجية، فإن زيارة الرئيس الصيني لموسكو أيام 20 و21 و22 مارس 2023، تعد مكسبا لروسيا من الناحية المعنوية وخرقا للحصار الشديد الذي تفرضه الولايات المتحدة وحلفاؤها عليها.

إذا كان التحالف الروسي الصيني يبتغي تمتين أواصر العلاقة الإستراتيجية بين الجانبين في شرق آسيا، فإن ذلك يشكل تهديدا مباشرا لوضع اليابان ولمصالحها العامة ضمن مناخ تكتنفه العديد من الألغام السياسية والأمنية والعسكرية.

حذر رئيس الوزراء الياباني فوميوكيشيدا -الذي ترأست بلاده مجموعة السبع هذا العام من أن "شرق آسيا قد يكون أوكرانيا التالية (د.ص.م، 2023)، كما نقلت رويترز عن الجنرال المتقاعد توشيميتشيناجايوا قوله "أظهرت لنا أوكرانيا الحاجةَ إلى أن نكون قادرين على قيادة معركة، ويبدو أن اليابان متأخرةٌ عن الاستعداد لها؛ ويبدو الأمر كما لو كانت اليابان متأخرة ب200 متر في سباق 400 متر(Donnet, 2022) .

تواجه اليابان بيئة جيوإستراتيجية معقدة وخطيرة ، موروثة من الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، كما أنها لم توقع حتى الآن معاهدة سلام مع روسيا، وهي محاطة بثلاث قوى نووية، ولديها نزاعات على الأراضي مع العديد من جيرانها، ومنها تحدي مواجهة الهيمنة الصينية في آسيا والمحيط الهادئ ، وتطوير ترسانة كوريا الشمالية النووية والباليستية ، وسياسات القوة الروسية.

ضمن هذا السياق، من شأن استراتيجية الأمن القومي الجديدة أن تضاعف ميزانية الدفاع تقريبا في غضون السنوات الخمس القادمة، حيث تنفق اليابان حاليا 54 مليار دولار على الدفاع، في حين سيزيد التغيير الجاري من الإنفاق ليصل إلى ما يقارب 80 مليار دولار بحلول عام 2027.

في ختام جولته في دول مجموعة السبع قال كيشيدا إنه نبه قادة الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا إلى أنه "يشعر بقوة أن أزمة أمنية قوية تهدد شرق آسيا (د.ص.م، 2023).

وأشار كيشيدا خلال مؤتمر صحفي في واشنطن إلى أن "الوضع في محيط اليابان خطير بشكل متزايد، بين محاولات التغيير القسري للوضع الراهن في بحر الصين الشرقي وبحر جنوب الصين وبين أنشطة كوريا الشمالية النووية وإطلاقها الصواريخ (د.ص.م، 2023).

يستنتجُ المحلل للخطاب السياسي والأمني الياباني الترابطَ الكبير بين أزمة أوكرانيا والتحديات الأمنية العميقة التي قد تواجهها اليابان في شرق آسيا.

تجري الأزمة الروسية- الأوكرانية الراهنة ضمن مرحلة شديدة الأهمية فيما يتعلق بتطور النظام العاملي؛ فهناك تحول عميق ومتسارع في هيكل توزيع القدرات الاقتصادية والعسكرية، وأنماط التفاعلات الجارية بني القوى الرئيسة داخل هذا النظام. (فرحات، جويلية 2022، صفحة 38).

من جانب آخر تتسم المرحلة الحالية بكونها بداية تراجع نظام القطبية الأحادية في العالم، وانحسار الدور الأميركي على الساحة الدولية، وبروز قوى دولية جديدة، تروم استغلالَ ظرفية الانكماش الأميركي الحالي لمصلحة توسعها إقليميا ودوليا، ومحاولة إيجاد نوع من التوازن العالمي، وإنهاء حالة القطبية الأحادية التي سادت العالم، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي قبل ثلاثة عقود.

من هنا، تعد الأزمةُ الأوكرانية الحالية أبرزَ تجليات هذه المرحلة التاريخية الجديدة، ونقطةَ التوتر البارزة في العلاقات السياسية الدولية والصراع بين روسيا والغرب؛ ويمكن، من خلالها، قراءةُ خلفيات الصراع بين الجانبين في تجلياته الإستراتيجية والأمنية والاقتصادية والإيديولوجية.

ولعل أهم ما نتج عن الأزمة الأوكرانية الجديدة هو عودة روسيا إلى الساحة الدولية قوة إقليمية ودولية جديدة منافسة للولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي (الكوخي، 2015، صفحة 05)، وتغير أجندة الولايات المتحدة والقوى الغربية للحيلولة دون انفلات الأمور وتهديد كينونة دول حلف الناتو.

أبان التدخل الروسي في أوكرانيا، وما نتج عنه من تحالفات وتحالفات مضادة معلنة ومستترة، عن امتداد حلقات الصراع والمواجهة نحو مناطق أخرى من العالم بدرجات متفاوتة، ومنها منطقة الشرق الأقصى(الصين، واليابان وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية)؛ وبداية تشكل أواصر التفاهم العميق بين القطب الشرقي الاشتراكي(روسيا والصين وكوريا الشمالية) في مقابل قطب الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية والقطب الرأسمالي الغربي بما فيه اليابان وكوريا الجنوبية، بشكل يفهمنا ضمنا أن التفاهمات بين روسيا ومؤيديها ردٌّ طبيعي على التحالف الغربي ضد روسيا في أوكرانيا، ومحاولة مستترة وعلنية لتخفيف الضغط عليها بتشتيت الجهود الغربية وبعثرة استراتيجيتها العسكرية والأمنية.

من هنا تدل الأحداث الجارية بين الصين و تايوان من جهة، واليابان وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية من جهة أخرى على أن حلقات الصراع متضامنة فيما بينها، وتتأثر سلبا وإيجابا بما يحدث في سياق الصراع الغربي الأوكراني الروسي في قلب القارة الأوربية.

من جهة أخرى، يرى البعض أنه إذا وقعت شرق آسيا في قبضة الهيمنة الصينية، فإن اليابان، القوة الديمقراطية الوحيدة ، ستستمر في رفض الاندماج في عالم صيني جديد، باعتبارها تشترك في نفس القيم الأساسية مع أمريكا وأوروبا.

ضمن هذا السياق، تعهد رئيس حلف شمال الأطلسي ستولتنبرج ورئيس الوزراء الياباني فوميوكيشيدا يوم الثلاثاء 31 يناير الماضي، بتعزيز العلاقات قائلين إن غزو روسيا لأوكرانيا وتعاونها العسكري المتنامي مع الصين أوجد بيئة أمنية أكثر توترا منذ الحرب العالمية الثانية.

من جانب آخر أعادت الدائرة الإستراتيجية الغربية الأهمية القصوى لليابان باعتبارها القوة الديمقراطية المتقدمة الوحيدة في آسيا؛ فعلى إثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بدأت المملكة المتحدة بالفعل في تعزيز علاقتها الإستراتيجية الثنائية مع اليابان في الصفقة الجيوسياسية الجديدة التي تمثلت في بروز الأهمية المتزايدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ القوية (NobuakiIto, 2021, p. 30).

تستمر العلاقات المتبادلة بين أوروبا وشرق آسيا في النمو بشكل أقوى في القرن الحادي والعشرين، ليس فقط لأن هذين النظامين ينخرطان بشكل متزايد في المبادلات التجارية، ولكن أيضًا لأن ما يحدث في شرق آسيا له تأثير مباشر على أوروبا، والعكس صحيح.

إن تدهور علاقة روسيا مع أوروبا ، ممثلة في الأزمة في أوكرانيا، يشجعها على تعزيز سياستها تجاه الشرق الأقصى والاقتراب من الصين، على الجانب الآسيوي والمحيط الهادي، وعلى مواجهة حاجز التحالف الأمريكي الياباني (NobuakiIto, 2021, p. 29)، من هنا يمكن فهم الرد الصارم من الإدارة الأمريكية على أي مساعدة صينية في مد روسيا بالأسلحة والعتاد، وقالت نائبة الرئيس الأمريكي هاريس، إن الولايات المتحدة "منزعجة من واقع أن بكين عمقت علاقاتها مع موسكو منذ بداية الحرب، وحذرت هاريس من أن "أي تحرك من جانب الصين لتقديم دعم فتاك لروسيا لن يؤدي إلا إلى مكافأة العدوان ومواصلة القتال وتقويض نظام قائم على قواعد الشرعية الدولية" (د.ص.م، محادثات "صريحة ومباشرة" بين وزيري الخارجية الأمريكي والصيني بعد تصاعد التوتر بين واشنطن وبكين، 2023).

من جانب آخر، تعتبرُ إستراتيجية الأمن القومي الصادرة حديثاً عن الرئيس جو بايدن، بكين، مصدرَ تهديد للنظام العالمي الحالي أكبر من موسكو، حيث بدأت واشنطن تتحدث عن الغزو الصيني لتايوان الديمقراطية، باعتباره احتمالاً وارداً على أرض الواقع وليس أمرا بعيد المنال، وهو ما يشكل خطرا استراتيجيا بالنسبة لليابان وكوريا الجنوبية (د.ص.م، هل تستطيع أمريكا أن تتعايش مع الصين في ظل شيجينبينغ؟، 2022).

نحتاج في تحليل الموضوع إلى استقراء طبيعة الخلاف المتشعب في شرق آسيا، المتفرع إلى ثلاث قسمات أساسية ومتكاملة، وهي الصراع الياباني الكوري، ثم التوتر الياباني الروسي، وأخيرا الصراع الياباني الصيني.

نحاول في هذا المقال تحليل خصوصيات الصراع الراهن باستحضار البعد التاريخي لمجريات المواجهة، بدءا بتشكل اليابان الحديثة خلال عهد الميجي(1868) مرورا بمجريات الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية، في أفق فهم طبيعة الأحداث الجارية والمتسارعة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالموضوع مع وضع تصورات استشرافية لمسار الأحداث وتطوراتها المحتملة.

وإذ نحللُ معالم الموضوع، بالنظر لمعطيات الواقع وتراكمات التاريخ، نتوقعُ أن يستمر الصراع وتتشعب محاوره باعتبار الخطوات المرحلية التي أقدمت عليها دول الناتو عندما منحت كييف أسلحة هجومية من صورايخ ودبابات وربما طائرات حربية، وبالنظر لصعوبة وجود وسطاء مقبولين من قبل جميع الأطراف المتنازعة.

3.الأصول التاريخية للصراع السياسي والعسكري في شرق آسيا

أشرنا في دراسة معمقة حول تجربة التحديث اليابانية (يحي، 2016) إلى أن اليابان عرفت في خطها التحديثي العام من أواسط القرن التاسع عشر إلى الفترة المعاصرة، مرحلتين متباينتين من حيث الأهداف والغايات، التي وجهت السياسة الداخلية والخارجية لمجتمع النيهون؛ فإذا كانت المرحلة الأولى (1944-1868م) أكدت على مبدأ "التحديث في خدمة

العسكريتاريا"، وحملت شعارات تمجيد القوة والعلم، وأنتجت نموذج الدولة الإمبريالية العنصرية، بكل ما أفرزته من تدمير للبُنى الاقتصادية للشعوب الآسيوية المجاورة (الصين، وكوريا، وروسيا..)، فإن المرحلة الثانية، التي ابتدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أعطت لليابان مضمونا جديدا في مجال العلاقات الدولية، تأسس على منطق نقد التجربة السالفة، القائمة على قيمة العنف، والاتجاه بالتحديث نحو خيار السلام والقبول بمبدأ الاختلاف والتعايش السلمي مع القاصي والداني من الدول والأمم.

أنتجت التجربة اليابانية في مرحلتها الأولى (1945-1868م) مسيرا تنمويا انتهى بتوسع دموي على حساب دول الجوار، وارتبط ذلك بمقدمات فكرية وأسطورية ومجتمعية...خاصة، وهي نفس المقدمات التي منحت اليابان قمة العطاء التقاني والتنموي خلال المرحلة الثانية (1945م وما بعد) وأسست لانطلاقة تختلف تماما عن المرحلة السالفة. فما هي الضمانات التي يمكنها تبرير عدم العودة إلى خيار التوسع ومعالم المرحلة الأولى، إذا وضعت اليابان أمام تهديد استراتيجي لمواردها الاقتصادية وخاصة في مجال الطاقة والموارد الأولية، مثلما حدث لها أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية؟ ألا تمثل العقيدة العسكرية الجديدة في اليابان تحولا استراتيجيا يتماهى مع خصوصيات المرحلة الأولى، علما أن موازين القوى الحالي يضع الصين في مرتبة متقدمة، وأن ظروف نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تختلف تماما عن الظروف الحالية المتشعبة والمعقدة.

1.3. الصراع الياباني الكوري الشمالي

كما هو الحال في بعض البلدان الآسيوية الأخرى، لا تزال المشاعر المعادية لليابان عميقة في كوريا الشمالية بسبب الفظائع التي ارتكبتها اليابان في زمن الحرب؛ فقد خضعت شبه الجزيرة الكورية للحكم الاستعماري الياباني من عام 1910 إلى عام 1945 قبل أن تنقسم إلى كوريا الجنوبية الرأسمالية المدعومة من الولايات المتحدة وكوريا الشمالية الاشتراكية المدعومة من الاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945.

ضف إلى ذلك تنتقد وسائل الإعلام الحكومية في كوريا الشمالية بانتظام أخطاء الاستعمار الياباني، كما أشار بيان يوم الثلاثاء إلى أن اليابان تسببت في "بؤس وألم لا حد لهما للشعب الكوري" خلال الحكم الاستعماري، أما على مستوى الذاكرة التاريخية، كتب وزير الخارجية الياباني عام 1903م قبل اندلاع الحرب الروسية اليابانية تقريرا، أوضح فيه ما يلي: "لشبه الجزيرة الكورية موقع استراتيجي متميز بالنسبة لليابان، وهي بمثابة خنجر يقع بين اليابان والصين؛ ولو سيطرت قوة أخرى على شبه الجزيرة تكون وكأنها بصدد غرز الخنجر في قلب اليابان، وعلى اليابان ألا تجعل ذلك ممكنا في أي وقت وتحت أي ظروف"، وهو جانب يفهمنا الحساسية الشديدة؛ لليابان تجاه كوريا الشمالية باعتبارها خنجرا مزدوجا روسيا صينيا يقض مضاجع الساسة اليابانيين.

وضمن هذا السياق فإن سعي كوريا الشمالية لتطوير صواريخ ذات رؤوس نووية يشكل مصدرَ قلق أمني كبير لليابان، حيث إنها قادرة على الوصول إلى اليابان وكذلك كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، حيث تواصل كوريا الشمالية هجومها الدبلوماسي الذي بدأ في بداية عام 2018، في مقابل تهميشُ اليابان التي لها مصالحها مع كوريا الشمالية مباشرة (Bondaz & Heimburger, 2018, p. 01)، قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، واصل النظام الكوري الشمالي تهديداته ضد جارته في الوقت الذي خفف فيه خطاب العنف إلى حد كبير تجاه واشنطن وسيول. ضمن هذا التطور السياسي، لم يتمكن أيُّ ممثل لليابان من مقابلة الزعيم الكوري الشمالي كيم ؛ بينما التقى الأخير، منذ مارس 2018 ، بقادة كوريا الجنوبية والصين والأمريكيين، وكذلك وزير الخارجية الروسي، وبذلك فإن اليابان كانت الدولة الوحيدة ضمن عضو المحادثات السداسية التي لم تستفد من مثل هذا الاجتماع. ومع ذلك، فإن تنظيم قمة بين اليابان وكوريا الشمالية هو هدف أعلنه بوضوح رئيس الوزراء الياباني السابق شينزو آبي، الذي ذكر، في 6 أغسطس 2018 ، أثناء الاحتفال بذكرى القصف الذري على هيروشيما: "في النهاية ، يجب أن أتحاور مع كيم حول الملف النووي والصاروخي، والأهم حول اختطاف كوريا الشمالية لمواطنين يابانيين، وذلك من أجل بناء علاقة ثنائية جديدة(Bondaz & Heimburger, 2018, p. 01) .

يعد اختطاف نظام كوريا الشمالية لمواطنين ليابانيين أولوية لسياسة اليابان تجاه كوريا الشمالية ويحظى بالاهتمام قبل المسائل المتعلقة بالتهديد النووي والباليستي(Bondaz & Heimburger, 2018, p. 04) ، وقد ازدادت التوترات بشكل حاد في شبه الجزيرة الكورية خلال عام 2017 ، بفعل تهديدات كوريا الشمالية لليابان اليابان، وخاصة بواسطة

الصواريخ الباليستية والنووية، وإن كانت التهديدات تعود إلى أوائل التسعينيات، وبشكل أكثر دقة في عام 1993 عندما اختبرت كوريا الشمالية صاروخًا باليستيًا متوسط المدى تحطمت أشلاؤه في بحر اليابان.

إذا كانت كوريا الشمالية قد أعلنت دائمًا عن اختبارات 1998 و 2009 و 2012 و 2016 على أنها عمليات إطلاق فضائية ، فإن اختبارات أغسطس وسبتمبر 2017 ، بعد أن حلقت فوق الأرخبيل على مستوى مضيق تسوغارو، كانت لأول مرة، من قبل النظام الكوري الشمالي كاختبارات للصاروخ متوسط المدىHwasong-12، فقد شكل هذا التهديد الباليستي مقدمة لإعادة بناء الموقف الدفاعي لليابان ، وتجلى ذلك في جعل "الرد على هجمات الصواريخ الباليستية" من أولويات العقيدة العسكرية لليابان كما ورد ذلك في الكتاب الأبيض للدفاع لعام 2006، من حيث تحديد احتياجات قوات الدفاع الذاتي اليابانية ، خاصة فيما يتعلق بالدفاع الصاروخي(Bondaz & Heimburger, 2018, p. 07) .

وردا على تحولات العقيدة العسكرية اليابانية الجديدة، هددت كوريا الشمالية بـ "عمل عسكري جريء وحاسم" ضد اليابان، حيث انتقدت تبني طوكيو استراتيجية جديدة في الأمن القومي كمحاولة لتحويل البلاد إلى قوة عسكرية عدوانية، ففي العام الماضي أجرى نظام كيم حوالي 90 اختبارًا صاروخيًا ، ما يجعل عام 2022 أكثر أعوامه نشاطًا على الإطلاق، من جانب آخر أظهرت الاختبارات مجموعة واسعة من الأسلحة في كوريا الشمالية ، من صواريخ كروز قصيرة المدى إلى الصواريخ الباليستية العابرة للقارات القادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة. كما أطلقت كوريا الشمالية لأول مرة موقفًا نوويًا جديدًا في العام الماضي يسمح بضربات استباقية في بعض السيناريوهات.

ضمن هذا السياق أشارت وزارة الخارجية الكورية الشمالية في بيان لها إن جهود اليابان للحصول على تنفيذ هجوم مضاد لا علاقة لها بالدفاع عن النفس، لكنها محاولة واضحة للحصول على هجوم استباقي يهدف إلى شن ضربات على أراضي دول أخرى، ويتهم البيان الولايات المتحدة بدعم وتعزيز الطموحات العسكرية اليابانية وتقويض السلام الإقليمي. من هنا تقول كوريا الشمالية إن مثل هذه الإجراءات الأمريكية المزعومة تجبر كوريا الشمالية على العمل الجاد لتنفيذ خططها لتطوير أسلحة استراتيجية جديدة لإحباط محاولات العدو لغزو البلاد، كما تم الإشارة في هذا البيان إلى إن كوريا الشمالية تريد ضمان قدرتها على اتخاذ عمل عسكري جريء وحاسم لحماية سيادتها ومصالحها الوطنية في مواجهة التعقيدات الأمنية الإقليمية التي تسببها استراتيجية اليابان الأمنية، كما تضمن البيان "ستواصل بلادنا اتخاذ الإجراءات لإظهار مدى قلقنا وامتعاضنا من محاولة اليابان الجائرة والجشعة لتحقيق طموحاتها".

استدعت التطورات المتلاحقة في المشهد السياسي والأمني تدخلا أمريكيا واضحا، فقد ذكر بيان أميركي ياباني مشترك، عقب قمة بين كيشيداوبايدن، أن تحالفَ البلدين سيبقى حجرَ الزاوية لحفظ الأمن والسلام في المحيطين الهندي والهادي، وأعرب الطرفان عن معارضتهما أي محاولات أحادية الجانب لتغيير الوضع القائم بالقوة، وهي إشارة واضحة المعالم نحو كوريا الشمالية ومن ورائها الصين وروسيا، وأشار كيشيدا خلال مؤتمر صحفي في واشنطن، إلى أن الوضع في محيط اليابان خطير بشكل متزايد، بين محاولات التغيير القسري للوضع الراهن في بحر الصين الشرقي وبحر جنوب الصين، وبين أنشطة كوريا الشمالية النووية وإطلاقها الصواريخ.

تدل مجريات الخلاف الشديد بين اليابان وكوريا الشمالية وقيام هذه الأخيرة باختبارات الصواريخ المتعددة على دخول المنطقة مرحلة جديدة من التوتر المرتبطة بمجريات الصراع العسكري في أوكرانيا؛ ضمن هذا السياق يأتي وضع عقيدة عسكرية جديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما تدل مجريات الأحداث على أن الأزمة بين اليابان وكوريا الشمالية لا يمكن فهم دلالاتها ومضامينها دون فهم تطورات الصراع في الجبهة الأوكرانية والحلقات الأخرى المتضامنة والمتكاملة ومنها الخلاف الياباني مع كل من الصين وروسيا، وإذا كانت الخلافات اليابانية الكورية الشمالية ذات عمق تاريخي محدد، فبنفس المعنى والدلالات يمكن تناول أصول الخلاف الصيني الياباني.

2.3.الصراع الياباني الصيني بين منعرجات التاريخ وتحديات الحاضر.

في 1871م تم توقيع اتفاق بين الصين واليابان، طالب من خلاله المفاوضون اليابانيون "الاعتراف لليابان بنفس الامتيازات التي قدمتها الصين للقوى الغربية، بعد حرب الأفيون. وقد رفض الوزير الصيني لي-هونج-زهانج ZhangLi-Hang، المطالب اليابانية مسوغا ذلك بأن القوى الغربية استعملت القوة لدفع الصين إلى التوقيع على اتفاقيات غير متكافئة"،

وهي رسالة فهم من خلالها المفاوض الياباني والدبلوماسية اليابانية أن القوة هي السبيل الوحيد لانتزاع مزايا اقتصادية مشابهة لما حصلت عليه القوى الإمبريالية الأخرى.

وتعتبر سنة 1894م، محطة أساسية في هذه التحولات؛ فقد سجلت أول احتكاك مباشر بين اليابان والصين؛ تمحور حول مسألة السيطرة على كوريا؛ ودخل البلدان في صراع حول مراكز النفوذ السياسي والمجالي داخلها[i]، وأصيب العالم بدهشة "كبيرة عندما استطاعت اليابان بسهولة أن تهزم جارتها العملاقة.. و.. نجح اليابان في إبعاد النفوذ الصيني عن كوريا ثم ضم جزيرة تايوان ليبدأ تكوين إمبراطوريته مقلدا في ذلك الدول الغربية الكبرى".

أبانت الجيوش اليابانية عن دقة تنظيمها في المجالين البري والبحري. ونجح الجنرال ياماغاتاأريتومو Yamagata Aritomo في دحر القوات الصينية في بيونغ يانغ، والزحف في اتجاه الشمال، حيث تمكنت القوات اليابانية من دخول إقليم منشوريا. وبالموازاة مع ذلك اتجهت حملات الجنرال اوياما، نحو الجنوب، ما فرض على الصينيين فتح قنوات دبلوماسية للتفاوض، فشكل ذلك بداية التوقيع على معاهدة شيمونوسكيShimonoseki في 17 أبريل 1895، بهيروشيما، ونصت الاتفاقية على مجموعة من القضايا، ومنها رفع الوصاية الصينية عن كوريا، والتمهيد، نظريا، لاحتلالها من قبل اليابان.

لا يمكن إنكار دور الذاكرة التاريخية في توتر الأوضاع السياسية الحالية، ذلك أن غزو روسيا لأوكرانيا بالنسبة لليابان لا يعني سوى تسويغا صينيا لاحتلال تايوان باعتبار التضامن الاستراتيجي بين الكتلتين الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الشرقية بقيادة روسيا والصين.

يرتبط الأمن الياباني مباشرة باستقرار تايوان، وتتسم لغة اليابان بالحزم الصارم في هذه البيئة المرتبطة بالمصالح الإقليمية والسيادة الإستراتيجية (P.A, 2021)، وتعد مخاوف اليابان قديمة لعدة أسباب منها ما هو جغرافي، حيث أن بعض الجزر اليابانية لا تبعد بأكثر من 150 كيلومترًا عن تايوان، و إذا فرضت الصين حصارًا على الجزيرة ، فسيكون هذا الحصار، في الواقع، تقريبًا داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان أو قريبًا جدًا من الساحل الياباني. ويبدو ذلك واضحا داخل المناطق التي تعلن عنها الصين منطقة للتدريبات العسكرية، ما يجعل من بعض الجزر اليابانية محاصرة جزئياً.

ثانيًا ، وهذا أمر أساسي ، إذا كان هناك تدخل عسكري أمريكي، فإن القوات الأمريكية الأقرب إلى تايوان ليست في هاواي أو غوام بل توجد في اليابان، وخاصة في أوكيناوا. من هنا فإن التدخل العسكري الأمريكي يتطلب تعبئة القوات الأمريكية المتمركزة في اليابان، وبالتالي تصبح اليابان منخرطة مباشرة في المواجهة مع الصين.

ثالثًا ، وهذه هي النقطة الأكثر إثارة للنقاش اليوم في طوكيو، فإن الأمن الياباني والبيئة الإستراتيجية سيكونان في حالة تدهور شديد إذا نجحت الصين في غزو تايوان بالقوة، حيث لا تزال تُثار مسألةُ القرب الجغرافي للجزيرة، وإمكانية إقامة قواعد عسكرية إذا استولت الصين على تايوان، وقبل كل شيء، ستثبت أن الصين يمكنها القضاء على دولة مستقلة بحكم الأمر الواقع عن المنطقة.

بينما اتهمت الحكومة الصينية اليابان بـ "العدوانية" و "الاستفزازات" ، استغلت الرئيسة التايوانية تساياإنغون اجتماعًا يوم الجمعة في تايبيه مع رئيس جمعية التبادل اليابانية التايوانية ميتسو أوهاشي للتعبير عن الأمل في أن البلدين "سيواصلان تحقيق نجاحات جديدة في تعاونهم في مختلف المجالات مثل الدفاع والأمن الوطني والاقتصاد والتجارة والتحول الصناعي"(Donnet, 2022) .

ترى الإستراتيجية اليابانية الصين بأنها "التحدي الاستراتيجي الأكبر" - قبل كوريا الشمالية وروسيا - لجهود اليابان لضمان السلام والأمن والاستقرار، وهو نفس الموقف الذي تتبناه الإدارة الأمريكية بخصوص الطموحات الصينية، وما تمثله من أخطار على المكانة الاعتبارية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، فإذا هاجمت الصين تايوان ، فلن يكون عليها فقط مواجهة قوة عظمى معادية؛ فمن المحتمل أيضًا أن تواجه اليابان منافستها الإقليمية القديمة، فلقرون مضت تنافست اليابان والصين على الهيمنة في شرق آسيا باعتبارها مجالا حيويا للدولتين على مر العصور، وإذا كانت الصين تمثل للولايات المتحدة تحديًا خطيرًا بعيد المنال، فإنها بالنسبة لليابان الخطر الوجودي المجاور؛ من هنا حذر المسؤولون اليابانيون من أن الصين أضحت أكثر رعباً وأصبح سلوكها في مضيق تايوان أكثر خطورة (Brands، 2022)، من هنا تمثل الحرب الروسية على أوكرانيا خطرا وجوديا على اليابان، ذلك أن نجاح الروس في المواجهة مع الغرب في أوكرانيا

لا تعني سوى تسويغا مناسبا للصين لكي تضم إليها تايوان، مع ما يعنيه ذلك من تداعيات استراتيجية عميقة وخطيرة على اليابان والحلفاء الغربيين.

ضمن هذا السياق يمكن فهم التحول العميق في العقيدة العسكرية لليابان، فلأول مرة منذ ما يقرب من عقد من الزمان، تقوم اليابان بمراجعة استراتيجيتها الدفاعية، وتخطط لمضاعفة ميزانيتها الدفاعية السنوية إلى 2٪ من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2027 وتوحيد قيادتها العسكرية العليا؛ وتبرر الحكومة اليابانية التغيير في عقيدتها الدفاعية بالتهديد الصيني الذي يزيد الضغط على تايوان، والخوف الذي أثاره الغزو الروسي لأوكرانيا، وهكذا وافقت اليابان على إقامة أكبر حشد عسكري لها منذ الحرب العالمية الثانية ، محذرة من أن الصين تشكل "أكبر تحد استراتيجي على الإطلاق"، كما تعاني الصين واليابان من مخاوف متبادلة، وتقدر طوكيو أن الإنفاق العسكري الصيني تضاعف ثلاثين مرة ما جعل نظرية "الخطر الصيني" يتصدر اهتماماتها. وتتخوف الصين من نجاح الحكومة اليابانية الجديدة في مساعيها لتغيير الدستور السلمي للبلاد فتعيد تسليح نفسها وتصبح قوة عسكرية عظمى (المنصوري، 2013).

على الصعيد العسكري يسود مناخ من عدم الثقة بين الجارين؛ ذلك أن اليابان تعبّر باستمرار عن مخاوفها من عمليات التحديث الواسعة التي تجريها الصين الشعبية على جيشها ومستويات الإنفاق العسكري العالية. في حين تتوجس الصين من احتمال تخلي اليابان عن توجهاتها السلمية التي اتبعتها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتُعيد تسليح نفسها من جديد. (المنصوري، 2013)، وفي منتصف دجنبر وافقت الحكومة اليابانية على مراجعة جذرية لعقيدتها الدفاعية محاولة منها لمواجهة القوة العسكرية الصينية، التي وصفتها طوكيو بأنها "تحد استراتيجي غير مسبوق" لأمن الأرخبيل الياباني؛ و تخطط اليابان لمضاعفة ميزانيتها الدفاعية السنوية من حوالي 1٪ من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 2٪ بحلول عام 2027. وتعتزم طوكيو حشد 320 مليار يورو لتعزيز مواردها العسكرية، كما تعتزم اليابان على وجه الخصوص اكتساب "القدرة على الهجوم المضاد"، وهو مفهوم كان حتى وقت قريب يعتبر غير متوافق مع دستورها (المنصوري، 2013).

نحن إذن أمام حقول ألغام قابلة للانفجار، وتعتبر الأزمة الأوكرانية مجالا لقياس حرارة الصراع بين الأقطاب المتصارعة. فنجاح القوات الروسية في حربها العسكرية لا يعني سوى منح الضوء الأخضر للصين وروسيا بإعادة ترتيب مفردات الوضع الجيوسياسي بالشرق الأقصى ومنه ضم تايوان للصين، مع ما ينتج عنه من توترات قد تعصف بالتوافق الدولي بالمنطقة والعالم.

في المنطقة، أثار الموقف الاستراتيجي الجديد لليابان الإدانة من قبل روسيا والصين وكوريا الشمالية. وبالنسبة لكوريا الجنوبية، التي كانت تنتقد جهود الدفاع اليابانية في الماضي ، أقر الرئيس يون سوك يول بأن تحركات اليابان يمكن فهمها في ضوء التهديدات الكورية الشمالية(Hornung, 2023) .

ضمن هذا السياق، مثلت زيارة يون لليابان يوم الخميس 16 مارس 2023 الزيارة الأولى لرئيس كوري جنوبي لليابان منذ 12 عامًا، حيث تم التأكيد على خطورة الوضع الأمني الإقليمي والتهديد الذي تشكله كوريا الشمالية، كما تعهد زعيما اليابان وكوريا الجنوبية بطي صفحة سنوات من العداء في ، واتفقا على تفهم تاريخهما الصعب والمشترك، وقالا إنهما بحاجة إلى العمل عن كثب لمواجهة التهديدات الإقليمية بالمنطقة، وبالتالي يبرز أن للحرب الأوكرانية دورا محوريا في يقظة جينات الصراع في الشرق الأقصى لاعتبارات تاريخية وسياسة وأمنية.من هنا لم يكن الخلاف الياباني الروسي ليبرز بحدة لولا هجوم نظام بوتين على أوكرانيا ورد الفعل الياباني على ذلك في إطار فلسفة التضامن مع الولايات المتحدة وحلف الناتو بخصوص نظام العقوبات على نظام بوتين.

3.3. الصراع الياباني الروسي.

بينما تتمسك الحكومة اليابانية بمطلبها بعودة جزر الكوريل، المعروفة في اليابان باسم "الأقاليم الشمالية" ، تبدي تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة وأوروبا، كما تظهر أنها لن تتسامح مع أي هجوم على سيادتها وسلامة أراضيها، تقدر اليابان ، في "الكتاب الأزرق الدبلوماسي" السنوي ، أن أربع جزر من أرخبيل كوريل "محتلة بشكل غير قانوني" من قبل موسكو. ويشير إلى أن هناك فرصة ضئيلة لاختتام المحادثات بشأن معاهدة سلام رسمية بين البلدين بسرعة (Fouquet, 2022).

في نسخة عام 2022 من الكتاب الأزرق- التي أعطت الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية اليابانية منذ عام 1957 - وُصفت الجزر المطالب بها من أرخبيل كوريل بأنها "أرض تابعة لليابان ولكنها تحتلها روسيا حاليًا بشكل غير قانوني"، ومع ذلك ، لم تتحدث طوكيو عن احتلال غير شرعي لهذه الجزر منذ عام 2003، ومن الضروري العودة إلى عام 2011 حتى كان تصنيفها يتم على أنها "أراضي تابعة لليابان"(Fouquet, 2022) .

فتحت روسيا للتو جبهة جديدة في الشرق الأقصى عندما أعلنت يوم الإثنين 21 مارس / آذار ، تخليها التام عن مفاوضات السلام مع طوكيو ، مبدية غضبها لرؤية جارتها اليابانية تنحاز إلى الإدانات والعقوبات الغربية على روسيا بسبب غزو الأراضي الأوكرانية. وقالت وزارة الخارجية الروسية إن "روسيا لا تنوي ، في ظل الظروف الحالية ، مواصلة المفاوضات مع اليابان بشأن معاهدة سلام"، ما يدل على أن اليابان من الناحية المفهومية في حالة حرب مع روسيا.كما هو حالها مع الكوريتين المجاورتين اللتين لم توقعا حتى الآن معاهدة سلام(P.A., 2022) .

أحدثت اليابان قطيعة جلية مع دبلوماسيتها السابقة في ردها القوي على الغزو الروسي لأوكرانيا؛ فعندما استولت موسكو على شبه جزيرة القرم في عام 2014، كان رد الفعل الياباني فاترًا، ما أدى إلى تجنيب التوتر في علاقاتها مع روسيا. لكن هذه المرة، انضمت طوكيو فورا إلى حلفائها الغربيين من خلال تبني عقوبات شديدة، بل وإرسال مساعدات عسكرية دفاعية إلى أوكرانيا.

سقط أرخبيل الكوريل في أيدي اليابانيين من عام 1875 إلى عام 1945 ، وضمه الاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب العالمية الثانية، في نهاية حملة خاطفة بعد الهجوم النووي الأمريكي على هيروشيما. وفي فبراير 1946، أعلنت موسكو أن جزر الكوريل جزء من أراضي الاتحاد السوفيتي في حين استمرت سلطات طوكيو منذ ذلك الحين في اشتراط توقيع معاهدة سلام بشأن عودة الكوريل إلى سيادتها(P.A., 2022) .

وبالنظر لتاريخية الصراع بين الجانبين تبنت موسكو خلال السبعينيات والثمانينيات موقفًا متصلبًا ، مصرة على عدم وجود نزاع إقليمي يجب حله، وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، لم تكن هناك بوادر للتقدم، ومع ذلك في أكتوبر 1993 وقع رئيس الوزراء هوسوكاواموريهيرو والرئيس الروسي بوريس يلتسين إعلان طوكيو بشأن العلاقات الروسية اليابانية ، والذي أشار بوضوح إلى وجود نزاع في الأقاليم الشمالية ، ووعدا بالتوصل إلى اتفاق "على أساس الحقائق التاريخية والقانونية وعلى أساس الوثائق التي توضع بموافقة البلدين وفقا لمبادئ القانون والعدالة.

حاولت طوكيو الحصول على اتفاق بشأن النزاع حول الأقاليم الشمالية(جزر الكوريل) من أجل بناء علاقات مستقرة تقوم على الثقة المتبادلة مع موسكو، واستمرت اليابان في جهودها للتواصل مع جارتها الأكثر أهمية، على أمل تحقيق توقيع معاهدة سلام ثنائية. لكن المفاوضات فشلت، إلى حد كبير منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة، على سبيل المثال خلال اجتماع عُقد في سنغافورة في 14 نوفمبر 2018 ، قرر رئيس الوزراء آبي شينزو والرئيس فلاديمير بوتين "تسريع المناقشات حول معاهدة السلام بناءً على إعلان 1956" ، وبعد بضعة أشهر بدَّدَ وزيرُ الخارجية سيرجي لافروف كل آمال اليابانيين بإعلانه أن المفاوضات لا يمكن أن تستمر إلا إذا افترضت اليابان أن الجزر الأربع جزء من الأراضي الروسية.

قبل بضع سنوات قليلة، كان من الصعب تخيل انتقاد اليابان السريع والقوي لروسيا بالنظر للمواقف الباردة والمهادنة لروسيا بوتين؛ ضمن هذا السياق، بعد أن أدى رئيسُ الوزراء السابق شينزو آبي اليمين الدستورية لولايته الثانية في ديسمبر 2012 ، قام القادة اليابانيون باستثمارات كبيرة في الاقتصاد الروسي وأقاموا علاقات قوية مع القادة الروس. وأثناء حلول الوقت الذي غادر فيه آبي منصبه في عام 2020 ، كان قد التقى ببوتين في 27 مناسبة.

في عهد آبي، أنشأت اليابان منصبًا جديدًا على مستوى مجلس الوزراء، ركز على مواصلة العلاقات الاقتصادية مع روسيا، ومنذ ذلك الحين أدى التعاون بين البلدين إلى صياغة أكثر من 200 مشروع للقطاع الخاص الياباني في روسيا ؛ وعلى الرغم من أن اليابان انضمت إلى دول مجموعة السبع الأخرى في انتقاد احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 ، إلا أن انتقادها كان أكثر صمتًا من انتقاد الآخرين لاعتبارات براغماتية واضحة، وعليه تدهورت العلاقات بين اليابان وروسيا بشدة منذ أن شنت موسكو غزوها لأوكرانيا في فبراير الماضي، لأنها ترى فيه هجوما صينيا على تايوان وتهديدا حقيقيا للمنافع اليابانية في شرق آسيا؛ ويستبعدُ العدوانُ الروسي المستمر احتمالَ عودة الدفء الدبلوماسي بين البلدين في

المستقبل القريب؛ وفي الواقع، يجب أن يُنظر إلى هذه الإرادة التوسعية لروسيا في قلب أوربا على أنها تهديدٌ محتمل لشرق آسيا.

من جانب آخر تحطمت آمال اليابان في إمكانية إعادة روسيا للجزر بشكل فعال في يوليو 2020 ، عندما عدلت روسيا دستورها لحظر جميع التنازلات الإقليمية؛ واتضح بعد فوات الأوان، أن مغازلة القادة اليابانيين لبوتين والجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق سلام تاريخي بدت مضللة على الأقل - أو في أسوأ الأحوال ، ساذجة ومهينة، ما شكل إطارا مناسبا ومحفزا لليابان على الانخراط في الموقف المتشدد من الغزو الروسي بأوكرانيا، كما يجب أن يقرأ ضمن منظومة الخلاف الغربي الشامل بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا والصين والحد من منافستهم الشرسة لنظام القطبية الأحادية.

يعتبر الموقف الجديد القوي جدًا لليابان تجاه روسيا وسيلةً لتحذير بكين، التي تكثف ضغطها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وعلى الرغم من دستورها السلمي لعام 1947، تظهر اليابان نفسها بشكل متزايد كقوة عسكرية لا يستهان بها في السنوات القادمة، وقد أعربت اليابان في كتابها الأبيض الأخير الخاص بمحور سياسة الدفاع، الذي نُشر يوم الجمعة 22 يوليو ، عن انزعاجها من التهديدات الجديدة التي تشكلها روسيا، وتشعر بالقلق إزاء الضغط المتزايد الذي تمارسه الصين على تايوان.

في 2 مارس 2022 ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يدين، بأشد العبارات، الغزو الروسي لأوكرانيا (الذي بدأ في 24 فبراير) بأغلبية ساحقة؛ وبدعم من 141 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة ، طالبت "بوقف فوري لاستخدام القوة ضد أوكرانيا" وكذلك "الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لجميع القوات العسكرية الروسية الموجودة داخل الحدود الأوكرانية المعترف بها دوليًا".

بالإضافة إلى دعمها لقرار الأمم المتحدة، انضمت اليابان إلى الولايات المتحدة ودول أخرى في فرض عقوبات صارمة على روسيا، بما في ذلك تجميد أصول الرئيس فلاديمير بوتين وأعضاء من الحكومة الروسية، وكذا الحد من التعاملات المالية مع البنك المركزي لروسيا. كما قامت اليابان بحظر أو تقييد واردات الأجهزة والأخشاب والفودكا الروسية. في الوقت نفسه، تعهدت طوكيو بتقديم 200 مليون دولار كمساعدات إنسانية طارئة و 600 مليون دولار كمساعدات مالية لأوكرانيا(Chikahito, 2022) .

في 27 فبراير ، أطلق هيروشيميكيتاني، الرئيس التنفيذي لشركة Rakuten ، عملاق التجارة الإلكترونية الياباني ، حملة تبرعات بهدف جمع مليار ين (7.9 مليون دولار) لمساعدة أوكرانيا - وانتهى الأمر بجمع تسعة أضعاف هذا المبلغ في العشر الأيام الأولى؛ كما تقدم البلديات في جميع أنحاء اليابان خدمات استشارية للاجئين الأوكرانيين المحتملين، وتساعدهم في العثور على السكن والخدمات الطبية ورعاية الأطفال؛ من جهتها أطلقت مؤسسة نيبون مبادرة توفر للاجئين رحلات طيران مجانية إلى اليابان(HikotaniHow, 2022)

فاقت المساعدة اليابانية المباشرة لأوكرانيا التوقعات؛ بالإضافة إلى 100 مليون دولار من المساعدات الإنسانية الطارئة وقروض إضافية بقيمة 100 مليون دولار ، زودت الحكومة اليابانية القوات الأوكرانية بسترات واقية من الرصاص وخوذات وأزياء عسكرية شتوية وخيم وكاميرات ومنتجات النظافة والمولدات والمناظير والمصابيح الكهربائية والمعدات الطبية.

في 23 فبراير، بعد يوم من اعتراف فلاديمير بوتين باستقلال "الجمهوريات الشعبية" في دونيتسكولوغانسك (DNR و LNR) ، أعلن رئيس الوزراء كيشيدافوميو عن أولى عقوبات اليابان ضد روسيا ، بالاشتراك مع شركائها في مجموعة السبعة، بما في ذلك على وجه الخصوص استبعاد روسيا من نظام تسوية SWIFT بين البنوك، وتجميد أصول الرئيس الروسي، وحوالي ستين من الأوليغارشيا الروسية والبنوك؛ وجنباً إلى جنب مع شركائها في مجموعة السبع، علقت طوكيو أيضًا الاستفادة من بند الدولة الأكثر تفضيلًا الذي تتمتع به روسيا كعضو في منظمة التجارة العالمية وعلقت الحقوق الروسية في تمويل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي (P.A, La réaction japonaise à l’invasion de l’Ukraine, 2022).

لا شك أن تحول الموقف الياباني دفع موسكو نحو الإعلان في 21 آذار (مارس) ، عن انسحابها الرسمي من المفاوضات بشأن معاهدة سلام ثنائية دائمة؛ وفي بداية أبريل، أعلنت الحكومة اليابانية طرد ثمانية دبلوماسيين روس، وردت موسكو بنفس الطريقة، بعد أيام قليلة، من خلال حظر دخول أراضي رئيس الوزراء كيشيدا؛ وبذلك دخلت العلاقات بين اليابان وروسيا أدنى مستوى لها منذ عقود، وبقيت آمال ضئيلة لحدوث تفاهمات حول الملفات المستعصية بين البلدين.

ضمن هذا السياق تنظر الإدارة اليابانية إلى غزو أوكرانيا على أنه تحذير لشرق آسيا وخاصة اليابان ، التي تعتبر الأراضي الشمالية(جزر الكوريل) محتلة بشكل غير قانوني من قبل روسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعليه لا يمكن قراءة دلالات المواقف اليابانية دون ربطها بسياقها الأمريكي ففي بيان رسمي صدر يوم الجمعة 23 كانون الأول (ديسمبر) 2022، رحب وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين بالبرنامج العسكري الجديد لليابان، وأشار إلى أن اليابان تمثل "شريكنا الذي لا غنى عنه في معالجة التحديات الأكثر إلحاحًا للاستقرار العالمي» (Donnet, 2022).

بالمقابل تظهر بعض المواقف اليابانية المخالفة للتوجهات الرسمية، ضمن هذا السياق قال رئيس الوزراء السابق موري يوشيرو في اجتماع الرابطة اليابانية الهندية في طوكيو يوم 25 يناير إن هزيمة روسيا "لا يمكن تصورها...،ومثل هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى شيء أسوأ بكثير، كما شكك في الموقف الدبلوماسي لرئيس الوزراء الحالي كيشيدا تجاه روسيا وإجراءات دعمه لأوكرانيا، وبلغة استراتيجية واضحة قال: "بينما أنجزنا الكثير في تحسين العلاقات مع روسيا ، أتساءل عما إذا كان ينبغي حقًا وضع كل جهودنا إلى جانب أوكرانيا (P.A, L'ancien Premier ministre Mori juge « impensable » la défaite de la Russie et questionne le soutien à l'Ukraine, 2023) وهو موقف يشير إلى التبعية للموقف الأمريكي مع كل ما ينتج عنه من تداعيات ونتائج غير متوقعة.

عندما كان في منصبه على رأس الدولة ، تولى موري يوشيرو مسؤولية النزاع بشأن جزر الكوريل ، وهي منطقة تحتلها روسيا وتطالب بها اليابان. ثم أقام علاقة ودية مع الرئيس فلاديمير بوتين؛ لكن مع الحرب في أوكرانيا، أغلقت روسيا أي نقاش بشأن هذه الجزر، حيث توترت العلاقة مع الزعيم الروسي (P.A, L'ancien Premier ministre Mori juge « impensable » la défaite de la Russie et questionne le soutien à l'Ukraine, 2023)ما يجعل البعض يقول إن وضع البيض كله في سلة الأمريكيين قد يؤثر على أي محادثات قادمة بخصوص الملفات المشتركة بين الجانبين الروسي والياباني.

4.الخاتمة

منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير 2022، انتقل الاقتصاد العالمي إلى مرحلة جديدة، لم يقتصر فيها الأمر على ازدياد حالة عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي ، بل أدت سلسلة العقوبات الاقتصادية التي أعلنتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها ، وانتقام روسيا منها ، إلى خلق صدع عميق بين الاقتصاد الروسي واقتصاد بقية دول العالم.

أبانت الحرب الأوكرانية عن هشاشة النظام الدولي وعجز منظومة المنازعات والوساطات الدولية عن إيجاد حلول مناسبة لأخطر نزاع دولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ مع ما نتج عنه من ارتدادات عالمية تأثرت بمقتضاها جميع بلدان العالم اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.

يبدو من مجريات الصراع أن الولايات المتحدة ومن ورائها دول الناتو لا يريدون سوى خسارة روسية مدوية واستنزاف قدرات الاقتصاد الروسي وإنهاكه إلى أقصى درجة ممكنة، من هذه الزاوية تدرك اليابان حقيقة الصراع في أوكرانيا وآثاره المحتملة على مصالحها في الشرق الأقصى؛ ما جعلها تنخرط بقوة في المقاربة الأمريكية لتأجيج الصراع بغية تحقيق نصر أوكراني غربي في ساحة المعركة؛ ذلك أن الاندحار الروسي لا يعني سوى كبح المحاولات الصينية لضم تايوان.

تبين أحداث حرب أوكرانيا وتشعب تأثيراتها الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية، أننا أمام حدث مفصلي في تاريخ العلاقات الدولية، ذلك أن العالم، بأقطابه الفاعلة، لم يستطع حل المشكل بالطرق الدبلوماسية المعهودة، وعجزت آلياته

الدولية عن تقديم مبادرات وجيهة لإنقاذ العالم من التأثيرات الأليمة على مجموع الجنس البشري كما تدل على ذلك المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بالموضوع.

كما نستنتج خطورة الولاءات والتحالفات الدولية وانجرارها نحو مزيد من تضخيم عناصر العسكر على حساب القضايا التنموية؛ من هنا كان تأثير الحرب الأوكرانية على اليابان وعلى مجموع العلاقات بشرق آسيا مؤشرا دالا على عمق الأزمات الدولية التي تحتاج إلى ميثاق عالمي جديد يتجاوز معالم النظام الدولي الحالي.

5.لائحة المراجع

1. بولحية، يحي. (2016). البعثات التعليمية في اليابان والمغرب من أربعينيات القرن التاسع عشر حتى أربعينيات القرن العشرين، تباين المقدمات واختلاف النتائج. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. د.ص.م. (15 جانفي 2023). اليابان تحذر من "أزمة قوية" تتربص بشرق آسيا. تاريخ الاسترداد 20 سبتمبر 2023. الجزيرة، متاح على الرابط: https://2u.pw/dYLPviB
3. د.ص.م. (19 فيفري 2023). محادثات "صريحة ومباشرة" بين وزيري الخارجية الأمريكي والصيني بعد تصاعد التوتر بين واشنطن وبكين. متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar
4. د.ص.م. (13 نوفمبر 2022). هل تستطيع أمريكا أن تتعايش مع الصين في ظل شيجينبينغ؟. متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-63596557
5. المنصوري، عبد الرحمان. (06 فيفري 2013). الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية. مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/02/20132610105032411.html
6. فرحات، م .ف. (جويلية 2022). الحسابات الصينية في الأزمة الروسية -الأوكرانية. في الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي. (42-38). مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
7. الكوخي، محمد. (2015). الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب، جذور المسألة ومآلاتها. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8. Bondaz, A & Heimburger, J.-F. (2018). La marginalisation du Japon dans le dossier nord-coréen,Fondation pour la recherche stratégique.
9. Brands, H. (06/11/2022). Retrieved from: https://2u.pw/VvIoYh5 \
10. Chikahito, H. (24/06/2022). Le Japon face à la Russie dans le litige des Territoires du Nord : les leçons de l'invasion de l'Ukraine. Retrieved from: https://www.nippon.com/fr/in-depth/a08105/
11. Donnet, P.-A. (24/12/2022). Le Japon se réarme face à la Chine, en première ligne avec les États-Unis. Retrieved from: https://2u.pw/mpKaiwI
12. Fouquet, C. (22/04/2022). Guerre en Ukraine : le Japon durcit le ton avec la Russie sur la question des îles Kouriles. Retrieved from: https://www.lesechos.fr/monde/asie-pacifique/guerre-en-ukraine-le-japon-durcit-le-ton-avec-la-russie-sur-la-question-des-iles-kouriles-1402395
13. HikotaniHow, T. (28/04/2022). the Ukraine War Is Changing JapanTokyo Moves Toward a More Assertive Security Strategy. Retrieved from : https://www.foreignaffairs.com/articles/japan
14. Hornung, J. W. (06/02/2023). Japan's Long-Awaited Return to Geopolitics,. Retrieved from: https://foreignpolicy.com/2023/02/06/japan-china-taiwan-russia-geopolitics-defense-security-strategy/
15. NobuakiIto. (2021). Un regard du Japon sur les relations internationales : relations entre pays démocratiques en Asie et Europe ; Voir plus d'informations. Paris: L'Harmattan.
16. P.A. (12/08/2021). HERVÉ COURAYE Les invariants de la relation du Japon et de la Chine. Retrieved from: https://www.revueconflits.com/les-invariants-de-la-relation-du-japon-et-de-la-chine/
17. P.A. (26/01/2023). L'ancien Premier ministre Mori juge « impensable » la défaite de la Russie et questionne le soutien à l'Ukraine. Retrieved from: https://www.nippon.com/fr/news/yjj2023012501020/
18. P.A. (31/03/2022). La réaction japonaise à l'invasion de l'Ukraine. Retrieved from: https://theconversation.com/la-reaction-japonaise-a-linvasion-de-lukraine-179913

19. P.A. (22/03/2022). Guerre en Ukraine : abandon des négociations de paix entre la Russie et le Japon. Récupéré sur: https://www.la-croix.com/Monde/Guerre-Ukraine-abandon-negociations-paix-entre-Russie-Japon-2022-03-22-1201206311

Yemen Maritime Strategy Planning and development in Red Sea and Indian Ocean
Feasibility study for fishing ports and Yemeni islands in Red Sea

التخطيط الاستراتيجي البحري المكاني اليمني في البحر الأحمر والمحيط الهندي
دراسة جدوى لموانى صيد الأسماك والجزر اليمنية في البحر الأحمر

Mohammad Ali Ahmad Humran.
Ph.D. researcher, Department of Geography, College of Arts and Humanities, Sana'a University.
Humran976@gmail.com, 00967773292655

Abstract:

Fish wealth is one of the factors contributing to strengthening the economic strength of the Organization of the States bordering the Indian Ocean, through its effectiveness in achieving food security, and its impact on global markets and international maritime trade. Here we exclude the Republic of Yemen, which witnessed a decline in fish production and a weakness in intra-maritime trade with countries. Arab countries and the countries of the Organization of Islamic Cooperation, which affected Yemeni food security, and as a result of the weakness of strategic maritime planning, many external threats emerged to control the region and exploit its resources, which necessitated the necessity of conducting strategic maritime planning aimed at building and updating a modern maritime development strategy that contributes to enhancing food security in Yemen and the countries of the region, through which many marine planning approaches and geographical information systems are used, in addition to the regional maritime strategic approach, and power analysis. Here the aim of the study emerges in seeking to find a database that helps the decision maker in understanding and knowing the characteristics of the strategic region, which can be used in Achieving comprehensive maritime development and enhancing effectiveness in building a regional Arab bloc that contributes to neutralizing conflicts in the region and achieving regional balance.

Keywords: blue economy, Yemen, Organization of Indian Ocean States, marine spatial planning.

الملخص

تعتبر الثروة السمكية أحد العوامل المساهمة في تعزيز القوة الاقتصادية لمنظمة الدول المطلة على المحيط الهندي، من خلال فاعليتها في تحقيق الأمن الغذائي، وكذا تأثيرها في الأسواق العالمية والتجارة البحرية الدولية، وهنا نستثني الجمهورية اليمنية، والتي شهدت تراجع كبير في إنتاج الأسماك وضعف عام في التجارة البحرية البينية مع الدول العربية ودول منظمة التعاون الإسلامي، مما أثر على الأمن الغذائي اليمني، وكنتاج لضعف التخطيط الاستراتيجي البحري برزت العديد من التهديدات الخارجية للسيطرة على المنطقة واستغلال مواردها، مما استدعى ضرورة إجراء التخطيط البحري الاستراتيجي يهدف إلى بناء وتحديث استراتيجية تنموية بحرية يمنية وعربية وإقليمية حديثة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي في اليمن ودول المنطقة، ويتم من خلالها استخدام العديد من مناهج التخطيط البحري وأنظمة المعلومات الجغرافية، إضافة إلى المنهج الإقليمي الاستراتيجي البحري، وتحليل القوى، وهنا يبرز الهدف من الدراسة في السعي لإيجاد قاعدة بيانات

تساعد صانع القرار في الفهم ومعرفة خصائص المنطقة الإستراتيجية والتي يمكن توظيفها في تحقيق التنمية البحرية الشاملة وتعزيز الفاعلية لبناء تكتل عربي إقليمي يساهم في تحييد الصراعات من المنطقة وتحقيق التوازن الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأزرق، اليمن، منظمة دول المحيط الهندي، التخطيط البحري المكاني.

1. Introduction

Yemeni maritime field constitutes an influential strategic center of gravity inregional maritime economic relations and point for building and implementing the objectives of Yemeni maritime strategy inRed Sea and Indian Ocean region .However, Yemen has been facing local and international challenges obstacles rock to developstrategyand employeemarine elementspower to secure food and national security, in addition that Arab League, AGC failed to neutralize regional conflicts and American hegemony, which U.S and forging policy dominate Yemeni, Arab and regional political sphere and increasing unstable as well as threaten Yemen, Arab and regional national security.

It required conducting study aimed to build Yemeni and regional maritime strategy by using modern geographical and maritime approaches, It Based on theories and regional marine application,as well as conducting MSPas modern policy that EU and many countries succeed to solve marine issues and enhance resources productions in blue economy.Study divided to four levels, first discover general features in red sea and Indian ocean, second conducting MSP in Yemen islands in red sea, third analysis challenges, fourth results and suggestions, and conclusion.

Study anticipated thatwill clarify important of Unifying Yemen ,Arab and Regional policy for conducting MSPto able to build joint maritime strategy development in increasing fish production and exports , regulating imports , improving local and regional legislation and laws , providing Yemeni and regional maritime trade bodiesand it also comes in response to the direction of the Ministry of Fisheries in updating the marine fish strategy in 2022 and the Supreme Agricultural and Fisheries Committee in the Republic of Yemen.

The study total cost of approximately $800 million, that estimated to conduct at 10 years. The study will be a good project for stockholders such as Yemen navy and Coast Guard and fish ministry to investment in blue economy of YIRS due to various opportunities for jobs and increase income as well as protect Yemen food security. The future goal is to strengthen regional cooperation, maritime unions with Arab,African,and IORA in order to achieve and build regional naval power that could projected regional marine policy and strategy, as well as to get advantages of changing international policy for liberation from American and Western hegemony, and for building active Arain regional power that contribute to achieving regional and international balance.

2. Scope

The study will cover red sea and Indian ocean to understand the regional maritime , and the role of Yemen maritime geostrategic that influence and affected according to function maritime reginal, It focus and chose specific area as example to conducted MSP in Yemen islands in Red Sea**,** as well as the preparation of an executive strategic plan for sustainable

marine development and blue economy, the field of models and samples will be chosen and using GIS , including five points as sample of islands in which MSP is carried out to identify the natural and human marine characteristics of the islands, and to explore the extent of marine, knowing the island's inhabitants, how to inspire and entice them, how to contribute to the colonization and development of YIRS in accordance with the needs u using novel techniques for a minimum of two years. and it will clarify the important of partners and allies as well as the role of IORA for conducting MSP to build joint maritime strategy.

3.Study Approaches and Methodology

3.1. Geography approaches

The study usedapproaches mixed, marine regional, economic,policy, physical and strategic marine regional to find parameter that unify on the area, and it used GIS, MSP to discover and analysis the geostrategic marine features (Shela & steinbure, 2010, pp. 4-10)describe, analyze, and explore the characteristics of Yemeni maritime and implement Geomorphology approaches and international relations theories that locations and shape islands affected on international and region economic relation to enhance the effectiveness of Yemen rule to shape the Global and regional political order(Al-Zawak, p. 35). The legal approach used to confirmed implicating and respect maritime laws in Yemen maritime environment and the organization of marine activities in 1982, that we could complain UN and IOG and charge them for harming Yemen ecosystem by Internal shipping trades as well as the Yemeni maritime laws issued after 1990, and taking advantage of them in the recruitment, exploitation of marine life(Al-Hakimi, 1988, p. 3), Law No. 2in 2006 and Law of fishing, exploitation and protection of aquatic life, and the pertinent provisions of the Yemeni Constitution, as well as the rules of the Supreme Political Council, which was established in 2015. The law that organizes YIRS, (Yemen, 2010, p1-100).As well as adopted modernize Arabian and regional marine law.

3.2 Tools

To study the topography of Red Sea , Indian Ocean , bathymetry , physical feathers it depend on Landsat’s and Shi files and remote sensing by using ArcGIS, while YIRS region, it used Yemen topographic maps at a scale of 1-50000 issued by the Yemeni Survey Authority, Yemen (DEM12) (EARTH , 2022)and the bathymetry model(GEBCO, 2022), and Landsat 8 images, and marine charts issued by the UK (Admiralty chart, 1985,) and nautical charts Admiral(Dragoon, 2018, pp. 1-100).In addition, using GIS.10.8.1, meteorological stations,and a device (Navionics Asia and Africa) for the operations of reading marine maps, marineand island, blue economy surveys and used sonar, as well as the rate of sea waves and average depths from the coast and sea waves, marine debris, marine channels, marine distances in the sea appeared, and to learnt marine topography and many natural and human marine phenomena’s that could effect on marine policy.

Fig (1). land Sate images and Topography map.

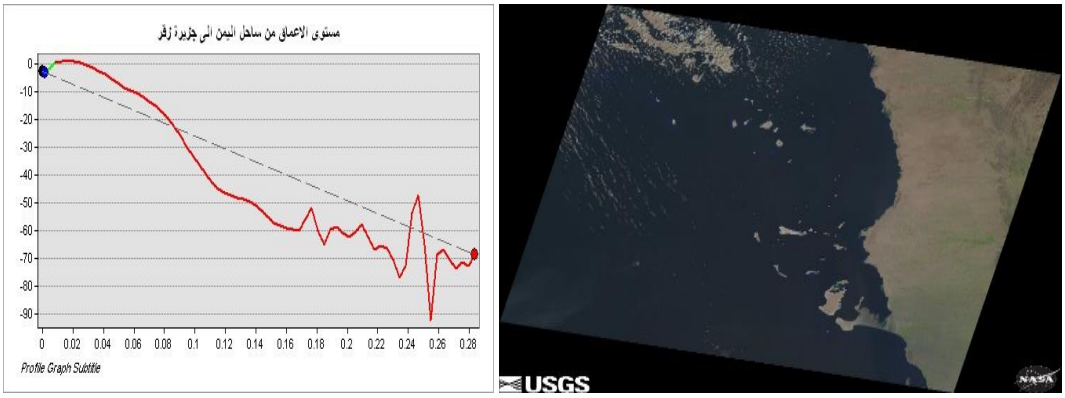

Source, USAG, 2021.

4.Study Objectives

4.1. Toclarify the Important of unify Yemen, Arab, and regional policy under IORA to conduct MSP and build Yemen and regional maritime strategy in red sea and Indian Ocean.

4.2. Toconduct MSP, by using GIS to discover, collect, analyze and manage the marine natural and human characteristics inYIRS, to build new data base that could build modern YIRS maritime strategic plans that respond for risks and challenges and solve issues that face bule economy investment and archiving sustainable development.

4.3. To understand issues and challengesthat affected in YIRS and using MSP processing that build a course of action plan and select the best sites for fisheries ports that could help local society for settle islands and stable to increase the production and export of fish and marine life, as well as to find the major elements for investment in blue economy.

5. Importance

5.1. Considering the significance of reginal marine geostatic in red sea and Indian ocean which have regional power feathers and the location of YIRS and their abundant fish-rich marine and continental areas

5.2. The significance of SMSP in advancing food security and the blue economy.

5.3. It responds to the problems and dangers facing YIRS and threaten maritime security, as well as to solve obstacles that face investment and growing blue economy.

5.4. Contribute to the strengthening of maritime economic relations and cooperation with the Res Sea basin area, intuitive Silk Road Project and IORA.

5.5**.** To highlight the importance of strengthening joint African and Asian regional cooperation for countries bordering the Red Sea and the Indian Ocean in conducting marine spatial planning under the supervision of the League of Arab States, the African Union, and IORA.

5.6.To support unify Arabian and regional policy to build and shift to be regional power to make stable in the area and stop foreign policy involvement and conflicts in red sea and Indian ocean.

6. Problems, Questionaries and justifications for the study:

6.1. Mean Problem

Due to the poor spatial strategic planning of the Yemeni marine in the Red Sea and the Indian Ocean, Yemen has not been taken advantage of, while red sea and Indian ocean have become a priority for foreign marine strategies that are exposed to illegal fishing, control marine resources and affecting marine environmental pollution.

6.2.The hypothesis

Is that if the marine area in red sea and Indian ocean is known well and understood byYemeni decision makers and maritime strategic planning team, so they will be able to draw and design successful maritime strategy development that could solve issue and problems as well as well be responded to counter forgine challenges in the area?

6.3.Questionaries

The question is how can we use MAP and GIS to understand the discover, analysis, collected and management marine environment and build a database in order to help making desions to build successful marine strategic planning.

What is the importance of MSP, GIS to discover Yemen marine features in red sea and Indian ocean? Yemen maritime location is center of gravity in red sea and Indian ocean based on marine regional, physical, economic and management regional study?

How using MSP in Yemen islands in red sea, maritime regional study and IORA in finding solutions in building Yemeni marine strategy and increasing production of marine life? How can cooperation be achieved in the regional maritime strategic management between Yemen and IORA?

6.4. justifications

There are branches problems in study area have relation and that connected with major problem, for example: Yemeni population increase is witnessing a significant growth, as the proportion of the population in the coastal governorates and at a distance of 100 km from the coast is about 65.5%. (Ishteag, 2022, p. 57). Besides that, Yemen natural marine characteristics are unique from other in Red Sea.

It located in continental shelf areas and at medium and few depths along the Yemeni coast MSP procedure, which is known as the modern practical way to organize the use of the Yemeni marine field and the interrelationships between natural and human marine phenomena in order to respond and achieve balance in requirements to achieve development and protect

the marine environment (Catrina, 2018, p. 6). Through the application of the SWAT system, strengths and weaknesses, opportunities and threats will be known. Analysis will be carried out and a strategic maritime development plan will be prepared for the fishing ports and Yemeni islands, which aims to achieve development.

6.5 Literature and information sources and Background and processing

By conducting previous studies at the master's level, many marine studies, strategic management and MSP in Eurasia, Asia were reviewed, and training was conducted on the using (GIS). Obtaining evidence from the international maritime organizations EEZ, UN reports on Population, maritime trade, in addition to communicating with international geographical organizations, including the Asian Geographical Society, getting benefiting from working groups, and by taking advantage of modern technology, many studies were reviewed, including the study of ASEAN with EU in developing the marine strategy for the development of fishing ports and the cultivation of organisms.

The follow up on (TASK FORCE, AD, Hoc) the working group and teams formed in the Association and the Asian Geographical Society to implement the case study in strategic MSP and fisheries development within the joint regional maritime strategy in the Indian Ocean region, and from the perspective of the Arab maritime policy and the general regional affairs of the IORA, and in cooperation with the organizations and federations International financial support for the study and implementation of the project, it will be submitted to the Asian Geographical Working Group (AGA) and according to the instructions and plan of the Ministry of Fisheries and the Higher Agricultural Committee in the Republic of Yemen in 2022. It requires 4-5 consultants from the European Union. Arab Union Fisheries, ASEAN, Asian Geographical Society to evaluate and supervise the feasibility study through consultations during meetings and visits and on social networking sites.

6.4.1. Field and desk study

The study will be conducted through a field trip in Yemen Red Sea region. Given the distances and the difficulty of the field trip to the coasts of IORA, the results of the study and analysis of information will be based on the office study, and the use of geographic information systems (GIS) remote sensing to manage information, data and map production, and will also be relied on Comparative study and survey operations as much as possible in IORA , and the application for membership in the Asian Geographical Society will be used to conduct questions and interviews to learn more about the region.

6.4.2. Data collection and information sources.

The reports and statistics of the UN, the data and IORA reports, reports and statistics of government agencies and offices In Yemen, the FAO, the reports of the Arab League States, Arab Fisheries Union, the International Maritime Trade Organization were relied on. and World Bank reports.

7. Yemen and Regional Marine Geostrategic in Red Sea and Indian Ocean.

The Yemeni maritime domain located in the heart of the Indian Ocean. its connection and relationship with elementsof maritime natural and human power, including international markets, according to marine regionalpolicy, economic, function, management. Cultural and geostrategic region, Yemen has more influence power and affection on the international policy because many kye maritimegeostaticelements:

Yemen controlled, el lmandeb strait that located in Chok Point and Yemeni maritime domain is in the Red Sea and the Indian Ocean that connected with letteral states in the area, it has marine bodies constitute about 545,000 square km^2, and include rich marine resources and high-quality fish. In addition, Yemen possesses about 282 islands, the most famous of which are Socotra, Abd al-Kuri, Mayun, Dhu Harab, and Kamaran, which control the shipping routes. Yemen has one of the most important transit ports in Aden, Hodeidah, and Mukalla, which have a great influence on international politics.

It overlooks the Indian Ocean about (26) countries, and the population is about (2.65 billion). Almost a person, equivalent to (39%) of the total population of the world, and it is characterized by the growth of population density and the difference and diversity in the approaches,political systems and the multiplicity of cultures and economic policies, so according to geostrategic perspective there are many blocs * (Jivanta, 2018, pp. 1-200)and geopolitical, economic and political alliances have a connection and interest in the Indian Ocean(Zhu, 2017, p. 205) The Indian Ocean constitutes is the third largest ocean in the world.

Map (1) member states bordering the Indian Ocean and the Red Sea.

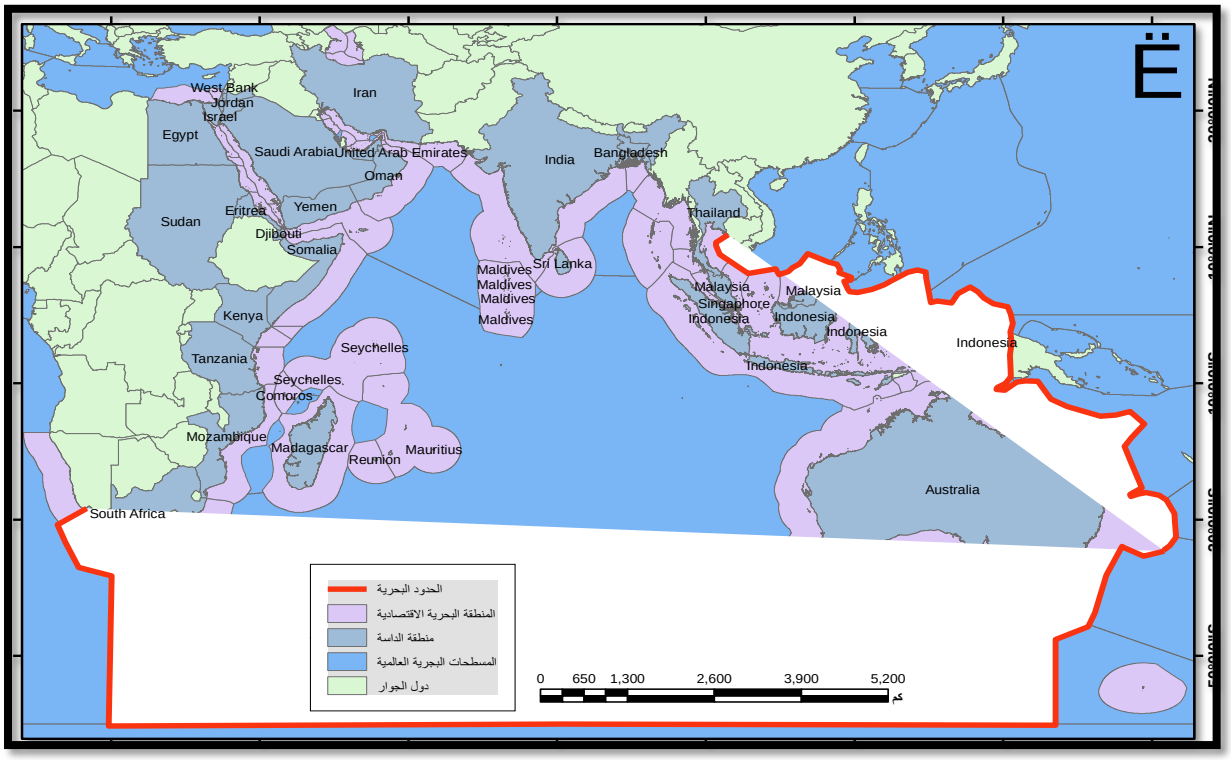

Source, Author by geographic information systems.GIS.10.8.

The geopolitical, economic and political alliances have a link and interest in the Indian Ocean(Clogan, 2017, p. 4).

The study loofward to progress and developmentrelation under umbrella of IORA, it has 23 member states, the population is about 3. 2 million people in 2017 census.(Blessing, 2020)Where the French island of Reunion joined, as well as the approval of Saudi Council of Ministers for membership in the organization in 2020, Egypt is also an observer member of the organization. (FAO, World Bank.Reports indicate that the international sea lanes in the Indian Ocean constitute (75%) of the global energy supply (Zhu, 2017, p. 17) and contribute to the strength of Yemen and the promotion of the development of international maritime relations, as well as the possibility of enhancing cooperation and partnership in various fields of investment in the blue economy sector, which appeared in 1989 and the emergence of the green economy, as Yemen is a partner and an active member of IORA .

8.Yemen and Reginal Marine elements power in Red Sea and IndianOcean

By using conducting MSP buy using GIS for describing, discovering and analysis the physical and human marine features in red sea and Indian ocean which have major strategic elements power, but they are not invested and implemented by local state in Yemen and IROA. Map (2).

Fig (2) Yemen marine power

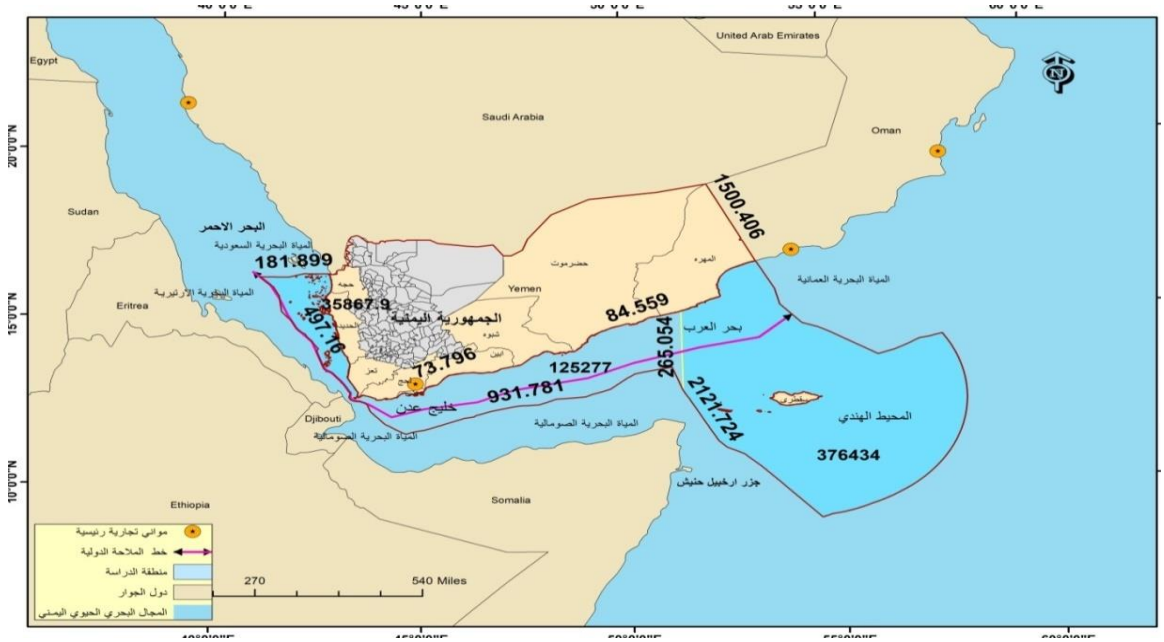

Source: Author.

8.1. Centers of strength

The Yemeni maritime field connect with red sea and Indian Ocean and constitute the most important natural marine geostrategic characteristics of Yemen, and who control Yemen can be able to controller of regional power, Yemen maritimeis key elements at Arab national security as well as Islamic and reginal society.it connected between west and east continental

area. Yemen filed connected and affected at four major straits Suze channel, Bab, Almendeb, Malka, and Hormoz Strite. Yemen has great civilization and affected on regional marine cultures for ages in south east Asia, Africa and EU.

Through the increase in the change in the geostrategic perspective of the Indian Ocean, its geostrategic importance as one of the pivotal geopolitical marine areas globally, due to its distinctiveness and differences in its changing, overlapping and different geographical entity, as well as its connection and relationship with many cultures and international systems, in addition to language and ideology. The importance comes through contact and partnership with the countries bordering the Indian Ocean, which constitute large areas of the world, in addition to the fact that many countries have good economic relations withYemen and could be future markets for Yemeni exports, including Southeast Asian countries, which are among the first thirty countries to receive Yemeni exports, such as South Korea, China, and other countries.

8.2. Yemeni maritime

It constitutes one of the important elements of the comprehensive national naval power, lies in investing in the blue economy in the Indian Ocean, and the exclusive economic zone in the Indian Ocean constitutes about 26.7-27.8 million km2, or 38% of the total area of the entire Indian Ocean. Which can contribute significantly to the benefit and partnership in the organization, given that the world today seeks to strengthen partnerships, cooperation, and regional and international competition, as the average per capita income in Indonesia's budget reaches 65,233 US dollars per person, which constitutes the highest percentage at the level of the organization. Yemen has good relations with Indonesia, and less the average per capita income in Somalia is 123 US dollars, Yemen is about 1123 dollars, and in poor countries is Mozambique and Madagascar. Through the study, the description and analysis of cooperation and investment in the group of countries bordering the Indian Ocean in the field of

8.3. Weaknesses and lack of strength in a regional freedom

The political unstable, pollution, foreign policy involving and control marina resources on the same time local state couldn't depend on themselves to have right military power for marine protecting and secure the area (Robert ,2016, P1-20), as well as increasing reginal maritime power conflicts between USCENTCOM, AFRCOM and 34 foreign states that become major threaten marine security area (Humran, 2022, P1-200) , including intra-trade among IORA countries is weak unstable.

By analyzing the statistics in Yemeni maritime trade and Yemen thick exports, and according to local and regional reports that mentioned there are keys challenges facedYemen and the countries in the study area in the weakness ofregional maritime power, the absence of modern joint and developmental maritime strategic plans.

The study proposal constitutes an applied and executive work plan that enhances the value of Yemeni and regional fish production and exports and the settlement of the fish

industry and the promotion of intra-marine trade with IORA, and work to enhance food security in Yemen and regioncountries.

9.Feasibility study for fishing ports and Yemeni islands in the Red Sea

9.1. Yemen Islands characteristics in red sea

YIRS is an important natural region in western coast of Yemen map (3). They distributed in differences long distance from coast line that lie from Saudi border to the edge Mayon island around 732km long, which affected on the width of Yemen base line to more that 60km, as well as Yemen shelf edge around 100 inlands located on shelf islands and 80 islands on off- shelf islands (Brodle, ROUPHALE, & TURAK, 1971, p. 1_100)) which is known for its abundance of natural wealth, including fish and marine life)Abas الصفحات ،1996 ، (200-20) The majority of the islands are tiny in size (1–5km2) and are situated close to the maritime boundaries between Yemen and Saudi Arabia Map (3). One of the major Yemeni islands in the Red Sea is Kamaran, Hanish Al-Kubra, Jabal Zuqar, Hanish Al-Soghra, and Al-Fasht.A semi-continental climate with a hot summer and rising temperatures from north to south until Bab al-Mandab Strait dominates the islands and Yemeni marine area in the Red Sea. Due to the southern Red Sea's physical configuration as semi-inland waters, the sea currents there are more agile and swift.

fig (3). study area

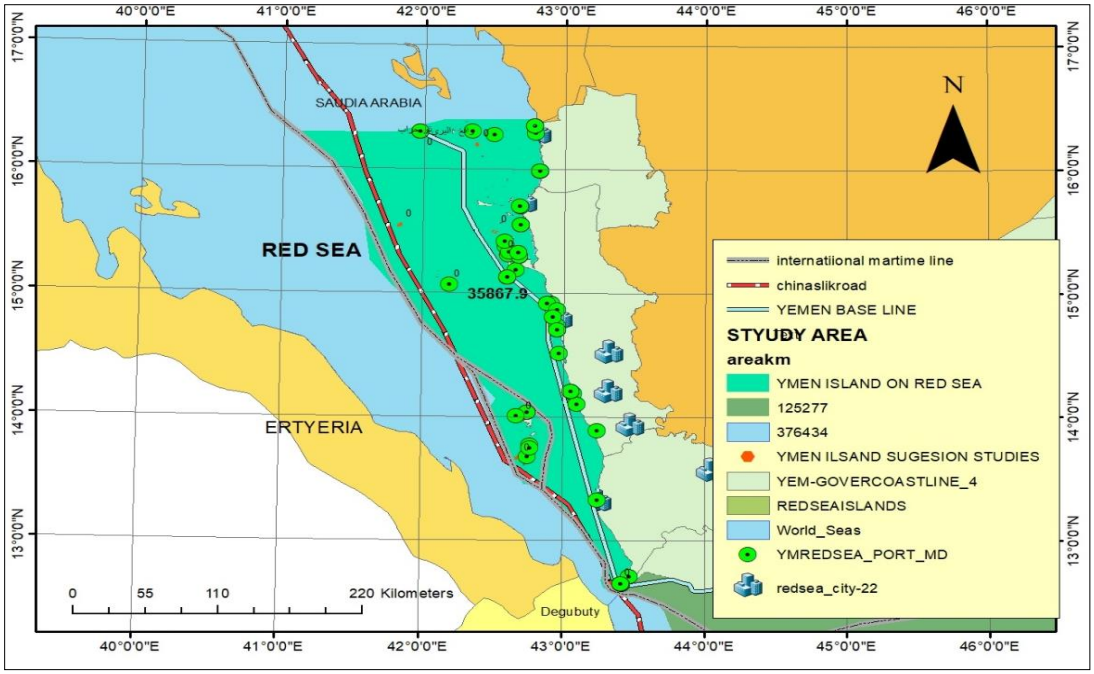

Source: Author, depend on GIS

10. Islands Characteristics analysis

By using GIS and MSP processing we found that YIRS distributed on northern and middle area, while Mayoin islands located on the southern part of Yemen red sea. The northern islands which are situated on a mid-coast adjacent to the governorate of Hagah, Yemen's middle islands, which are situated on Hodeida coast; and Yemen's southern islands,

which are situated on the Taiz governor coast. Midi Coast Islands have an area of 1 - 15 km^2, Inland waters up to 2000 m deep near the sea gullies in corridor countries small fishing harbors, Antofash population centers, and the Midi coast islands of Dhuhrab, Ardain, Al-Morak, Ghorab, Dhahra, Al-Asheq Al-Kabeer, and Al-Saghir.Most of the Yemeni islands are in the Red Sea, according to bathometry, land sat images, and GIS in shallow waters running south from the northern Midi coast and north from the Midi coast. They contain small fishing harbors and population centers in Antofash. The strategic importance of the islands is formed in the Midi coast, for its border location with Saudi Arabia and includes many islands on a map (4) and administratively follows. Governorate (Humran, 2022, pp. 1-200),The islands of the Midi coast are distinguished by a number of characteristics, they are located in areas rich in fisheries, allowing for the establishment of fishing ports on the island of Dhuhrab and the provision of modern marine vessels.They scattered close in the Red Sea, and through their geographical, topographical and morphological characteristics, located near and within the international trade navigation lines, and they have an impact and effectiveness in the movement of trade and maritime security through the presence of lighthouses, coast guard patrols. Yemeni island of Mayon controls Bab Al-Mandab is in the middle of the corridor, in addition to the fact that the islands are located near the coasts of neighboring countries, and thus it has importance in foreign policy and international relations.

Fig (4). Islands Names and Characteristics.

Source: researcher. byGIS.10.8.1

11.The importance of strategic marine-spatial planning. (MSP)

MSP is critical in determining the best location and assisting the government with economic development trends in the blue economy, including the development of Yemeni

islands. A basic method of assessing and allocating the spatio-temporal activities of marine activities in marine areas to meet ecological, economic, and social goals is known as marine spatial planning, or marine space planning. These goals are then identified through a political process((Yates & Bradshow, 2018, pp. 10-200) In order to achieve economic, social, and geological goals, it defines a scientific management of the spatial and temporal distribution of human activities. Competition has grown in the twenty-first century; in 2017, there were 900 scientific papers and roughly 10,000 articles in the field of MSP (Zaucha & Gee, 2019, pp. 2-199)where there is a rise in interest in maritime transportation, fishing, marine biology, commercial and military ship building and development, resource exploration, seaport development, and pollution prevention in the ocean. Only EUA in araba and regional area has conducted MSP, because it so expensive.

The study confirms that enabling Yemen, in partnership with Arab and regional countries, to implement marine spatial planning is a strategic means of collecting a database through which political, Yemeni and Arab decision-makers can develop successful plans at various environmental, economic, political, social and security levels, through which the Giving the political decision-maker the knowledge and ability to draw strategic plans in the region, and in partnership with the countries of the region to achieve an Arab and regional naval force that will fill the void and contribute to achieving economic development for the peoples of the region.

12. Fish and Marine Biology

YIRS have many types of fish such as tuna, sardine, mackerel, shrimp, cuttlefish, and maritime life and habits feather that goatherd around islands or example coral reef, coral assemblages, coral reef, coralline algae, mangroves and seagrasses. fish production included a higher proportion of invertebrates, the most important of which are shrimp, (prawns), and squid, totaling (60,000 tons) and valued at 45.600 $US (Cnter, 2017) Yemen And while it is possible to achieve a high rate of marine life production, Yemeni fishermen face significant challenges that have affected their lives and daily source of income due to the presence of various foreign companies that carry out marine fishing activities and obtain licenses from Yemeni authorities, in addition to illegal fishing by a number of traditional fishing units in economic waters, which has harmed international relations. Yemeni authorities impounded more than six traditional Egyptian fishing boats in the study area in 2017, in addition to recurring fishing issues with Eritrea, which detains Yemeni fishermen in violation of laws and maritime relations.

13.Challenges and Obstacles.

There are many natural and physical challenges that threaten YIRS and maritime security on red sea, which affected Yemen national security, international and regional maritime security ad well as fiery local society, marine ecosystem on the area map (5). According to author surveys, reports and studies results that conducted via online marine workshop with (wmu, 2022)“Ocean Decade programs”, WMU conference and “lets investigate ocean traveler together” hold on October 2019, International conference on marine /maritime spatial planning from 22-23, November, 2022, there are local, regional and international factors that have difference level on affections.

13.1 Localchallenges.

The weakens of communication between islands and central authority, weakness of islands budgets Purified water desalination plants for drinking in the islands, First aid centers, The importance of establishing centers for marine research and control in the islands, Appointing management managers and approving a budget to operate the islands from the allocations of the governorates affiliated to it, Providing a daily routine patrol for the islands or a helicopter, Providing operational stations by energysolar panel, establishing protection centers and coast guard areas, we encourage authorly to get benefiting from the Egyptian experience in investing the Yemeni Ministry of Defense and the Ministry of Interior for its employees in the islands and working to settle them. Discharge on the beach, Hight level of letters, for example authority in Hodeah ,lahg and Hagah should encourage students at schools , universities and local society to protect environment ,So the study suggested to hold training known (beach sampling training from 1-20 November, 2023 fig (2), aslo Safer oil tanker, Hael Saee instructress at RassEsaa 10%,smuglimg.

13.2. Regional and international challenges

They have Highest percent of affection on YIRS, for example , International maritime lines that ships tankers , ships trades , ships oils , war ships that around 66 ships around Yemen economical and territorial water per day that affect 40% , while Foreign fish ships and boats company affected 20%,smuglimg , immigrations , armed smuggling, piracy affected 10% , untenability fishing efforts rear of investments at coral reef, seagrasses, international ship pollution on Yemen ecosystem, not modernize marketing, absent of maritime strategic plans that encourage youth for inventions and investment at islands on red sea.

Beside that Fish community face fishing technical and equipment's that high prices. so, by using ^{X}GIS, Buffer zoon (Yang, 2017, pp. 1-30)integration, important points, variables certation evaluations, classifications, and responded of stockholder, as well as study used reports of Transports centers, FAOO, International trade conferences 2021, and Arab Transport conferences to evaluated the size of dangerous and threaten in red sea. Map (5)

Fig (5). challenges and threaten Yemeni islands and marine security

Source, author, depend on GIS.

13.3.Climate change and marine dead zones

The sea is a source of oxygen, and because of sea pollution, it contributes to covering sea surfaces, which reducing dissolved oxygen,it is dangerous areas that contribute to the killing of fishwhere marine life multiplies. Because of transport ships, naval destroyers, and stupid nuclear submarines, they contribute to the effect.The study expected that the Red Sea will be added to these dead areas, where oxygen is greatly reduced, which leads to suffocation and death of marine life and animals, as well as fish breeding ground. Three-dimensional methodology and strategy and finding solutions. Healthy seas and oceans constitute one of the foundations for the continuity of the planet and natural life, from the perspective of realistic theory and the environmental school.

Addressing the causes, where the focus is on reducing nutrient pollutants, including ships, that contribute to affecting oxygen.

B, protecting the fragile marine environment and sea and ocean resources from marine pollution, by conducting studies in areas of expanding oxygen deficiency in Bab al-Mandab, the Suez Canal and near the Yemeni islands in the Red Sea, as well as developing a tracking plan to study the decline in the percentage of oxygen in the world's oceans, including the southern part. the Red Sea and the Indian Ocean, which are among the priorities of the Yemeni maritime geostrategy in the region, to be able to monitor and identify sites exposed to the influence of pollutants in the Red Sea and Indian Ocean region and place them on maps, and develop digital models for them that are most affected and the lines and methods of effective solutions.

14. Results

14.1. Conducting MSP, by using GIS, drones survey and undertaker vehicles, Landsat are essential tools that processing easily to build general understand and illustrated for area even we couldn't reach some islands because of war in Yemen, but study desktop in the islands and background for working on the area that help us.

14.2. Study discovered that red sea and Indian ocean is one of the geostrategic locations that have regional maritime power characteristic and required to unify Yemen, Arab and IROA Policy to shift to full of the political gap and build Arabian regional power to make stable and secure the area.

14.3. Study found that Islands have unique natural that have wide biosphere, EEZ which are wealthy and virgin maritime resources and valuable for opportunities blue economy activities.

14.4. Study found that Islands have geostrategic location that could play major role to serve, secure, support, protect the international maritime trade, as well as help international maritime for guiding ships and building maritime services and logistics points as well as investment on blue economy activities.

14.5. Study analyses by using MSP and GIS being able creating a database for fishing ports and structures on the Yemeni islands in the Red Sea, as well as it conducted and produced maps (6)that including results and illustrated elations and impacts on others phenomena.

Fig (6). YIRS region's marine phenomena

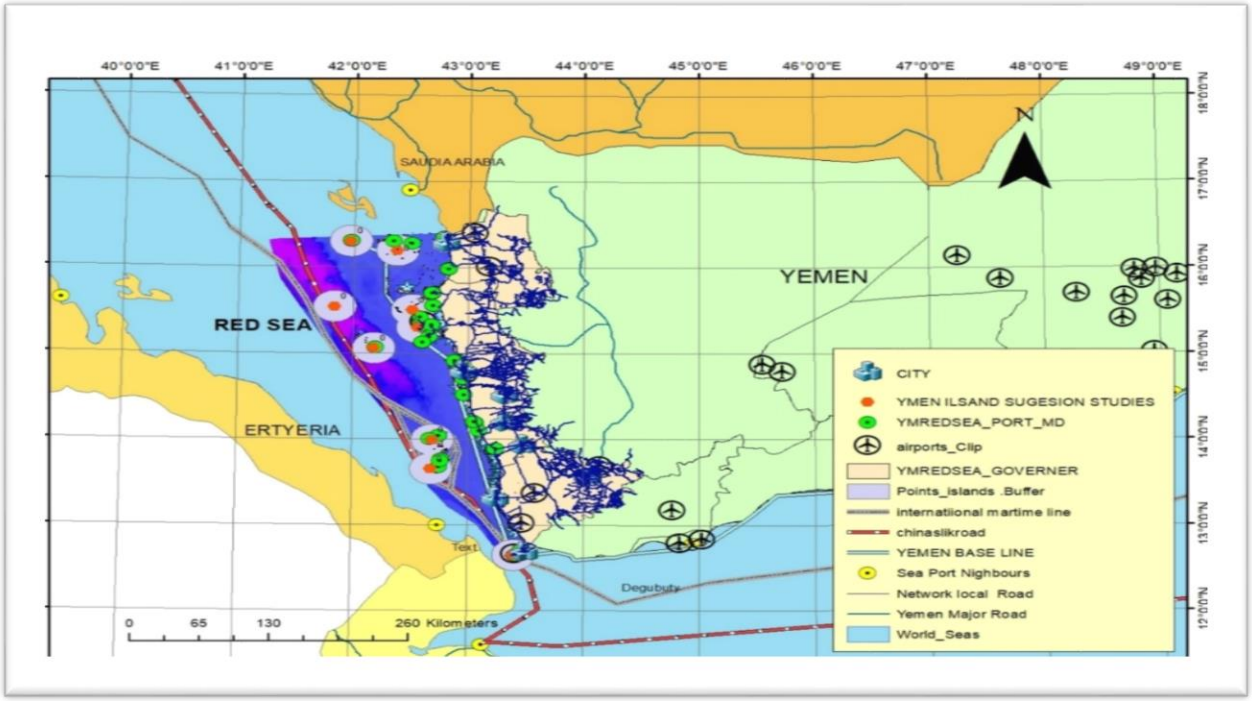

Source: researcher rely on GIS

14.6. The study found that the best area for budling modern fish boat multi services in Kamaran island as well as Fosht,Honish, and for investment and growing blue economy at

EEZ area and government should buy the boat's value in the common area and the purchase of two medium and modern boats is around 4,800,000 US$.

14.7. The study found that cooperation and cement relationships, sharing efforts for SMSP, as well as building economic agreements with Red Sea and IORA is major step to achieve Yemen islands maritime strategy and protect maritime security.

15. Sugessions

15.1. Conducting Yemeni and regional spatial planning is essential step for understating and know the features of red sea and Indian ocean that help Yemeni, Arab and reginal leaders and decisions makers to anticipated and build joint regional maritime strategy to achieve the right and successful development in the region area.

15.2. Establishing a command-and-control center to manage marine information systems and a regional marine strategy in order to enhance cooperation and exchange information and data for marine fishing activities and enhance communication with regional countries in the western Indian Ocean and South Africa.

15.3. Raising the capabilities of workers infisheries sector and benefiting from regional expertise in the settlement of fisheries industries and the construction of fishing vessels, imparting the skills of the local community, decision-makers and political decision-makers in marketing management, and the importance of strengthening marine and fisheries economic relations in order to increase the quantity of production and increase marine exports.

15.4.Thy expected to create job opportunities and employ multiple workforces for more than 100 workers according to the nature of marine planning, to purchase, produce and manufacture 700 marine fishing boats equipped with modern marine systems, and to benefit from solar energy in the Red Sea, which is one of the largest radiation area Solar around the world.

15.5. Developing and rehabilitating fishing ports and providing them with services to increase production, building a tuna fish factory, developing and modernizing the traditional boat-making workshop, benefiting from local expertise and cadres in small and medium marine industries, as well as from the Arab countries and the Republic of China.

15.6. Improving the situation of the local community and fishermen’s associations in the study area, where we will be able to develop proposals to equip 2 sea fishing ports equipped with modern methods, facilitating the process of communication with fishermen and receiving boats of different sizes and meeting marine services such as maintenance, preservation and cooling of fish, transport and export of fish and.

16. Conclusion

The Yemeni geostrategic thought is one of the main factors that contributed to building maritime geopolitics and contributed to strengthening African and Asian regional cooperation since centuries. Study believe that achieving marine development, security and stability in

Yemen or an Arab country is linked to all Arab policy at strategic level andnon-Arab country can to be alone and able to achieve development, security, and stability, and to move toward strengthening its foreign policy and international effectiveness on its own. It is necessary to unify Arab, African, and Asian efforts because the size of the risks and limitations are greater than the size of the state alone, and from the perspective of alliances and military force, it is one of the means of obtaining regional power to achieve continuity and maintain Survival.

By unifying Yemeni, Arab and regional politics at the present time, as the world is witnessing a number of transformations, including liberation from unipolar politics and the shift to multipolarity. Through unifying national and regional politics based on the theory of regionalism, the Arab countries will be able to build an effective and influential regional Arab force. In the global system by taking advantage of the characteristics of natural and human power and promoting the development of regional maritime alliances, including the Organization of Indian Ocean States. The question is, do the Arab countries possess the characteristics of a regional power from the perspective of the geostrategic maritime region, and what is the location and impact of Yemen and its geostrategic natural and human effectiveness in the maritime region? What are the factors of strength and weakness through which the elements of regional power can be measured, which are represented in size, economic strength, population, economy, culture, technology, and compare them with the countries of the world? The importance of Yemeni, Arab and regional maritime spatial planning in building foundations and databases that contribute to developing strategic visions and plans? What is the extent of the threats and challenges, and how is the role of studies and the art of maritime geostrategy highlighted in making regional maritime strategic decisions and plans at the present time, which constitute the focus and essence of the study.

17.References

1. Al-Haki, i. (1966). Maritme Legeslation Development porposal in the Yemen OF Arab Repuplic. Swedan: World maritme University Diessertaion
2. Al-Hakimi. (1988). Maritme Legslation development porposla in the Yemen of Arab Repuplic . Sweden: World maritme universit dessetration
3. Al-Zawak, M. (2000). Econmic Geography. Cairo: University Knowledges House
4. Blessing. (2020, MAY 1). ECOFISH. Retrieved from he inland and marine coastal fisheries resources of the Eastern Africa, Southern Africa and Indian Ocean region: https://ecofish-programme.org/authors/mr-blessing-mapfumo/
5. Brodle, J., ROUPHALE, T., & TURAK, E. (1971). Seagrasses and Mangrove’s at Yemen red sea
6. Catrina, S. (2018). Guide line for marine strategic planning. New York: UN
7. Clogan, C. S. (2017). the blue economy of the Indian ocean: context and challenges. journal of indian ocean rims studies , v011, isse i, 4

8. Cnter, Y. S. (2017). National Center For Statics . sanaa: Ministry of Planning and International Cooperation

9. Dragoon, F. (2018). Marine Survy. Chairo: Haydrographic

10. EARTH, E. (2022, May 1). USGS. Retrieved 2022, from USGS: https://earthexplorer.usgs.gov/

11. GEBCO. (2022, May 1). Gridded Bathmetry Data. Retrieved from General Bathmetry Chart of the Ocean : https://www.gebco.net/

12. Humran, M. A. (2022). The Geostrategic Importanc of Yemeni seas and Islands, Master Degree. Arab and Asian studies , Arab Demigratic Center, 1-100

13. Ishteag, A. (2022). Plastic debris in the Indian Ocean: a threat to the coastal population and. , Musrsoish: IORA Press

14. Jivanta, S. (2018). Matitme Governance and south east asia, Trade, Securit, and sustinable development in the indian ocean. Singfore: World Secentific

15. Saleh, A. A. (1999). Yemen Decree. sanaa: Yemen legslation

16. Shehab mphsen Abas .(1996) . Yemen islnds. sanaa: Abade center.

17. Shela, S., & steinbure, J. S. (2010). GIS RESERCH METHODS. incorporating spatila Prespectives . California: Esri Press

18. wmu. (2022, may 1). Ocean Decade programs. (online, Performer) online, Simothosonian,2, Berue.

19. Yang, C. (2017). Introduction to GIS Progrmaing and funcdmnetals wirth Paython and ArcGIS. NW. U.S: Taylor and Frances .

20. Yates, K. L., & Bradshow, C. A. (2018). OFSHORE ENERGY AND MARINE SPATIAL PLANNING . Abingdon, Oxon: Routledge.

21. Zaucha, J., & Gee, K. (2019). MARITME SPATIAL PLANNING, past, present, future. Cham, Switzerland: Springer International

22. Zhu, C. (2017). Annual Report on the develpment in the indian ocean region , Indo - Pacific; Concept Defination and strategy development. Beijing, China: Social Sciences Academic Pres,v.

23. Zhue. (2019). Fish. New york: roudltedeh.

دولة العدد

جمهورية فيتنام

صبار محمد رضى

باحث في القانون العام / المغرب

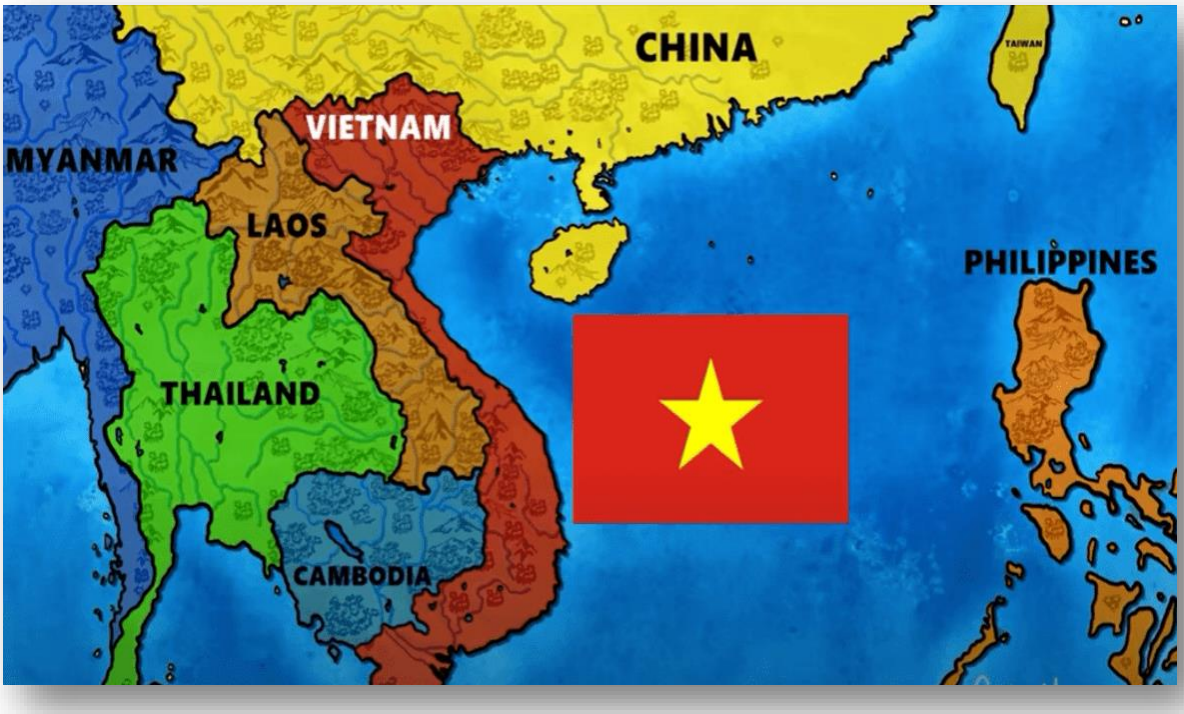

الموقع والمساحة

تقع فيتنام في مركز جنوب شرق آسيا، مساحتها 329,560 كيلومتر مربع، وهي في أقصى شرق شبه جزيرة الهند الصينية، تحدها من الشمال الصين وتحدها جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية من الشمال الغربي وكمبوديا من الجنوب الغربي ومن الجنوب أما شرقا فيحدها بحر الصين (الفلبينية، 2014، صفحة 161).

السكان واللغة

يبلغ عدد سكان فيتنام حوالي 99.50 مليون نسمة، وتعتبر الفيتنامية هي اللغة الوطنية والرسمية لفيتنام، فغالبية سكان البلاد يتحدثون هذه اللغة، في الأصل كتب الفيتناميون باستخدام مجموعة معدلة من الأحرف الصينية لكن فيما بعد طور سكان فيتنام الأصليون نصهم الخاص الذي كان يعرف باسم chu nom، أيضا هناك لغات تتحدث بها الأقليات في فيتنام مثل " تاي " والتي يتحدث بها في شمال شرق فيتنام بالقرب من الحدود مع الصين، ثم " ميونج " والتي تنتمي إلى عائلة اللغات النمساوية ويتحدث بها سكان المناطق الجبلية في مقاطعات فيتنام الشمالية، أيضا هناك " تشام " والتي يتحدث بها شعب " التشام " وهي أقلية في فيتنام وهي لغة تنتمي إلى الفرع الماليزي البولينيزي من العائلة الأسترونيزية (كانت هذه اللغة في السابق لغة مملكة تشامبا وسط فيتنام) ويتحدث حوالي 80000 فيتنامي لغة تشام في فيتنام، ثم توجد أقلية الخمير التي تتحدث اللغة " الأسترونية " وهي اللغة الثانية الأكثر شعبية بعد الفيتنامية، وقد تأثرت لغة الخمير بشكل كبير باللغتين السنسكريتية والبالية اللتين تم تقديمهما مع البوذية والهندوسية في فيتنام وكمبوديا، أيضا هناك اللغة الصينية ولغة " نانج "، ولهجة " الهمونغ " التي يتحدث بها شعب الهمونغ في فيتنام، هذا وتوجد لغات أجنبية تتحدث بها قطاعات صغيرة من الفيتناميين كالفرنسية والروسية والتشيكية والألمانية والبولندية (د.ص.م، 2023).

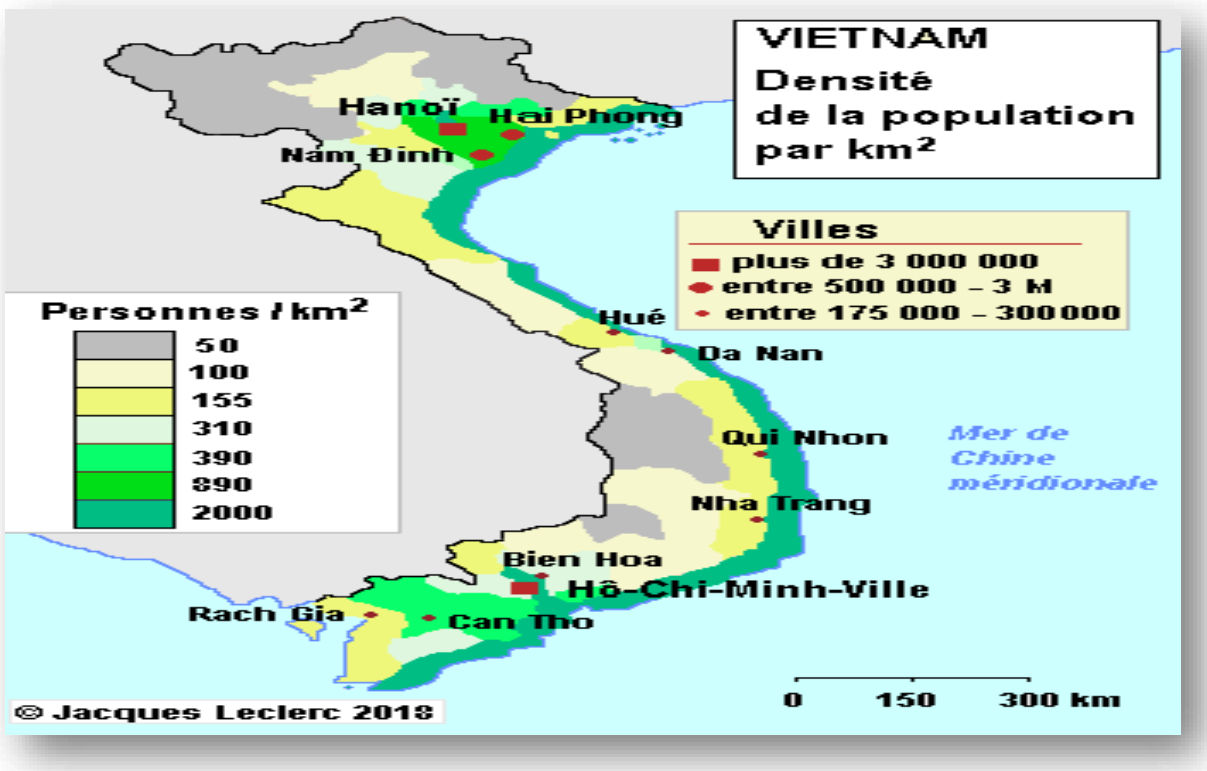

الحرب الفيتنامية

الحرب الفيتنامية هي الحرب التي حصلت بين فيتنام الشمالية المدعومة من الاتحاد السوفياتي والصين من جهة وفيتنام الجنوبية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وتايلند وأستراليا ثم نيوزيلندا والفلبين، وقد انتهت الحرب في 17 يونيو عام 1975 بتوحيد فيتنام.

استخدمت عدة مصطلحات لوصف الحرب الفيتنامية، **كالحرب الفيتنامية**، لأنها حصلت في فيتنام، ثم مصطلح **حرب الهند الصينية الثانية** على اعتبار أن حرب الهند الصينية الأولى حصلت بين عامي 1946 – 1954 بين قوات الاحتلال الفرنسية والمجموعات العسكرية الموالية لها من جهة مع قوات اتحاد استقلال فيتنام برئاسة **هو تشي منه** من جهة أخرى، كذلك استخدم مصطلح **صراع فيتنام** لأنه كان بالدرجة الأولى بين فيتنام الشمالية والجنوبية.

بدأت حكومة فيتنام الجنوبية في صيف عام 1955م بحملة اعتقالات طالت الشيوعيين، وفي شهر أغسطس عام 1956م أصدرت الحكومة قانونا بفرض عقوبة الإعدام ضد كل من يمارس نشاطا شيوعيا في فيتنام الجنوبية، وقد سعى رئيس حكومة فيتنام الجنوبية لتعزيز علاقاته مع المعسكر الغربي، حيث زار الولايات المتحدة الأمريكية في مايو عام 1957م، فتعهد الرئيس الأمريكي أيزنهاور بدعم حكومة فيتنام الجنوبية.

وقد شهدت فيتنام الجنوبية حركة تمرد ضد قرارات الحكومة امتدت بين عامي 1954 و1957، فقمعتها الحكومة الفيتنامية مما أدى إلى شحن الشارع الفيتنامي الجنوبي، ثم عاد العنف للشارع في فيتنام الجنوبية عام 1959، فأصدرت الحكومة قانونا يقضي بمعاقبة المعارضين الذين يستخدمون العنف بالإعدام.

أدى ذلك إلى تشكيل جبهة التحرير الوطنية المعروفة ب " الفيت كونغ " في فيتنام الجنوبية عام 1960م، بهدف توحيد جميع النشطاء المناهضين لحكومة فيتنام الجنوبية بما في ذلك غير الشيوعيين، وقد تركزت مطالب الجبهة فيما يلي:

- سحب المستشارين الأمريكيين من فيتنام الجنوبية.

- تطبيق الإصلاح الزراعي (حيث كان الفلاحون يعملون في الأراضي التي يملكها كبار الملاك ولا يحصلون إلا على القليل).
- الوحدة مع فيتنام الشمالية.
- تحييد فيتنام عن معسكري الحرب الباردة.

فأعلن رئيس حكومة فيتنام الجنوبية حالة الطوارئ، وفي نفس العام أعلن الحزب الشيوعي الفيتنامي الحاكم في الشمال مساندة الثورة الجنوبية وإمدادها بالعتاد عبر لاوس وكمبوديا.

واجه جون كنيدي عند وصوله البيت الأبيض عام 1961م ثلاثة تحديات، الأول، فشل غزو خليج الخنازير، التحدي الثاني بناء جدار برلين، ويتمثل التحدي الثالث في التسوية بين الحكومة الموالية للغرب في لاوس والحركة الشيوعية "باثيت لاو"، هذه التحديات جعلت الرئيس كنيدي يعتقد أنها مثلت نجاحات للاتحاد السوفياتي وفشل للولايات المتحدة، فقرر كنيدي وضع حد للنجاحات السوفياتية من خلال منع انتصار الشيوعيين في فيتنام.

تطبيقا لهذه السياسة الجديدة وقع الرئيس الأمريكي جون كنيدي معاهدة صداقة وتعاون اقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام الجنوبية في أبريل عام 1961م، وفي ديسمبر عام 1961م وصل 400 جندي أمريكي إلى فيتنام الجنوبية بحجة تشغيل المروحيات العسكرية، وفي السنة الموالية بلغ عدد الجنود الأمريكيين في فيتنام الجنوبية 11.000 ألف جندي، ثم تأسست قيادة أمريكية في فيتنام الجنوبية في يناير عام 1962م.

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية برنامج هاملت عام 1961م بهدف إعادة توطين سكان الريف، ووضعهم في أماكن محصنة وفصلهم عن الشيوعيين، والهدف قطع الاتصال بين جبهة التحرير الوطني في فيتنام الشمالية من خلال إقامة قرى للمزارعين الموالين لحكومة فيتنام الجنوبية على الحدود مع فيتنام الشمالية وطبقت برنامج هاملت في أوائل عام 1962م، حيث قاموا بترحيل الفلاحين قسرا إلى المناطق الحدودية مع فيتنام الشمالية، وفي عام 1964م توقف البرنامج نتيجة رفض الفلاحين الرضوخ لحكومة فيتنام الجنوبية، وقد مارست جبهة التحرير الوطني حرب شوارع ضد القوات الفيتنامية الجنوبية وهزمتها في عدة معارك، منها معركة " أب باك " التي وقعت في 2 يناير 1963م.

اشتعلت الثورة ضد الحكومة الفيتنامية الجنوبية نتيجة إصابة تسعة بوذيين محتجين على حظر الحكومة رفع العلم البوذي في عيد ميلاد بوذا، حيث كان غالبية الفيتناميين الجنوبيين من البوذيين، فعمت الاحتجاجات أنحاء فيتنام الجنوبية مطالبة بإلغاء التمييز بين المواطنين وذلك في عام 1963 حيث قامت الحكومة الفيتنامية الجنوبية بمنح امتيازات للكنيسة الكاثوليكية وأتباعها من خلال السماح لهم بالاحتفال بأعيادهم ورفع علم الفاتيكان، فقامت القوات الخاصة من الجيش الفيتنامي الجنوبي باقتحام المعابد البوذية وقتل مئات البوذيين وتدمير المعابد وذلك في 21 من أغسطس عام 1963م الأمر الذي أشعل الثورة ضد الحكومة.

مع تزايد الاحتجاجات ضد الحكومة الفيتنامية الجنوبية تزايدت قناعة الإدارة الامريكية بأن تغيير سياسة الحكومة غير ممكن، وأنه لابد من الإطاحة بها وهذا ما حصل عام 1963، حيث قام عسكريون في جيش فيتنام الجنوبي بالإطاحة بالحكومة وتشكيل حكومة عسكرية ما لبثت أن أطيح بها من طرف عسكريين آخرين، الأمر الذي زعزع استقرار فيتنام الجنوبية، في هذه الأثناء زادت فيتنام الشمالية من دعم جبهة التحرير الوطني في فيتنام الجنوبية (د.ص.م.، 2023).

بعد اغتيال الرئيس جون كنيدي عام 1963م، أصبح جونسون رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وفي 2 أغسطس عام 1964م استهدفت جبهة التحرير الوطني القاذفات البحرية الأمريكية في خليج تونكين، الأمر الذي دفع بالكونغرس إلى إعطاء الأمر للرئيس جونسون إلى القيام بعمليات عسكرية في جنوب شرق آسيا من دون إعلان الحرب، وفي مارس 1965م عززت الولايات المتحدة الأمريكية تواجدها في فيتنام حيث أرسلت 3500 جندي إلى فيتنام الجنوبية وزاد العدد إلى 200 ألف في ديسمبر 1965م ثم وصل العدد إلى 550 ألفا في صيف عام 1968م، كما شجعت الولايات المتحدة حلفائها لإرسال قوات إلى فيتنام الجنوبية، ثم بدأت القوات الأمريكية وحلفائها بشن غارات جوية على فيتنام الشمالية لإجبارها على إيقاف دعمها لجبهة التحرير الوطني حيث استمرت الغارات لثلاث سنوات.

وفي 31 يناير عام 1968م أعلنت فيتنام الشمالية هجوم تيت، حيث شنت عمليات على أكثر من 100 هدف في فيتنام الجنوبية، وتمكنت قوات جبهة التحرير الوطني من الوصول إلى عاصمة فيتنام الجنوبية سايغون، لكن قوات فيتنام الجنوبية وحلفائها تمكنت من صد الهجوم لكنها لم تتمكن من محو آثاره لدى الرأي العام الأمريكي والعالمي نتيجة قوة الهجوم.

انتشرت المظاهرات في المدن الأمريكية مطالبة بوقف حرب فيتنام، وبعد نشر وسائل الإعلام الأمريكية الممارسات البشعة التي عامل بها الجيش الأمريكي المواطنين الفيتناميين، أعلن الرئيس الأمريكي وقف القصف الأمريكي لفيتنام الشمالية في 31 مارس 1968م وفي منتصف شهر مايو من نفس السنة بدأت المفاوضات بين فيتنام الشمالية والولايات المتحدة[i] واستمرت لمدة 5 أشهر بدون نتيجة فأمر الرئيس جونسون باستئناف الغارات الجوية على فيتنام الشمالية.

وفي عام 1969م وصل الرئيس ريتشارد نيكسون إلى الحكم حيث أعلن سحب 25 ألف من القوات الأمريكية المتواجدة في فيتنام الجنوبية بالتزامن مع بناء جيش فيتنام الجنوبية، وفي 9 سبتمبر1969م توفي " **هو شي منه** " رئيس فيتنام الشمالية، ومع بداية عام 1970م غزت القوات الأمريكية وقوات فيتنام الجنوبية كمبوديا لمهاجمة القواعد العسكرية الشيوعية، مما أثار غضب الرأي العام الأمريكي وانتهت الحملة في نهاية يونيو1970م.

وفي 30 مارس 1972م قامت قوات فيتنام الشمالية بغزو فيتنام الجنوبية، فكثفت الولايات المتحدة غاراتها الجوية على فيتنام الشمالية في حين كانت المفاوضات بين الجانبين الأمريكي والفيتنامي الشمالي مستمرة، وخلال هذه المفاوضات أمر الرئيس نيكسون في 17 ديسمبر 1972م بشن غارات على عاصمة فيتنام الشمالية هانوي ومدينة هايبونغ، فخسرت الولايات المتحدة 15 طائرة وفقدان 93 ضابطا من سلاح الجو الأمريكي، فأمر الرئيس الأمريكي القوات الأمريكية بوقف قصف فيتنام الشمالية في 15 يناير 1973م، وفي 23 من نفس الشهر وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاق وقف إطلاق النار مع فيتنام الشمالية، وتضمن الاتفاق ما يلي :

- ✓ توقف جميع أنواع العمليات العدائية.
- ✓ انسحاب القوات الأمريكية المتبقية من جنوب فيتنام خلال شهرين، وإطلاق سراح الأسرى من الطرفين خلال 15 يوما من التوقيع.
- ✓ الاعتراف بالمنطقة منزوعة السلاح بين الشطرين على أنها مؤقتة وليست حدودا سياسية.
- ✓ إنشاء لجنة دولية مكونة من ممثلين عن كندا والمجر وإندونيسيا وبولندا مكلفة بمراقبة تطبيق الاتفاق.
- ✓ بقاء 145 ألف جندي من شمال فيتنام في الجنوب.

وفي مارس عام 1973م انسحب آخر جندي أمريكي من فيتنام، ومع استقالة الرئيس الأمريكي نيكسون شنت فيتنام الشمالية هجوما على فيتنام الجنوبية ودخلوا العاصمة سايغون في 30 أبريل 1975م معلنين توحيد شطري فيتنام في دولة واحدة (د.ص.م.، 2023).

النظام السياسي

أولا- السلطة التنفيذية

تتألف السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة باعتباره رئيس الوزراء ثم نواب رئيس الوزراء.

يعين رئيس الجمهورية مجلس الوزراء بناء على اقتراح من رئيس الوزراء وتصادق عليه الجمعية الوطنية.

تنتخب الجمعية الوطنية رئيس البلاد من بين أعضائها لمدة 5 سنوات، ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من بين أعضاء الجمعية الوطنية، ويعين رئس الوزراء نوابه، وتصادق الجمعية الوطنية على تعيين رئيس الوزراء ونوابه (د.ص.م، النظام السياسي لفيتنام، 2023).

ثانيا- الهيئة التشريعية

تتمثل الهيئة التشريعية في فيتنام في الجمعية الوطنية، وتضم 500 مقعد، وينتخب أعضائها بالتصويت الشعبي المباشر، لمدة 5 سنوات.

ثالثا- الهيئة القضائية

المحاكم العليا، تمثل محكمة الشعب العليا أعلى سلطة قضائية في فيتنام، وتتكون من رئيس المحكمة و13 قاضيا.

المحاكم الفرعية، تتمثل في محكمة استئناف ومحاكم إدارية ومدنية وجنائية واقتصادية وعمالية، إضافة إلى المحكمة العسكرية المركزية، ومحاكم شعبية خاصة، مع العلم أن الجمعية الوطنية يحق لها إقامة محاكم خاصة (د.ص.م، النظام السياسي لفيتنام، 2023).

الاقتصاد:

يعتبر الاقتصاد الفيتنامي رابع أكبر اقتصاد في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN).

وتركز جمهورية فيتنام الاشتراكية بصورة مباشرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي نجحت بصورة كبيرة فيها وذلك لعدة أسباب منها نسبة السكان الكبيرة والتي لها القدرة على العمل، أيضا قيام الدولة الفيتنامية بإصدار

تشريعات تحفز الشركات التي ترغب في الاستثمار في أراضيها، هذا إضافة إلى نسبة النمو التي حققها الاقتصاد الفيتنامي والذي ساهم بصورة كبيرة في تدفق الشركات على الاستثمار فيها.

بلغ حجم الصادرات الفيتنامية عام 2021 حوالي333.25 مليار دولار، حيث تمثلت الصادرات في الإلكترونيات، الأحذية، الحواسيب، المنسوجات، المنتجات الخشبية، الفواكه، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، جمهورية كوريا، اليابان وألمانيا أكبر مستورد للمنتجات الفيتنامية.

أما الواردات فقد بلغت حوالي332.25 مليار دولار، وتمثلت الواردات في المعدات الإلكترونية، النفط والوقود، الحديد، وغيرها من المنتجات، وأكبر الدول المصدرة لفيتنام هي الصين وكوريا واليابان وتايوان والهند.

القوات المسلحة:

حسب الإحصائيات لعام 2017 احتل الجيش الفيتنامي المرتبة التاسعة عالميا بتعداد قدره 482.000 عسكري.

وفي ترتيب الجيوش لعام 2022 احتل الجيش الفيتنامي المركز التاسع في ترتيب الجيوش الآسيوية (د.ص.م، ترتيب جيوش العالم 2022 ، 2023).

[1] بدأت محادثات السلام بين الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام الشمالية في العاصمة الفرنسية باريس في 10 مايو 1968م.

قائمة المراجع

1. د.ص.م. (11 جويلية, 2023). *اللغات التي يتحدث بها في فيتنام: موقع ويكي حياتي* . تم الاسترداد من www.haeaty.com
2. د.ص.م. (01 أفريل, 2023). *ترتيب جيوش العالم 2022* . تاريخ الاسترداد 2023 جويلية, 2023، من web.akhbarten.com
3. د.ص.م. (15 جويلية, 2023). *النظام السياسي لفيتنام*. تم الاسترداد من www.moqatel.com
4. د.ص.م. (15 جويلية, 2023). *حرب فيتنام : الأسباب والنتائج* . تم الاسترداد من www.ra2ej.com
5. منشورات اللجنة الوطنية الفلبينية. (2014). *حكاية التنمية " حكايات حكمية من جنوب شرق آسيا : عن التنمية المستدامة (انثولوجيا)*. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies
D.A.C